حالة الأغذية والزراعة ٢٠٠٢

ISSN 0081-4539

حالة الأغذية والزراعة ٢٠٠٢

منظمة الأغذية والزراعة للأمم المتحدة
روما، ٢٠٠٢

Editing, design and desktop publishing:
Editorial Group
FAO Information Division

ISBN 92-5-104762-6

الأوصاف المستخدمة في هذا المطبوع وطريقة عرض موضوعاته لا تعبر عن أي رأي خاص لمنظمة الأغذية والزراعة للأمم المتحدة فيما يتعلق بالوضع القانوني لأي بلد أو إقليم أو مدينة أو منطقة، أو فيما يتعلق بسلطاتها أو بتعيين حدودها وتخومها. كما أن وَصْفَيَّ الإقتصادات «المتقدمة» و«النامية» إنما قصد بهما التيسير الإحصائي وليس التعبير بالضرورة عن حكم بشأن المرحلة التي بلغها بلدٌ أو منطقةٌ معينة في عملية التنمية.

حقوق الطبع محفوظة لمنظمة الأغذية والزراعة للأمم المتحدة. ويجوز إعادة استنساخ ونشر المواد الواردة في هذا المطبوع للأغراض التعليمية، أو غير ذلك من الأغراض غير التجارية، دون أي ترخيص مكتوب من جانب صاحب حقوق الطبع، بشرط التنويه بصورة كاملة بالمصدر.
ويحظر إعادة استنساخ هذا المطبوع لأغراض البيع، أو غير ذلك من الأغراض التجارية، دون ترخيص مكتوب من صاحب حقوق الطبع. وتقدم طلبات الحصول على هذا الترخيص مع بيان الغرض منه وحدود استعماله إلى: Chief, Publishing Management Service, Information Division, Food and Agriculture Organization of the United Nations, Viale delle Terme di Caracalla, 00100 Rome, Italy

أو بواسطة البريد الإلكتروني: copyright@fao.org

© FAO, 2002

تقديم

لا يمكن إلقاء نظرة على العام المنصرم دون أن ترجع إلى الذاكرة مأساة ١١ سبتمبر/أيلول وما تلاها من أحداث فتحت عيوننا على هشاشة أمن كل واحد منا. وقد أبرزت هذه الأحداث أن الأمن لا يمكن إلا أن يكون عالميا في هذا العصر الذي يشهد عولمة متزايدة السرعة. والمأمول أن تكون هذه الأحداث قد رسخت ايماننا بأن مستقبل الإنسانية هو في الحقيقة مستقبل مشترك وأن كثيرا من التحديات التي تواجه الإنسانية يتطلب حلولا مشتركة.

إن هذه الحقبة هي حقبة التحديات الرئيسية التى يبدو أنها تحتل مكان الصدارة في اهتمامنا فتبعث فينا أملا جديدا في المستقبل. وليس من أقل تلك التحديات شأنا تحدي استئصال الجوع والفقر، وهما ظاهرتان وبلاءان إنسانيان يرتبطان فيما بينهما ارتباطا وثيقا.

وقد اجتمع قادة العالم في روما عام ١٩٩٦ في مؤتمر القمة العالمي للأغذية وتعهدوا باستئصال الجوع. واتفقوا على خطوة أولى، ولكنها ضرورية، هي تخفيض عدد ناقصي الأغذية إلى النصف بحلول عام ٢٠١٥. ومع الأسف، توحي آخر البيانات المتاحة لنا بأن التقدم في السنوات الأخيرة لم يكن بالسرعة المطلوبة. وكان تعجيل التقدم هو الذى حفزنى إلى دعوة قادة العالم إلى الاجتماع مرة أخرى في روما في شهر يونيو/حزيران من هذا العام. والواقع أننا إذا أردنا بلوغ الأهداف التي رسمناها لأنفسنا منذ خمس سنوات، فسيكون من الضروري دعم الإرادة السياسية وتعبئة الموارد المالية اللازمة. ولايزال الشوط طويلا رغم بعض أمثلة التقدم الباهر في بعض البلدان أو في مجتمعات بعينها. وهذه الأمثلة الناجحة هى نفسها التى تؤكد اقتناعنا بأن الأهداف التي وضعت في روما عام ١٩٩٦ هي أهداف يمكن الوصول إليها.

كذلك وقعت أحداث دولية رئيسية أخرى في الماضى القريب، أو ستحدث في المستقبل القريب، وستكون لها انعكاسات كبيرة على مستقبلنا المشترك. فقد استقبلت مدينة مونتييري في المكسيك في الفترة من ١٨ الى ٢٢ مارس/آذار ٢٠٠٢ المؤتمر الدولي المعني بتمويل التنمية ليناقش قضية توفير موارد مالية كافية لبلوغ الأهداف الإنمائية المتفق عليها دوليا، بما في ذلك الأهداف التي جاءت في إعلان الألفية الصادر عن الأمم المتحدة. وأرسلت وكالات الأمم المتحدة الثلاث الموجودة في روما (منظمة الأغذية والزراعة والصندوق الدولي للتنمية الزراعية وبرنامج الأغذية العالمي) إلى هذا المؤتمر رسالة مشتركة تدعو إلى زيادة الموارد المخصصة لتخفيف وطأة الفقر وتحقيق التنمية الزراعية والريفية. وهناك دلائل مشجعة على أن هذا المؤتمر ربما يكون نقطة تحول – أي الرجوع عن الاتجاهات الماضية في تناقص المعونة الإنمائية بما فيها تلك المخصصة للزراعة ومكافحة الجوع.

وبعد ١٠ سنوات من انعقاد مؤتمر الأمم المتحدة المعني بالبيئة والتنمية – أي قمة الأرض – فى ريو دي جانيرو، ستستضيف جنوب أفريقيا القمة العالمية المعنية بالتنمية المستدامة في جوهانسبرج في أغسطس/آب – سبتمبر/أيلول ٢٠٠٢. وهنا سيتركز الاهتمام على كثير من التحديات الرئيسية أمام بلوغ أهداف التنمية المستدامة التي اتفق عليها في ريو عام ١٩٩٢.

ولا يقل عن ذلك في الأهمية اتفاق المؤتمر الوزاري الرابع لمنظمة التجارة العالمية الذى عقد في الدوحة، قطر في نوفمبر/تشرين الثاني عام ٢٠٠١ على البدء في جولة جديدة وشاملة من المفاوضات التجارية متعددة الأطراف. ومن النتائج المشجعة بوجه خاص أن الإعلان الوزاري الصادر في الدوحة ركز تركيزا شديدا على ضرورة ضمان عدم المساس

بالاحتياجات الإنمائية لدى أكثر أعضاء منظمة التجارة العالمية تعرضا، وعدم المساس باحتياجاتهم إلى الأمن الغذائي. فلنأمل أن تواصل الجولة الجديدة من المفاوضات التجارية تركيزها على المشكلات والاحتياجات الخاصة بالبلدان النامية، وأن تؤدي إلى ظهور نظام تجارة دولية أكثر عدلا وإنصافا، يسفر عن منافع حقيقية للجميع.

وفي وسط هذه السلسلة من الأحداث الدولية المهمة أود بوجه خاص أن أبرز الدور المركزي الذي تؤديه التنمية الغذائية والزراعية والريفية في جهودنا المشتركة لتحقيق التنمية المستدامة واستئصال الفقر والجوع. فثلاثة أرباع الفقراء يعيشون في المناطق الريفية ويستمدون سبل العيش من الزراعة ومن أنشطة ريفية تعتمد على الزراعة. ويرجع جزء كبير من الفقر في المدن إلى الحرمان في الريف والى تدهوره الاقتصادي، مما يؤدي إلى هجرة يائسة نحو المدن. ودفع عجلة التنمية الزراعية والريفية أمر أساسي لتحقيق النمو الاقتصادي الشامل ولاستئصال الفقر في معظم البلدان النامية. وفي هذا السياق، لابد من تغيير اتجاه تناقص الموارد المالية المخصصة للتنمية الزراعية والريفية. وفي الوقت نفسه يجب أن نؤكد على أهمية الفرص التجارية للبلدان النامية. وتستطيع البلدان المتقدمة أن تقدم دفعة كبيرة لاستئصال الفقر وللتقدم الاقتصادي في البلدان النامية بفتح أسواقها لمنتجات هذه البلدان – وخصوصا المنتجات الزراعية – وبمساعدتها على الاستفادة من اتساع فرص التجارة.

ومعظم أجزاء "حالة الأغذية والزراعة ٢٠٠٢" تؤكد الدور المركزي الذي تؤديه التنمية الغذائية والزراعية والريفية في تخفيف وطأة الفقر واستئصال الجوع. ولكني أود أن أبرز جانبا معينا يتناوله التقرير بطريقة قوية. وهذا الجانب هو الاعتراف بأن الزراعة ومصايد الأسماك والغابات لها أهمية تتجاوز توفير الأغذية والخامات اللازمة لعيشنا ورفاهنا، وضمان سبل العيش للمزارعين والعاملين في صيد الأسماك وفي الغابات في العالم بأجمعه؛ فالعاملون في هذه القطاعات يؤدون دورا في إدارة الموارد التى تحقق منافع تتجاوز بكثير نطاق حياة هؤلاء الناس. وبفضل حسن إدارة هذه الموارد يقدم المزارعون والصيادون والحراجيون مجموعة من المنافع لغيرهم من الناس، مثل صون جماليات الطبيعة وحماية مستجمعات المياه وصون التنوع البيولوجي وتحقيق استقرار النظام البيئي وصيانة المخزونات السمكية. وهذه هي التي تسمى بالمنافع العامة العالمية، أي المشاعات التي تنفع قطاعات كبيرة من السكان على المستويات المحلية والإقليمية والعالمية، ولكنها مشاعات لا يمكن أن نتوقع الحصول عليها بالمجان. وبعض هذه المنافع العامة عالمية في طبيعتها لأنها تنفع بني البشر جميعا. والأمثلة الواضحة على ذلك، صون التنوع البيولوجي وحبس الكربون بواسطة الغابات والزراعة من خلال اتباع ممارسات أكثر استدامة في استخدام الأراضي.

وهذه الحقائق موضع اعتراف عام، ولكني أود أن أركز على انعكاساتها من حيث التدفقات المالية إلى الزراعة ومصايد الأسماك والغابات. والواقع أن هناك مبررات قوية لتوفير تدفقات مالية دولية كافية لهذه القطاعات للتشجيع على الممارسات المستدامة التي تضمن توفير هذه المنافع العامة العالمية المهمة. وهناك تحد آخر هو استنباط آليات تمويل تستطيع في آن واحد أن تكافئ على توفير المنافع العامة العالمية وأن تساهم في تخفيف وطأة الفقر. ويدعو هذا التقرير إلى زيادة التدفقات المالية الدولية إلى الزراعة والمناطق الريفية لتعزيز المنافع العامة العالمية وتوفيرها، كما أنه يناقش إحدى الآليات الممكنة لتمويل هذه المنافع: وهي آلية التنمية النظيفة المشتقة من بروتوكول كيوتو الملحق باتفاقية الأمم المتحدة الإطارية بشأن تغير المناخ. ويهتم التقرير اهتماما خاصا باستخدام آلية التنمية النظيفة كأداة لتوسيع حبس الكربون، بتغيير استخدامات الأراضي، وأيضا لتخفيف وطأة الفقر في الريف.

وكما كانت العادة فى الطبعات السابقة، تسعى "حالة الأغذية والزراعة ٢٠٠٢" إلى تقديم نظرة عامة على الوضع الجاري، وإلى النظر في بعض التحديات الرئيسية التي تواجه القضاء على الجوع والفقر في العالم وضمان استخدام مواردنا الطبيعية استخداما مستداما. ونظرا لتزايد الوعي العالمي بكثير من هذه التحديات، فإنني مقتنع أن هناك أسبابا تحملنا على التفاؤل في المستقبل. ولكن يجب أن نتجنب الإخلاد إلى السكينة، بل أن نبقى على تعهدنا بالأهداف التي رسمناها لأنفسنا. وفي هذا الخصوص ستظل منظمة الأغذية والزراعة من جانبها تؤدي الدور الذي يتوقعه منا أعضاء المنظمة والمجتمع الدولي.

دكتور جاك ضيوف
المدير العام
لمنظمة الأغذية والزراعة

بيان المحتويات

تقديم هـ
شكر وتقدير ف

الجزء الأول
استعراض الحالة فى العالم

أولا: الموقف الزراعى الراهن- حقائق وأرقام ٣

١- اتجاهات نقص التغذية ٣
٢- انتاج المحاصيل والانتاج الحيواني ٦
٣- نقص الأغذية وحالات الطوارئ ١١
٤- حالة امدادات الحبوب فى العالم ١٤
٥- المساعدة الخارجية للزراعة ١٧
٦- تدفقات المعونة الغذائية ٢٠
٧- اتجاهات أسعار السلع ٢٣
٨- مصايد الأسماك: الانتاج والتصريف والتجارة ٢٩
٩- المنتجات الحرجية والتجارة فيها ٣٣

ثانيا: الاقتصاد العام والزراعة ٣٨

المناخ الاقتصادى العالمي ٣٨
التجارة العالمية وأسعار السلع ٣٩
انعكاسات المؤتمر الوزارى الرابع لمنظمة التجارة العالمية على الزراعة ٤٢

الهوامش ٤٨

الجزء الثاني
استعراض الحالة في الأقاليم

أولا: أفريقيا ٥١

عرض عام للاقليم ٥١
الأداء الاقتصادى العام ٥١
الأداء الزراعي ٥٤
دور المرأة في أفريقيا جنوب الصحراء الكبرى ٥٧
مقدمة ٥٧
دور المزارعات وأهميتهن ٥٧
الفروق بين الجنسين في الانتاجية الزراعية والمعوقات التي تواجه المزارعات ٦٢
الملاحظات الختامية ودلالاتها بشأن السياسات ٦٤

مكافحة ذبابة التسي تسي والتريبانوزوما **٦٥**
مقدمة ٦٥
الأثر المباشر للتريبانوزوما ٦٥
آثار المرض غير المباشرة ٦٦
الجدوى الاقتصادية من مكافحة ذبابة التسي تسي ٦٨
الخلاصة ٦٩

ثانيا: آسيا والمحيط الهادى **٧٢**

عرض عام للاقليم **٧٢**
الأداء الاقتصادى العام ٧٢
الأداء الزراعي ٧٣
انضمام الصين الى منظمة التجارة العالمية وأثره على السياسات الزراعية الصينية **٧٧**
تغير دور الزراعة في الاقتصاد الصيني ٧٨
السياسة الزراعية في عهد الاصلاح ٨٠
الالتزامات والأحكام المتعلقة بالزراعة والمترتبة على انضمام الصين الى منظمة التجارة العالمية ٨٤
السياسات الاصلاحية الأخيرة وما يترتب عليها من تغيرات نتيجة لانضمام الصين
إلى منظمة التجارة العالمية ٨٨
الاستنتاجات ٩٥

ثالثا: أمريكا اللاتينية والبحر الكاريبي **٩٦**

عرض عام للاقليم **٩٦**
الأداء الاقتصادى العام ٩٦
الأداء الزراعي الأخير ٩٧
الأنماط المتغيرة في التجارة الزراعية **١٠١**
تزايد أهمية التجارة الزراعية بالمقارنة بالانتاج ١٠١
تقلص دور الزراعة في التجارة الاجمالية بالسلع ١٠٣
استقرار نصيب الاقليم من التجارة الزراعية في العالم ١٠٤
تنوع تشكيلة المنتجات في التجارة الزراعية ١٠٤
التنويع الجغرافي للأسواق ١١٠
موازين التجارة في السلع الزراعية ومغزاها الاقتصادى ١١١
عامل الأسعار ١١٧
الخلاصة ١١٩

رابعا: الشرق الأدنى وشمال أفريقيا **١٢٢**

عرض عام للاقليم **١٢٢**
الأداء الاقتصادى العام ١٢٢
الأداء الزراعي ١٢٣
التقلبات المناخية والقحولة والتعرض للجفاف **١٢٩**
الجفاف – ظاهرة متكررة هيكليا في الشرق الأدنى وشمال أفريقيا ١٣٠

قضايا موارد المياه والأراضي ١٣٣
تأثير حالات الجفاف الأخيرة على الانتاج المحصولي والحيواني ١٣٤
التأثير على سبل معيشة السكان ودخل الأسرة والفقر في الريف ١٣٤
تأثير الجفاف على البيئة ١٣٦
التدابير الحكومية لتلافي الجفاف واغاثة السكان المتضررين في الاقليم ١٣٧
من ادارة رد الفعل في الأزمات الى استقراء المخاطر ١٣٩

خامسا: أوروبا الوسطى والشرقية ورابطة الدول المستقلة ١٤١

عرض عام للاقليم ١٤١
الاتجاهات على مستوى الاقتصاد الكلي وأداء الزراعة ١٤١
حالة الأراضي والمزارع في أوروبا الوسطى والشرقية ورابطة الدول المستقلة
خلال فترة التخطيط المركزى ١٤٤
الاصلاح الزراعي واصلاح المزارع في بلدان أوروبا الوسطى والشرقية ورابطة الدول المستقلة ١٤٥
ارساء حقوق واضحة ومضمونة في حيازة الأراضي ١٤٧
اقامة مزارع بهياكل ملكية وادارة تتسم بالكفاءة ١٥٠
اقامة المزارع التجارية متوسطة الحجم ١٥٢
الاستنتاجات ١٥٣

سادسا: اقتصاديات السوق المتقدمة ١٥٥

عرض عام ١٥٥
الأداء الاقتصادي العام ١٥٥
الأداء الزراعي ١٥٨
التغيرات في السياسات الزراعية ١٦٠

الهوامش ١٦٤

الجزء الثالث
الزراعة والمنافع العامة العالمية بعد عشر سنوات من قمة الأرض

أولا: دور الزراعة والأراضي في توفير المنافع العامة العالمية ١٧٥

مقدمة ١٧٥
المفهوم الاقتصادي للمنافع العامة المحلية والعالمية ١٧٦
المنافع العامة المرتبطة بمجموعة فصول الأرض في جدول أعمال القرن ٢١ ١٧٧
التقدم المحرز في توفير المنافع العامة العالمية منذ قمة ريو-٩٢ ١٧٨
تمويل المنافع العامة العالمية ١٨٢
ضرورة زيادة التعاون المالي الدولي للنهوض بالمنافع العامة العالمية ١٨٤
الخلاصة ١٨٨

ثانيا: حصاد حبس الكربون عن طريق تغيير استخدام الأراضي: وسيلة للخروج من الفقر في الريف؟ **١٨٩**

مقدمة **١٨٩**

تغير المناخ واستخدام الأراضي: الأسباب والنتائج **١٨٩**

معلومات أساسية عن مسألة تغير المناخ ١٨٩

دور حبس الكربون باستخدام الأراضي في الحد من تغير المناخ ١٩١

آلية التنمية النظيفة وامكانيات برامج التعويض التي تحفز على تغيير استخدامات الأراضي ١٩٢

الفقر واستخدام الأراضي **١٩٥**

الغابات وأنواع استخدام الأراضي التي تؤثر على مناطق امتصاص الكربون فوق الأرض ١٩٦

استخدامات الأراضي وتأثيرها على مناطق امتصاص الكربون داخل التربة ١٩٧

مستخدمو الأراضي الفقراء كأطراف في كسب النقاط الخاصة بحبس الكربون **١٩٧**

تحت أي ظروف يكون الفقراء على استعداد للمشاركة في خطط عزل الكربون؟ ١٩٨

متى يملك الفقراء القدرة على المنافسة في مجال حبس الكربون؟ ٢٠٢

تصميم أسواق الكربون، وتكاليف المعاملات، ومستخدمو الأراضي من الفقراء ٢٠٤

الاستنتاجات **٢٠٨**

الهوامش **٢٠٩**

الجدول الملحق

البلدان والأقاليم المستخدمة في الأغراض الاحصائية ٢١٥

السلاسل الزمنية لحالة الأغذية والزراعة لعام ٢٠٠٢

شروط وتعليمات استخدام القرص المضغوط ٢٢١

الأطر

١- التقدير العالمي للموارد الحرجية في عام ٢٠٠٠ ٣٦
٢- بعض مصطلحات منظمة التجارة العالمية ٤٤
٣- الجوانب الأخرى لبرنامج العمل المتفق عليه في الدوحة وانعكاساته على الزراعة ٤٦
٤- الكسافا ودور المرأة ٥٨
٥- برنامج مكافحة التريبانوزوما في أفريقيا ٦٧
٦- طرق مكافحة ذبابة التسي تسي ٧٠
٧- فول الصويا في الأرجنتين والبرازيل ١٠٨
٨- أفغانستان ١٣٠
٩- مؤشرات الدعم في منظمة التعاون الاقتصادى والتنمية ١٦١
١٠- الزراعة وصيانة التربة ١٨٠
١١- فرص جديدة لتمويل المنافع العامة العالمية المتصلة بفصول الأرض في جدول أعمال القرن ٢١ ١٨٦

الجداول

١- النمو فى الانتاج الاقتصادى العالمى ٣٨
٢- حجم التجارة العالمية فى البضائع ٤٠
٣- أسعار التجارة العالمية ونسب التبادل التجارى ٤٠
٤- الأرقام الدليلية لأسعار السلع الأولية بالدولارات الأمريكية ٤١
٥- معدلات النمو السنوى فى الناتج المحلى الإجمالى الحقيقى فى أفريقيا جنوب الصحراء الكبرى ٥١
٦- معدلات نمو الانتاج الصافى فى أفريقيا جنوب الصحراء الكبرى ٥٥
٧- متوسط عدد الساعات اليومية فى الأنشطة الزراعية وغير الزراعية بحسب الجنس، ١٩٩٤ ٦١
٨- مجموع أعداد الأبقار، والأبقار المهددة بالخطر، والأبقار المعزولة لإصابتها بذبابة التسى تسى ٦٦
٩- معدلات النمو السنوى فى الناتج المحلى الإجمالى الحقيقى فى بعض بلدان آسيا النامية ٧٢
١٠- معدلات نمو الانتاج الصافى فى البلدان النامية في آسيا والمحيط الهادى ٧٣
١١- معدلات النمو الاقتصادى السنوى فى الصين، ١٩٧٠-٢٠٠٠ ٧٩
١٢- التغييرات فى هيكل اقتصاد الصين، ١٩٧٠ - ٢٠٠٠ ٨٠
١٣- معدلات الحماية الاسمية للحبوب فى الصين، من ١٩٧٨ الى أوائل عام ٢٠٠٠ ٨٤
١٤- معدلات الحماية الاسمية للقطن والمنتجات الحيوانية فى الصين، ١٩٩٧-١٩٩٩ ٨٤
١٥- معدلات التعريفة الجمركية للواردات من المنتجات الزراعية الرئيسية الخاضعة للتعريفة الجمركية الحمائية فى الصين ٨٥
١٦- التزامات الصين بفتح أسواقها للمنتجات الزراعية طبقا للحصص الجمركية المقررة ٨٦
١٧- معدلات النمو السنوى فى الناتج المحلى الإجمالى الحقيقى فى أمريكا اللاتينية والبحر الكاريبى ٩٧
١٨- معدلات نمو الانتاج الصافى فى أمريكا اللاتينية والبحر الكاريبى ١٠٠
١٩- أمريكا اللاتينية والبحر الكاريبى: نسبة المنتجات من الصادرات الزراعية الرئيسية فى اجمالى الصادرات الزراعية، فترة الأساس ١٩٧٠-١٩٧٢ ١٠٥

٢٠– أمريكا اللاتينية والبحر الكاريبى: نسبة المنتجات من الصادرات الزراعية الرئيسية
فى اجمالى الصادرات الزراعية فى ١٩٩٧–١٩٩٩ ١٠٧
٢١– الأقاليم المستوردة للمنتجات الزراعية من أمريكا اللاتينية والبحر الكاريبى ١١٠
٢٢– أقاليم المنشأ للواردات الزراعية لأمريكا اللاتينية والبحر الكاريبى ١١١
٢٣– السوق المشتركة الجنوبية: البلدان التى تُصدر اليها المنتجات الزراعية ١١٢
٢٤– السوق المشتركة الجنوبية: بلدان المنشأ للواردات الزراعية ١١٣
٢٥– أمريكا اللاتينية والبحر الكاريبى: الصادرات والواردات الزراعية
كنسبة مئوية من مجموع التجارة في البضائع ١١٦
٢٦– معدلات النمو السنوى فى الناتج المحلى الاجمالى الحقيقى
فى الشرق الأدنى وشمال افريقيا ١٢٧
٢٧– معدلات نمو الانتاج الصافى فى الشرق الأدنى وشمال افريقيا ١٢٧
٢٨– عدد حالات الجفاف التى شهدها المغرب من القرن الرابع عشر الى القرن العشرين ١٣٣
٢٩– تأثير حالات الجفاف على دخل الأسرة وانفاقها السنوى فى منطقة شبه قاحلة في المغرب ١٣٦
٣٠– معدلات النمو السنوى في الناتج المحلى الإجمالى الحقيقى فى بلدان
أوروبا الوسطى والشرقية ورابطة الدول المستقلة التى تمر بمرحلة تحول ١٤٣
٣١– معدلات نمو الانتاج الزراعى الصافى فى أوروبا الوسطى والشرقية ورابطة الدول المستقلة ١٤٣
٣٢– خصائص حيازة الأراضى فى بلدان أوروبا الوسطى والشرقية ورابطة الدول المستقلة
التي تمر بمرحلة تحول ١٤٩
٣٣– نسبة الأراضى الزراعية في الحيازة الفردية فى أوروبا الوسطى والشرقية
ورابطة الدول المستقلة ١٥١
٣٤– نسبة الأراضى الزراعية ومتوسط مساحة المزارع الفردية فى الولايات المتحدة وعشر
دول في الاتحاد الأوروبى وبعض بلدان أوروبا الوسطى والشرقية ورابطة الدول المستقلة ١٥٣
٣٥– معدلات نمو الانتاج الصافى فى اقتصاديات السوق المتقدمة ١٥٩
٣٦– مؤشرات منظمة التعاون الاقتصادى والتنمية للدعم المقدم للزراعة ١٦٠
٣٧– المنافع العامة المرتبطة بفصول الأرض في جدول أعمال القرن ٢١
ونطاق تأثير كل منها ١٧٧

الأشكال

١– عدد من يعانون نقص الأغذية بحسب الأقاليم، ١٩٩٧ – ١٩٩٩ ٤
٢– نسبة من يعانون نقص الأغذية في البلدان النامية، بحسب الأقاليم ٥
٣– عدد من يعانون نقص الأغذية في البلدان النامية طبقا لأهداف مؤتمر القمة العالمي للأغذية ٥
٤– التغيرات في إنتاج المحاصيل والثروة الحيوانية ٧
٥– التغيرات في إنتاج المحاصيل والثروة الحيوانية، بحسب الأقاليم ٨
٦– إنتاج العالم من الحبوب ١٤
٧– إنتاج الحبوب واستخدامها في العالم، ١٩٩١/١٩٩٢ إلى ٢٠٠١/٢٠٠٢ ١٥
٨– مخزونات العالم من الحبوب ونسبة الاستخدام الى المخزونات ١٥
٩– الالتزامات بالمساعدات الخارجية للزراعة ١٨
١٠– الالتزامات بالمساعدات الخارجية للزراعة، بحسب الأقاليم المستفيدة الرئيسية ١٨
١١– الالتزامات بالمساعدات الخارجية للزراعة في ١٩٩٩، بحسب الغرض الرئيسي ١٩

١٢- البلدان المتلقية لشحنات المعونة الغذائية من الحبوب ٢٠
١٣- البلدان المتلقية لشحنات المعونة الغذائية من غير الحبوب ٢١
١٤- اتجاهات أسعار السلع ٢٤
١٥- إنتاج الأسماك في العالم ٣١
١٦- التجارة في الأسماك والمنتجات السمكية ٣٢
١٧- صادرات المنتجات السمكية بحسب المجموعات السلعية ٣٢
١٨- المنتجات الحرجية الرئيسية ٣٤
١٩- قيمة الصادرات من المنتجات الحرجية الرئيسية ٣٥
٢٠- أفريقيا جنوب الصحراء الكبرى: مؤشرات مختارة ٥٢
٢١- أفريقيا جنوب الصحراء الكبرى: انتاج القوى العاملة فى قطاع الزراعة وتركيبها بحسب النوع فى عام ٢٠٠٠ ٦٢
٢٢- آسيا والمحيط الهادي: مؤشرات مختارة ٧٤
٢٣- الصين: ميزان التجارة الزراعية بحسب كثافة عنصر الانتاج ٨١
٢٤- أمريكا اللاتينية والبحر الكاريبي: مؤشرات مختارة ٩٨
٢٥- أمريكا اللاتينية والبحر الكاريبي: حجم الإنتاج الزراعي والتجارة الزراعية ١٠٢
٢٦- أمريكا اللاتينية والبحر الكاريبي: إنتاج الحبوب وتجارتها ١٠٢
٢٧- أمريكا اللاتينية والبحر الكاريبي: التجارة في المنتجات الزراعية والسمكية والحرجية ١٠٣
٢٨- أمريكا اللاتينية والبحر الكاريبي: نصيب الاقليم من الصادرات الزراعية العالمية ١٠٤
٢٩- أمريكا اللاتينية والبحر الكاريبي: نصيب الإقليم من الواردات الزراعية العالمية ١٠٥
٣٠- أمريكا اللاتينية والبحر الكاريبي: موازين التجارة الزراعية ١١٤
٣١- أمريكا اللاتينية والبحر الكاريبي: كمية الصادرات الزراعية وقيمتها، وقيمة الوحدة منها ١١٧
٣٢- أمريكا اللاتينية والبحر الكاريبي: نسب التبادل التجاري الزراعي ١١٨
٣٣- الشرق الأدنى وشمال أفريقيا: مؤشرات مختارة ١٢٤
٣٤- الرقم الدليلي لأسعار النفط ١٢٦
٣٥- التغيرات في الإنتاج التجميعي من الحبوب في البلدان المتضررة من الجفاف في الشرق الأدنى وشمال افريقيا، ١٩٨٩-٢٠٠١ ١٣٥
٣٦- أوروبا الوسطى والشرقية ورابطة الدول المستقلة: مؤشرات مختارة ١٤٢
٣٧- الأرقام الدليلية لصافي الإنتاج الزراعي في أوروبا الوسطى والشرقية ورابطة الدول المستقلة ١٤٤
٣٨- اقتصاديات السوق المتقدمة: مؤشرات مختارة ١٥٦
٣٩- الإطار المفاهيمي للقرارات المتعلقة بإدارة الأراضي ١٩٩

الخريطة

١- البلدان التي تعانى نقص الامدادات الغذائية وتحتاج إلى مساعدات استثنائية ١٢

شكر وتقدير

أعد تقرير "حالة الأغذية والزراعة ٢٠٠٢" فريق من قسم تحليل التنمية الزراعية والاقتصادية يرأسه السيد Jakob Skoet ويتكون من: Andre Croppenstedt وAnnelies Deuss وFulvia Fiorenzi وSlobodanka Teodosijevic.
وقدمت خدمات الأمانة Stella Di Lorenzo وPaola Di Santo. كما تولى Kunio Tsubota الاشراف العام.

وساهم فى اعداد وثائق المعلومات الأساسية الخاصة باستعراض الحالة في العالم كل من Adrian Whiteman من مصلحة الغابات (المنتجات الحرجية والتجارة فيها)؛ وAdele Crispoldi وRebecca Metzner وStefania Vannuccini من مصلحة مصايد الأسماك (مصايد الأسماك: الإنتاج والتصريف والتجارة)؛ وPratap Narian وMohammed Barre من قسم الإحصاء (المساعدة الخارجية للزراعة)؛ وTerri Raney من قسم السلع والتجارة (انعكاسات المؤتمر الوزاري الرابع لمنظمة التجارة العالمية على الزراعة). أما الأقسام المعنونة نقص الأغذية وحالات الطوارئ، وحالة امدادات الحبوب في العالم، وتدفقات المعونة الغذائية، فقد ساهم فى اعدادها موظفو قسم السلع والتجارة تحت إشراف Ali Gurkan وMwita Rukandema

كما ساهم فى اعداد وثائق المعلومات الأساسية الخاصة باستعراض الحالة فى الأقاليم كل من Floribert Ngaruko (أفريقيا)؛ وJikun Huang وScott Rozelle (آسيا والمحيط الهادي)؛ وFernando Zegarra (أمريكا اللاتينية والبحر الكاريبي)؛ وTayeb Ameziane (الشرق الأدنى وشمال أفريقيا)؛ وDavid Sedik (أوروبا الوسطى والشرقية ورابطة الدول المستقلة). أما القسم المتعلق باقتصاديات السوق المتقدمة، فيرتكز على المعلومات المقدمة من إدارة الزراعة والأغذية ومصايد الأسماك في منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية.

ويستند النص الخاص بدور الزراعة والأراضي في توفير المنافع العامة العالمية إلى وثيقة أساسية أعدها Dirgha Tiwari، كما أن القسم الخاص بحصاد حبس الكربون عن طريق تغيير استخدام الأراضي: وسيلة للخروج من الفقر في الريف؟ فهو من اعداد Romina Cavatassi وLeslie Lipper، من قسم تحليل التنمية الزراعية والاقتصادية.

مذكرة تفسيرية

أعدت البيانات الإحصائية الواردة في تقرير "حالة الأغذية والزراعة" على أساس المعلومات المتوافرة لدى المنظمة حتى أبريل/نيسان ٢٠٠٢.

الرموز

استخدمت الرموز التالية في التقرير:

– = لا شيء أو كمية لا تذكر (في الجداول).
... = البيانات غير متوافرة (في الجداول).
دولار = دولار الولايات المتحدة

التواريخ ووحدات القياس

١٩٩٦/١٩٩٧ = السنة المحصولية أو التسويقية أو السنة المالية التي تمتد من سنة تقويمية إلى السنة التالية لها.
١٩٩٦–١٩٩٧ = متوسط سنتين تقويميتين.

النظام المتري هو المستخدم دائما إلا إذا أشير إلى غير ذلك.
مليار = ١ ٠٠٠ مليون

الإحصاءات

قد لا تكون حصيلة جمع هذه الأرقام متطابقة حيث أنها جمعت من أرقام مقربة. أما التغيرات السنوية، ومعدلات التغيير فقد حسبت من أرقام غير مقربة.

الأرقام الدليلية للإنتاج

تشير الأرقام الدليلية للإنتاج الزراعي، التي أعدتها منظمة الأغذية والزراعة، إلى المستوى النسبي للحجم الكلي للإنتاج الزراعي في كل سنة، مقابل فترة الأساس ١٩٨٩–١٩٩١. وتعتمد هذه الأرقام على كميات مختلف السلع الزراعية، بعد ترجيحها من الناحية السعرية وخصم الكميات المستخدمة كبذور وأعلاف (بعد ترجيحها أيضا). ولذا، فإن المجموع الناشئ عن ذلك يمثل الإنتاج المتاح لجميع أنواع الاستخدام، باستثناء البذور والأعلاف.

وقد استخدمت معادلة "لاسبير" في حساب جميع الأرقام الدليلية، سواء كانت على مستوى القطر، أو الإقليم، أو العالم. وقد تم ترجيح مجموع الإنتاج من كل سلعة باستخدام متوسط الأسعار العالمية للسلع ومتوسط كميتها وموجز لها عن كل عام في الفترة ١٩٨٩–١٩٩١. وتم الحصول على الأرقام الدليلية بقسمة الأرقام الترجيحية الخاصة بسنة معينة على متوسط الأرقام الترجيحية لفترة الأساس ١٩٨٩–١٩٩١.

الأرقام الدليلية للتجارة

فترة الأساس للأرقام الدليلية للتجارة بالمنتجات الزراعية هي أيضا فترة ١٩٨٩–١٩٩١. وهي تشمل جميع السلع والبلدان الواردة في FAO Trade Yearbook الذي تصدره المنظمة. وتتضمن الأرقام الدليلية لإجمالي المنتجات الغذائية جميع المنتجات الصالحة للأكل والتي تصنف عامة على أنها "أغذية".

وتشمل جميع الأرقام الدليلية التغيرات التي طرأت على القيم الجارية للصادرات (فوب) والواردات (سيف) وكلها محسوبة بدولار الولايات المتحدة. وعندما تقدم بعض البلدان أرقام وارداتها بأسعار (فوب)، تعدل هذه الأسعار إلى أسعار (سيف) بصورة تقريبية.

وتمثل الأرقام الدليلية لحجم الوحدة وقيمتها في التجارة بين البلدان، التغيرات في كميات المنتجات بعد ترجيحها من الناحية السعرية، وفي قيمة وحدة المنتجات بعد ترجيحها من الناحية الكمية.
والأرقام الترجيحية هي على التوالي متوسط السعر ومتوسط الكمية للفترة ١٩٨٩–١٩٩١، وهي فترة الأساس المرجعية المستخدمة في جميع مسلسلات الأرقام الدليلية التي تعدها المنظمة حاليا. وتستخدم معادلة "لاسبير" في وضع الأرقام الدليلية.

الجزء الأول

استعراض الحالة في العالم

أولا: الموقف الزراعى الراهن – حقائق وأرقام

١- اتجاهات نقص التغذية

• وفقا لأحدث تقدير لمنظمة الأغذية والزراعة، كان هناك ٨١٥ مليون شخص يعانون نقص التغذية في العالم في الفترة ١٩٩٧–١٩٩٩ منهم ٧٧٧ مليونا في البلدان النامية، و٢٧ مليونا في البلدان التى تمر بمرحلة تحول، و١١ مليونا في اقتصاديات السوق المتقدمة.

• يوجد أكثر من نصف الأشخاص الذين يعانون نقص التغذية (٦١ في المائة) في آسيا، بينما تستأثر بلدان أفريقيا جنوب الصحراء الكبرى بالربع تقريبا (٢٤ في المائة).

• من حيث النسبة المئوية للأشخاص الذين يعانون نقص التغذية من بين العدد الكلى للسكان، يوجد أعلى معدل للانتشار في أفريقيا جنوب الصحراء الكبرى، حيث يقدر أن ثلث السكان (٣٤ في المائة) كانوا يعانون نقص التغذية في الفترة ١٩٩٧–١٩٩٩. ويلى أفريقيا جنوب الصحراء الكبرى كل من آسيا والمحيط الهادى (١٦ في المائة).

• أحرز تقدم كبير على مدى العقدين الماضيين: فقد انخفض معدل انتشار نقص التغذية في البلدان النامية من ٢٩ في المائة في الفترة ١٩٧٩–١٩٨١ إلى ١٧ في المائة في الفترة ١٩٩٧–١٩٩٩.

• غير أن التقدم كان متعادلا تماما. ففى آسيا والمحيط الهادى كانت النسبة المئوية في حدود النصف منذ الفترة ١٩٧٩–١٩٨١. وفى أفريقيا جنوب الصحراء الكبرى، على العكس من ذلك، انخفض معدل انتشار نقص التغذية بصورة هامشية على مدى الفترة ذاتها. ونظرا للنمو السريع في عدد السكان في هذه المنطقة، فان هذا يعنى أن العدد الاجمالى للأشخاص الذين يعانون نقص التغذية في أفريقيا جنوب الصحراء الكبرى قد زاد بدرجة كبيرة. وفى أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبى يعد انتشار نقص التغذية أقل منه في آسيا، ولكن التقدم على مدى العقدين الماضيين كان أكثر بطءا. ويوجد في منطقة الشرق الأدنى وشمال أفريقيا أقل انتشار لنقص التغذية، ولكن هذه المنطقة لم تشهد أى انخفاض على مدى العقدين الماضيين.

• فى مؤتمر القمة العالمى للأغذية عام ١٩٩٦، التزم رؤساء الدول والحكومات بخفض عدد الذين يعانون نقص التغذية في البلدان النامية بمقدار النصف

بحلول عام ٢٠١٥ (باعتبار الفترة ١٩٩٠–١٩٩٢ فترة مرجعية). ومنذ هذه الفترة المرجعية، انخفض عدد الأشخاص الذين يعانون نقص التغذية بمقدار ٣٩ مليون شخص، وهو ما يمثل انخفاضا سنويا قدره ٦ ملايين. ولتحقيق هدف مؤتمر القمة العالمي للأغذية، سوف يتعين خفض عدد أولئك الذين يعانون نقص التغذية بمعدل سنوي قدره ٢٢ مليون شخص خلال الفترة المتبقية – وهو ما يزيد كثيرا عن مستوى الأداء الحالي.

الشكل ١

عدد من يعانون نقص الأغذية بحسب الأقاليم، ١٩٩٧ – ١٩٩٩

بالملايين

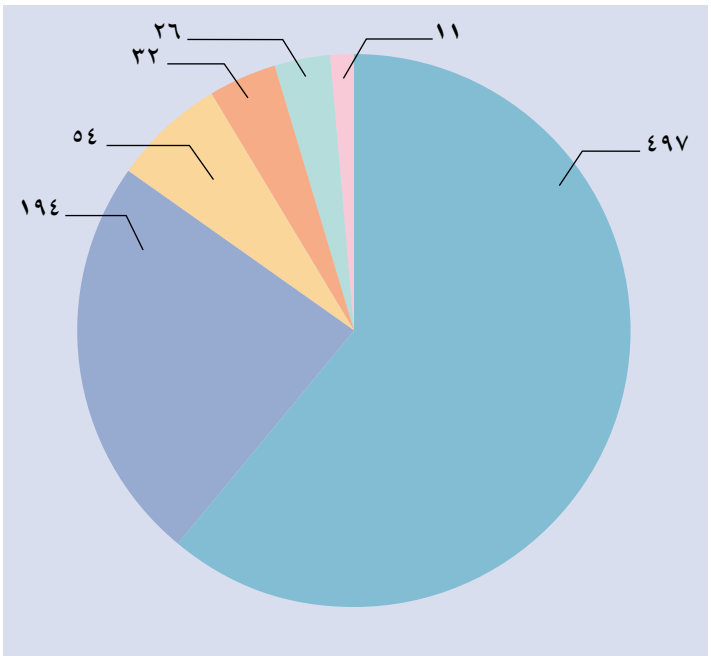

المصدر: منظمة الأغذية والزراعة

الشكل ٢

نسبة من يعانون نقص الأغذية في البلدان النامية، بحسب الأقاليم

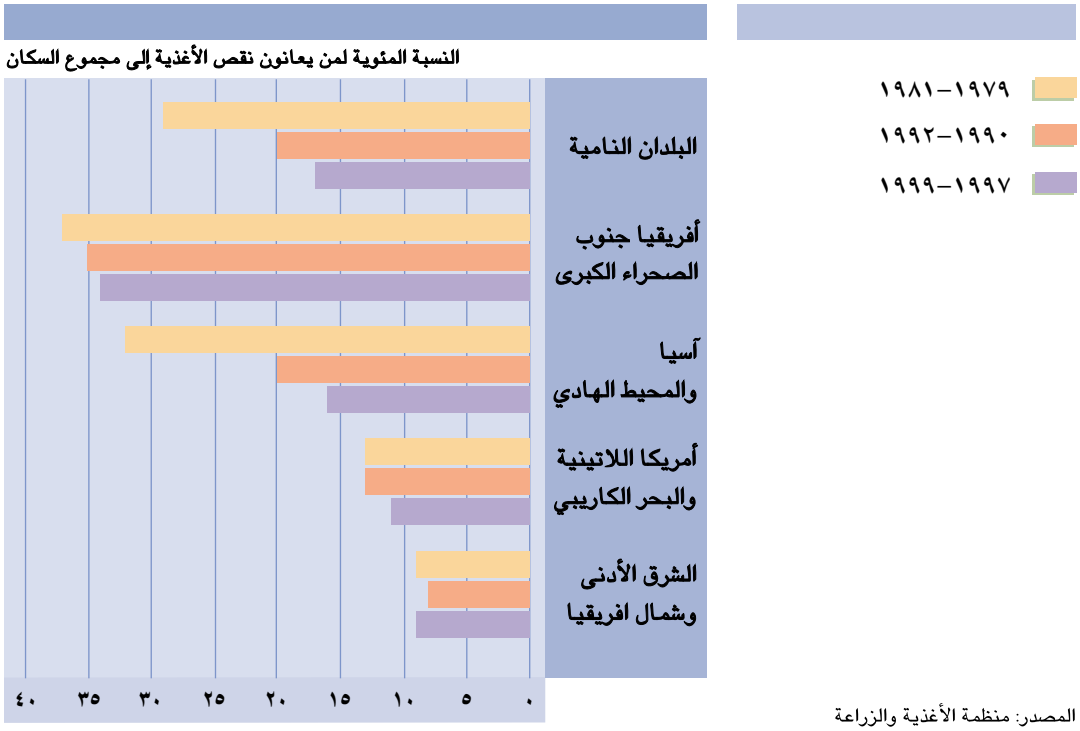

المصدر: منظمة الأغذية والزراعة

الشكل ٣

عدد من يعانون نقص الأغذية في البلدان النامية طبقا لأهداف مؤتمر القمة العالمي للأغذية

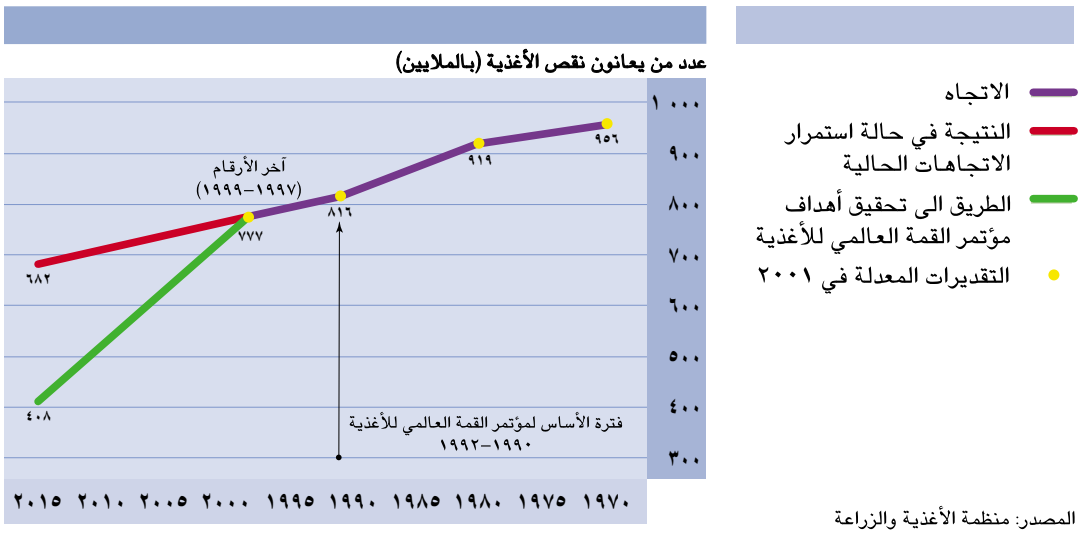

المصدر: منظمة الأغذية والزراعة

٢- انتاج المحاصيل والانتاج الحيوانى

• زاد الانتاج الزراعى (المحاصيل والحيوانات الزراعية) على مدى العامين الماضيين بمعدلات تقل عن متوسط الفترات السابقة. ويقدر نمو الناتج الزراعى العالمى الكلى في عام ٢٠٠٠ بنسبة ١,٢ في المائة فقط. وتوحى التقديرات الأولية لعام ٢٠٠١ بنمو أقل للناتج، بنسبة ٠,٦ في المائة، وهو أقل معدل منذ عام ١٩٩٣. وفى كلتا السنتين، يعنى هذا انخفاضا في نصيب الفرد من الانتاج العالمى.

• يأتى انخفاض الناتج الزراعى في العامين الماضيين نتيجة لانخفاض انتاج كل من البلدان المتقدمة والنامية على السواء. وشهدت البلدان المتقدمة انخفاضا فعليا في الانتاج في عام ٢٠٠١ كنتيجة صافية لانخفاض في اقتصاديات السوق المتقدمة وانتعاش قوى في انتاج البلدان التى تمر بمرحلة تحول. وهذا يمثل بالنسبة للبلدان الأخيرة العام الأول لنمو كبير في الناتج بالنسبة للمنطقة ككل بعد عقد من الانتاج المتقلص تقريبا.

• كان نمو الانتاج في جميع مناطق البلدان النامية أقل انخفاضا في عامى ٢٠٠٠ و٢٠٠١ منه في عام ١٩٩٩، مع تسجيل أفضل أداء للانتاج في أمريكا اللاتينية ومنطقة الكاريبى، وهى منطقة البلدان النامية الوحيدة التى لم تشهد انخفاضا في الانتاج بالنسبة للفرد في عام ٢٠٠١.

• اذا نظر إلى الموقف على المدى الأطول، فان نمو الانتاج الزراعى السنوى على مدى السنوات الخمس الماضية بلغ في المتوسط ١,٧ في المائة مقارنة بنسبة ٢,١ في المائة على مدى فترة السنوات الخمس السابقة لذلك، و٢,٥ في الثمانينات، وهو معدل منخفض لنمو الانتاج بالنسبة للعالم ككل.

• يظهر هذا الاتجاه نحو انخفاض نمو الانتاج الزراعى بالنسبة للبلدان النامية بشكل خاص، مع أن نمو ناتجها لا يزال فوق المستوى الذي تحقق في البلدان المتقدمة. وهذا يعزى بدرجة كبيرة إلى اتجاهات الناتج في آسيا والمحيط الهادى، حيث انخفض معدل نمو الناتج الزراعى بصورة منتظمة على مدى السنوات الخمس الأخيرة، كما يعزى إلى متوسط أقل لنمو الناتج في أفريقيا جنوب الصحراء الكبرى على مدى الفترة ذاتها.

• يعزى الاتجاه التنازلى في نمو الناتج الزراعى في آسيا بدرجة كبيرة إلى الصين، حيث بدأت معدلات النمو المرتفعة جدا، والتى سجلت منذ بداية عملية الاصلاح الاقتصادى في أواخر السبعينات، تتناقص تدريجيا في السنوات الأخيرة. ومع هذا، يلاحظ نمط مماثل من النمو المنخفض في السنوات الخمس الأخيرة بالقياس إلى السنوات الخمس التى سبقتها والثمانينات، فيما يتعلق ببقية أجزاء آسيا ككل، مع أن هذا النمط يبدو أقل وضوحا.

الشكل ٤

التغيرات في إنتاج المحاصيل والثروة الحيوانية

العالم

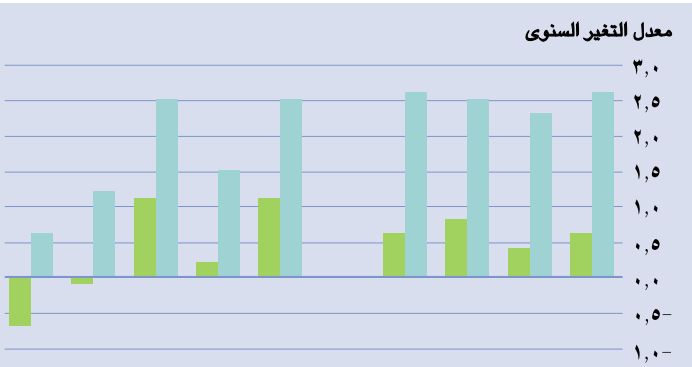

إنتاج المحاصيل والثروة الحيوانية

نصيب الفرد من إنتاج المحاصيل والثروة الحيوانية

البلدان النامية

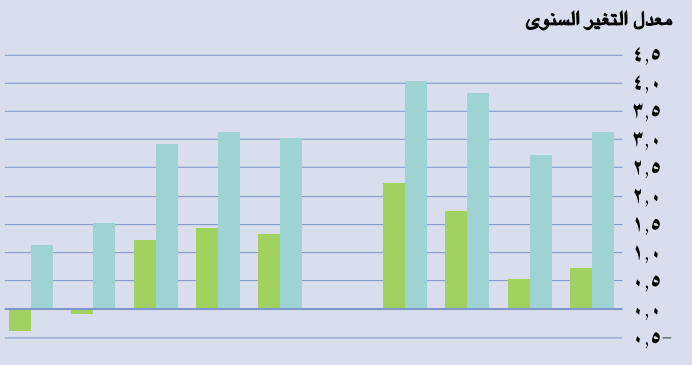

إنتاج المحاصيل والثروة الحيوانية

نصيب الفرد من إنتاج المحاصيل والثروة الحيوانية

البلدان المتقدمة

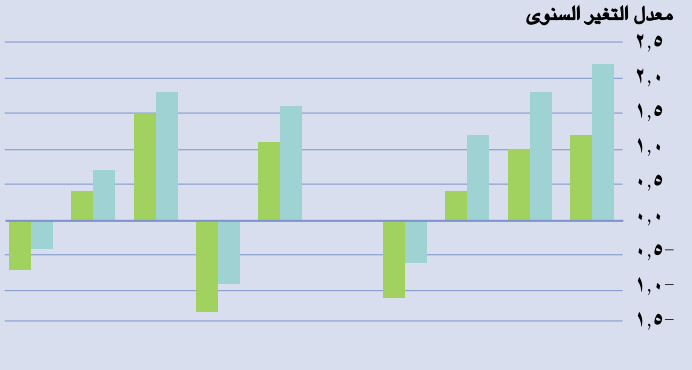

إنتاج المحاصيل والثروة الحيوانية

نصيب الفرد من إنتاج المحاصيل والثروة الحيوانية

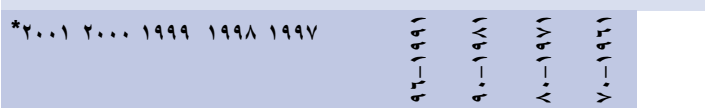

* *تقديرات أولية*

المصدر: منظمة الأغذية والزراعة

الشكل ٥

التغيرات في إنتاج المحاصيل والثروة الحيوانية، بحسب الأقاليم

** تقديرات أولية*

التغيرات في إنتاج المحاصيل والثروة الحيوانية، بحسب الأقاليم

الشرق الأدنى وشمال افريقيا

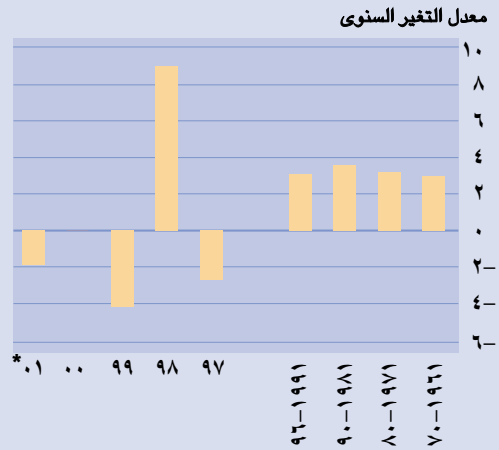

البلدان التى تمر بمرحلة تحول

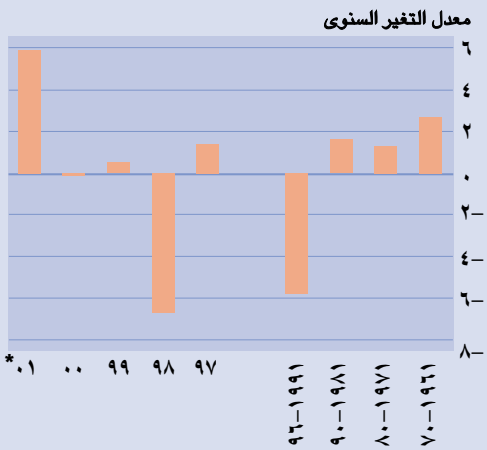

اقتصاديات الأسواق المتقدمة

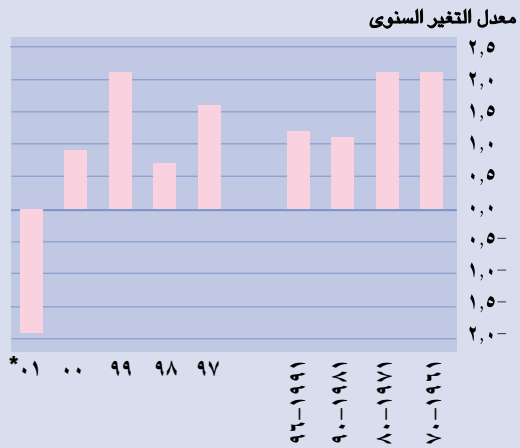

* *تقديرات أولية*

المصدر: منظمة الأغذية والزراعة

• أفريقيا جنوب الصحراء الكبرى هى منطقة البلدان النامية الوحيدة التى يلهث فيها الناتج الزراعى وراء نمو السكان خلال معظم العقود الثلاثة الماضية. ففى أعقاب تحسن الأداء في أوائل التسعينات، والذي أدى إلى مكاسب دائمة بالنسبة للفرد لأول مرة منذ الستينات، تحول الناتج الزراعى في السنوات الخمس الماضية إلى معدل منخفض بالنسبة لنصيب الفرد.

• شهدت أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبى متوسط نمو في الناتج الزراعى بنسبة ٣ في المائة على مدى السنوات الخمس الماضية، وبنسبة ٢,٩ في المائة على مدى الفترة ١٩٩١–١٩٩٦. وهذا يمثل تحسنا عن متوسط النمو السنوى بنسبة ٢,٤ في المائة من الثمانينات، وعودة إلى نسبتى ٣,١ في المائة و٣ في المائة التى سجلت في الستينات والسبعينات.

• فى الشرق الأدنى وشمال أفريقيا، اتسم الأداء الزراعى عموما بتقلبات أكثر وضوحا منها في معظم المناطق الأخرى بسبب الظروف المناخية في أجزاء كبيرة من الاقليم. وفى الثمانينات، نما الناتج الزراعى بمعدل سنوى عال نسبيا بلغ في المتوسط ٣,٦ في المائة، ليهبط إلى ٣,١ في المائة في الفترة ١٩٩١–١٩٩٦. وأثرت حالات الجفاف المتعاقبة في بلدان كثيرة على مدى السنوات القليلة الماضية تأثيرا سلبيا على الانتاج، مما أدى إلى هبوط هامشى في الانتاج خلال هذه الفترة.

٣- نقص الأغذية وحالات الطوارئ[١]

• لا يزال ملايين الأشخاص في البلدان النامية بحاجة إلى مساعدة غذائية طارئة نتيجة للكوارث الطبيعية والبشرية.

• فى أفريقيا الشرقية، تستمر الصعوبات المرتبطة بامدادات الأغذية في بعض الأجزاء نتيجة لمواسم الأمطار السيئة و/أو الصراعات المدنية. وفى الصومال، حيث كانت المحاصيل الموسمية الرئيسية لعام ٢٠٠١ رديئة، يواجه اكثر من ٥٠٠ ٠٠٠ شخص صعوبات شديدة في امدادات الأغذية. وسوف يعتمد ما يقرب من ٥,٢ مليون شخص في اثيوبيا، و١,٥ مليون شخص في كينيا، و٢ مليون شخص في السودان و٣٠٠ ٠٠٠ شخص في أوغندا على المعونات الغذائية في عام ٢٠٠٢، مع أن الموقف العام لامدادات الأغذية قد تحسن. وفى اريتريا، سوف يحتاج ما يقدر بنحو ١,٣ مليون شخص إلى مساعدات غذائية طارئة طوال عام ٢٠٠٢، برغم بعض الانتعاش في انتاج الحبوب. وفى جمهورية تنزانيا المتحدة، يحتاج قرابة ١٢٠ ٠٠٠ شخص إلى مساعدة غذائية.

• فى أفريقيا الغربية، لا تزال عدة بلدان تواجه صعوبات في امدادات الأغذية نتيجة للطقس المحلى غير المواتى (تشاد وغانا) أو الصراع المدنى السابق أو الجارى، أو تشريد السكان (غينيا وسيراليون وليبريا).

• لا يزال الصراع المدنى المستمر في منطقة البحيرات الكبرى يعرقل الانتاج الزراعى. ففى جمهورية الكونغو الديمقراطية، أسفرت الحرب الأهلية الممتدة عن أكثر من ٢ مليون من المشردين داخليا. وفى بوروندى، وبرغم أول موسم حصاد جيد في عام ٢٠٠٢، ظل الانتاج منخفضا في المناطق التى تضررت من انعدام الأمن. ولا يزال الموقف الغذائى حرجا بالنسبة لحوالى ٤٣٢ ٠٠٠ من المشردين داخليا والجماعات المعرضة.

• فى عدة أجزاء من أفريقيا الجنوبية، أدى انخفاض محصول الذرة عام ٢٠٠١ بسبب الطقس السيئ إلى حالات نقص في الأغذية. وفى ملاوى ظهرت حالات نقص الأغذية في الأجزاء الجنوبية، حيث أثرت الفيضانات على أكثر من ٦٠٠ ٠٠٠ شخص. وفى زامبيا، تلزم معونات غذائية طارئة لقرابة ١,٣ مليون شخص في أعقاب محصول الذرة الردئ عام ٢٠٠١. وفى زمبابوى، هبط انتاج الذرة عام ٢٠٠١ بنسبة ٢٨ في المائة عن مستواه في العام السابق، مما أدى إلى حالات نقص في الأغذية في عدة مناطق. وفى سوازيلند، تواجه المناطق السكنية التى تضررت من الجفاف في ولايات معينة عام ٢٠٠١ صعوبات غذائية. وفى ليسوتو وناميبيا، أصبحت حالة امدادات الأغذية حرجة نتيجة لمحاصيل الحبوب الرديئة وقصور الواردات التجارية عن تلبية الاحتياجات. وفى موزامبيق، يجرى توزيع المعونة الغذائية الطارئة على ١٧٢ ٠٠٠ من الأشخاص المعرضين في الولايات الجنوبية، حيث تقلص

المحصول للعام الثانى على التوالى. وفى أنغولا، تلزم معونات غذائية طارئة لأكثر من ١,٣ مليون من المشردين داخليا.

• فى الشرق الأدنى، لا يزال الموقف الغذائى في أفغانستان خطيرا. فقد تسببت سنوات من انعدام الأمن والحرب، مقترنة بثلاث سنوات متعاقبة من الجفاف الشديد، في تعريض أعداد كبيرة من السكان لمصاعب بالغة. وفى العراق، تركت سنوات الجفاف الأخيرة والعقوبات الاقتصادية عددا كبيرا من السكان في حاجة إلى المساعدة. كما أن الموقف الغذائى في الضفة الغربية وغزة يدعو إلى القلق البالغ.

الخريطة ١

البلدان التي تعاني نقص الامدادات الغذائية وتحتاج إلى مساعدات استثنائية*

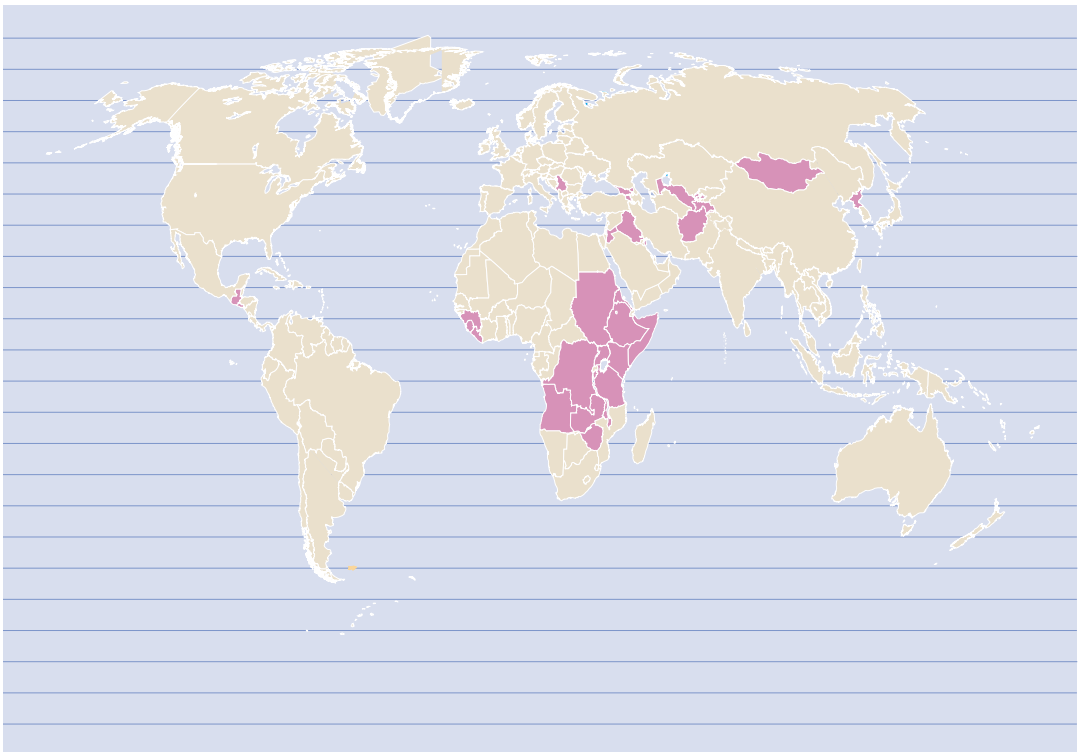

* *خلال السنة التسويقية الجارية*

المصدر: منظمة الأغذية والزراعة / النظام العالمى للاعلام والانذار المبكر عن الأغذية والزراعة، فبراير/ شباط ٢٠٠٢

• فى آسيا، يهدد الشتاء القاسى للعام الثالث على التوالى حالة الامدادات الغذائية الهشة فعلا للآلاف من أسر الرعى في منغوليا. وفى جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية، وبرغم الانتعاش الملحوظ في عام ٢٠٠١ بعد محاصيل رديئة في سنوات سابقة، سوف تظل هناك حاجة إلى مساعدات غذائية في عام ٢٠٠٢. وفى باكستان، يستمر توزيع المساعدات الغذائية في مخيمات اللاجئين على طول الحدود مع أفغانستان. وفى سرى لانكا، تضرر أكثر من ١,٥ مليون شخص من جفاف العام الماضى، وهو الأسوأ منذ ٣٠ عاما.

• فى أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبى، يستمر توزيع المساعدات الغذائية في بعض بلدان أمريكا الوسطى (السلفادور وغواتيمالا) التى تضررت من الزلازل والجفاف والعواصف في عام ٢٠٠١، وكذلك الأزمة الاقتصادية التى سببها الهبوط الحاد في أسعار البن الدولية. وهناك قلق بالغ من آثار أزمة البن على الأمن الغذائى لسكان الريف الفقراء، ولاسيما في هندوراس ونيكاراغوا. وتواجه الجماعات المعرضة في الأرجنتين صعوبات غذائية نتيجة للأزمة الاقتصادية الحادة. وفى كولومبيا، يستمر تقديم المساعدات لأعداد كبيرة من الأشخاص المشردين داخليا.

• فى رابطة الدول المستقلة، ظلت العمليات العسكرية والصراع المدنى في الشيشان يؤثران على انتاج الأغذية. وأصبح آلاف الأشخاص إما مشردين داخليا أو لجأوا إلى مناطق تتمتع بالحكم الذاتى وبلدان مجاورة. وفى مناطق أخرى من رابطة الدول المستقلة، أدى الجفاف الذي اقترن بمشاكل هيكلية مزمنة وعدم الحصول على مستلزمات زراعية كافية إلى انخفاضات حادة في انتاج المحاصيل في السنوات الثلاث الأخيرة المتعاقبة. وتأثرت طاجيكستان واوزبكستان وأرمينيا وجورجيا بشكل خاص، وتواجه حالات نقص حاد في الأغذية.

٤- حالة امدادات الحبوب في العالم[٢]

• منذ الزيادة الكبيرة التى تحققت في عام ١٩٩٦، أصيب الانتاج العالمى للحبوب بحالة جمود أو أصبح يميل إلى الانخفاض. وكان الانتاج العالمى من الحبوب في عام ٢٠٠١ يقدر بنحو ٨٨٠ ١ مليون طن (بما في ذلك الأرز بمكافئه المقشور)، أى بزيادة قدرها ٢٢ مليون طن، أو ١,٢ في المائة عن مستوى العام السابق. وهذا يمثل أول زيادة منذ عام ١٩٩٧.

• الزيادة الكبيرة التى بلغت ١١ في المائة لأوروبا في عام ٢٠٠١، تعزى أساسا إلى ارتفاع حاد في انتاج الاتحاد الروسى وأوكرانيا ورومانيا وبولندا والمجر. وزاد الانتاج أيضا زيادة كبيرة في أمريكا الجنوبية بنسبة ٨–٩ في المائة بفضل المحاصيل الموسعة في البرازيل. ومن ناحية أخرى، انخفض انتاج الحبوب بنسبة ٦–٧ في المائة في أمريكا الشمالية، وبدرجة أقل، بنسبة ١,٣ في المائة في آسيا، وذلك أساسا بسبب انخفاض ضئيل آخر في المحصول الصينى.

• ارتفع انتاج الحبوب الخشنة في عام ٢٠٠١ بحوالى ٣ في المائة مقارنة بالانتاج عام ٢٠٠٠، برغم حالات الانخفاض في أمريكا الشمالية. ووصل الانتاج العالمى من القمح في عام ٢٠٠١ إلى ٥٨٢ مليون طن، وهو ما يقترب من مستوى العام السابق. وقدر الانتاج العالمى من الأرز غير المقشور في عام

الشكل ٦

إنتاج العالم من الحبوب

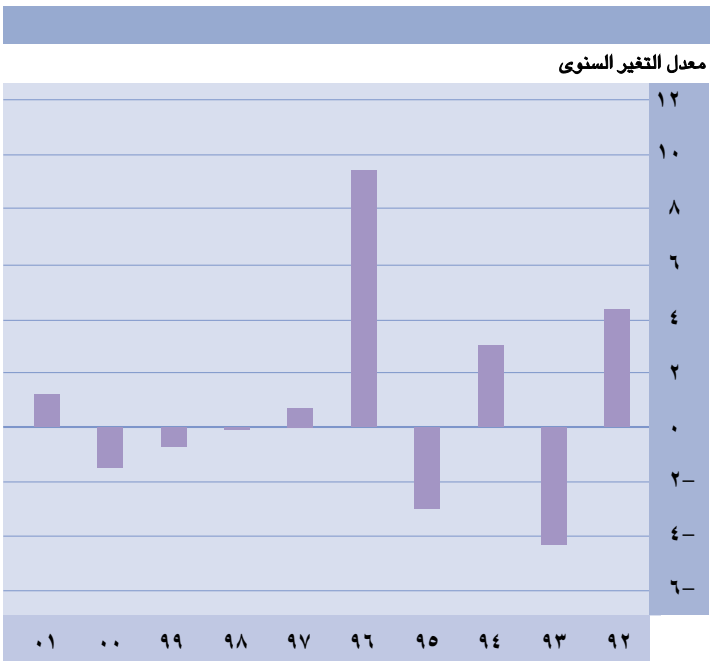

المصدر: منظمة الأغذية والزراعة

الشكل ٧

إنتاج الحبوب واستخدامها في العالم، ١٩٩٢/١٩٩١ إلى ٢٠٠٢/٢٠٠١

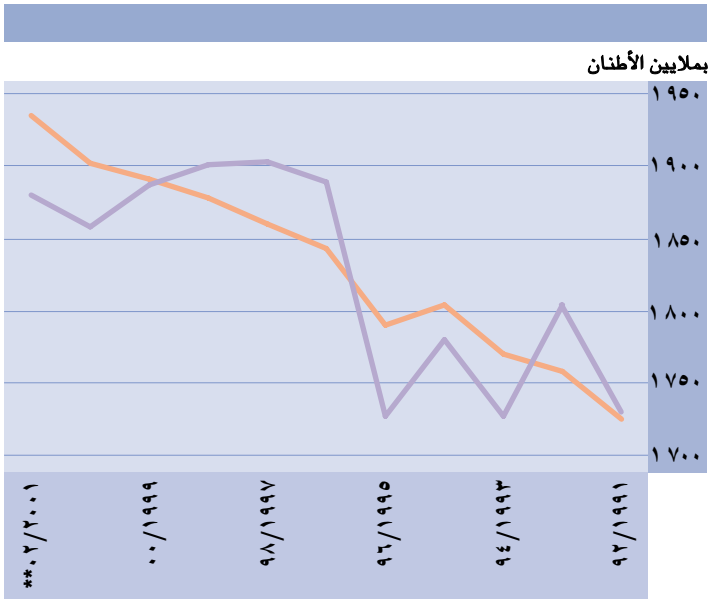

* *بيانات الإنتاج تشير إلى السنة التقويمية من سنة الانتاج الأولى المبينة*

** *توقعات*

المصدر: منظمة الأغذية والزراعة

الشكل ٨

مخزونات العالم من الحبوب ونسبة الاستخدام إلى المخزونات*

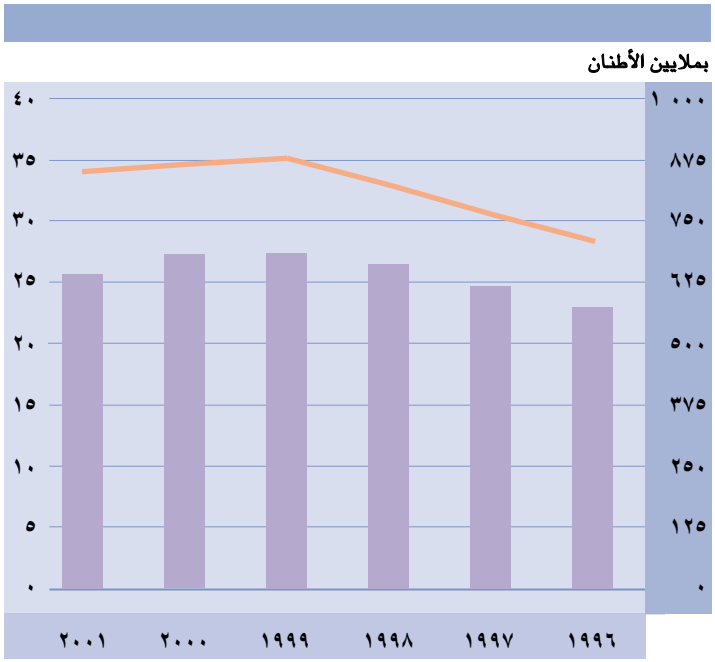

* *بيانات المخزونات حسبت على أساس مجموع المخزونات القطرية المرحلة في نهاية السنوات المحصولية القطرية*

المصدر: منظمة الأغذية والزراعة

٢٠٠١ بنحو ٥٩١ مليون طن (٣٩٥ مليون طن بمكافئه المقشور)، أى أقل من عام ٢٠٠٠ بمقدار ٧ ملايين طن. وتركز معظم هذا الانكماش في الصين.

• كان من المتوقع أن يصل الاستخدام العالمى للحبوب في أواخر موسم ٢٠٠٢ إلى نحو ١٩٣٥ مليون طن، أى بما يزيد بنسبة ١,٧ في المائة عن الموسم السابق. وكان الضعف المستمر لأسعار الحبوب في الأسواق الدولية وامدادات الحبوب الكبيرة من بين العوامل الرئيسية للتوسع السريع المتوقع في الاستخدام العام للحبوب.

• مع تجاوز الاستخدام الكلى للحبوب للانتاج العالمى للعام الثانى على التوالى، كان من المتوقع أن ينخفض الاحتياطى العالمى من الحبوب في نهاية موسم ٢٠٠١/٢٠٠٢ بصورة حادة، وكان من المتوقع أن تصل المخزونات العالمية من الحبوب في أواخر المواسم المنتهية في عام ٢٠٠٢ إلى ٥٨٧ مليون طن، أى أقل بنسبة ٨ في المائة عن مستوى الموسم السابق.

• كان من المتوقع أن تصل تجارة الحبوب العالمية في ٢٠٠١/٢٠٠٢ إلى ٢٣٦ مليون طن، أى أعلى بمقدار ٢ مليون طن عن الموسم السابق. وكان من المتوقع أن تتغير واردات الحبوب الكلية الشاملة من جانب البلدان النامية بدرجة طفيفة مقارنة بمستوى الموسم السابق، غير أنه كان من المحتمل أن تزداد الواردات من جانب بلدان العجز الغذائى ذات الدخل المنخفض بنحو ١,٨ مليون طن لتصل إلى ٧٤ مليون طن، وهذا يمثل واردات أعلى من جانب عدة بلدان في آسيا.

٥- المساعدة الخارجية للزراعة[٣]

• استنادا إلى البيانات المؤقتة، التزمت الجهات المانحة الرئيسية الثنائية ومتعددة الأطراف في عام ١٩٩٩ بمبلغ ٧٠٠ ١٠ مليون دولار أمريكى، بالأسعار السائدة، كمساعدة خارجية للتنمية الزراعية، مقابل ٦٠٥ ١٢ ملايين دولار أمريكى في عام ١٩٩٨. وعند تحويل هذه الأرقام إلى أسعار ١٩٩٥ الثابتة فان هذا يمثل انخفاضا بنسبة ١٧ في المائة بعد زيادات بنسبة ٤,٦ في المائة و١٤,٥ في المائة في عام ١٩٩٨ و١٩٩٧ على التوالى. وتوحى البيانات الجزئية المتاحة لعام ٢٠٠٠ بأن مستوى المساعدة الخارجية للزراعة سوف ينخفض أكثر من ذلك.

• انخفضت الالتزامات الثنائية ومتعددة الأطراف على السواء بالقيمة الحقيقية في عام ١٩٩٩ بنسبة ١٢ في المائة، وانخفضت الالتزامات متعددة الأطراف بنسبة ٢٠ في المائة. وكان معظم الانخفاض في الالتزامات الأخيرة نتيجة اقراض منخفض بدرجة كبيرة من جانب البنك الدولى والبنك الدولى للانشاء والتعمير، بينما ظل اقراض الاتحاد الدولي للتنمية دون تغيير بالقيمة الحقيقية.

• أثر انخفاض الالتزامات في عام ١٩٩٩ على البلدان النامية والبلدان التى تمر بمرحلة تحول على السواء، وكان الانخفاض الأكثر حدة (-٣٩ في المائة بالأسعار الثابتة) في أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبى، تليها البلدان التى تمر بمرحلة تحول (-٣٢ في المائة) والبلدان النامية في آسيا (-١٣ في المائة). وانخفضت المساعدات لأفريقيا بصورة هامشية فقط (-٢ في المائة) بالأسعار الثابتة، وظلت مستقرة نسبيا على مدى السنوات الأربع الأخيرة. ولا غرابة في أن آسيا، بوصفها أكبر القارات، قد استوعبت أكبر جزء من المساعدات (٤٦ في المائة في عام ١٩٩٩)، تليها أفريقيا (٢٥ في المائة) وأمريكا اللاتينية (١٦ في المائة). وانخفضت حصة البلدان التى تمر بمرحلة تحول من قرابة ٧ في المائة في عام ١٩٩٦ إلى أقل من ٤ في المائة في عام ١٩٩٩.

• رأى القطاع الفرعى للمساعدة الخارجية للزراعة، أن الزراعة، بتعريفها الضيق[٤] ، تستوعب ٥٧ في المائة من المجموع (منها ٢ في المائة لقطاع مصايد الأسماك و٢ في المائة للغابات). وبالتعريف الأوسع للزراعة، كان أهم المكونات من حيث المخصصات تقديم المساعدة للتنمية الريفية والبنية الأساسية، والتى زادت من ١٣ في المائة من المجموع في عام ١٩٩٦ إلى ٢٤ في المائة في عام ١٩٩٩.

• برغم الانخفاض المستمر في المساعدات اليابانية للزراعة على مدى السنوات القليلة الماضية، لا تزال اليابان حتى الآن أكبر جهة مانحة ثنائية للقطاع، حيث أسهمت بمبلغ ٦٤٤ ١ مليون دولار أمريكى و٢٦٥ ١ مليون

الشكل ٩

الالتزامات بالمساعدات الخارجية للزراعة*

(بأسعار ١٩٩٥ الثابتة)

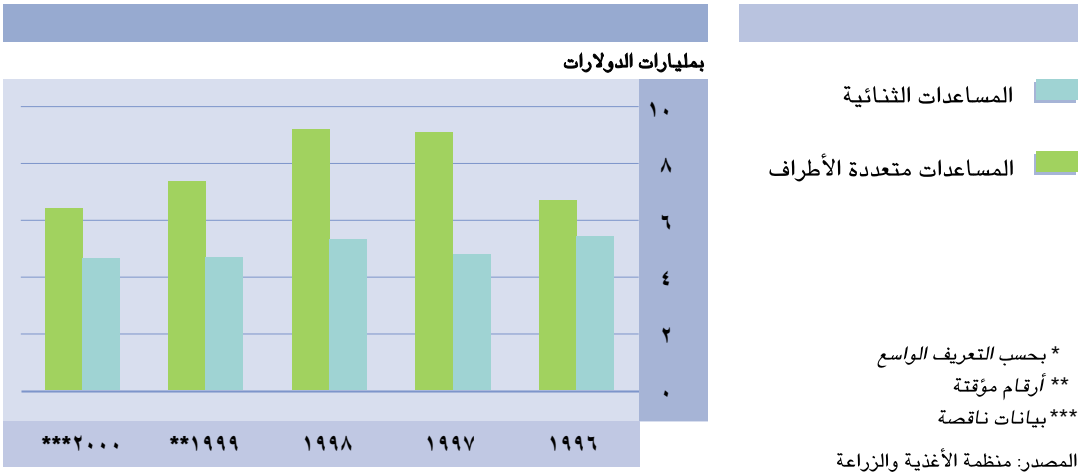

* *بحسب التعريف الواسع*
** *أرقام مؤقتة*
*** *بيانات ناقصة*

المصدر: منظمة الأغذية والزراعة

الشكل ١٠

الالتزامات بالمساعدات الخارجية للزراعة، بحسب الأقاليم المستفيدة الرئيسية

(بأسعار ١٩٩٥ الثابتة)

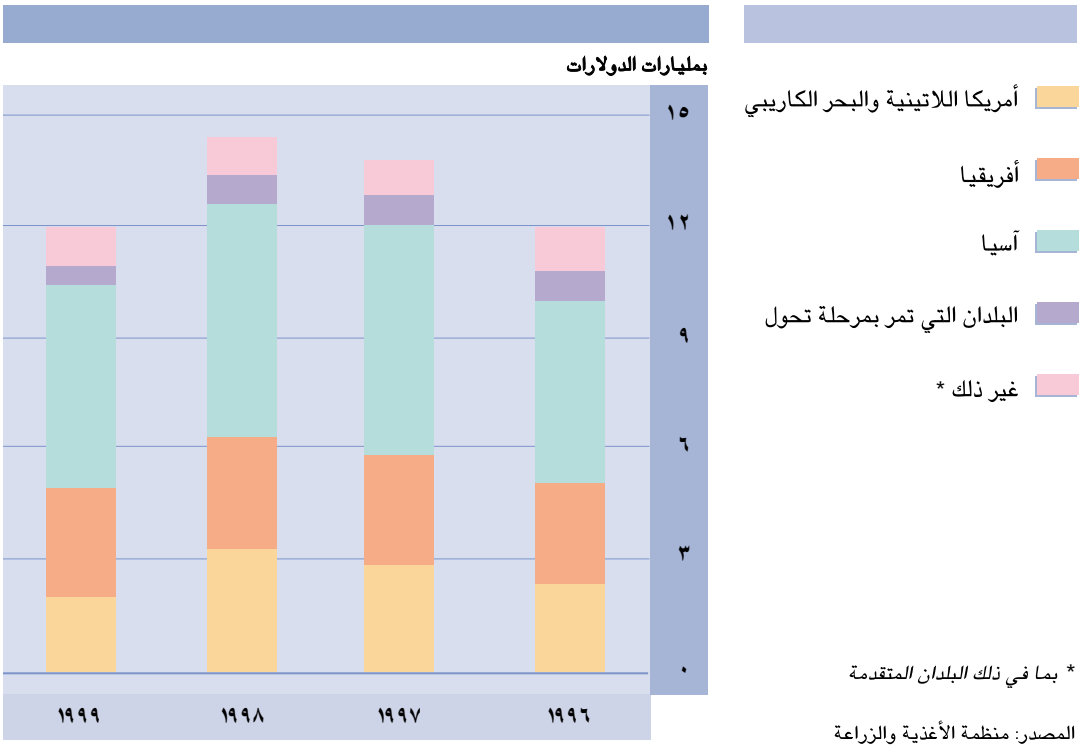

* *بما في ذلك البلدان المتقدمة*

المصدر: منظمة الأغذية والزراعة

دولار أمريكى في عامى ١٩٩٩ و٢٠٠٠ على التوالى. وبعد فترة من الزمن استمرت لبضع سنوات، عادت الولايات المتحدة إلى الظهور بوصفها ثانى أكبر جهة مانحة (٥١٩ مليون دولار أمريكى) في عام ٢٠٠٠، تليها المملكة المتحدة (٥١١ مليون دولار أمريكى) وألمانيا (٣٧٩ مليون دولار أمريكى). وكانت الزيادة في مستوى المساعدة المقدمة من المملكة المتحدة زيادة ملحوظة بشكل خاص، اذ ارتفعت بصورة حادة على مدى السنوات القليلة الماضية من مستوى ١٠٢ مليون دولار أمريكى فقط في عام ١٩٩٦.

الشكل ١١

الالتزامات بالمساعدات الخارجية للزراعة في ١٩٩٩، بحسب الغرض الرئيسي

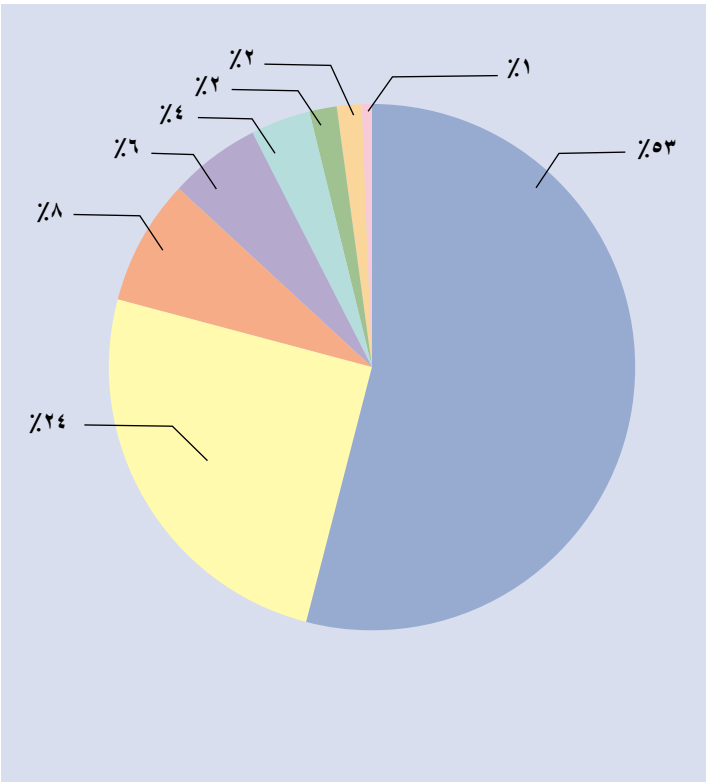

المصدر: منظمة الأغذية والزراعة

٦- تدفقات المعونة الغذائية[٥]

• اعتبارا من ديسمبر/كانون الأول ٢٠٠١، وطبقا للمعلومات الواردة من برنامج الأغذية العالمي، قدرت شحنات الحبوب الاجمالية في عام ٢٠٠٠/٢٠٠١ (١ يوليو/تموز حتى ٣٠ يونيو/حزيران) بنحو ٨,٥ مليون طن (من مكافئ الغلال)، أى أقل بحوالى ٣ ملايين طن، أو ٢٤ في المائة من عام ١٩٩٩/٢٠٠٠، والسبب الرئيسى في ذلك هو حدوث هبوط حاد في الشحنات إلى الاتحاد الروسى. وانخفضت شحنات الحبوب الاجمالية كمعونة غذائية إلى بلدان العجز الغذائى ذات الدخل المنخفض، كمجموعة، انخفاضا طفيفا إلى ٧,٤ مليون طن في عام ٢٠٠٠/٢٠٠١، أى أقل بمقدار ١٦٠ ٠٠٠ طن من عام ١٩٩٩/٢٠٠٠.

• هبطت المعونة الغذائية من الحبوب من الولايات المتحدة، وهى حتى الآن أكبر جهة مانحة، بحوالى ٢,٥ مليون طن في عام ٢٠٠٠/٢٠٠١ لتصل إلى ٤,٧ مليون طن، مع انخفاض الشحنات إلى الاتحاد الروسى من ١,٩ مليون طن في عام ١٩٩٩/٢٠٠٠ إلى ١٢٧ ٠٠٠ طن فقط. كذلك سجلت شحنات

الشكل ١٢

البلدان المتلقية لشحنات المعونة الغذائية من الحبوب

(بما يعادلها من الحبوب)

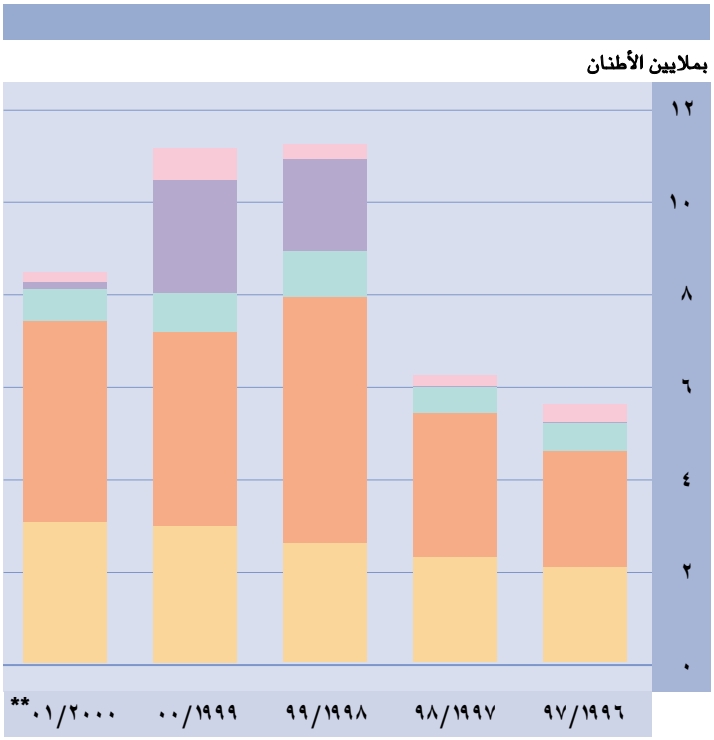

* *بما في ذلك البلدان التي تمر بمرحلة تحول*

** *أرقام مؤقتة*

ملحوظة: السنة تشير إلى فترة ١٢ شهرا من شهر يوليو/ تموز إلى يونيو/ حزيران

المصدر: برنامج الأغذية العالمى

الحبوب من عدد من الجهات المانحة الرئيسية الأخرى، بما في ذلك كندا والاتحاد الأوروبى، انخفاضا حادا في عام ٢٠٠٠/٢٠٠١، بينما زادت الشحنات من اليابان بأكثر من الضعف لتصل إلى ٧٢٠ ٠٠٠ طن.

• بلغت توقعات شحنات المعونة الغذائية (بمعادلها من الحبوب) في ٢٠٠١/٢٠٠٢ (يوليو/تموز–يونيو/حزيران) ٩,٥ مليون طن، بزيادة مليون طن عن ٢٠٠٠/٢٠٠١. وجاءت هذه الزيادة أساسا نتيجة المنح الأكبر من الولايات المتحدة واليابان. ورغم أن الهند وباكستان تصنفان من بين متلقى المعونة الغذائية، كانتا أيضا مانحتين في هذا الموسم.

• بينما كان الوضع الغذائى العالمى في عام ٢٠٠١/٢٠٠٢ أفضل بشكل عام منه في الموسم السابق، ظلت بلدان كثيرة تواجه حالات طوارئ، ولا يزال الطلب على المعونة الغذائية قويا. ومن المتوقع أن تزداد شحنات المعونة الغذائية إلى أفغانستان بشكل حاد. ومن المتوقع أيضا أن تظل التدفقات كبيرة إلى جمهورية كوريا الديمقراطية الشعبية وبنغلاديش، وان كانت أقل من العام

الشكل ١٣

البلدان المتلقية لشحنات المعونة الغذائية من غير الحبوب

(بما يعادلها من الحبوب)

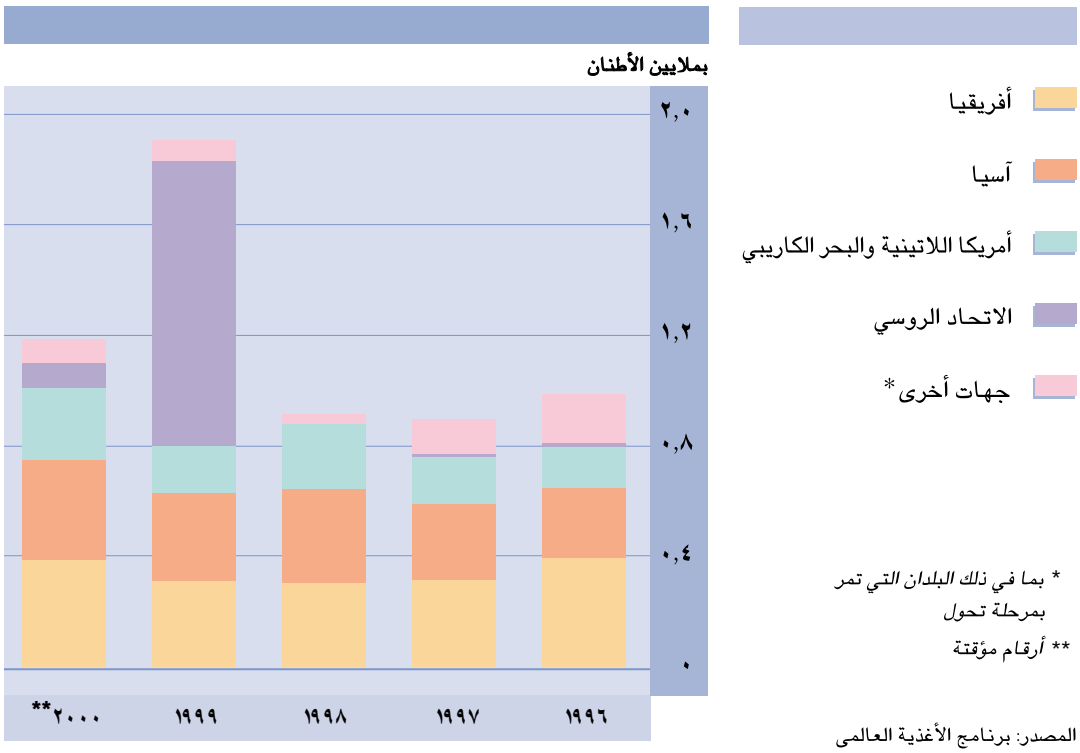

* *بما في ذلك البلدان التي تمر بمرحلة تحول*

** *أرقام مؤقتة*

المصدر: برنامج الأغذية العالمى

السابق. وفى أفريقيا، وبرغم جودة المحاصيل في عدة بلدان، من المتوقع أن تؤدى الصراعات المدنية وفشل المحاصيل المحلية في مناطق كثيرة إلى بقاء الاحتياجات إلى المعونة الغذائية عند مستويات عالية. وفى أجزاء كثيرة من أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبى، فان الموقف الغذائى خطيرا أيضا بسبب الكوارث الطبيعية في معظم الأحوال.

• فى أعقاب حدوث طفرة في الشحنات بحجم شبه قياسى عام ١٩٩٩، انخفض اجمالى شحنات المعونة الغذائية من غير الحبوب في عام ٢٠٠٠ (يناير/كانون الثانى – ديسمبر/كانون الأول)[٦] إلى ١,٢ مليون طن، وهو ما يمثل انخفاضا بمقدار ٠٠٠ ٧٠٠ طن، أو ٣٨ في المائة. ويعزى معظم الانخفاض إلى انخفاض حاد في شحنات الولايات المتحدة إلى الاتحاد الروسى، وهو ما تجاوز بكثير مساهمات المعونة الكبيرة من كندا وعدة بلدان في أوروبا. وتجاوزت الشحنات الاجمالية إلى بلدان العجز الغذائى ذات الدخل المنخفض ٠٠٠ ٨٩٠ طن، أى بزيادة ٣٢ في المائة عن عام ١٩٩٩.

٧- اتجاهات أسعار السلع

• ظلت أسواق السلع الزراعية تعانى الكساد في عام ٢٠٠١. وبرغم بعض الاختلافات في اتجاهات الأسعار الأخيرة فيما بين السلع، ظلت أسعار السلع الزراعية الرئيسية دون المستويات العالمية التى بلغتها منذ سنوات قليلة.

• وفيما بين مايو/أيار ١٩٩٦ ويناير/كانون الثانى ٢٠٠٠، انخفض مؤشر المنظمة للأسعار الاجمالية للمواد الغذائية بحوالى ٣٨ في المائة. وبعد أن وصل إلى أعلى نقطة له خلال التسعينات (فى عام ١٩٩٦)، هبط بحلول عام ٢٠٠٠ إلى أدنى نقطة قياسية خلال العقد، واستقر المؤشر في عامى ٢٠٠٠ و٢٠٠١، ولكنه ضعف بدرجة أكبر في آخر يناير/كانون الثانى ٢٠٠٢.

• ومن بين المواد الغذائية الرئيسية، كان الهبوط في الأسعار أكثر وضوحا في الحبوب التى وصلت أسعارها إلى الذروة في مايو/أيار ١٩٩٦، وكذلك في الزيوت والدهون في منتصف عام ١٩٩٨. وكان مؤشر سعر الحبوب في المتوسط لعام ٢٠٠١ يقل بأكثر من ٤٠ في المائة عن متوسط عام ١٩٩٦، ولكنه ظل مستقرا نسبيا على مدى السنوات الثلاث الأخيرة. وكان متوسط المؤشر لعام ٢٠٠١ بالنسبة للزيوت والدهون يقل بالمثل بنسبة ٤٥ في المائة عن متوسط عام ١٩٩٨. بينما بالنسبة للحبوب، زادت الأسعار بدرجة كبيرة خلال عام ٢٠٠١. وكانت تحركات الأسعار على مدى السنوات القليلة الماضية أكثر انضباطا بالنسبة لمنتجات الحيوانات الزراعية، وخاصة اللحوم.

• وأصيبت أسعار البن على وجه التحديد بكساد شديد وواصلت هبوطها الحاد خلال عام ٢٠٠١ فبلغت أدنى مستوى لها منذ عام ١٩٧٣ بالقيمة الاسمية، والى انخفاض قياسى بالقيمة الحقيقية. وبحلول نهاية عام ٢٠٠١، هبطت أسعار البن إلى أقل من نصف المستوى في نهاية عام ١٩٩٩، وكان متوسط الأسعار في تلك السنة يعادل ثلث أسعار عام ١٩٩٨.

• ومن بين المشروبات المدارية الأخرى ارتفعت أسعار الكاكاو بانتظام على مدى الفترة ١٩٩٥–١٩٩٨، ولكنها شهدت انخفاضا ملحوظا في عام ١٩٩٩ و٢٠٠٠. ففى عام ٢٠٠٠، بلغ متوسط السعر اليومى لمنظمة الكاكاو الدولية ٨٨٨ دولارا أمريكيا للطن، وهو أدنى سعر منذ عام ١٩٧٣ بالقيمة الاسمية. وثبتت الأسعار بعض الشئ في عام ٢٠٠١. وعموما زادت أسعار الكاكاو بنسبة ١٦ في المائة في عام ٢٠٠١، ومع هذا ظلت أقل بنسبة ٣٨ في المائة و١٢ في المائة من عامى ١٩٩٨ و١٩٩٩ على التوالى.

• وعلى عكس المشروبات المدارية الأخرى، ظلت أسعار الشاى ثابتة نسبيا في السنوات الأخيرة، ولكنها ضعفت كثيرا عن مستواها المرتفع نسبيا في عام ٢٠٠٠. وهبطت الأسعار في عام ٢٠٠١، ولكنها ظلت ثابتة بعد أبريل/نيسان.

الشكل ١٤

اتجاهات أسعار السلع

اتجاهات أسعار السلع

منتجات الألبان

(الرقم الدليلي: ١٩٩٠-١٩٩٢=١٠٠)

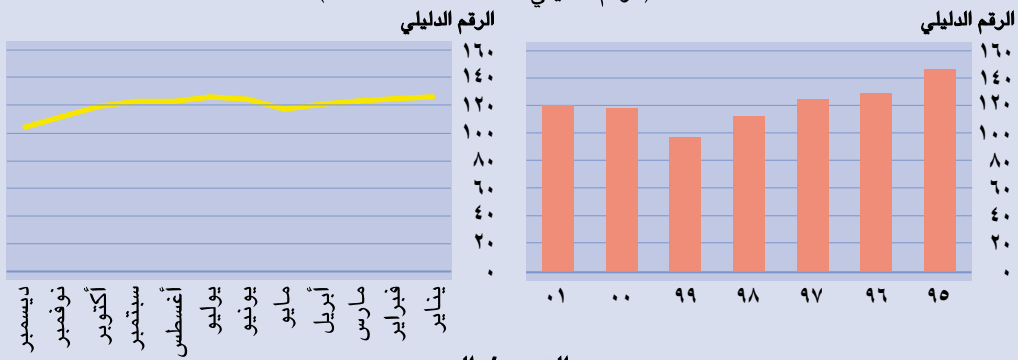

الزيوت/ الدهون

(الرقم الدليلي: ١٩٩٠-١٩٩٢=١٠٠)

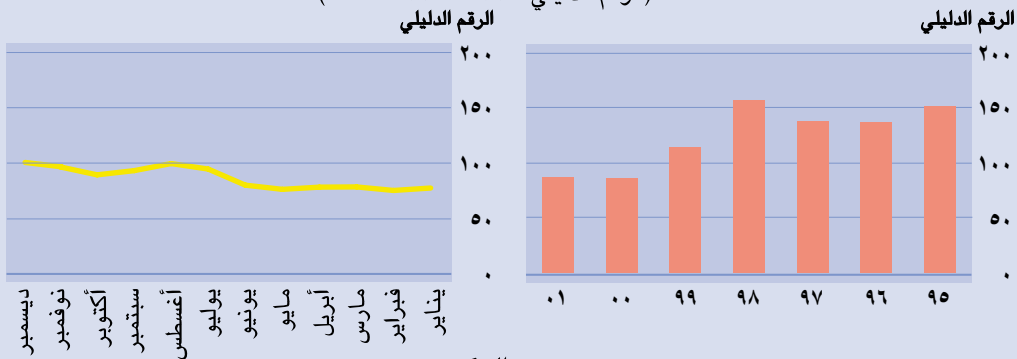

السكر

(السعر اليومي للاتفاقية الدولية للسكر، المتوسط الأسبوعى)

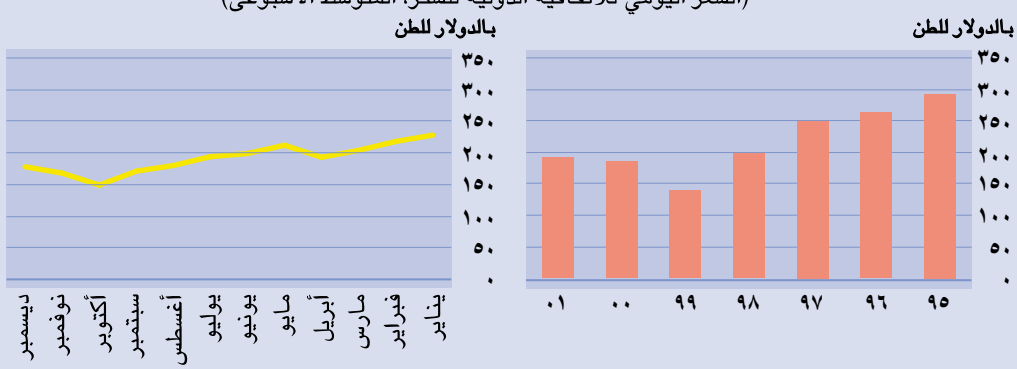

١٩٩٥-٢٠٠١ ٢٠٠١

اتجاهات أسعار السلع

البـن

(السعر اليومي لمنظمة البن الدولية، المتوسط الأسبوعى)

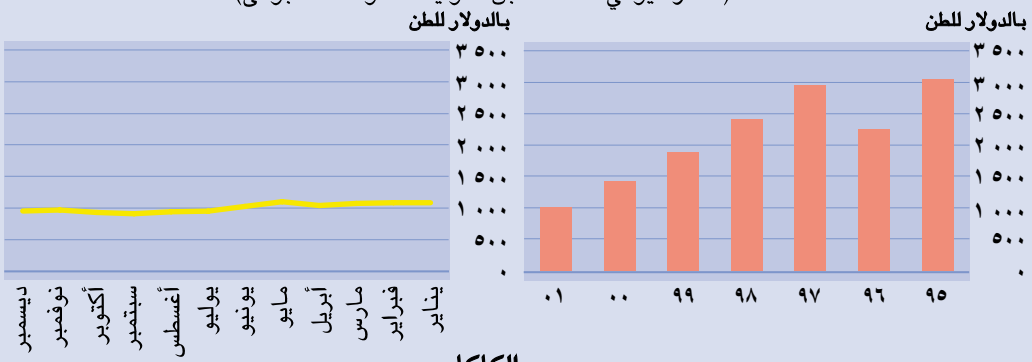

الكاكاو

(السعر اليومي لمنظمة الكاكاو الدولية، المتوسط الأسبوعى)

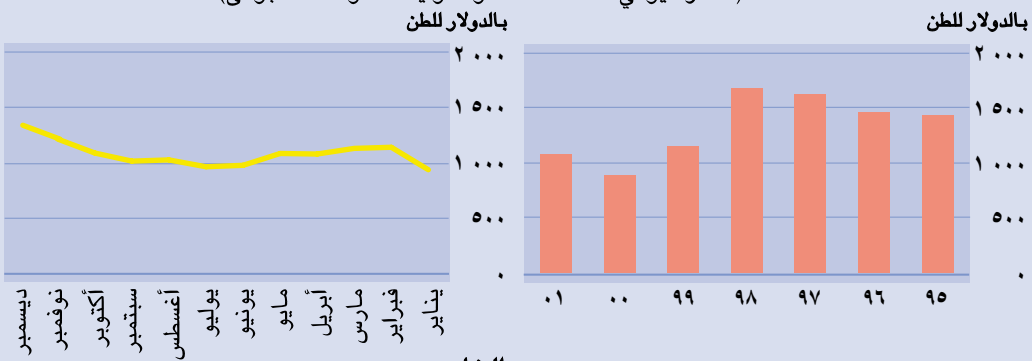

الشاي

(مجموع الشاى، أسعار مزاد مومباسا، يوم الاثنين)

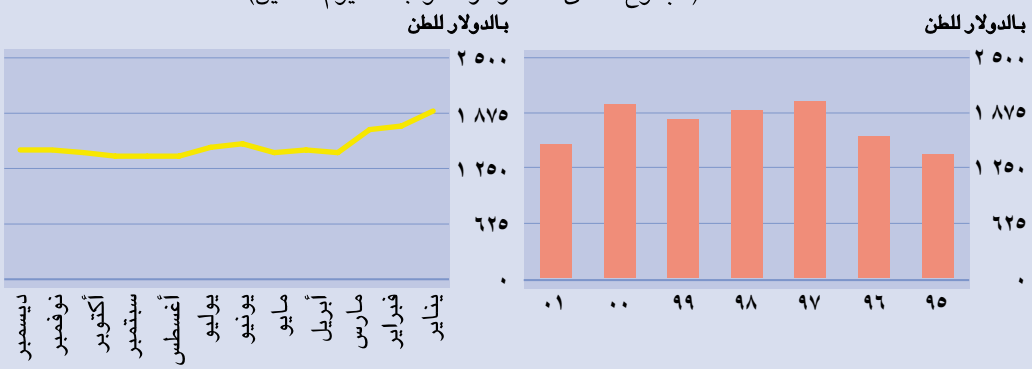

٢٠٠١–١٩٩٥ ٢٠٠١

اتجاهات أسعار السلع

القطن

(نشرة توقعات القطن، الرقم الدليلي «A» ١-٣/٣٢، يوم الجمعة)

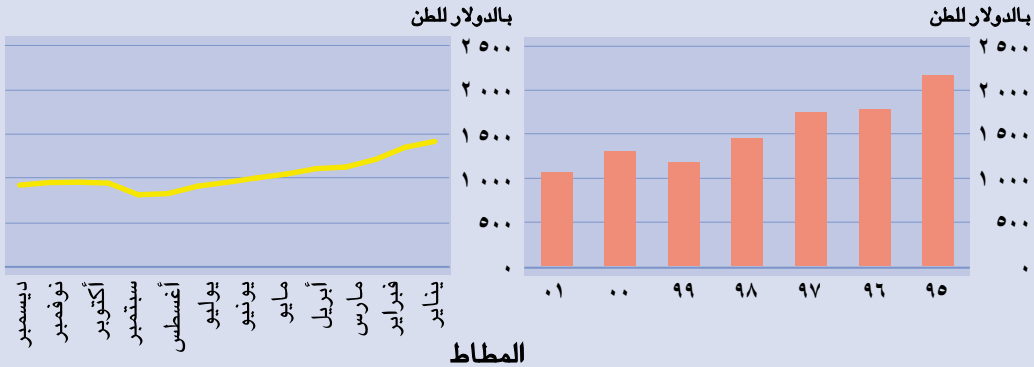

المطاط

(أسعار لندن الفورية، RSS1 ، يوم الأربعاء)

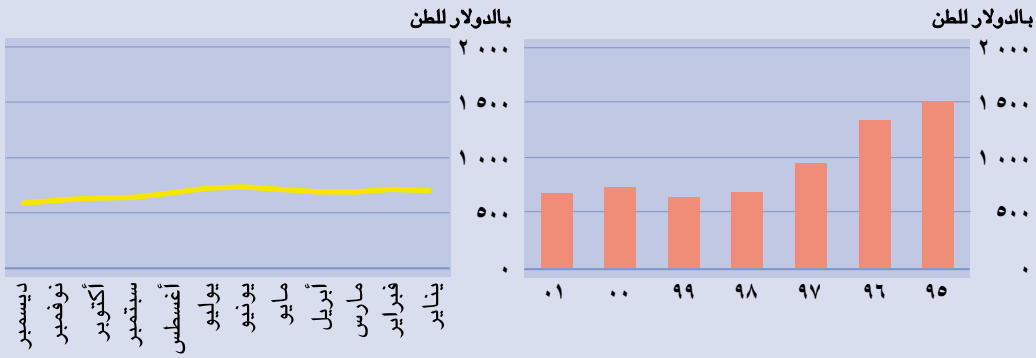

١٩٩٥-٢٠٠١ ٢٠٠١

المصدر: منظمة الأغذية والزراعة

• وبعد البن، سجلت أسعار القطن أكبر هبوط لها. فقد انخفض متوسط الأسعار في عام ٢٠٠١ إلى ٥٠ في المائة عن مستواها في عام ١٩٩٥. وسارت الأسعار في اتجاه الهبوط خلال سنوات عديدة ماضية. وبعد أن وصلت إلى أدنى مستوى لها في ديسمبر/كانون الأول ١٩٩٩، انتعشت بعض الشئ خلال عام ٢٠٠٠، ولكنها واصلت اتجاهها التنازلى في عام ٢٠٠١. وبرغم بعض الانتعاش المحدود الذي بدأ في أكتوبر/تشرين الأول ٢٠٠١، ليس من المتوقع حدوث أى ارتفاع كبير في الأسعار في المستقبل القريب.

• وارتفعت أسعار السكر منذ عام ١٩٩٩، وكانت حتى ذلك الوقت قد هبطت إلى أقل من نصف مستواها في عام ١٩٩٥. وكان الاتجاه في عام ٢٠٠١ يسير نحو الهبوط، مع أنه حدث انتعاش طفيف قرب نهاية العام.

٨- مصايد الأسماك: الانتاج والتصريف والتجارة

• توفر مصايد الأسماك مساهمة رئيسية في الأمن الغذائى وفى التخفيف من وطأة الفقر. غير أن زيادة الانتاجية في مصايد الأسماك لا تعنى دائما زيادة طويلة الأجل في الامدادات. والواقع أن هذه الزيادات في المصايد الطبيعية قد تؤدى في نهاية المطاف إلى تناقص المخزونات وخفض الانتاج.

• وصل مجموع الانتاج السمكى التجارى العالمى في عام ٢٠٠٠ – أى مجموع الانتاج من تربية الأحياء المائية ومصايد الأسماك الطبيعية البحرية والداخلية – إلى ذروة جديدة تبلغ ١٣٠,٢٥ مليون طن أى بزيادة ١١,٩ في المائة منذ عام ١٩٩٥[٧] مما يعكس الزيادة الضخمة في الانتاج من تربية الأحياء المائية وخاصة في الصين. وقد ظل الانتاج العالمى – باستثناء الصين – مستقرا حيث أن رقم عام ٢٠٠٠ البالغ ٨٨,٦٨ مليون طن لا يزيد الا بنسبة ٠,٨ في المائة عن رقم عام ١٩٩٥ البالغ ٨٧,٩٥ مليون طن.

• المخزونات السمكية الطبيعية المحدودة في بحارنا ومياهنا الداخلية تضع قيودا ضخمة على مجموع الانتاج الطبيعى في العالم. فلم يزد مجموع هذا الانتاج البالغ ٩٤,٦٥ مليون طن في ٢٠٠٠ الا بنسبة ٣ في المائة عن مستوى عام ١٩٩٥ البالغ ٩١,٨٧ مليون طن (واذا استبعدت الصين، يكون الانتاج قد انخفض بنسبة ٢,١ في المائة).

• يختلف الانتاج من تربية الأحياء المائية عن الانتاج من المصايد الطبيعية. اذ تكشف أرقام مجموع الانتاج من تربية الأحياء المائية عن الامكانيات الضخمة لهذا المصدر في تحقيق الأمن الغذائى والتخفيف من وطأة الفقر، اذا حظيت التأثيرات البيئية وقضايا الاستدامة الأخرى ذات الصلة بمرافق تربية الأحياء المائية باهتمام كاف.

• بلغ الانتاج العالمى من تربية الأحياء المائية ٣٥,٦٠ مليون طن في ٢٠٠٠ بزيادة بنسبة ٤٥,٣ في المائة عن انتاج عام ١٩٩٥ البالغ ٢٤,٥ مليون طن، وان كان الجزء الأكبر منها يعزى إلى الصين. أما اذا استثنى الانتاج الصينى، فان الانتاج العالمى يكون قد زاد بنسبة ٢٧,٥ في المائة فقط فيما بين ١٩٩٥ و٢٠٠٠ ليبلغ ١١,٠٢ مليون طن.

• حدثت هذه الزيادات في الانتاج في كل من البيئة الداخلية والبيئة البحرية. فقد بلغ مجموع الانتاج العالمى من تربية الأحياء المائية في المياه الداخلية ٢١,٢٠ مليون طن في ٢٠٠٠ بزيادة ٥٠,٩ في المائة عن مستوى عام ١٩٩٥ البالغ ١٤,٠٤ مليون طن. وزاد الانتاج العالمى من تربية الأحياء المائية في البحار أيضا بنسبة ٣٧,٨ في المائة منذ عام ١٩٩٥، إذ ارتفع من ١٠,٤٥ مليون طن إلى ١٤,٤٠ مليون طن في ٢٠٠٠.

• حققت الصين بمفردها عام ٢٠٠٠ نسبة ٦٩ في المائة من مجموع الانتاج من تربية الأحياء المائية (٧٢ في المائة من انتاج المياه الداخلية و٦٥ في المائة من انتاج المياه البحرية).

• زاد نصيب الفرد من مجموع الامدادات السمكية المخصصة للانتاج البشرى بنسبة ٦,٩ في المائة منذ ١٩٩٥، من ١٥,٣٢ كيلوغرام إلى ١٦,٣٨ كيلوغرام في ٢٠٠٠، الا أنه اذا استثنيت الصين يكون نصيب الفرد قد انخفض من ١٣,٣٦ في عام ١٩٩٥ إلى ١٢,٧٥ كيلوغرام في عام ٢٠٠٠. وقد استخدم ٩٩ مليون طن من الأسماك في ٢٠٠٠ في الأغراض الغذائية يعزى منها ٣٨ مليون طن للصين.

• تكشف أرقام الواردات والصادرات العالمية من الأسماك والمنتجات السمكية عن امكانيات هذه المنتجات على تحقيق عائدات. فعلى الرغم من الكساد الذي حل في أواخر التسعينات، زادت الصادرات من الأسماك والمنتجات السمكية من البلدان أو المناطق النامية بنسبة ٨٤,٤ في المائة منذ ١٩٩٠ لتصل إلى ٢٨,٣ مليار دولار في ٢٠٠٠. وزادت الواردات من الأسماك والمنتجات السمكية لهذه البلدان أيضا بنسبة ٨٤,٣ في المائة خلال نفس الفترة، وقد قدرت بمبلغ ٩,٥ مليار دولار، أى نحو ثلث قيمة صادراتها.

• ظلت البلدان والمناطق المتقدمة، لأكثر من عقد، مستوردة صافية للأسماك والمنتجات السمكية. وفى ٢٠٠٠، بلغت واردات البلدان المتقدمة ٤٩,٩ مليار دولار مقابل صادرات بمبلغ ٢٧,١ مليار دولار.

• على المستوى العالمى، شهدت مجموعات السلع السمكية[٨] في التجارة الدولية تغييرات منذ ١٩٩٥. فقد شهدت أكبر فئة من سلع التصدير (الأسماك الطازجة والمبردة أو المجمدة) زيادة تصديرية بنسبة ١٧ في المائة في الحجم (بلغ ٤٣٠ ٥٠٦ ١٢ طنا) و١٣ في المائة من حيث القيمة (الى ٢٣,٤ مليار دولار) وحدثت أكبر الزيادات في التصدير خلال الفترة من ١٩٩٥ إلى ٢٠٠٠ فيما يعد في ١٩٩٥ أصغر الفئات السلعية (من حيث الحجم المطلق)[٩] – وهى القشريات والمحار المعبأة. والواقع أن الصادرات العالمية من هذه السلع زادت بنسبة ٥٥,٨ في المائة من حيث الحجم لتبلغ ٠٥٦ ٥٧٤ طنا و٢٧,١ في المائة من حيث القيمة لتبلغ ٣,٩١ مليار دولار[١٠].

الشكل ١٥

إنتاج الأسماك في العالم

مجموع الإنتاج العالمي

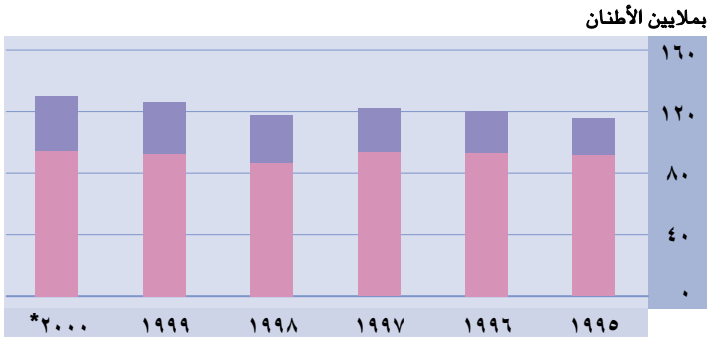

مجموع الإنتاج، الصين وباقي العالم

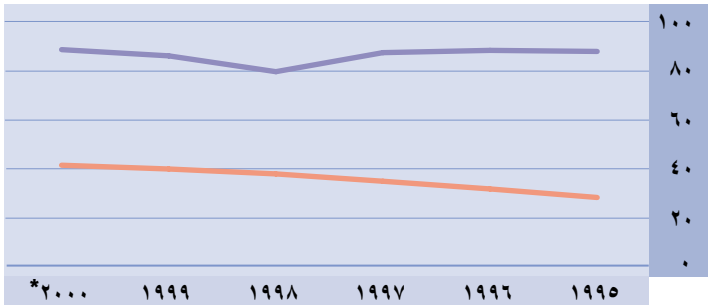

إنتاج تربية الأحياء المائية، الصين وباقي العالم

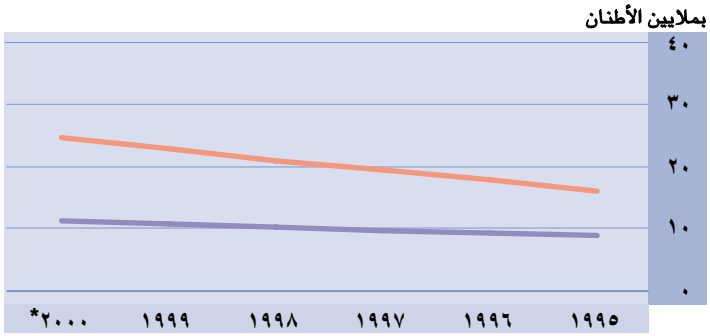

إنتاج المصيد، الصين وباقي العالم

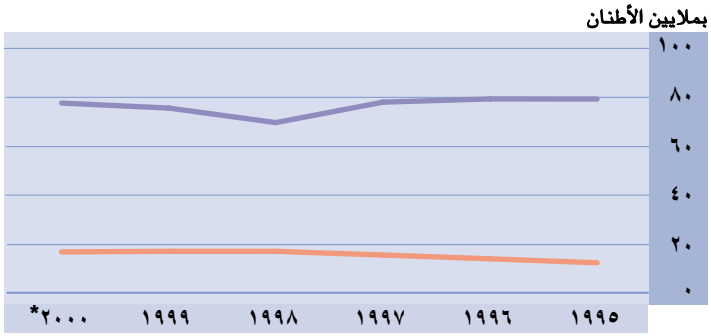

* *أرقام مؤقتة*

المصدر: منظمة الأغذية والزراعة

الشكل ١٦

التجارة في الأسماك والمنتجات السمكية

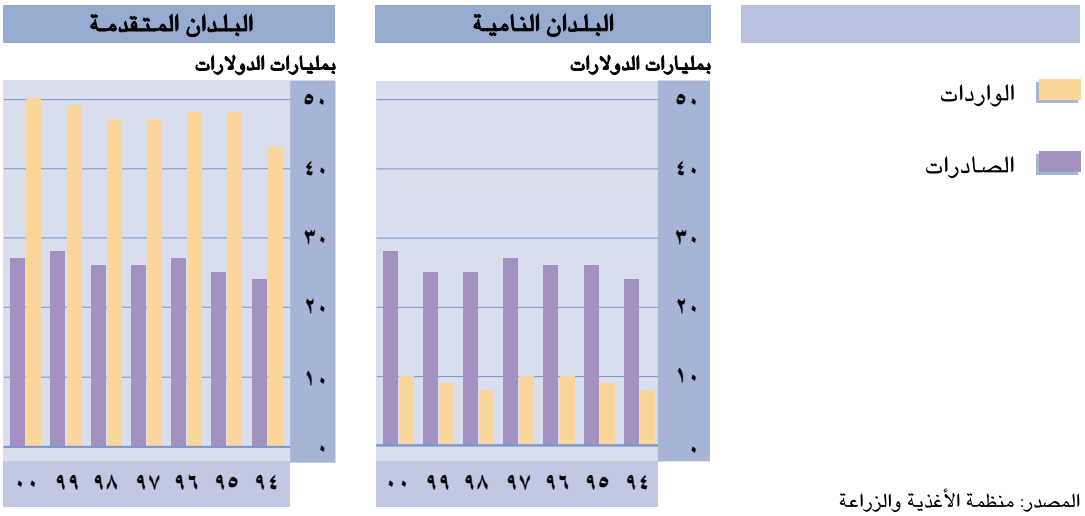

المصدر: منظمة الأغذية والزراعة

الشكل ١٧

صادرات المنتجات السمكية بحسب المجموعات السلعية

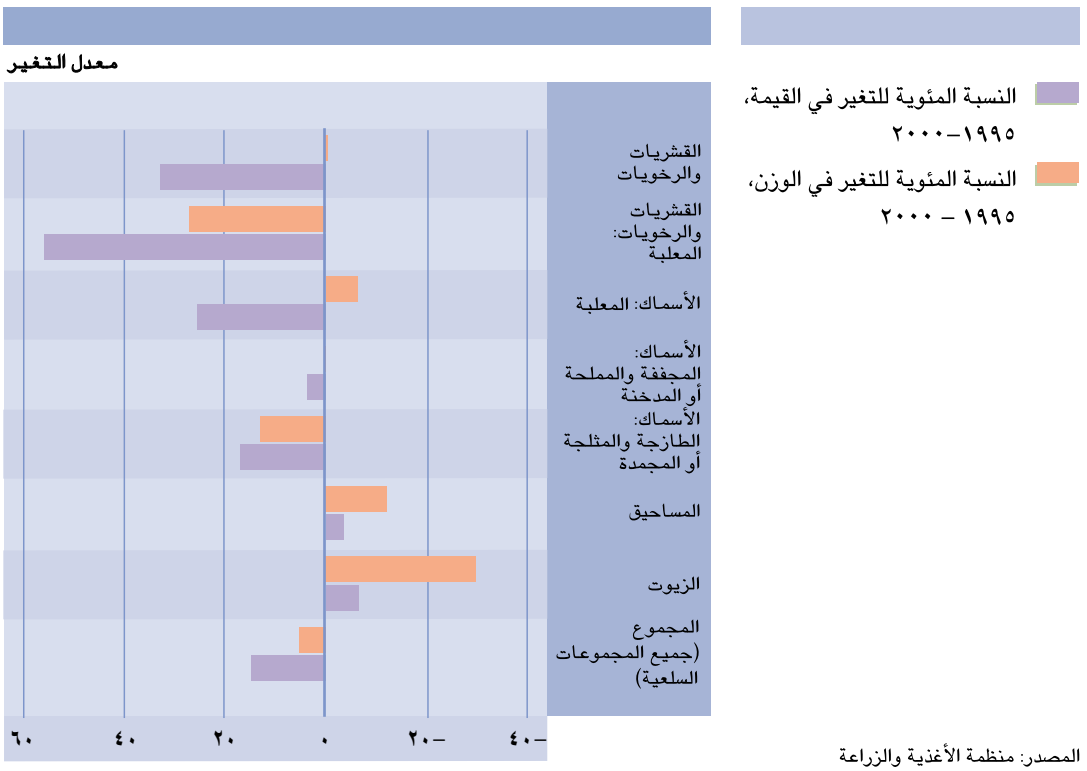

المصدر: منظمة الأغذية والزراعة

٩- المنتجات الحرجية والتجارة فيها

• واصلت الأسواق العالمية للمنتجات الحرجية انتعاشها في عام ٢٠٠٠ نتيجة لنمو الاقتصاد العالمى. فإجمالا، زاد الانتاج العالمى من الأخشاب المستديرة بنسبة ١,٩ في المائة ليصل إلى ٣٥٢ ٣ مليون متر مكعب. وفى البلدان النامية التى تشكل نحو ٦٠ في المائة من مجموع انتاج الأخشاب المستديرة، زاد الانتاج بما لا يتجاوز ٠,٣ في المائة، في حين زاد هذا الانتاج في البلدان المتقدمة بنسبة ٤,٣ في المائة.

• يشكل انتاج الأخشاب المستديرة الصناعية (التى تستبعد انتاج الأخشاب المستخدمة كوقود) نحو ٤٧ في المائة من مجموع انتاج الأخشاب المستديرة في عام ٢٠٠٠، وزاد بنسبة ٣,٢ في المائة ليبلغ ٥٨٧ ١ مليون متر مكعب. وتشكل البلدان المتقدمة أكبر حصة من انتاج الأخشاب المستديرة الصناعية (نحو ٧٣ في المائة)، وارتفع الانتاج في هذه البلدان بنسبة ٤,٥ في المائة ليبلغ ١٥٤ ١ مليون متر مكعب. وزاد انتاج البلدان النامية زيادة طفيفة من ٤٣١ مليون متر مكعب إلى ٤٣٢ مليون متر مكعب.

• وزاد أيضا الانتاج العالمى من المنتجات الخشبية الصلبة (التى تشمل الأخشاب المنشورة والألواح الخشبية) خلال عام ٢٠٠٠ حيث زادت بنسبة ١,٧ في المائة لتصل إلى مستوى ٦١٠ ملايين متر مكعب. ومرة أخرى تعزى الزيادة في الانتاج إلى البلدان المتقدمة حيث زاد الانتاج بنسبة ٢,٦ في المائة مقابل انخفاض قدره ١,٤ في المائة في البلدان النامية.

• اجمالا، واصل انتاج اللب ومنتجات الورق اظهار نمو قوى بزيادة قدرها ٣,٢ في المائة ليبلغ ٤٩٤ مليون طن. وكما كان الحال في السنة السابقة، قادت البلدان النامية الانتعاش بزيادة في الانتاج قدرها ٥,٧ في المائة في عام ٢٠٠٠ ليصل إلى ما يربو بصورة طفيفة على ١٠٠ مليون طن. وزاد الانتاج في البلدان المتقدمة بنسبة ٢,٦ في المائة ليبلغ ٣٩٣ مليون طن.

• واستمرت أيضا التجارة العالمية في المنتجات الحرجية في الزيادة عام ٢٠٠٠. ويجرى تداول جزء كبير من المنتجات الحرجية في الأسواق الدولية كل عام، بما في ذلك عام ٢٠٠٠، من ٣٠ الى٣٥ في المائة من الأخشاب المنشورة والألواح الخشبية وانتاج الورق في البلدان المتقدمة و٤٠ في المائة من الألواح الخشبية وانتاج لب الخشب في البلدان النامية. وخلال عام ٢٠٠٠، زادت الصادرات في جميع الأقاليم من حيث المجموع، الا أنها انخفضت بصورة طفيفة في قطاع المنتجات الخشبية الصلبة. وزادت الصادرات الشاملة من المنتجات الحرجية بنحو ٦ في المائة لتصل إلى ١٤٠ مليار دولار، استحوذت البلدان المتقدمة على ٨٣ في المائة منها.

الشكل ١٨
المنتجات الحرجية الرئيسية

* *الخشب المنشور والدعائم والألواح الخشبية*

** *لب الخشب والورق والورق المقوى*

المصدر: منظمة الأغذية والزراعة

الشكل ١٩

قيمة الصادرات من المنتجات الحرجية الرئيسية

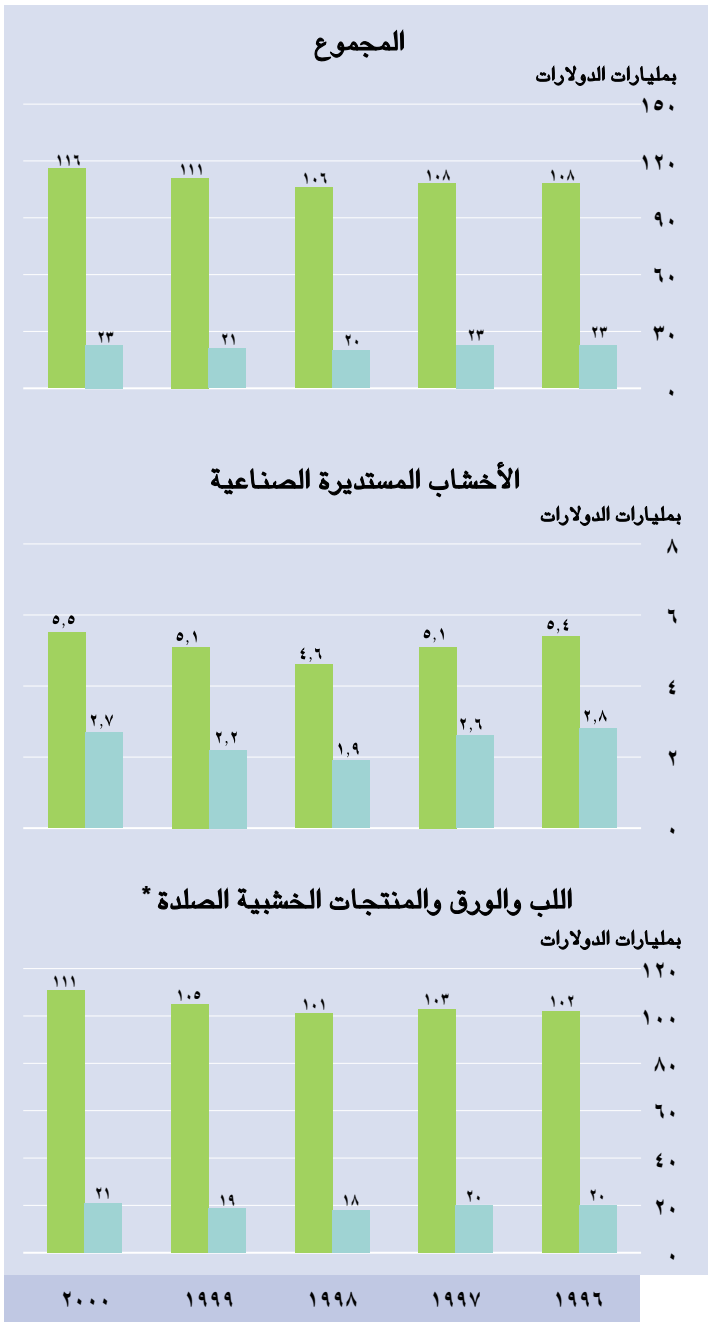

* *لب الخشب والورق والورق المقوى، والخشب المنشور والدعائم والألواح الخشبية*

المصدر: منظمة الأغذية والزراعة

الاطار ١

التقدير العالمى للموارد الحرجية في عام ٢٠٠٠[1]

تجرى المنظمة تقديرا عالميا دوريا للغابات منذ عام ١٩٤٧ على فترات تبلغ نحو عشر سنوات. وكان التقدير العالمى للموارد الحرجية لعام ٢٠٠٠ جهدا مشتركا للمنظمة وبلدانها الأعضاء والكثير من الشركاء الآخرين. وفيما يلى بعض من النتائج الرئيسية لهذه العملية:

- يوجد في العالم نحو ٨٧٠ ٣ مليون هكتار من الغابات، ٩٥ في المائة منها من الغابات الطبيعية و٥ في المائة من المزارع الحرجية. ويزيد هذا التقدير للغطاء الحرجى العالمى عن ذلك الذي كان عليه في التقديرين السابقين للموارد الحرجية (التقدير العالمى للموارد الحرجية في عام ١٩٩٠ والتقدير المؤقت لعام ١٩٩٥). ولا يعكس ذلك زيادة فعلية في المساحة الحرجية بل يعكس استخدام تعريف موحد لجميع الغابات في العالم لأول مرة، ولإدراج بيانات جديدة لحصر الغابات.

- يوجد نحو ٣٠ في المائة من أراضى العالم تحت الغابات. ومن هذه الغابات يوجد ٤٧ في المائة في المناطق الاستوائية و٩ في المائة في المناطق شبه الاستوائية و١١ في المائة في المناطق المعتدلة و٣٣ في المائة في المناطق الشمالية.

- استمر تحويل الغابات الطبيعية في العالم إلى استخدامات أخرى للأراضى بمعدل شديد الارتفاع خلال التسعينات. ويفقد سنويا ما يقدر بنحو ١٦,١ مليون هكتار من الغابات الطبيعية (١٤,٦ مليون هكتار من خلال ازالة الأشجار، و١,٥ مليون هكتار من خلال التحويل إلى مزارع حرجية). وكان نحو ١٥,٢ مليون هكتار من المساحة الحرجية المفقودة في المناطق الاستوائية. وأمام هذه الخسارة، هناك زيادة تعويضية قدرها ٣,٦ مليون هكتار نتيجة لتوسع الغابات الطبيعية وتصبح الخسارة بذلك في حدود ١٢,٥ مليون هكتار. ويرجع جزء كبير من الزيادة في مساحة الغابات الطبيعية إلى نمو هذه الغابات على الأراضى الزراعية المهجورة. ويحدث التوسع في الغابات منذ عدة عقود في الكثير من البلدان المتقدمة.

- كما حدثت زيادة في المساحة الحرجية من خلال التوسع في المزارع الحرجية. والواقع أن نحو نصف مساحة المزارع الجديدة البالغة ٣,١ مليون هكتار سنويا في مختلف أنحاء العالم يحدث على أراض استعيدت من الغابات الطبيعية أى تمثل اعادة تشجير على أراض كانت قد أزيلت الغابات الطبيعية منها.

- يقدر التغيير الصافى الشامل في مساحة الغابات خلال التسعينات (أى حجم التغيير في الغابات الطبيعية والمزارع الحرجية) بنحو -٩,٤ مليون هكتار سنويا أو ٠,٢ في المائة من مجموع الغابات. وكان ذلك الناتج الصافى لمعدل ازالة الأشجار البالغ ١٤,٦ مليون هكتار سنويا والزيادة الحرجية البالغة ٥,٢ مليون هكتار. وكانت معدلات ازالة الأشجار الصافية هى الأعلى في أفريقيا وأمريكا الجنوبية. كما كان فقد الغابات الطبيعية في آسيا كبيرا الا أنه جرى تعويضه بدرجة كبيرة (من حيث المساحة) بانشاء المزارع الحرجية. وعلى العكس من ذلك، زاد الغطاء الحرجى في الأقاليم الأخرى ولا سيما البلدان الصناعية، بصورة طفيفة.

- طبقا للأرقام المبلغة، تقل الخسائر الصافية التقديرية للغابات في التسعينات عما كانت عليه في الثمانينات. والواقع أن التغيير الصافى السنوى في الغابات يقدر بنحو -٩,٤ مليون هكتار خلال الفترة ١٩٩٠-٢٠٠٠ و-١١,٣ مليون هكتار خلال الفترة ١٩٩٠ - ١٩٩٥ و-١٣ مليون هكتار في الفترة ١٩٨٠-١٩٩٠[٢].

- ركزت السياسات الحرجية خلال العقد الماضي بصورة متزايدة على الادارة المستدامة للغابات في ضوء المبادئ التي وافق عليها مؤتمر الأمم المتحدة المعنى بالبيئة والتنمية في عام ١٩٩٢. وفي عام ٢٠٠٠، كان ١٤٩ بلدا قد أصبح طرفا في المبادرات الدولية في وضع وتنفيذ معايير ومؤشرات للادارة المستدامة للغابات، رغم التفاوت الكبير في عملية التنفيذ ذاتها. وقد تزايدت مناطق الغابات الخاضعة للادارة، رسمية أو غير رسمية، على مستوى العالم. وفضلا عن ذلك، تزايد الاهتمام بالشهادات الخاصة بالغابات، وأنشئ لهذا الغرض عدد من المشروعات خلال التسعينات فزادت مناطق الغابات المصرح بها لتصل إلى ٨٠ مليون هكتار في نهاية عام ٢٠٠٠.

(١) لمزيد من المعلومات عن التقدير العالمى للموارد الحرجية، يرجى الرجوع الى "حالة الغابات فى العالم لعام ٢٠٠١" الصادر عن المنظمة فى ٢٠٠١، روما.

(٢) على الرغم من أنه لا يمكن مقارنة الأرقام الخاصة بالعقدين، فان هناك دلائل معقولة تشير الى أن المعدل الصافى لخسارة الغابات قد تناقص.

ثانيا: الاقتصاد العام والزراعة

المناخ الاقتصادى العالمى

ارتفع الناتج الاقتصادى العالمي ارتفاعا شديدا بلغت نسبته ٤,٧ في المائة في عام ٢٠٠٠، الا أنه انخفض الى ٢,٤ في المائة في ٢٠٠١.

بعد النمو الكبير غير العادى الذى بلغ ٤,٧ في المائة في عام ٢٠٠٠، بدأ الناتج الاقتصادى العالمي في التقلص بدرجة كبيرة في أواخر ذات العام[١١]. وتبددت توقعات الانتعاش المبكر خلال ٢٠٠١ نتيجة الهجمات الارهابية التى وقعت في ١١ سبتمبر/أيلول والتى أدت الى تفاقم وضع صعب بالفعل مما زاد من ضعف ثقة المستهلك والأعمال التجارية في مختلف أنحاء العالم.

وقد أسفر ذلك عن تراجع النمو الاقتصادى العالمي الى النسبة المتوقعة البالغة ٢,٤ في المائة وهى أدنى معدل للنمو منذ عام ١٩٩٣. واشتركت جميع الأقاليم الرئيسية في هذا الانخفاض من حيث أن ارتفاع درجة التزامن بينها يعتبر سمة ملحوظة في التباطؤ العالمي الحالى. وقد ترافق هذا التباطؤ الاقتصادى مع ركود أحجام التجارة الدولية في ٢٠٠١.

وانخفض النمو في الاقتصاديات المتقدمة انخفاضا شديدا من ٣,٩ في المائة في ٢٠٠٠ الى النسبة المتوقعة البالغة ١,١ في المائة في ٢٠٠١. واشتركت جميع البلدان الرئيسية في هذا التباطؤ. فقد شهدت الولايات المتحدة، بعد سنوات عديدة من التوسع الاقتصادى القوى، انخفاضا حادا في نمو الناتج المحلى الاجمالى من ٤,١ في المائة في ٢٠٠٠ الى ما لا يتجاوز ١ في المائة في ٢٠٠١. ولم تكن منطقة اليورو أو اليابان، وهما القوتان الفاعلتان الكبيرتان الأخريان من الناحية الاقتصادية، قادرتين على دعم النمو الاقتصادى العالمي في مواجهة التباطؤ الذى حدث في الولايات المتحدة.

الجدول ١

النمو في الانتاج الاقتصادي العالمي

	١٩٩٧	١٩٩٨	١٩٩٩	٢٠٠٠	٢٠٠١[١]
	(النسبة المئوية للتغير في الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي)				
العالم	٤,٢	٢,٨	٣,٦	٤,٧	٢,٤
الاقتصاديات المتقدمة	٣,٤	٢,٧	٣,٣	٣,٩	١,١
البلدان التى تمر بمرحلة تحول	١,٦	-٠,٨	٣,٦	٦,٣	٤,٩
البلدان النامية	٥,٨	٣,٦	٣,٩	٥,٨	٤,٠
افريقيا	٣,١	٣,٥	٢,٥	٢,٨	٣,٥
آسيا	٦,٥	٤,٠	٦,٢	٦,٨	٥,٦
امريكا اللاتينية والبحر الكاريبى	٥,٣	٢,٣	٠,١	٤,١	١,٠
الشرق الأدنى	٥,١	٤,١	١,١	٥,٩	١,٨

(١) توقعات.

المصدر: صندوق النقد الدولى ٢٠٠١. التوقعات الاقتصادية العالمية، ديسمبر/كانون الأول، واشنطن، العاصمة.

والواقع أن النمو في الناتج المحلى الاجمالى تباطأ في ٢٠٠١ في جميع بلدان منطقة اليورو، فكان شديدا في ألمانيا، وأكثر اعتدالا في فرنسا وايطاليا والمملكة المتحدة. أما في اليابان، فان المضاعفات الاقتصادية لهجمات ١١ سبتمبر/أيلول أدت الى تفاقم وضع اقتصادى كان صعبا بالفعل، فبعد الانتعاش الاقتصادى الطفيف في ٢٠٠٠، عندما زاد النمو في الناتج المحلى الاجمالى بنسبة ٢,٢ في المائة، شهد عام ٢٠٠١ انخفاضا متوقعا في الناتج المحلى الاجمالى قدره ٠,٤ في المائة.

اثر التباطؤ العالمي في البلدان النامية وبلدان التحول بدرجات مختلفة، الا أنه حدث انخفاض في النمو في معظم أقاليم البلدان النامية في ٢٠٠١.

وقد أثر التباطؤ العالمي في ٢٠٠١ على بلدان التحول والبلدان النامية بدرجات مختلفة وبطرق متباينة وفقا لظروفها الاقتصادية وهيكل اقتصادها. واجمالا تضررت البلدان النامية من انخفاض الطلب الخارجى وهبوط أسعار السلع. فباستثناء أفريقيا، شهدت جميع أقاليم البلدان النامية وبلدان التحول انخفاضا في معدل النمو في الناتج المحلى الاجمالى في ٢٠٠١. وكانت أشد الأقاليم تضررا هى اقليم الشرق الأدنى (حيث عانت البلدان المصدرة للنفط من انخفاض أسعار النفط، وبعض البلدان الأخرى من انخفاض التحويلات وعائدات السياحة)، وأمريكا اللاتينية (حيث اجتمع انخفاض أسعار السلع وأسواق التصدير مع انخفاض الثقة على المستوى المحلى ليؤدى الى انخفاض التوقعات الاقتصادية).

وفى أوائل ٢٠٠٢، مازالت توقعات الانتعاش الاقتصادى تبدو غير مؤكدة، وترتبط بالانتعاش في الولايات المتحدة. غير أن كلا من صندوق النقد الدولي[١٢] ومنظمة التعاون الاقتصادي والتنمية[١٣] يتوقعان انخفاض معدلات النمو في ٢٠٠٢ مع توقع حدوث انتعاش خلال العام مما سيؤدى الى ارتفاع معدلات النمو الاقتصادى في ٢٠٠٣.

التجارة العالمية وأسعار السلع

ازدهرت التجارة العالمية بقوة في عام ٢٠٠٠ ولكنها ركدت في ٢٠٠١.

أضر تباطؤ الاقتصاد العالمي بالتجارة الدولية وأسواق السلع. فبعد الزيادة الملحوظة في ٢٠٠٠، توقف النمو في أحجام التجارة العالمية في ٢٠٠١ (أنظر الجدول رقم ٢). فعلى وجه الخصوص، انخفض حجم النمو في صادرات البلدان النامية الى معدل شديد الانخفاض لا يتجاوز ٢,٣ في المائة في حين انخفضت صادرات البلدان المتقدمة بنحو ١ في المائة.

وتعرضت أسعار السلع الدولية، التى كانت تعانى الضعف بالفعل، لمزيد من الضغوط الانخفاضية نتيجة للركود الاقتصادى وعواقب أحداث ١١ سبتمبر/أيلول (أنظر الجدول رقم ٣). وارتفعت أسعار النفط، بعد أن كانت قد انهارت في ١٩٩٨، ارتفاعا شديدا في ١٩٩٩–٢٠٠٠ الا أنها شهدت أشد هبوط لها في عام ٢٠٠١ حيث انخفض متوسط أسعار ٢٠٠١ بنسبة ١٤ في المائة عما كان عليه في ٢٠٠٠. واستمر في الانخفاض نتيجة لضعف الطلب وعدم كفاية الخفض الذى أحدثته البلدان المنتجة للنفط.

وتعرضت السلع الأولية غير الوقود لانخفاض شامل قدر بنحو ٥ الى ٦ في المائة في ٢٠٠١. وكان الانخفاض شديدا على وجه الخصوص في المشروبات الخفيفة التى انخفضت أسعارها في ٢٠٠١ بنسبة ١٩ في المائة عن مستوى

عام ٢٠٠٠ (أنظر الجدول رقم ٤). وانخفضت أسعار المواد الخام الزراعية بنحو ٧ في المائة بالمقارنة بعام ٢٠٠٠. وزاد متوسط أسعار المواد الغذائية زيادة طفيفة بلغت نحو ٣ في المائة في ٢٠٠١ الا أنها ما زالت دون المستوى العالى الذى ظلت عليه لعدة سنوات.

والواقع أن الأسعار قد ظلت بالنسبة لجميع فئات السلع الزراعية الأولية دون مستويات الذروة التى كانت عليها في ١٩٩٦–١٩٩٧. وكان الانخفاض الحاد في أسعار السلع الزراعية خلال السنوات القليلة الماضية، الأشد وضوحا في المشروبات الخفيفة التى انخفضت أسعارها الى أقل من نصف مستواها في ١٩٩٧. وكان الانخفاض شديدا بصورة خاصة في البن حيث بلغ متوسط أسعاره السنوية في ٢٠٠١ نحو ثلث ما كان عليه في ١٩٩٧، واستمر في الانخفاض معظم العام.

الجدول ٢

حجم التجارة العالمية في البضائع

	١٩٩٧	١٩٩٨	١٩٩٩	٢٠٠٠	٢٠٠١[1]
			(النسبة المئوية للتغير)		
التجارة العالمية	١٠,٥	٤,٦	٥,٦	١٢,٨	٠,٢
الصادرات					
الاقتصاديات المتقدمة	١٠,٨	٤,٣	٥,١	١١,٨	٠,٩ –
البلدان النامية	١٢,٦	٤,٨	٤,٧	١٥,٤	٢,٣
الواردات					
الاقتصاديات المتقدمة	٩,٩	٥,٩	٨,٥	١١,٨	١,٠ –
البلدان النامية	١٠,٠	٠,٥	٠,٨	١٦,٤	٣,٥

(١) توقعات.
المصدر: صندوق النقد الدولى ٢٠٠١. التوقعات الاقتصادية العالمية، ديسمبر/كانون الأول، واشنطن، العاصمة.

الجدول ٣

أسعار التجارة العالمية ونسب التبادل التجاري

	١٩٩٧	١٩٩٨	١٩٩٩	٢٠٠٠	٢٠٠١[1]
			(النسبة المئوية للتغير)		
أسعار التجارة العالمية[2]					
المصنوعات	٨,٠–	١,٩ –	١,٨–	٥,١–	١,٧–
النفط	٥,٤–	٣٢,١ –	٣٧,٥	٥٦,٩	١٤,٠–
السلع الأولية غير الوقود	٣,٠–	١٤,٧ –	٧,٠–	١,٨	٥,٥–
نسب التبادل التجاري					
الاقتصاديات المتقدمة	٠,٦–	١,٦	–	٢,٦–	٠,٢–
البلدان النامية	٠,٩–	٦,٦ –	٤,٧	٧,٠	٣,٠–
الدول المصدرة للوقود	٠,٢	٢٦,٢ –	٣٠,٤	٤٠,٥	١٠,٩–
الدول غير المصدرة للوقود	١,١–	١,٣ –	٠,٥–	١,٣–	٠,٥–

(١) توقعات.
(٢) بالدولار الأمريكي.
المصدر: صندوق النقد الدولى ٢٠٠١. التوقعات الاقتصادية العالمية، ديسمبر/كانون الأول، واشنطن، العاصمة .

يقوض الانخفاض في نسب التبادل التجاري التوقعات الاقتصادية لكثير من البلدان النامية، على الرغم من أن انخفاض أسعار النفط في ٢٠٠١ قد ساعد على تبديد التأثيرات السلبية لانخفاض الأسعار في البلدان المصدرة للسلع الأخرى غير الوقود.

وكان لضعف أسعار السلع، غير الوقود، انعكاسات سلبية على الكثير من البلدان النامية التي تعتمد بشدة على الصادرات من السلع الأولية، كما كان له نتائج غير ايجابية على نسب التبادل التجاري لهذه البلدان (أنظر الجدول رقم ٣). وكان الانخفاض في نسب التبادل التجاري في أشد حالاته بالنسبة للبلدان النامية المصدرة للوقود. أما بالنسبة للبلدان المصدرة للسلع الأخرى غير الوقود، فإن انخفاض أسعار النفط ساعد على تعويض التدهور في أوضاع نسب التبادل التجاري التي استمرت رغم ذلك في اتجاهها الهبوطى البطئ الذي لوحظ في معظم السنوات السابقة. ومن ناحية أخرى، فان انخفاض الأسعار الدولية للمواد الغذائية انعكس ايجابيا بالنسبة للبلدان النامية المستوردة للأغذية على أعباء وارداتها الغذائية.

وقد تكون التأثيرات السلبية على الفقر في البلدان النامية المصدرة للسلع غير الوقود أكثر وضوحا مما سيبدو على الفور. والواقع أن انخفاض أسعار السلع الزراعية أثر تأثيرا سلبيا على المناطق الريفية، حيث تعيش أغلبية الفقراء، في حين أن التأثيرات الايجابية لانخفاض أسعار الوقود تفيد المناطق الحضرية إلى حد كبير.

وحتى مع بداية الانتعاش الاقتصادي العالمي خلال ٢٠٠٢، ستظل البلدان المصدرة للسلع معرضة لتقلبات السوق، حيث أن ظروف السوق ستظل تمارس ضغوطا هبوطية على أسعار البيع. وبعد الانخفاض في ٢٠٠١، توقع البنك الدولي عدم حدوث أى تحول في أسعار السلع في ٢٠٠٢ ولن يحدث بعض الانتعاش الا في ٢٠٠٣[١٤]. أما بالنسبة للسلع الزراعية، فان البنك الدولي يتوقع زيادة بنسبة ١ في المائة في ٢٠٠٢ تعقبها زيادة بنسبة ٩ في المائة في ٢٠٠٣.

الجدول ٤

الأرقام الدليلية لأسعار السلع الأولية بالدولارات الأمريكية[١]

السنة/ربع السنة	السلع الأولية غير الوقود				النفط
	جميع السلع	الأغذية	المشروبات	المواد الخام الزراعية	المعادن	
١٩٩٦	١١٦,٧	١٢٧,٧	١٢٤,٩	١٢٧,١	٨٨,٨	٨٨,٧
١٩٩٧	١١٣,٢	١١٤,٠	١٦٥,٥	١١٩,٤	٩١,٥	٨٣,٩
١٩٩٨	٩٦,٦	٩٩,٧	١٤٠,٣	١٠٠,٠	٧٦,٦	٥٦,٩
١٩٩٩	٨٩,٨	٨٤,١	١١٠,٥	١٠٢,٢	٧٥,٥	٧٨,٣
٢٠٠٠	٩١,٤	٨٣,٧	٩٢,٢	١٠٤,٢	٨٤,٦	١٢٢,٨
٢٠٠١[٢]	٨٦,٤	٨٦,٢	٧٤,٦	٩٦,٧	٧٦,٦	١٠٥,٧
الربع الأول من ٢٠٠١	٨٩,٤	٨٦,٥	٨٠,٧	٩٩,٢	٨٣,٠	١١٣,٤
الربع الثانى من ٢٠٠١	٨٨,١	٨٣,٩	٧٦,٧	١٠١,٣	٧٩,٧	١١٦,٣
الربع الثالث من ٢٠٠١	٨٥,٧	٨٨,٤	٧٠,٩	٩٦,١	٧٣,١	١٠٩,١
الربع الرابع من ٢٠٠١	٨٢,٤	٨٦,٢	٧٠,١	٩٠,٣	٧٠,٦	٨٤,١

(١) ١٩٩٠ = ١٠٠.
(٢) بيانات مؤقتة.
المصدر: صندوق النقد الدولى.

انعكاسات المؤتمر الوزاري الرابع لمنظمة التجارة العالمية على الزراعة

زادت قيمة التجارة العالمية في السلع الزراعية بما في ذلك المنتجات السمكية الحرجية بأكثر من الضعف منذ ١٩٨٠ حيث وصلت إلى ما يقرب من ٦٦١ مليار دولار في ١٩٩٥–١٩٩٩. وانخفض نصيب المنتجات الزراعية في تجارة البضائع بمرور الوقت، حيث يبلغ في الوقت الحاضر نحو ١٢ في المائة على المستوى العالمي. غير أن هذا المتوسط يخفى وراءه الاعتماد الأكبر بكثير على التجارة في السلع الزراعية في البلدان النامية سواء كانت من البلدان المصدرة أو المستوردة. ونظرا للدور الهام الذي تضطلع به الزراعة والتجارة في السلع الزراعية في كثير من البلدان النامية، فان الاطار التنظيمى الدولي الذي ينظم السياسات الزراعية يعتبر عنصرا أساسيا بالنسبة لها وبالنسبة للجهود التي تبذل للحد من الفقر. والواقع أن البنك الدولي يشير إلى أن البلدان النامية التي شهدت نموا أسرع في الصادرات الزراعية، مالت أيضا إلى أن تشهد نموا أسرع في الناتج المحلي الاجمالي من الزراعة ومن ثم فان الصادرات الزراعية أسهمت في زيادة الدخل الزراعي والحد من الفقر في الريف[١٥].

بدأت المفاوضات التجارية الجديدة متعددة الأطراف في المؤتمر الوزاري لمنظمة التجارة العالمية في الدوحة، قطر، في نوفمبر/تشرين الثاني ٢٠٠١.

وقد بدأت مفاوضات تجارية جديدة متعددة الأطراف خلال المؤتمر الوزاري الرابع لمنظمة التجارة العالمية الذي عقد في الدوحة، قطر، خلال الفترة من ٩ إلى ١٤ نوفمبر/تشرين الثانى ٢٠٠١. وسيكون لهذه المفاوضات التي ستختتم في ١ يناير/كانون الثانى ٢٠٠٥، انعكاسات هامة على الزراعة ومصايد الأسماك والغابات. وعلاوة على المحادثات الخاصة بالزراعة والخدمات الجارية منذ أكثر من عامين[١٦]، سوف تغطي المفاوضات الجديدة جدول أعمال أوسع نطاقا. فقد ركز اعلان الدوحة الوزاري الكثير من الاهتمام على الحاجة إلى ضمان عدم الاضرار باحتياجات التنمية والأمن الغذائى لأعضائه الأكثر تعرضا في غضون السعي إلى وضع نظام تجاري دولي يتسم بالعدالة والتوجه نحو السوق.

وافق الوزراء، في مؤتمر الدوحة، على اجراء مفاوضات شاملة بشأن الزراعة لتحسين فرص الوصول إلى الأسواق والحد من اعانات التصدير والدعم المحلي المشوه للتجارة.

وبالنسبة للتجارة في السلع الزراعية، وافق أعضاء منظمة التجارة العالمية في اعلان الدوحة على اجراء مفاوضات شاملة تهدف إلى: تحقيق تحسينات كبيرة في الوصول إلى الأسواق، وخفض جميع أشكال اعانات التصدير، واحداث خفض كثير في الدعم المحلي المشوه للتجارة بغرض انهاء ذلك بالتدريج. والتزم الأعضاء بتوفير معاملة خاصة وتمييزية للبلدان النامية لتمكينها من مراعاة احتياجاتها الانمائية بصورة فعالة. كما ستأخذ بعين الاعتبار الاهتمامات غير التجارية مثل الأمن الغذائي والحاجة إلى حماية البيئة. واعترف اعلان الدوحة بالتقدم الذي تحقق بالفعل في المفاوضات الخاصة بالزراعة والتي كانت قد بدأت في مارس/آذار ٢٠٠٠ بمقتضى المادة ٢٠ من الاتفاق الخاص بالزراعة.

وخلال المرحلة الأولى من هذه المفاوضات التي نوقشت بتعمق في حالة الأغذية والزراعة لعام ٢٠٠١، طرح نحو ٤٤ اقتراحا للتفاوض برعاية ١٢٥ عضوا من أعضاء منظمة التجارة العالمية. وتمثل التطور الرئيسي

الايجابي في المرحلة الأولى في اتساع مشاركة البلدان النامية في العملية. وركزت المرحلة الثانية من المفاوضات التي دارت من مارس/آذار ٢٠٠١ إلى مارس/آذار ٢٠٠٢، على تعميق جميع القضايا والخيارات الخاصة بإصلاح السياسات، على النحو الوارد في مقترحات الأعضاء خلال المرحلة الأولى، مع مزيد من التوضيح حسب مقتضى الحال.

المناقشات بشأن التوسع في تحرير التجارة في السلع الزراعية جارية منذ بعض الوقت وسوف تستمر.

وسوف تشمل المرحلة الثالثة من المفاوضات التي ستستمر حتى ٣١ مارس/آذار ٢٠٠٣ التوصل إلى اتفاق بشأن "طرق" اجراء المزيد من الاصلاحات، وسوف تحدد هذه الطرق الإجراءات النوعية التي يتعين على البلدان اتباعها لاصلاح سياستها الخاصة بالتجارة بالسلع الزراعية مثل صيغة وتوقيت خفض التعريفات الجمركية. وسوف يتعين على أعضاء منظمة التجارة العالمية بعد ذلك وحتى موعد انعقاد المؤتمر الخامس (الذى ينبغى أن يعقد قبل نهاية عام ٢٠٠٣) اعداد مشروعهم الخاص "بالجداول الزمنية لالتزاماتهم". وتشمل المرحلة الأخيرة من المفاوضات اجراء مداولات وعمليات تدقيق وقبول للالتزامات النهائية. وسوف تختتم المفاوضات الخاصة بالزراعة كجزء من المفاوضات الأوسع نطاقا التي من المقرر أن تختتم في ١ يناير/كانون الثانى عام ٢٠٠٥.

الوصول إلى الأسواق

تجرى مناقشة مناهج مختلفة لخفض التعريفات على السلع الزراعية.

تناولت المناقشات الخاصة بالوصول إلى الأسواق بالدرجة الأولى خفض التعريفات وادارة حصص التعريفات المختلفة. ففيما يتعلق بخفض التعريفات، حظى منهجان أساسيان بأكبر قدر من التأييد حتى الآن. أولهما يكرر صيغة جولة أوروغواى حيث يتعين اجراء حد أدنى من الخفض لكل بند من بنود التعريفات علاوة على خفض متوسط شامل لجميع أنواع التعريفات. وكان الحد الأدنى للخفض في جولة أوروغواي هو ١٥ في المائة (١٠ في المائة للبلدان النامية) وكان الخفض المتوسط يبلغ ٣٦ في المائة (٢٤ في المائة). ولم يكن مطلوب أى خفض من أقل البلدان نموا. ويعطى هذا المنهج بعض المرونة للبلدان الأعضاء فيما يتعلق بخفض التعريفات بحسب السلع.

أما المنهج الثانى فهو عبارة عن خليط "كوكتيل" يجمع بين الخفض بنسبة مقطوعة لجميع التعريفات مع خفض اضافى على التعريفات المرتفعة. كما يشمل المنهج "الكوكتيل" التوسع في حصص التعريفات وتقديم معاملة خاصة للبلدان النامية. ويمكن أن يكون هذا المنهج فعالا فيما يتعلق بخفض التباين في التعريفات فيما بين البلدان وفيما بين فئات السلع بما في ذلك خفض التصاعد في التعريفات.

وفيما يتعلق بادارة حصص التعريفات المختلفة، يبدو أن التوافق في الآراء بشأنها ليس وشيكا. والشاغل الأساسي هنا هو أن الطريقة التي تخصص بها حصص التعريفات المختلفة قد تشكل حاجزا أمام الوصول إلى الأسواق أكثر منه فرصة لذلك. فالتحدي الماثل هو كيفية ضمان الوصول المتساوي إلى الأسواق لجميع أعضاء منظمة التجارة العالمية في نفس الوقت الذي تجري فيه حماية مصالح الموردين التقليديين.

الاطار ٢

بعض مصطلحات منظمة التجارة العالمية

مقدار الدعم الكلي
مبلغ الدعم الزراعي المحلي بموجب تدابير الصندوق العنبري (أنظر أدناه).

تدابير الصندوق العنبري
الدعم الزراعي المحلي الذي يعتبر مشوها للتجارة ومن ثم يخضع لالتزامات الخفض.

مدفوعات الصندوق الأزرق
المدفوعات التي تقدم كجزء من بعض سياسات الدعم المحلي (خاصة تلك المتعلقة بالمجموعة الأوروبية والولايات المتحدة) المعفية بصورة محددة من التزامات الخفض.

المدفوعات الدنيا
مدفوعات الدعم الزراعي المحلي التي لا تمثل سوى نسبة ضئيلة من التحويل إلى المنتجين (أقل من ٥ في المائة من قيمة الانتاج بالنسبة للبلدان المتقدمة و١٠ في المائة بالنسبة للبلدان النامية). وحتى اذا كانت تأثيرات هذه المدفوعات الدنيا تشوه الانتاج أو التجارة، فان هذا الدعم معفى من التزامات الخفض.

تدابير الصندوق الأخضر
تدابير الدعم التي يرى أنها لا تنطوى، أو تنطوي في حدود دنيا، على أية تأثيرات ذات صلة بتشويه التجارة أو بالانتاج. ولذا فان هذه المدفوعات معفية من التزامات خفض الدعم المحلي.

تعريفات الدول الأولى بالرعاية
تعريفات تسرى على الدول الأولى بالرعاية ومن ثم فهي لا تنطوي على تمييز ضد آحاد الموردين.

المعاملة الخاصة والتفضيلية
معاملة استثنائية قاصرة على البلدان النامية مما يتيح قدرا أكبر من المرونة في وضع تدابير الدعم والحماية.

تصاعد التعريفات
زيادة الحماية الجمركية على المنتجات بما يتفق ومرحلة تصنيعها. وينطوى تصاعد التعريفات على حماية للصناعات التجهيزية.

حصص التعريفات الجمركية
نظام للتعريفات الجمركية من مستويين يتم بمقتضاه فرض معدلات رسوم جمركية، على أساس الحصص، من حجم حصة معينة من الواردات، وتكون هذه الرسوم عادة أقل من حصص التعريفات الخاصة بالبلدان الأولى بالرعاية.

تجرى دراسة تدابير للمعاملة الخاصة والتمييزية للبلدان النامية في مجال الوصول إلى الأسواق.

وفى مجال الوصول إلى الأسواق، تجرى دراسة المعاملة الخاصة التمييزية للبلدان النامية والأعضاء الجدد في منظمة التجارة العالمية واقتصاديات التحول. وترى بعض البلدان النامية بأن من الضروري أن تكون تعريفاتهم مشروطة بخفض البلدان المتقدمة للدعم المحلي واعانات التصدير المشوهة للتجارة. وتدعو البلدان المصدرة الصغيرة "للسلعة الواحدة" إلى المحافظة على الأفضليات التجارية التي يتمتعون بها لدى البلدان المتقدمة وتعزيزها، في حين تجد بعض البلدان الأخرى أن بعض خطط الأفضليات عبارة عن تحيز غير عادل ضد البلدان النامية الأخرى. ويوافق الأعضاء عموما على أن انهاء الأفضليات يمثل مشكلة وقد يتعين وضع تدابير انتقالية ملائمة.

الدعم المحلي

لم يظهر الكثير من توافق الآراء حتى الآن فيما يتعلق بالدعم المحلي واعانات التصدير على الرغم من مناقشة العديد من الموضوعات.

جرت مناقشة طائفة واسعة من الموضوعات في مجال الدعم المحلي للزراعة دون ظهور أي توافق في الآراء حتى الآن. فقد دفعت بعض البلدان بأن ارتفاع معدلات الدعم المحلي – بما في ذلك التدابير المعفاة في الوقت الحاضر من التنظيم – تشوه التجارة وينبغي تنظيمها. وترى بعض البلدان الأخرى ضرورة استمرار الاعفاءات الحالية وتوسيع نطاقها لتشمل التدابير ذات الصلة بطائفة من "الاهتمامات غير التجارية" مثل صحة الحيوان، أو سلامة المناطق الريفية.

ويبدو أن هناك استعدادا عاما لاعادة النظر في الاختلال القائم بين البلدان المتقدمة والبلدان النامية فيما يتعلق بالتزاماتها بشأن الدعم المحلي. فمعظم البلدان النامية ملتزمة بالتقليل من مستويات الدعم إلى أدنى حد ممكن في حين أن معظم البلدان المتقدمة لديها حدود اللون الأصفر أو الأزرق أعلى، ولا توجد أى حدود على سياسات اللون الأخضر (للبلدان النامية أيضا الحق في استخدام سياسات اللون الأخضر الا أن القليل منها هو الذي لديه القدرة الحالية على استخدامه). ودارت المناقشات الأخيرة حول الحاجة المحتملة إلى "اطار للتنمية" يوفر مرونة كبيرة للبلدان النامية لدعم انتاجها المحلي وخاصة من سلع الأغذية الأساسية.

اعانات التصدير

تقترح بعض البلدان الأعضاء الاعفاء الكامل لاعانات التصدير على أن يجرى خفض فوري بنسبة ٥٠ في المائة. وأعربت بلدان أخرى عن استعدادها للتفاوض بشأن اجراء مزيد من الخفض التدريجى، بشرط أن يشمل ذلك جميع أشكال اعانات التصدير. وتخشى البلدان النامية المستوردة الصافية للأغذية من ارتفاع أسعار الأغذية في حالة الغاء الاعانات فجأة. وترى بلدان أخرى بأن منتجيها المحليين يوضعون في موقف ضعيف في المنافسة مع المنتجات المدعمة في بلدانها وفي أسواق التصدير. ويود الكثير من البلدان توسيع وتحسين قواعد تلافي "التحايل" ازاء الالتزامات بشأن اعانات التصدير من خلال استخدام أو سوء استخدام المؤسسات التجارية الحكومية والمعونة الغذائية وائتمانات التصدير المدعمة.

الاطار ٣

الجوانب الأخرى لبرنامج العمل المتفق عليه في الدوحة وانعكاساته على الزراعة

وصول المنتجات غير الزراعية إلى الأسواق

تهدف المفاوضات في هذا المجال إلى خفض أو الغاء الرسوم الجمركية والحواجز غير الجمركية. وستكون تغطية المنتجات شاملة وبدون أى استبعاد من أول وهلة، وينبغي الاتفاق على طرق خفض الرسوم كجزء من هذه المفاوضات. وسيجرى بمقتضى هذه المفاوضات الجديدة تغطية المنتجات السمكية والحرجية والمنتجات الزراعية التي كانت قد استبعدت من الاتفاق الخاص بالزراعة مثل المطاط والألياف الصلبة.

الجوانب المتعلقة بالتجارة ذات الصلة بحقوق الملكية الفكرية

اتفق على التفاوض بشأن وضع نظام متعدد الأطراف للابلاغ عن الاشارات الجغرافية الخاصة بالنبيذ والمشروبات الروحية وتسجيلها. كما سيجرى معالجة موضوع تحديد حماية الاشارات الجغرافية لتشمل منتجات أخرى غير النبيذ والمشروبات الروحية (مثل الأجبان وشرائح لحم الخنزير) في المجلس المعني بالجوانب المتعلقة بالتجارة ذات الصلة بحقوق الملكية الفكرية. وتلقت اللجنة الخاصة بهذا الموضوع التابعة لمنظمة التجارة العالمية تعليمات أخرى بأن تدرس، ضمن جملة أمور، العلاقة بين اتفاقية الجوانب المتعلقة بالتجارة ذات الصلة بحقوق الملكية الفكرية واتفاقية التنوع البيولوجى وحماية المعارف والفنون الشعبية التقليدية.

الاعانات وتدابير مواجهتها

سوف تهدف المفاوضات أيضا إلى توضيح وتحسين الضوابط المحددة بمقتضى اتفاق الاعانات وتدابير مواجهتها المنبثق عن جولة أوروغواي. ووافق المؤتمر بصورة محددة على أن تهدف المفاوضات إلى "توضيح وتحسين ضوابط منظمة التجارة العالمية فيما يتعلق بالاعانات المقدمة لمصايد الأسماك مع مراعاة أهمية هذا القطاع للبلدان النامية".

التجارة والبيئة

اعترف اعلان الدوحة الوزاري، لأول مرة، بحق كل بلد في اتخاذ التدابير لحماية البيئة "على المستويات التي يراها مناسبة" على نفس الأسس المعمول بها في حماية حياة أو صحة الانسان والحيوان والنبات، أي بشرط ألا تطبق هذه التدابير بطريقة تعسفية أو تمييزية أو في شكل قيود مقنعة على التجارة، وأن تتطابق مع الأحكام الأخرى لمنظمة التجارة العالمية. واتفق على اجراء مفاوضات بشأن العلاقة بين القواعد الحالية لمنظمة التجارة العالمية والالتزامات التجارية النوعية الواردة في الاتفاقيات البيئية متعددة الأطراف وبشأن خفض أو الغاء الحواجز الجمركية وغير الجمركية المفروضة على السلع والخدمات البيئية.

تجرى أيضا مناقشة قضايا هامة أخرى من بينها التجارة الحكومية والأمن الغذائي وسلامة الأغذية والتنمية الريفية وضمانات الوقاية والبيئة.

موضوعات الزراعة الأخرى

تعالج المفاوضات الخاصة بالزراعة عددا من الموضوعات الأخرى بما في ذلك التجارة الحكومية والأمن الغذائي وسلامة الأغذية والتنمية الريفية، والتوزيع الجغرافي ، والضمانات، والبيئة والأفضليات التجارية والمعونة الغذائية. كما جرى تحديد الاهتمامات الخاصة لمختلف مجموعات البلدان. وتشمل هذه المجموعات الجزر الصغيرة والبلدان التي لا تطل على بحار، وبلدان التحول إلى اقتصاديات السوق، والأعضاء الجدد في منظمة التجارة العالمية والبلدان المستوردة الصافية للأغذية وأقل البلدان نموا. وتدور مداولات كبيرة حول الحاجة إلى وضع قواعد واعفاءات خاصة للمجموعات المعرضة من البلدان مقابل الحاجة إلى مجموعة متجانسة من قواعد التجارة الدولية التي تسرى على جميع البلدان.

الهوامش

(١) يعتمد هذا التقرير على المعلومات المتوافرة فى مارس/آذار ٢٠٠٢. ويمكن الحصول على معلومات مستكملة من تقرير المحاصيل الغذائية والعجز فيها الذى يصدر كل شهرين.

(٢) يعتمد هذا التقرير على المعلومات المتوافرة فى فبراير/شباط ٢٠٠٢. ويمكن الحصول على معلومات مستكملة عن سوق الحبوب فى تقرير "توقعات الأغذية" الذى تصدره المنظمة كل شهرين.

(٣) أخذت المعلومات الواردة فى هذا القسم من بنك بيانات المنظمة عن التزامات الجهات المتبرعة الثنائية ومتعددة الأطراف. ويستند التحليل الى البيانات التى حصل عليها من منظمة التعاون الاقتصادى والتنمية، التقرير السنوى للبنك الدولى والبيانات التى وصلت من المنظمات الأخرى ومصارف التنمية الاقليمية. وتستبعد البيانات بعض الجهات المتبرعة والمصارف الاقليمية التى لا تتوافر عنها بيانات. ولا تشمل المعونة الغذائية والتعاون الفنى المقدم عينا.

(٤) يشمل التعريف الضيق للزراعة الزراعة فقط (المحاصيل والثروة الحيوانية) ومصايد الأسماك والغابات والخدمات الزراعية وتوفير المدخلات وتنمية الأراضى وموارد المياه. كما يشمل التعريف الواسع (بالترتيب التنازلى للأهمية) التنمية الريفية، والبنية الأساسية، وحماية البيئة، والبحوث، والتدريب والارشاد، والتنمية الاقليمية والنهرية، وصناعة المدخلات، والصناعات الزراعية.

(٥) تتوافر احصاءات أكثر تفصيلا عن شحنات المعونة الغذائية من الحبوب وغير الحبوب على العنوان الالكترونى التالى: apps.fao.org/page/collections

(٦) الابلاغ عن شحنات الحبوب يكون على أساس يوليو/تموز - يونيو/حزيران، بينما الابلاغ عن المعونة الغذائية من غير الحبوب يكون على أساس السنة التقويمية.

(٧) تستند احصاءات المصايد وتربية الأحياء المائية الواردة فى هذا القسم الى معادلات الوزن الحى، وتعكس البيانات الأولية المتوافرة لدى المنظمة وقت إعداد هذا التقرير.

(٨) القشريات والمحار؛ القشريات والمحار - المعلبة؛ الأسماك – الطازجة والمبردة والمجمدة؛ الأسماك - المعلبة؛ الأسماك – المجففة والمملحة والمدخنة؛ والمساحيق والزيوت.

(٩) يشير حجم الصادرات (بالأطنان) الى الوزن الصافى للسلعة ويستند الى وزن المنتج.

(١٠) القيمة الدولارية للصادرات والواردات على أساس (f.o.b) وقيم التكاليف والتأمين والشحن (c.i.f) على التوالى.

(١١) ما لم يذكر غير ذلك، فان التقديرات والاسقاطات الخاصة بالاقتصاد الكلى الواردة فى هذا القسم مستمدة من صندوق النقد الدولى ٢٠٠١، التوقعات الاقتصادية العالمية، ديسمبر/كانون الأول، واشنطن العاصمة.

(١٢) المرجع السابق.

(١٣) منظمة التعاون الاقتصادى والتنمية ٢٠٠١، التوقعات الاقتصادية لمنظمة التعاون الاقتصادى والتنمية، العدد ٧٠، ديسمبر/كانون الأول، باريس.

(١٤) البنك الدولى، ٢٠٠٢، توقعات الاقتصاد العالمى والبلدان النامية، واشنطن العاصمة.

(١٥) البنك الدولى، ٢٠٠٢. المصدر السابق.

(١٦) للحصول على عرض عام يرجى الرجوع الى "حالة الأغذية والزراعة لعام ٢٠٠١"، منظمة الأغذية والزراعة، روما.

الجزء الثاني

استعراض الحالة في الأقاليم

أولا: أفريقيا

عرض عام للإقليم

الأداء الاقتصادي العام

تحسَّن النمو الاقتصادي تحسُّناً طفيفاً في عامي ٢٠٠٠ و٢٠٠١.

لقد بلغ النمو الاقتصادي في أفريقيا جنوب الصحراء ٣ في المائة في عام ٢٠٠٠، مما يمثل تحسناً طفيفاً عن عام ١٩٩٩. وعلى الرغم من التباطؤ الاقتصادي العالمي، من المتوقع أن يكون الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي قد حقق نمواً بنسبة ٣,٥ في المائة في عام ٢٠٠١[١]. وربما تصاعد النمو في معظم الاقتصادات الرئيسية في المنطقة. ووفقاً لتوقعات صندوق النقد الدولي لعام ٢٠٠٢ من المتوقع أن يبلغ النمو الاقتصادي ٤,٢ في المائة.

ولا تزال بلدان كثيرة في أفريقيا جنوب الصحراء تعاني حالات عجز مالي خارجي كبيرة. ويرجع ذلك جزئياً إلى ضعف أسعار السلع الأساسية غير الوقود، واستمرار ارتفاع تكاليف خدمة الدين الخارجي.

ومع كون الصادرات تشكل ما يربو على ثلث الناتج المحلي الإجمالي للمنطقة، فإن التباطؤ العالمي يقوِّض قطاع تجارة السلع، لاسيما التجارة مع الاتحاد الأوروبي، التي تستوعب زهاء ٤٠ في المائة من صادرات المنطقة[٢].

ومع ذلك، فإن التأثيرات المحلية مازالت تلعب دوراً مهيمناً في التوقعات الاقتصادية لمعظم البلدان الأفريقية. فعلى وجه الخصوص، نجد أن توقعات الاستثمار الخاص والتنويع الاقتصادي والنمو في المدى الأطول أفضل عموماً في البلدان التي اتبعت سياسات سليمة في مجال الاقتصاد الكلي والهيكلة (ومنها مثلاً بوتسوانا والكاميرون وموزامبيق وجمهورية تنزانيا المتحدة وأوغندا). وعلى العكس من ذلك نجد أن سوء الأداء على مستوى السياسات، الذي اقترن غالباً بحالة التباس سياسي و/أو صراع، كانت له تأثيرات معاكسة ملحوظة على احتمالات النمو المستدام وعلى احتمالات الحد من الفقر في عدد من البلدان.

الجدول ٥

معدلات النمو السنوى في الناتج المحلي الإجمالي الحقيقى في أفريقيا جنوب الصحراء الكبرى

البلد/الإقليم	١٩٩٧	١٩٩٨	١٩٩٩	٢٠٠٠	٢٠٠١[١]	٢٠٠٢[١]
			(النسبة المئوية)			
الكاميرون	٥,١	٥	٤,٤	٤,٢	٥,٣	٤,٦
كوت ديفوار	٦,٢	٥,٨	١,٦	-٢,٣	-١,٥	٢,٨
غانا	٤,٢	٤,٧	٤,٤	٣,٧	٤,٠	٤,٠
كينيا	٢,١	١,٦	١,٣	-٠,٢	١,١	١,٤
نيجيريا	٣,١	١,٩	١,١	٣,٨	٤,٢	١,٨
اوغندا	٥,١	٤,٦	٧,٩	٤,٤	٥	٥,٢
جمهورية تنزانيا المتحدة	٣,٥	٣,٧	٣,٥	٥,١	٤,٦	٤,٢
جنوب افريقيا	٢,٥	٠,٧	١,٩	٣,١	٢,٢	٢,٣
افريقيا جنوب الصحراء الكبرى[٢]	**٣,٧**	**٢,٦**	**٢,٥**	**٣,٠**	**٣,٥**	**٤,٢**

(١) توقعات. (٢) بما فيها جنوب افريقيا. المصدر: صندوق النقد الدولي.

الشكل ٢٠

أفريقيا جنوب الصحراء الكبرى: مؤشرات مختارة

قيمة الصادرات والواردات الزراعية ونسبتها من مجموع التجارة فى السلع

الصادرات الزراعية (بالدولار)

الواردات الزراعية (بالدولار)

نسبة الصادرات الزراعية من المجموع(٪)

نسبة الواردات الزراعية من المجموع(٪)

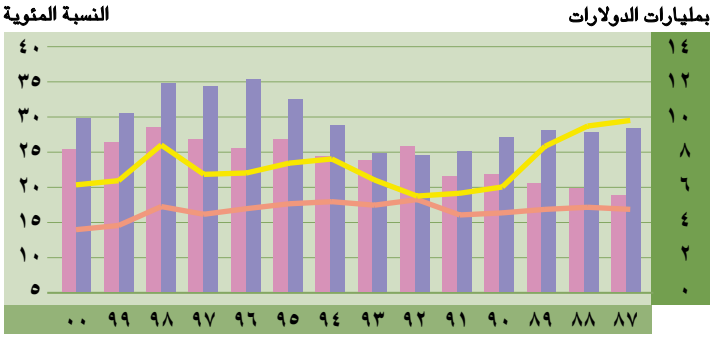

الصادرات الزراعية

(الرقم الدليلي: ١٩٨٩–٩١=١٠٠)

القيمة

قيمة الوحدة

الكمية

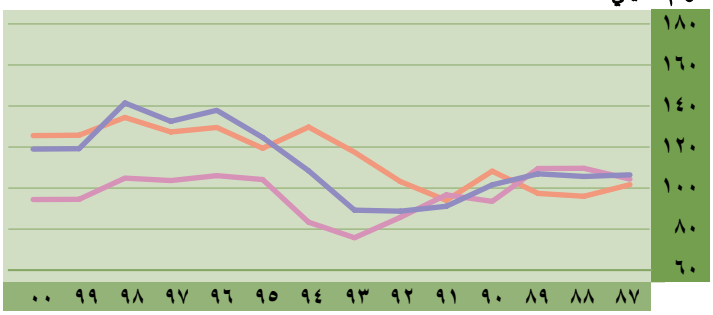

الواردات الزراعية

(الرقم الدليلي: ١٩٨٩–٩١=١٠٠)

القيمة

قيمة الوحدة

الكمية

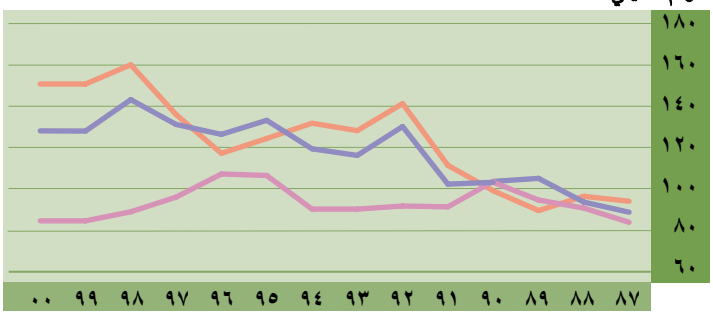

نسبة التبادل التجاري للزراعة بالمقايضة الصافية والدخل

(الرقم الدليلي: ١٩٨٩–٩١=١٠٠)

المقايضة الصافية

الدخل

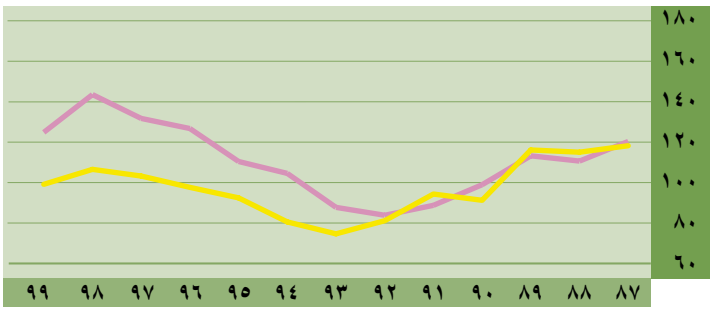

أفريقيا جنوب الصحراء الكبرى: مؤشرات مختارة

الناتج المحلي الاجمالي الحقيقي
(نسبة التغير عن السنة السابقة)

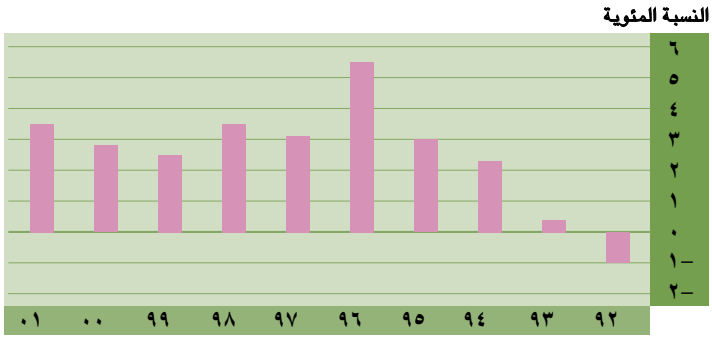

امدادات الطاقة الغذائية
(سعر حراري للفرد في اليوم)

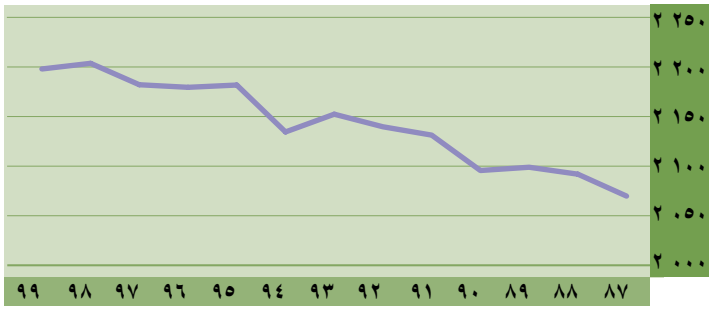

الانتاج الزراعي
(الرقم الدليلي: ١٩٨٩–٩١=١٠٠)

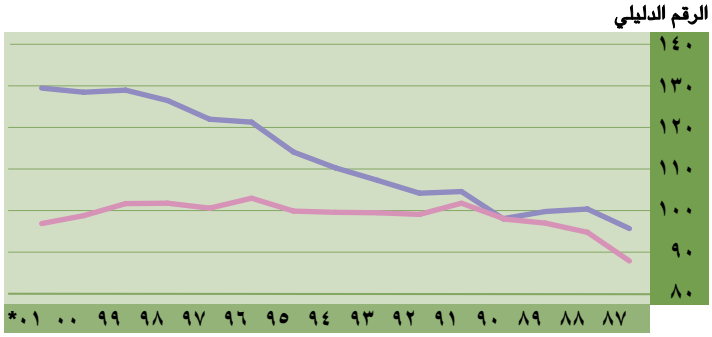

مجموع الانتاج الزراعي

نصيب الفرد من الانتاج الغذائي

* *أرقام مؤقتة*

المصدر: منظمة الأغذية والزراعة وصندوق النقد الدولي

ولا ريب في أن قطاعات الاقتصاد المختلفة قد لعبت في السنوات الأخيرة دوراً متزايداً في النمو الاقتصادي في منطقة جنوب الصحراء. فمنذ الثمانينات من القرن العشرين تخلَّف النمو الصناعي عن نمو الناتج المحلي الإجمالي، ويبدو حدوث تحوّل نحو زيادة الاعتماد على النمو في قطاعات مثل الزراعة والخدمات.

وبينما مرت البلدان الأفريقية في الماضي بطفرات من الاستثمار والنمو، فإنها لم تستطع في الغالب أن تحقق انجازا مهما في مجالات الاستثمار والمدخرات والصادرات. فنسبتا المدخرات الداخلية والاستثمار الداخلي انخفضت كلتاهما انخفاضاً كبيراً في الثمانينات من القرن العشرين ثم انتعشتا في الجزء الأخير من التسعينات. فقد بلغ الاستثمار في أفريقيا جنوب الصحراء في التسعينات ١٨,٢ في المائة[٣] من الناتج المحلي الإجمالي، مما يمثل زيادة قدرها ١,٢ نقطة مئوية بالمقارنة بالثمانينات. ومن ناحية أخرى بلغت المدخرات ١٤,٥ في المائة من الناتج المحلي الإجمالي في التسعينات، مما يمثل زيادة لا تتجاوز ٠,٦ في المائة عن الثمانينات[٤].

ولقد أثَّرت أحداث ١١ سبتمبر/ أيلول وتداعياتها تأثيراً سلبياً على الاحتمالات المتوقعة للبلدان النامية في أفريقيا جنوب الصحراء. فزيادة ضعف التوقعات الاقتصادية العالمية أدت إلى انخفاض أسعار معظم السلع الأساسية، التي كان كثير منها منخفضاً بالفعل. فقد انخفضت أسعار النفط في العالم إلى نحو ١٨ دولاراً أمريكيا للبرميل في أواخر نوفمبر/ تشرين الثاني ٢٠٠١، بعد أن كانت أسعاره تتجاوز ٢٥ دولاراً أمريكيا قبل أحداث سبتمبر/ أيلول[٥]. وهذه الاتجاهات أضعفت الاحتمالات المتوقعة لكثير من أشد البلدان فقراً في المنطقة، مما أدى إلى إجراء مراجعة كبيرة للتوقعات فيما يتعلق بعام ٢٠٠٢.

الأداء الزراعي

لقد كان عام ٢٠٠٠ عام أداء زراعي ضعيف، في الوقت الذي أشارت التوقعات إلى حدوث انتعاش متواضع في عام ٢٠٠١.

لقد اعترت الأداء الزراعي في أفريقيا جنوب الصحراء حالة ضعف كبير في عام ٢٠٠٠. فقد انخفض الإنتاج الزراعي الإجمالي بنسبة ٠,٣ في المائة في عام ٢٠٠٠ بعد أن كان قد زاد بنسبة ٣,٧ في المائة في عام ١٩٩٨ و١,٩ في المائة في عام ١٩٩٩. وانخفض إنتاج المحاصيل بنسبة ١ في المائة، كما انكمش الإنتاج الغذائي بنسبة ٠,٣ في المائة. وانخفض إنتاج الحبوب الغذائية بنسبة ٣,٢ في المائة، وهو ثاني انخفاض على التوالي. وارتفع إنتاج الجذور والدرنات بنسبة لا تتجاوز ٠,٥ في المائة، بعد أن كان قد ارتفع بنسبة قدرها ٤,٢ في المائة في عام ١٩٩٩ وبنسبة قدرها ٥,٥ في المائة في عام ١٩٩٨. وزاد الإنتاج الحيواني بنسبة ١,٤ في المائة، مما يمثل تباطؤاً عن العامين السابقين. وقد أشارت التقديرات الأولية لعام ٢٠٠١ إلى أنه سيكون عاما آخر من الأداء الزراعي المخيِّب للآمال في المنطقة، بحيث يقل توسُّع الناتج الزراعي عن ١ في المائة بينما يرتفع إنتاج المحاصيل بنسبة لا تتجاوز ٠,٩ في المائة والإنتاج الحيواني بنسبة لا تتجاوز ٠,٥ في المائة.

وفي غرب أفريقيا تباطأ الإنتاج الزراعي في عام ٢٠٠٠ بعد أن حقق نمواً قوياً بلغ ٣ في المائة في عام ١٩٩٩ و٦ في المائة في عام ١٩٩٨. فقد شهدت بلدان عديدة، من بينها على وجه الخصوص بينان وغامبيا وليبريا، توسعاً شديداً في إنتاجها الزراعي. بيد أن بوركينا فاصو ومالي والنيجر وسيراليون وتوغو شهدت

جميعها انخفاضات ملحوظة في صافي ناتجها الإجمالي. فقد انخفض إنتاج المحاصيل بنسبة بلغت نحو ٠,٣ في المائة. وانخفض إنتاج الحبوب الغذائية بنسبة ٣,٥ في المائة في عام ٢٠٠٠. وفي بلدان منطقة الساحل، بوجه خاص، انخفض إنتاج الحبوب الغذائية بنسبة ١٢,٧ في المائة. وارتفع إنتاج الجذور والدرنات بنسبة ٢ في المائة، وهو معدل نمو منخفض إلى حد كبير بالمقارنة بالعامين السابقين. ومع ذلك، شهد عدد من البلدان، من بينها بينان وكوت ديفوار وليبريا والنيجر والسنغال، حدوث زيادات كبيرة في إنتاج الكسافا. وارتفع الإنتاج الحيواني بنسبة ٢٧,٤ في كوت ديفوار وبنسبة ٨,٤ في غانا ولكن الناتج الإجمالي ارتفع بنسبة ٢ في المائة فقط.

وتشير التقديرات الأولية لعام ٢٠٠١ إلى أن الإنتاج الزراعي سيزيد بنسبة ٠,٥ في المائة فقط. بيد أن التوقعات فيما يتعلق بإنتاج الحبوب الغذائية في بلدان منطقة الساحل جيدة في أعقاب موسم كان معدل هطول الأمطار فيه جيداً، بحيث يُتوقع لبوركينا فاصو وغامبيا والنيجر أن تسجل غلات محاصيلها معدلات قياسية.

وفي وسط أفريقيا انخفض الإنتاج الزراعي بنسبة ١ في المائة في عام ٢٠٠٠ بعد أن انكمش بنسبة ١,٧ في المائة في عام ١٩٩٩. وانخفض إنتاج المحاصيل بنسبة ٤,١ في المائة كما انخفض الإنتاج الحيواني بنسبة ٠,٧ في المائة، بحيث انكمش كلاهما للسنة الثانية على التوالي. وسجلت الكاميرون وجمهورية أفريقيا الوسطى زيادات في الناتج الإجمالي بلغت ٢,٤ في المائة للأولى وبلغت ٣,٧ في المائة للثانية، وهي زيادات تُعزى بدرجة كبيرة إلى التوسع الكبير في إنتاج الحبوب الغذائية، بينما شهدت تشاد انخفاض ناتجها بنسبة ٧,٦ في المائة كما شهدت جمهورية الكونغو الديمقراطية انخفاض ناتجها بنسبة ٣ في المائة.

وتشير التقديرات فيما يتعلق بعام ٢٠٠١ إلى حدوث مزيد من الانكماش، وإن يكن صغيراً، في الناتج الزراعي في المنطقة. ومن المتوقع حدوث توسع معتدل في الناتج الزراعي في الكاميرون وتشاد. أما في جمهورية الكونغو فإن وضع الإمدادات الغذائية لم ينتعش بعد، كما أن استمرار الصراع الأهلي يشير إلى حدوث انخفاض آخر في غلة محصول الحبوب الغذائية.

الجدول ٦

معدلات نمو الانتاج الصافي في أفريقيا جنوب الصحراء الكبرى[١]

السنة	الزراعة	المحاصيل	الحبوب	الجذور والدرنات	الثروة الحيوانية	الأغذية
			(النسبة المئوية)			
١٩٩٢-١٩٩٦	٣,٩	٤,٤	٥,٨	٢,٤	٢,٦	٣,٧
١٩٩٧	٠,٥	٠,٢	-٤,٢	٢,٠	١,٤	٠,٣
١٩٩٨	٣,٧	٤,١	٤,١	٥,٥	٢,٦	٣,٩
١٩٩٩	١,٩	١,٨	-٠,٦	٤,٢	٢,٥	٢,٥
٢٠٠٠	-٠,٣	-١,٠	-٣,٢	٠,٥	١,٤	-٠,٣
٢٠٠١[٢]	٠,٨	٠,٩	٢,٤	٠,٧	٠,٥	٠,٦

(١) باستثناء جنوب افريقيا.
(٢) تقديرات أولية.
المصدر: قاعدة البيانات الاحصائية في المنظمة.

وشهد شرق أفريقيا أيضاً أداءً زراعياً سيئاً في عام ٢٠٠٠، حيث انخفض الناتج بنسبة ٠,٥ في المائة بعد أن زاد بنسبة ١,٥ في المائة فقط في عام ١٩٩٩ وبنسبة ١,١ في المائة فقط في عام ١٩٩٨. وقد شهدت بوروندي وإريتريا وموزامبيق على وجه الخصوص انخفاضات كبيرة في ناتجها. ومن ناحية أخرى سجلت رواندا وزمبابوي نمواً قوياً في الناتج الإجمالي. وانخفض ناتج المحاصيل بنسبة ١ في المائة، حيث سُجِّلت انكماشات كبيرة بوجه خاص في إريتريا وكينيا وموزامبيق. وقد قابلت غلة الحصاد الجيدة في كل من رواندا والصومال وزمبابوي انخفاضات كبيرة في الناتج في بوروندي وإريتريا وكينيا ومدغشقر وموزامبيق وجمهورية تنزانيا المتحدة، مما أدى إلى حدوث انخفاض في إنتاج الحبوب الغذائية بنسبة ٣,٥ في المائة في عام ٢٠٠٠. فقد زاد إنتاج الجذور والدرنات بنسبة لا تتجاوز ٠,٥ في المائة بعد أن كان قد زاد بنسبة ٦,٧ في المائة في عام ١٩٩٨ وبنسبة ٨,٢ في المائة في عام ١٩٩٩. ولم يرتفع الإنتاج الحيواني سوى بنسبة ٠,٥ في المائة. إذ أن حالات الجفاف في مناطق الرعي في إثيوبيا وشمال كينيا والصومال أدت إلى نفوق ما يقدر بثلاثة ملايين رأس من رؤوس الماشية[٦]. وفي موزامبيق تسببت الفيضانات في نفوق حوالي ٣٥٠ ٠٠٠ رأس من الماشية أو في إصابتها بأضرار شديدة.

وتشير التقديرات فيما يتعلق بعام ٢٠٠١ إلى أن نمو الإنتاج الزراعي لم يتجاوز نسبة ١,٣ في المائة، مع نمو إنتاج المحاصيل بنسبة ١,٦ في المائة ونمو الإنتاج الحيواني بنسبة ٠,٨ في المائة. وفي الصومال زاد إنتاج الحبوب الغذائية بما يقرب من ٥٤ في المائة في عام ٢٠٠٠ ولكن التوقعات فيما يتعلق بالوضع الغذائي في عام ٢٠٠١ تدعو لقلق شديد. وفي إريتريا ظل الوضع الغذائي متأزماً نتيجة للحرب مع إثيوبيا وللجفاف في عام ٢٠٠٠. وقد انخفض محصول الحبوب الغذائية في عام ٢٠٠٠ انخفاضاً شديداً نتيجة لتشريد مئات الآلاف من المزارعين من المناطق الغنية زراعياً التي تُنتج عادة ما يناهز ٧٠ في المائة من إنتاج الحبوب الغذائية، كما أن التوقعات فيما يتعلق بإنتاج الحبوب الغذائية في عام ٢٠٠١ ليست إيجابية.
ففي السودان أدى فيضان النيل في المناطق الشمالية إلى تشريد عشرات الآلاف من الناس، وتدمير المحاصيل، وتفاقم وضع الإمدادات الغذائية المزعزع أصلاً.
وعلى الرغم من ذلك كانت التوقعات الإجمالية فيما يتعلق بالحبوب الخشنة في عام ٢٠٠١ إيجابية. ومن المتوقع أيضاً أن تكون الأوضاع أفضل لأوغندا نتيجة لتحسُّن أحوال المراعي وتوافر المياه للماشية في منطقتي كوتيدو وموروتو.

وفي الجنوب الأفريقي (باستثناء جنوب أفريقيا)، انخفض الإنتاج الزراعي بنسبة ٣,٣ في المائة في عام ٢٠٠٠ بعد أن كان قد زاد بنسبة ١٤,٢ في المائة في عام ١٩٩٩. وانخفض إنتاج المحاصيل بنسبة ٣ في المائة بينما انخفض الإنتاج الحيواني بنسبة ٣,٩ في المائة. بيد أن إنتاج الحبوب الغذائية ارتفع بنسبة ٦,٨ في المائة، مع تسجيل محاصيل جيدة بوجه خاص لبوتسوانا وناميبيا. وفي جنوب أفريقيا ارتفع الإنتاج الزراعي بنسبة ٣,٤ في المائة في عام ٢٠٠٠ بعد أن كان قد زاد بنسبة ٦,٥ في المائة في عام ١٩٩٩. وارتفع إنتاج المحاصيل بنسبة ٥,٢ في المائة مع ارتفاع إنتاج الحبوب الغذائية بنسبة ٣٧,١ في المائة بعد ثلاث سنوات من انخفاض الإنتاج.

وأشارت التوقعات فيما يتعلق بعام ٢٠٠١ إلى حدوث انخفاض آخر في الإنتاج الزراعي يبلغ حوالي ٠,٥ في المائة. فمن المتوقع أن يؤدي مزيج من نوبات جفاف مطوَّلة وفيضانات شديدة وانقطاع أنشطة الزراعة إلى حدوث انخفاضات في الإنتاج في المنطقة. وتشير التقديرات الأولية فيما يتعلق بعام ٢٠٠١ إلى حدوث انخفاض في إنتاج الحبوب الغذائية بما يتجاوز ٨ في المائة عن العام السابق. ومن المتوقع أيضاً أن ينخفض الإنتاج الزراعي لجنوب أفريقيا بنسبة ٥,٧ في المائة مع انخفاض إنتاج المحاصيل بنسبة ١٠,٥ في المائة.

دور المرأة في أفريقيا جنوب الصحراء

مقدمة

لقد أصبحت الحاجة إلى التركيز على إنتاج المرأة الزراعية واضحة بصورة متزايدة في أفريقيا جنوب الصحراء. فالمرأة تعد أداة فعالة للتغيير الاجتماعي، نظرا لدورها المهم في أنشطة الزراعة وما بعد الحصاد في معظم بلدان المنطقة. ومع ذلك تسود في المجتمعات المحلية الريفية مجموعة معقدة من الحقوق والالتزامات التي تعكس الأعراف الاجتماعية والدينية؛ وهذه الحقوق والالتزامات تُملي تقسيماً للعمل بين الرجل والمرأة وتكون بمثابة معوِّقات للمزارعات. وفهم دور المزارعات وأهميته وتلك المعوقات شرط مسبق لوضع سياسات تكفل تحسين الإنتاجية والتنمية الاجتماعية ـ الاقتصادية.

دور المزارعات وأهميتهن

في أفريقيا جنوب الصحراء تسهم المرأة بمعظم اليد العاملة للإنتاج الغذائي.

في أفريقيا جنوب الصحراء تُسهم المرأة بما يتراوح بين ٦٠ و٨٠ في المائة من اليد العاملة للإنتاج الغذائي سواء لاستهلاك الأسر أو للبيع[٧]. وعلاوة على ذلك، تصبح الزراعة قطاعاً يغلُب فيه عمل الإناث نتيجة لهجرة الذكور إلى الخارج بدرجة أسرع[٨]. فالنساء يشكلن الآن غالبية المزارعين ذوي الحيازات الصغيرة، بحيث يقدمن معظم اليد العاملة ويدرن جزءاً كبيراً من أنشطة الزراعة بصفة يومية[٩].

وقد جرت العادة على أن يكون هناك اختلاف في دور الرجل والمرأة في الزراعة في أفريقيا. فالرجل يقوم بتطهير الأرض بينما تقوم المرأة بمعظم أنشطة الزراعة الباقية، لاسيما إزالة الأعشاب والتجهيز. ومنذ العهد الاستعماري، كان معظم نشاط الرجل يتركز في إنتاج المحاصيل النقدية بينما كانت المرأة تُعنى أساساً بإنتاج المحاصيل الغذائية ومحاصيل البستنة، وبالإنتاج الحيواني على نطاق صغير، وبتصنيع الإنتاج الزراعي. وكانت أنشطة المرأة تتجه إلى المنزل، لأسباب بيولوجية وثقافية. كما كان كل من الرجل والمرأة مسؤولاً أيضاً عن مدخلاته ويسيطر على ناتجه.

وفي أفريقيا جنوب الصحراء جرت العادة على أن يتملك الرجل الأرض ولكن كان الرجل والمرأة يزرعان أو يديران معاً أو على حدة قطعاً من الأراضي.

الاطار ٤

الكسافا ودور المرأة

الكسافا درنة تُزرع على أوسع نطاق في أفريقيا جنوب الصحراء، وهى ثاني أهم غذاء أساسي من حيث نصيب الفرد من استهلاك الطاقة الغذائية[١]. وتلعب الكسافا دوراً رئيسياً في الحد من انعدام الأمن الغذائي ومن الفقر في الريف بسبب قدرتها على تحمل ظروف الإجهاد الإيكولوجي المفرط وسوء التربة.

ولقد زاد إنتاج الكسافا في المنطقة زيادة حادة على مدى العقدين الماضيين. ففي خلال الفترة ما بين عام ١٩٨٠ وعام ٢٠٠١ ارتفع الإنتاج الكلي من ٤٨ مليون طن إلى ما يقرب من ٩٤ مليون طن، بينما زادت المساحة المزروعة بها من ٧ ملايين هكتار إلى ١٠ ملايين هكتار. واليوم تمثل أفريقيا جنوب الصحراء ما يتجاوز نصف إنتاج العالم من الكسافا.

ومع أن الكسافا تعتبر بوجه عام محصولاً تقليديا للكفاف، فإن إدخال أنواع جديدة مؤخراً (مثل الأنواع المدارية "TMS"[٢] التي توصل إليها المعهد الدولي للزراعة الاستوائية) قد حوَّلها من محصول احتياطي منخفض الغلة لمجرد درء المجاعة إلى محصول نقدي مرتفع الغلة. وباستخدام وسائل البَشْر الآلية لتحضير الغاري "gari" (وهو حبيبات محمَّصة، وتمثل ناتجاً ذا قيمة مضافة)، يتزايد إنتاج وتصنيع الكسافا كمحصول نقدي للاستهلاك الحضري.

وهذا الاتجاه يعزى جزئياً إلى أن الكسافا متعددة الاستخدامات. فهى تستخدم في الخَبز وكحبوب غذائية وأكلات خفيفة، وكأنواع من الحساء، وكمستحلبات للمشروبات، وكمساحيق دهنية نباتية، وكمواد تحلية تُستخدم في الحلويات. وتستخدم نشا الكسافا أيضاً في قطاعات صناعية مختلفة، مثل صناعة الورق، وأدوات التجميل، والمواد الصيدلانية.

انتاج الكسافا والمساحة المزروعة والغلة

البلد	الانتاج		المساحة المزروعة		الغلة	
	١٩٨٠	٢٠٠١	١٩٨٠	٢٠٠١	١٩٨٠	٢٠٠١
	(بملايين الأطنان)		(بملايين الهكتارات)		(طن/هكتار)	
نيجيريا	١١	٣٤	١	٣	٩,٦	١٠,٨
جمهورية الكونغو الديمقراطية	١٣	١٦	٢	١	٧,٠	١٤,٥
غانا	٢	٨	٠,٢	٠,٦	٨,١	١٢,١
جمهورية تنزانيا المتحدة	٥	٦	٠,٤	٠,٩	١٠,٧	٦,٨
موزامبيق	٤	٥	٠,٩	٠,٩	٤,١	٥,٨
اوغندا	٢	٥	٠,٣	٠,٤	٦,٩	١٣,٠
أنغولا	١	٣	٠,٣	٠,٥	٣,٤	٦,٠
أفريقيا جنوب الصحراء الكبرى	**٤٨**	**٩٤**	**٧**	**١٠**	**٦,٩**	**٩,١**
العالم	**١٢٤**	**١٧٦**	**١٤**	**١٦**	**٩,١**	**١٠,٧**

المصدر: قاعدة البيانات الإحصائية في المنظمة.

وقد بات واضحا أن الكسافا "محصول نسائي". فالمرأة تضطلع بمعظم أنشطة التصنيع، مثل التقشير والغسل والنقل إلى مواقع البَشْر والطحن، حيث يُرّص مجروش الكسافا ومبشروها في أجولة ويوضعا في معدات التصنيع التقليدية لكي تجف منهما النشا. والآن تقوم النساء وصغار الفتيات في الأغلب بمهمة تحميص الغاري ونخله.

وتبين دراسة[٣] جرت مؤخراً أن عمل المرأة تتزايد أهميته في الإنتاج أيضاً. ومازال الرجل يلعب دوراً رئيسياً في تحضير الأرض وحرثها، ولكن المرأة تقوم بمعظم العمل اللازم لإزالة الأعشاب، والحصاد، والنقل، والتجهيز.

وتتولى المرأة أيضاً بصفة رئيسية مراحل النقل والتصنيع والتسويق اللاحقة.

والزيادة التي حدثت مؤخراً في إنتاج الكسافا ستضفي أهمية أكبر على دور المرأة، بالنظر إلى أن عمل المرأة يهيمن على أنشطة ما بعد الحصاد (انظر الشكل).

تقسيم القوة العاملة في انتاج الكسافا، بحسب المهام، المتوسط في ستة بلدان أفريقية

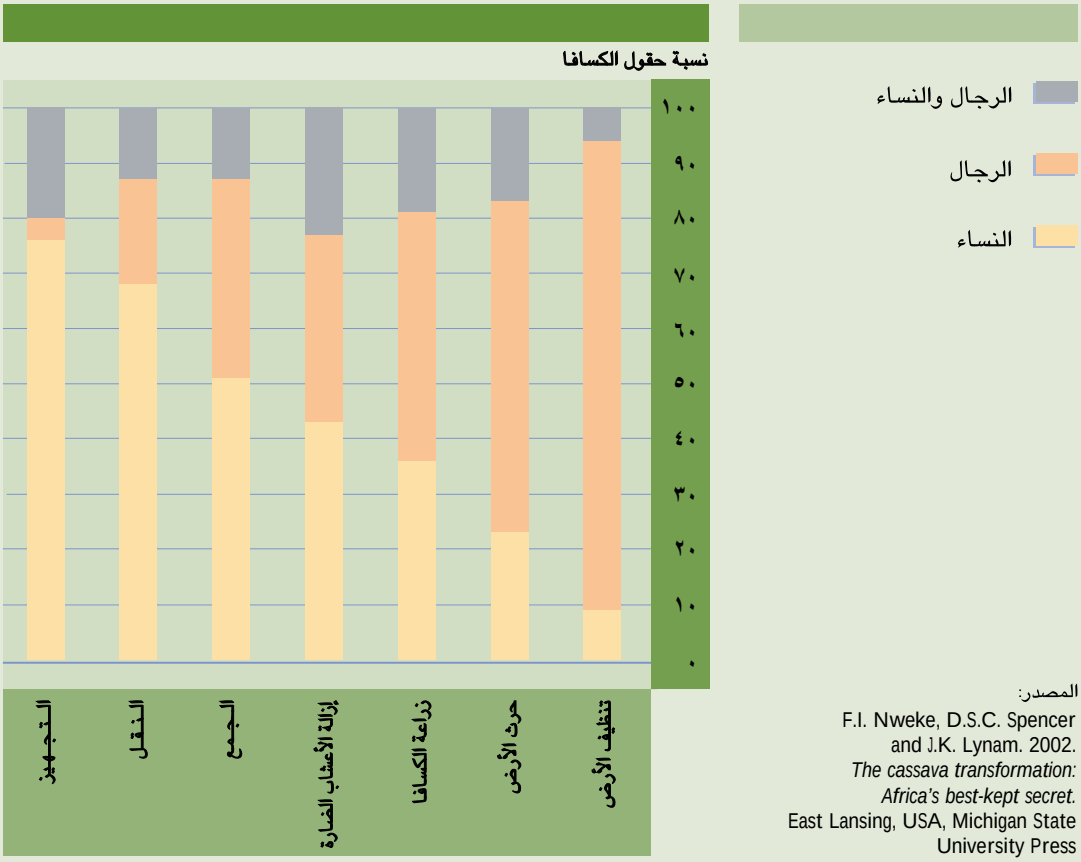

المصدر:
F.I. Nweke, D.S.C. Spencer and J.K. Lynam. 2002. *The cassava transformation: Africa's best-kept secret.* East Lansing, USA, Michigan State University Press

FAO/18293/P. CENINI

نساء من غانا تقشرن جذور الكسافا
تشكل الكسافا جانبا مهما في طعام الكثير من الفقراء في أفريقيا.

بيد أن هناك بعض الاستثناءات. فعلى سبيل المثال، يتولى الرجال إلى حد كبير في غانا ونيجيريا أنشطة البَشْر والكَبس، حيث جرت ميكنة هاتين المهمتين[٤]. وفي نيجيريا يتقاسم الرجل والمرأة عملية التصنيع بالتساوي. وربما كان تفسير ذلك هو أن إمكانية وصول المرأة إلى التملُّك محدودة. وقد ورد في الدراسة أن الرجال يملكون من آلات تصنيع الأغذية ضعف ما تملكه النساء، مع أن خدمات الآلات متاحة لكل من الرجل والمرأة.

وعلاوة على ذلك مازالت المرأة تفتقر إلى سلطة اتخاذ القرار في حالات كثيرة. فعندما يكون المقصود هو تخصيص نسب كبيرة من المنتجات للبيع، يتخذ الرجل معظم القرارات في الأسرة، ويملي عادة كيفية إنفاق النقود المكتسبة. ولا يُسمح للمرأة سوى بتصريف مبيعات ضئيلة من الكسافا، وتستخدم حصيلة البيع في شراء الضروريات للأسرة كالصابون والثقاب والملح.

وتحظى الكسافا بأهمية دائمة في كثير من بلدان أفريقيا جنوب الصحراء، كغذاء أساسي وكمحصول نقدي على حد سواء. ومدخلات عمل المرأة في الإنتاج والجني والنقل والتصنيع كبيرة جداً وآخذة في التزايد. ووجود سياسات موجهة فيما يتعلق بالائتمان، وخدمات الارشاد الزراعي الموجهة للجنسين، والتغيرات التكنولوجية والمؤسسية الموجهة نحو المرأة، من شأنه أن يُزيد من تعزيز الإنتاجية في هذا القطاع. وتمكين المرأة هو السبيل للنجاح في اقتصاد الكسافا.

(١) توفر الكسافا ٢٨٦ سعرا حراريا للشخص يومياً من مجموع قدره ١٩٨ ٢ سعرا حراريا/شخص/يوم.
(٢) أنواع من الكسافا المدارية .
(٣) دراسة عن الكسافا في أفريقيا اضطلع بها المعهد الدولي للزراعة الاستوائية في الفترة من عام ١٩٨٩ إلى عام ١٩٩٧، استناداً إلى بيانات مستمدة من ٢٨١ قرية في ٦ بلدان أفريقية (Nweke وآخرون، ٢٠٠٢).
(٤) المرجع السابق.

الأدوار التقليدية للمزارعين والمزارعات في حالة تغير.

وهذه الأنماط الزراعية تتغير بمرور الوقت. فقد شهدت بلدان كثيرة اتجاهاً متزايداً إلى الأسر التي تعولها إناث. فبحلول منتصف الثمانينات من القرن العشرين كانت النساء يَعُلْن ما يبلغ في المتوسط ٣١ في المائة من جميع الأسر الريفية - وهي نسبة أعلى كثيراً من النسب الموجودة في المناطق الأخرى. بيد أن هناك تبايناً كبيراً في إطار هذا الاتجاه، يتراوح بين ١٠ في المائة في بوركينا فاصو والنيجر في أوائل التسعينات و٤٦ في المائة في بوتسوانا ونسبة ٧٢ في المائة في ليسوتو في أواخر الثمانينات[١٠].

وعلاوة على ذلك، أدت الضغوط السكانية وتوافر فرص للرجال للعمل خارج المزارع إلى تزايد نسبة النساء اللائي أصبحن يدرن المزارع بحكم الأمر الواقع. وفي هذه الأسر يتباين استقلال المرأة الذاتي وسلطتها بمرور الوقت. ففي بعض الحالات يعود المهاجرون الذكور إلى العمل في المزرعة أثناء ذروة الموسم الزراعي. وغالباً ما يكون الرجال غائبين عن القوة العاملة الريفية عندما يكونون في عشرينيات وثلاثينيات عمرهم، وتفوق المرأة الرجل في الفئة العمرية ٢٠ – ٤٤ سنة. فعلى سبيل المثال، نجد في كينيا أن النساء يشكلن حوالي ٨٦ في المائة من المزارعين، و٤٤ في المائة منهن يعملن لحسابهن بينما تنوب ٤٢ في المائة منهن عن أزواجهن في غيابهم[١١].

ونتيجة لذلك تعمل نسبة من النساء أعلى من نسبة الرجال في معظم مراحل دورة إنتاج الأغذية والمحاصيل النقدية والماشية - علاوة على عملهن في الأسرة وأنشطتهن الصغيرة المدرة للدخل.

وعلاوة على ذلك تشارك المرأة في جميع أنشطة المزارع ومراحل دورة الإنتاج بصورة أكثر انتظاماً من مشاركة الرجل في تلك الأنشطة والمراحل. فهي توفر معظم اليد العاملة وتدير مزارع كثيرة بصفة يومية. وكما يشير الجدول رقم ٧، تعمل المرأة ساعات أطول من الساعات التي يعملها الرجل وتُنفق وقتاً أكبر على أنشطة الزراعة، حتى بالرغم من أن الأرقام بعيدة عن أن تكون متجانسة.

الجدول ٧

متوسط عدد الساعات اليومية في الأنشطة الزراعية وغير الزراعية بحسب الجنس، ١٩٩٤

البلد	الأنشطة الزراعية		الأنشطة غير الزراعية	
	الرجل	المرأة	الرجل	المرأة
	(ساعات)			
بوركينا فاصو	٧,٠	٨,٣	١,٧	٦,٠
كينيا	٤,٣	٦,٢	٣,٨	٦,١
نيجيريا	٧,٠	٩,٠	١,٥	٥,٠
زامبيا	٦,٤	٧,٦	٠,٨	٤,٦

المصدر: K.A. Saito. H. Mekonnen and D. Spurling. 1994. Raising productivity of women farmers in sub-Saharan Africa. World Bank Discussion Paper 230. Washington. DC.

الفروق بين الجنسين في الإنتاجية الزراعية والمعوقات التي تواجه المزارعات

بينما يواجه الرجل والمرأة عادة نفس المعوقات الخارجية فإن إمكانية حصولهما وادارتهما لأدوات الانتاج متفاوتة. فما يحبى به كل منهما، مثل حقوق تملك الأرض والتعليم، يختلف، كما تختلف إمكانية وصولهما إلى التكنولوجيات واليد العاملة ورأس المال وخدمات الدعم والائتمان. وهذا التفاوت يؤدي إلى وجود فروق بينهما في الإنتاجية ليس في صالح المرأة.

إنتاجية النساء في الزراعة أقل من إنتاجية الرجال.

ولقد بحث عدد من الدراسات الإنتاجية النسبية للرجل والمرأة في الزراعة في أفريقيا جنوب الصحراء. وتشير النتائج غالباً، ولكن ليس دائماً، إلى أن المزارعات إنتاجياتهن أقل لأسباب قلة وصولهن إلى الموارد. ويبين أيضاً الشكل رقم ٢١ الإنتاجية الأضعف للمزارعات: فمتوسط الإنتاجية لكل مزارع[١٢] يكون عادة أقل في البلدان التي تمثل المرأة فيها حصة من القوى العاملة الزراعية أكبر من الحصة التي يمثلها الرجل.

ومع أن المرأة أقل إنتاجية في الزراعة تتفق الآراء بوجه عام على أنها ليست أقل كفاءة من الرجل في استخدامها للموارد[١٣]. ولكن الافتقار إلى المدخلات التكميلية هو الذي يؤدي، بالأحرى، إلى انخفاض إنتاجية عمل المزارعات.

الشكل ٢١

أفريقيا جنوب الصحراء الكبرى: إنتاج القوى العاملة في قطاع الزراعة وتركيبها بحسب النوع في عام ٢٠٠٠

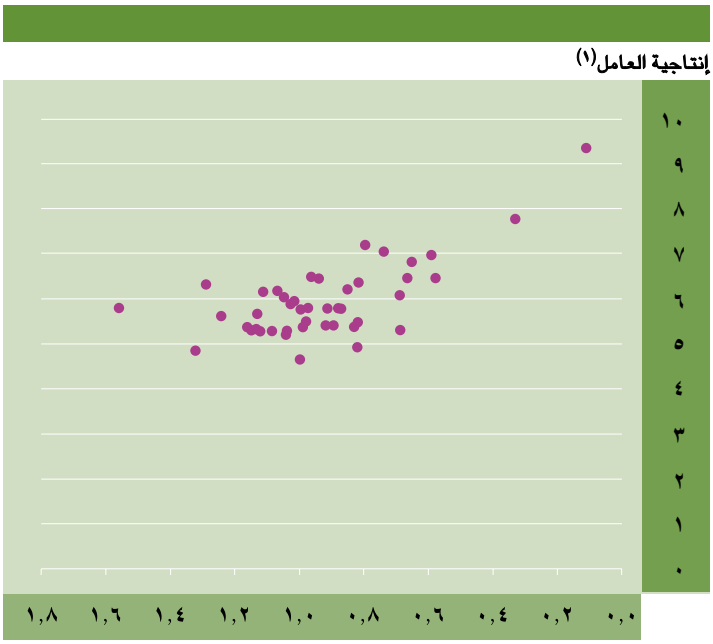

(١) للسكان الذين يزاولون نشاطا زراعيا مفيدا

المصدر: قاعدة البيانات الإحصائية في المنظمة

وتبين قرائن من بوركينا فاصو أن الإناث اللاتي يزرعن نفس المحاصيل التي يزرعها الذكور الذين ينتمون إلى نفس الأسرة وفي نفس السنة يحققن، بالمقارنة بهم، غلات أقل في المتوسط بنسبة ٣٠ في المائة[١٤]. وكان من أسباب هذا الاختلاف انخفاض مستوى عمل الذكور والأطفال في مساحة الأراضي التي تسيطر عليها النساء. وعلاوة على ذلك، كان استخدام الأسمدة كله تقريباً مركزاً في مساحة الأراضي التي يسيطر عليها الذكور. وتفيد التقديرات بأن إعادة تخصيص عوامل الإنتاج المختلفة بنقلها من الأراضي التي يسيطر عليها الذكور إلى الأراضي التي تسيطر عليها الإناث في نفس الأسرة من شأنها أن تُزيد إنتاج الأسرة بنسبة تتراوح بين ١٠ و٢٠ في المائة. وكان من الاستنتاجات الهامة التي أسفرت عنها نتائج الدراسة أن الأسر لا تعمل عادة مثلما يعمل الفرد وحده، وأن من اللازم إجراء صياغة ملائمة لعملية صنع القرار وتعقيداتها في الأسرة لتوفير توجيه أفضل للسياسات.

يبدو أن إنتاجية الإناث الأقل تنبع من عدم تساويهن مع الذكور في الوصول إلى الموارد وفرص التعليم.

وفي ما يتعلق بعينة من المزارعين الكينيين، وُجد أن القيمة الإجمالية لناتج الهكتار من مساحة الأراضي التي يديرها الذكور كانت أعلى بنسبة ٨ في المائة من مثيلتها لمساحة الأراضي التي تديرها الإناث[١٥]. وقد تبين أن النساء لو استخدمن نفس الموارد التي يستخدمها الرجال فإن إنتاجيتهن ستزيد بنسبة تبلغ نحو ٢٢ في المائة. وتوصلت الدراسة أيضاً إلى أن تعليم المرأة من الأرجح أن يُزيد استخدام التكنولوجيات الجديدة أكثر مما يحقق ذلك تعليم الرجل.

ويشير بحث آخر جرى في كينيا إلى أن زيادة مستويات رأس المال المادي والبشري للمرأة (بحيث تصل إلى مستويات رأس المال المادي والبشري للرجل في نفس العينة) من شأنها زيادة الغلات بما يتراوح بين ٧ و٩ في المائة[١٦]. وتبيَّن أيضاً أن أثر التعليم المدرسي على إنتاج المزرعة أكبر للمرأة منه للرجل لأن الرجل الذي يتلقى تعليماً مدرسياً أكبر يسعى عادة إلى فرص عمل خارج المزرعة، ومن الأرجح أن ينجح في العثور على وظيفة والاستمرار فيها. أما المرأة، من ناحية أخرى، فهي قلّما تكون قادرة على العثور على عمل خارج المزرعة.

وتُفسِّر عوامل كثيرة ضعف إنتاجية المرأة في الزراعة. فالمزارعة تعمل في ظل معوقات أكبر من المعوقات التي يعمل في ظلها الرجل. ذلك لأن إمكانية وصولها إلى المعلومات والتكنولوجيا والأرض والمدخلات والائتمانات تكون أقل كماً ونوعاً. كما أن واضعي السياسات والمديرين والوكلاء والمشاركين في خدمات الدعم الزراعي هم في العادة من الذكور، وليسوا دائماً على وعي كاف بمشاكل المزارعات واحتياجاتهن المحددة. ونتيجة لذلك، فإن خدمات الإعلام والإرشاد الزراعي توجه عادة نحو المزارعين الذكور، على افتراض أن الرسالة ستصل إلى المزارعات. بيد أن القرائن تبين أن هذا، في الحقيقة، لا يحدث.

حصول المرأة على الأرض يمثل مشكلة بوجه خاص.

وفي أفريقيا جنوب الصحراء نجد أن المرأة بوجه خاص وضعها غير موات بالمقارنة بالرجل لأنها تزرع قطعاً أصغر من الأرض مع كون ملكيتها لتلك الأرض غير مضمونة بدرجة أكبر[١٧]. فحصول المرأة على الأرض تحد منه

عوامل قانونية ومؤسسية، من قبيل أوجه التمييز القانوني ضد ملكيتها وتوارثها للأرض. ومع أن التغييرات التشريعية تتيح الآن للمرأة أن تتملك عقاراً، مازالت التقاليد والعادات في بلدان كثيرة في المنطقة تحول دون أن تكون للمرأة ملكية فعلية.

ففي وادي كُتُم في السودان، مثلاً، سجَّل نظام عقود الملكية معظم الأراضي التي تملكها نساء بأسماء رجال، ولكن النساء لم يصدر عنهن أي احتجاج حتى على ذلك لأنهن، بحكم العُرف، لا يمارسن أي علاقات مع الدولة، وهو أمر يعتبر حكراً على الرجل منذ أمد طويل[١٨]. وبدون وجود عقد مضمون لملكية الأرض، غالباً ما تُحرم المرأة من العضوية في التعاونيات وغيرها من المنظمات الريفية. وعدم وجود عقد ملكية معناه أيضاً عدم وجود ضمانة وبالتالي عدم إمكانية الحصول على الائتمان. ولقد أكدت بلدان نامية كثيرة قانوناً يبيح للمرأة حقها الأساسي في تملُّك الأرض، ولكن سيطرة الإناث الفعلية على الأرض غالبا ما تكون موضع تأويل.

وتحصل المرأة عادة على أقل من ١٠ في المائة من الائتمانات التي تُمنح لذوي الحيازات الصغيرة وعلى واحد في المائة فقط من المبلغ الإجمالي للائتمانات التي تُوجّه إلى الزراعة في كينيا وملاوي وسيراليون وزامبيا وزمبابوي[١٩]. وفي أفريقيا جنوب الصحراء، نجد أن عدد النساء اللائي يحول فقرهن دون شرائهن مدخلات مثل الأسمدة أكبر من عدد الرجال المماثلين، ولا يعتبرن عادة جديرات بالحصول على ائتمان من جانب المؤسسات المالية التقليدية.

وقد استبان أن التدريب وخدمات الإرشاد الزراعي، لاسيما استخدام أخصائيات ميدانيات في الإرشاد الزراعي، عامل يمكن أن يكون مهماً في زيادة إنتاجية الإناث[٢٠]. بيد أننا نجد في مثال صارخ لحالة "العمى النوعى" أن ٧ في المائة فقط من خدمات الإرشاد الزراعي في أفريقيا كانت موجهة إلى المزارعات في عام ١٩٨٨ وأن نحو ١١ في المائة فقط من جميع موظفي الإرشاد كانوا من النساء[٢١].

الملاحظات الختامية ودلالاتها بشأن السياسات

إن إنتاجية المرأة تبدو أقل من إنتاجية الرجل في أفريقيا جنوب الصحراء. وهذا لا يعني أن الإنتاجية الممكنة للمرأة منخفضة، ولا أن دور المرأة في الزراعة يمكن تجاهله. بل على العكس من ذلك تبيِّن القرائن أن إنتاجية المرأة المنخفضة البادية هي نتيجة للمعوقات الاجتماعية والاقتصادية التي تواجهها.

ولتحسين إنتاجية المزارعات في الاقليم، يلزم قدر كبير من التغيير. إذ يجب أن تحل قوانين وسياسات أقل تمييزاً محل التشريعات والأعراف التي تقيِّد إمكانية حصول المرأة على مقومات الإنتاج مثل الأرض والائتمان والمدخلات والمعلومات والتكنولوجيا. ويجب أن تكون التدخلات مكيفة خصيصاً بحسب كل حالة. كما يجب أن تكون التدابير المتخذة ملائمة تقنياً ومناسبة للتعاليم الاجتماعية ـ الثقافية والدينية للمجتمع المحلي الزراعي ولموارد ذلك المجتمع.

ومع ذلك لا يرجح لأي حلول سريعة أن تضمن تحقيق نتائج ملحوظة، وذلك لأن نجاح الكثير من العلاجات المطلوبة يتوقف على حدوث تغيرات في المواقف من جانب النساء أنفسهن. ومن الممكن اعتبار أن من أهم التحديات التي تواجهها الزراعة حالياً في أفريقيا جنوب الصحراء إيجاد الوسيلة المناسبة التي تزيد وعي المرأة بما يواجهها من ظلم وما ينجم عن ذلك من قصور، وتمكينها من الاختيار بين البدائل.

مكافحة ذبابة التسي تسي والتريبانوزوما[٢٢]

مقدمة

ذبابة التسي تسي والتريبانوزوما تصيبان ٣٧ بلداً أفريقياً.

التريبانوزوما الأفريقية مرض[٢٣] تنقله ذبابة التسي تسي ويصيب ما يتراوح بين ٩ و١٠ ملايين كيلومتر مربع، أي ما يمثل ٣٧ في المائة من القارة، ويؤثر في ٣٧ بلداً[٢٤]. فزهاء ٤٥ مليون رأس من الماشية فضلاً عن حيوانات منزلية أخرى كثيرة تعيش داخل المناطق الموبوءة بالتسي تسي أو على هامش تلك المناطق مباشرة. ووفقاً لمنظمة الصحة العالمية، يتعرض للخطر أيضاً ملايين كثيرة من البشر، بحيث تُعزى عشرات الآلاف من الوفيات كل عام إلى مرض النوم، وهو الشكل البشري للتريبانوزوما، بينما يحمل عدد من الناس يقدر بما يتراوح بين ٣٠٠ ألف و٥٠٠ ألف هذا الشكل المميت في الغالب للمرض[٢٥].

ويؤدي هذا المرض إلى فقدان الإنتاجية في الحيوانات، وكثيراً ما يكون مميتاً إذا لم يُعالج. فقد أصبحت هناك الآن مناطق كبيرة من الأراضي بها ماشية قليلة نسبياً بسبب وجود ذبابة التسي تسي، والخسائر التقديرية من حيث الناتج والإنتاجية الزراعيين كبيرة جداً[٢٦]. ومع ذلك فإن تكاليف مكافحة التسي تسي/ التريبانوزوما أو القضاء عليهما كبيرة ولا يتوافر سوى أدلة محدودة نسبياً فقط على وجود جدوى اقتصادية لمكافحة ذبابة التسي تسي والتريبانوزوما و/أو القضاء عليهما في جنوب الصحراء.

الأثر المباشر للتريبانوزوما

يؤثر المرض تأثيراً مباشراً على الإنتاج الحيواني بواسطة:

- خفض معدلات ولادة العجول بنسبة تتراوح بين ١ و١٢ في المائة لدى السلالات المصابة وبنسبة تتراوح بين ١١ و١٢ في المائة لدى السلالات المعرضة للإصابة بذلك المرض؛
- زيادة وفيات العجول بنسبة تتراوح بين صفر و١٠ في المائة لدى السلالات القادرة على المقاومة وبنسبة تتراوح بين ١٠ و٢٠ في المائة لدى السلالات المعرضة للتأثر بالمرض؛
- خفض معدلات إدرار الألبان بنسبة تتراوح بين ١٠ و٢٦ في المائة لدى السلالات القادرة على مقاومة المرض[٢٧].

يؤدي المرض إلى انخفاض الإنتاجية الحيوانية.

ورغم وجود تباينات كبيرة بين الملاحظات فإن حدوث انخفاض في إنتاج القطعان من اللحوم والألبان، الذي يبلغ في المتوسط ٢٠ في المائة في المناطق المعرضة لخطر التسي تسي، يعتبر تقديراً متحفظاً[٢٨]. فعدد رؤوس

الماشية ينخفض، على وجه الإجمال، بنسبة تتراوح بين ٣٠ و٥٠ في المائة لأن المزارعين يبقون حيواناتهم بعيداً عن المناطق التي يشتد فيها خطر ذبابة التسي تسي أو التريبانوزوما.

وتشير الأدلة المستندة إلى ممارسات المزارعين الفعلية (بعكس ما توحى به التجارب المدونة) لعينة من ملاّك الماشية في بوركينا فاصو إلى أن ٨٧ في المائة من المجيبين يعترفون بحدوث انخفاض كبير في عدد الماشية التي تنفق بسبب التريبانوزوما في أعقاب تنفيذ إجراءات مكافحة ذبابة التسي تسي. فقد قدَّر ملاّك الماشية أن معدل النفوق الإجمالي انخفض من ٦٣ في المائة في ١٩٩٣/١٩٩٤ - أي قبل المكافحة - إلى ٧ في المائة في ١٩٩٦/١٩٩٧ - أي بعد المكافحة[٢٩].

وباستخدام بيانات من نظام معلومات برنامج مكافحة التريبانوزوما في أفريقيا قُدِّر أن زيادة قدرها ٢٠٠ في المائة في أعداد رؤوس الماشية في المناطق المعرضة للخطر قد تحدث في حالة القضاء الكامل والفوري على ذبابة التسي تسي نظرياً[٣٠].

للمرض أيضاً آثار سلبية على نُظم إنتاج المحاصيل والإنتاج الحيواني.

آثار المرض غير المباشرة

قد يكون الأهم حتى من ذلك هو الأثر غير المباشر على إنتاج المحاصيل، واستخدام الأراضي، وبنية النُظم الإيكولوجية وعملها، ورفاه الإنسان. فالتريبانوزوما تحول في أماكن كثيرة دون تطور نظم متكاملة لإنتاج المحاصيل والإنتاج الحيواني. وهذا معناه أن الحراثة يجب أن تكون يدوية وأن الإنتاجية الزراعية تكون أقل مما لو كانت توجد حيوانات موفورة الصحة لكي توفر قوة الجر.

وتشير أدلة من إثيوبيا إلى أن مجموعة من الثيران في منطقة موبوءة بذبابة التسي تسي لا تقدر على زراعة سوى ما يعادل ٦٠ في المائة من الأرض الصالحة للزراعة في منطقة خالية من ذبابة التسي تسي[٣١]. وقد يؤدي المرض إلى عدم استخدام أنواع مناسبة إلى حد كبير للجر الحيواني في المناطق المعرضة للخطر. فعلى سبيل المثال، يقل استخدام الدرباني والحصان الموجودين في غرب أفريقيا في المناطق شبه القاحلة الأكثر رطوبة وفي المناطق دون الرطبة الأكثر جفافاً في غرب أفريقيا بسبب خطر إصابتهما بالتريبانوزوما.

الجدول ٨

مجموع أعداد الأبقار، والأبقار المهددة بالخطر، والأبقار المعزولة لإصابتها بذبابة التسى تسى[١]

	مجموع الأبقار	الأبقار المهددة بالخطر	الأبقار المعزولة لإصابتها بذبابة التسي تسي
		(بالألف رأس)	
أفريقيا جنوب الصحراء الكبرى	١٩٦ ١٩٦	٤٥ ٣٤٣	٩٠ ٧٤٣

(١) بناء على بيانات عام ١٩٩٧.

المصدر: قاعدة البيانات الإحصائية في المنظمة: M. Gilbert, C. Jenner, J. Pender, D. Rogers, J. Slingenbergh and W. Wint. 1999. The development and use of the Programme Against African Trypanosomiasis Information System. Paper prepared for the International Scientific Council for Trypanosomiasis Research and Control (ISCTRC) Conference, 27 September to 1 October 1999. Mombasa, Kenya.

الاطار ٥

برنامج مكافحة التريبانوزوما في أفريقيا

أقر مؤتمر منظمة الأغذية والزراعة برنامج مكافحة التريبانوزوما في افريقيا في عام ١٩٩٧. وفي سياق تكاتف جهود كل من منظمة الأغذية والزراعة ومنظمة الصحة العالمية والوكالة الدولية للطاقة الذرية والمكتب الأفريقي للموارد الحيوانية التابع لمنظمة الوحدة الأفريقية يسعى البرنامج إلى:

- ضمان اتباع نهج متسق ومستدام بهدف تحسين صحة الإنسان وتحقيق التنمية الاجتماعية ـ الاقتصادية والزراعية المستدامة للمناطق الموبوءة بذبابة التسي تسي؛
- ترويج وتنسيق قيام تحالفات دولية وبذل جهود دولية تساعد في القيام بتدخلات منسقة ضد ذبابة التسي تسي والتريبانوزوما؛
- تحقيق مكافحة متكاملة للتريبانوزوما في أفريقيا.

وبرنامج مكافحة التريبانوزوما في افريقيا يعنى أساساً بوضع وتطبيق معايير مبنية على العلم لتقدير الفوائد والتكاليف الاقتصادية والاجتماعية والبيئية للتحكم في ذبابة التسي تسي والتريبانوزوما. فدراساته وتحليلاته توازن بين الاحتياجات البشرية من حيث الأمن الغذائي وكفاية سُبل الرزق من ناحية، والحفاظ على الموارد الطبيعية والحيلولة دون التدهور البيئي من ناحية أخرى.

ولقد انصب قدر كبير من النقاش في إطار البرنامج على تحديد أولويات التدخلات المتعلقة بذبابة التسي تسي، ودمجها في المخطط الإجمالي للإنتاج الزراعي، في مناطق مختارة محددة تحديداً جيداً. وقد أصبح هذا المبدأ معترفاً به كشرط مسبق للنجاح. فدمج التدخلات المتعلقة بذبابة التسي تسي والتريبانوزوما في عملية التنمية والإنتاج الزراعيين يتيح فرصة لزيادة الفوائد التي تتحقق لفقراء الريف إلى أقصى حد مع تقليل الآثار السلبية على البيئة إلى أدنى حد. ومن ثم فهو سيسهم في تحقيق إدارة مستدامة للآفات في النُظم الزراعية المُستهدفة، ويعزز فرص تبني ملاّك الماشية ومنتجيها لتلك التدخلات.

وتصدياً لحجم وتعقُّد مشكلة ذبابة التسي تسي والتريبانوزوما في إطار خطط العمل القطرية والإقليمية للحد من الفقر، تحل الجهود متعددة التخصصات تدريجياً محل نُهُج الماضي المبنية على التكنولوجيا.

والاستخدام المنخفض لقوة حيوانات الجر في أفريقيا جنوب الصحراء، حتى داخل المناطق الخالية من التريبانوزوما، معناه وجود حاجة إلى تدابير إضافية، مثل التدريب والائتمان والبنية التحتية، تحقيقاً للفائدة الكاملة لمكافحة ذبابة التسي تسي.

ومن بين الآثار المعاكسة الأخرى للتريبانوزوما انخفاض كفاءة إعادة تدوير المغذيات، وانخفاض تنويع الدخل، وانخفاض إمكانية الوصول إلى الائتمان. وعلاوة على ذلك يمكن أن تحدث زيادات كبيرة (عشرية) في إنتاج الألبان نتيجة لاستخدام أبقار حلوب لا يمكنها مقاومة التريبانوزوما[٣٢].

الجدوى الاقتصادية من مكافحة ذبابة التسي تسي

إن العلاقة بين تكلفة مكافحة ذبابة التسي تسي والتريبانوزوما والقضاء عليهما وما ينتج عنها من فوائد تتوقف على عدد من العوامل. فعلى سبيل المثال، في المناطق التي ينخفض فيها التحدي الذي تمثله ذبابة التسي تسي ربما كانت مكافحة التريبانوزوما من خلال مبيدات ذلك المرض أكثر فائدة من مكافحته من خلال تقنيات أخرى[٣٣]. ويتوقف النوع الملائم من مكافحة ذبابة التسي تسي والتريبانوزوما (انظر الإطار رقم ٦) على نوع الخريطة الزراعية، والطبوغرافيا، ودرجة التحدي الذي تمثله ذبابة التسي تسي، ونوع مبيدات الحشرات المستخدمة، وحجم العملية، والإطار الزمني المتوخى لها، ويستتبع ذلك أن ثمة حاجة إلى مجموعة من النُهج المختلفة في أفريقيا جنوب الصحراء. ومن ثم فإن أي محاولة لتقدير الجدوى الاقتصادية ونسبة التكلفة

نصب مصيدة لصيد ذباب التسي تسي
تفضل هذه الطريقة عن غيرها من المصايد، بسبب رخصها ومرونتها ومناسبتها للبيئة المحيطة بها.

FAO/8948/J. VAN ACKER

إلى الفائدة في مكافحة ذبابة التسي تسي والتريبانوزوما هي عملية معقدة.

وتشير دراسة حالة لعدد من التقنيات والفترات الزمنية ودرجات التحدي الذي تمثله ذبابة التسي تسي، باستخدام بيانات من بوركينا فاصو، إلى أن مكافحة التريبانوزوما في حالة انخفاض مستويات التحدي الذي تمثله ذبابة التسي تسي من خلال استخدام المبيدات هي أكثر الخيارات فائدة إلا إذا كانت الفترة الزمنية طويلة جداً. فمقارنة استخدام الفخاخ مقابل استخدام مبيدات الحشرات تبيِّن أن التقنية الأخيرة لا تحقق عائدا أعلى إلا عندما تكون الفترة الزمنية طويلة ومعدل الفائدة المستخدم لخفض الفوائد التي تتحقق في المستقبل منخفضاً. فتقنية الحشرة العقيمة لا تفيد إلا عند تطبيقها على مناطق يرتفع فيها نسبياً التحدي الذي تمثله ذبابة التسي تسي وعلى مدى فترة زمنية طويلة (١٥ سنة). وحتى في ظل هذه الافتراضات لا تكون تقنية الحشرة العقيمة أفضل بالمقارنة بتقنيات الفخاخ ومبيدات الحشرات[٣٤].

أظهرت الدراسات أن معدلات التكلفة إلى الفائدة في مكافحة ذبابة التسي تسي إيجابية.

وقدّرت دراسة أخرى، استناداً إلى الأدلة المتوافرة عن طائفة واسعة من التقنيات وبعض الافتراضات التبسيطية، نسب التكلفة إلى الفائدة في مكافحة ذبابة التسي تسي على نطاق المنطقة[٣٥]. وهذه التقديرات، التي ينبغي أن تعتبر تقريبية فحسب، تتراوح بين ١ إلى ١,٤ و١ إلى ٢,٦ في فترة مدتها ٢٠ سنة. ويُتوقع اكتشاف المدى الكامل للفوائد في نهاية فترة العشرين عاماً، التي يُقدّر أن نسبة التكلفة إلى الفائدة ستكون قد ارتفعت لتبلغ ١ إلى ٥.

الخلاصة

يبدو أن مكافحة ذبابة التسي تسي أو القضاء عليها أمر مرغوب وممكن عملياً في ظروف معينة تُفضي فيها الأوضاع إلى ذلك ويكون من الممكن تحقيق فوائد زراعية على المدى الطويل. ولقد جرى، ويجري، تطبيق تقنيات مختلفة كثيرة من بينها العلاج بالعقاقير، وزيادة القدرة على مقاومة التريبانوزوما، ومكافحة ناقلات المرض أو القضاء عليها، وتقنية الحشرة العقيمة. إلا أن الجدل مازال مستمراً داخل الأوساط العلمية فيما يتعلق بالمنتجات والوسائل الملائمة وما إذا كانت ستثبُت فعاليتها على المدى الطويل.

ولعل من المهم هنا النظر في حملة استئصال التريبانوزوما الأمريكية المعروفة باسم "شاغاس" من أمريكا الجنوبية. ومبادرة ما يسمى المخروط الجنوبي ضد مرض شاغاس هي أحد أكبر برامج مكافحة الأمراض التي اضطُلع بها على الإطلاق، إذ تشمل مساحة تتجاوز ٦ ملايين كيلومتر مربع ويستغرق تنفيذها عشر سنوات. ويتمثل الهدف منها في القضاء على انتقال العامل المسبب للمرض وهو Trypanosoma cruzi في الأرجنتين وبوليفيا والبرازيل وشيلي وباراغواي وأوروغواي. وقد حقق البرنامج، الذي بدأ رسمياً في عام ١٩٩١، نجاحاً باهراً، بحيث توقف انتقال المرض في أوروغواي عام ١٩٩٧. ومن المتوقع أن يتوقف انتقال المرض في بلدان أخرى في غضون السنوات القليلة التالية. وقد بدأت مؤخراً مبادرات الأنديز وأمريكا الوسطى لذات الهدف.

وهذا يشير إلى أن تضافر الجهود من جانب البلدان المتأثرة والمنظمات الدولية أمر لا غنى عنه للقضاء على هذا المرض. وانطلاقاً من هذه الروح سيسعى برنامج مكافحة التريبانوزوما في أفريقيا (انظر الإطار ٥) إلى توحيد صفوف منظمة الأغذية والزراعة ومنظمة الصحة العالمية والوكالة الدولية للطاقة الذرية والمكتب الأفريقي للموارد الحيوانية التابع لمنظمة الوحدة الأفريقية لتحقيق مكافحة متكاملة للتريبانوزوما في إطار الهدف الأوسع لتعزيز الأمن الغذائي، وتحقيق الزراعة المستدامة، والتنمية الريفية.

الاطار ٦

طرق مكافحة ذبابة التسي تسي

مكافحة التريبانوزوما عملية صعبة تقنياً وتنظيمياً. فأولاً، يلزم استقرار مدني لأي برنامج كبير النطاق لمكافحة ناقلات المرض. وعلاوة على ذلك من الضروري استدامة التمويل الذي يُراعى فيه دوام الالتزام بالإبقاء على منطقة خالية من التريبانوزوما.

العلاج بالعقاقير

يحمي العلاج بالعقاقير حالياً أعداداً من الماشية تفوق الأعداد التي تحميها جميع التقنيات الاصطناعية الأخرى مجتمعة. فتكاليفه التي تبلغ نحو ٣٥ مليون دولار أمريكي (أي ما يعادل دولاراً واحداً يومياً لكل جرعة)، توفر الحماية من التريبانوزوما لما يتراوح بين ١٠ ملايين رأس و١٥ مليون رأس من الماشية تعيش في مناطق موبوءة بذبابة التسي تسي. ولكن من عيوب العلاج بالعقاقير أن الماشية التي تُعالج به تقل إنتاجيتها عن تلك التي تعيش في بيئة خالية تماماً من المرض[١]. وعلاوة على ذلك يُخشى أن مستوى مقاومة الداء للعقارين الرئيسيين (isometamidium وdiminazine)، اللذين استحدثا في الخمسينات من القرن العشرين، ربما يكون آخذاً في التزايد.

المناعة ضد التريبانوزوما

تشكل الماشية المُقاوِمة للتريبانوزوما أو المقاوِمة جزئياً لها أو شبه المقاومة لها في غرب أفريقيا حوالي ١٠ ملايين رأس (في عام ١٩٨٣) من رؤوس الماشية التي تعيش في المناطق الموبوءة بذبابة التسي تسي أو على مقربة شديدة من تلك المناطق ومجموعها ٤٥ مليون رأس[٢]. ومع أن هذه الماشية ليست محصَّنة فإن لديها درجة مناعة تتيح لها أن تظل منتجة رغم اصابتها بالمرض.

مكافحة ناقلات المرض أو القضاء عليها

تحتاج ذبابة التسي تسي إلى موئل من الأشجار. وفي أوائل القرن العشرين تمت إزالة الأشجار وحيوانات الصيد من مساحات شاسعة من الأراضي. وبعد الحرب العالمية الثانية استُحدثت تقنيات المكافحة باستخدام مبيدات الحشرات على نطاق واسع، أي عمليات الرش من الأرض ومن الجو. وقد جرت تجربة الرش

وفي وقت ليس بعيدا، أقر مؤتمر قمة رؤساء دول وحكومات منظمة الوحدة الأفريقية الذي عُقد في يوليو/ تموز ٢٠٠٠ الحملة الأفريقية الكاملة للقضاء على ذبابة التسي تسي والتريبانوزوما. والغرض النهائي من الحملة هو استئصال ذبابة التسي تسي والتريبانوزوما من أفريقيا. وسعياً إلى بلوغ هذا الهدف، ستضطلع الحملة بعملية تنظيم وتنسيق الأنشطة وتعبئة ما يلزم لذلك من موارد بشرية ومالية ومادية.

الأرضي وخدمات الدعم التقني وثبتت فعاليتهما في الحالات الحقلية، مع تحقيق نتائج متباينة ولكن بنجاح تقني عام في نيجيريا وجنوب أفريقيا وزمبابوي.

واستجابة لتزايد القلق بشأن الأثر البيئي لتدابير المكافحة، ومع تقدم العلم، تم استحداث نُظم مختلفة تُستخدم فيها الرائحة كطُعم وتكون ملقحة بمبيد حشري. وتقنيات الطُعم الاصطناعي جذابة لرخص ثمنها ولمرونتها وانخفاض عامل التلوث فيها واشتمالها على مكونات محلية أكبر نسبياً. ولكن من عيوبها التي تحول دون استخدامها على نطاق واسع ما تنطوي عليه من تكاليف متكررة لإخماد نشاط ذبابة التسي تسي بصفة مستمرة، وهو أمر لابد منه لإبقاء الذباب المعاود للغزو ساكناً. كما أن استخدام حيوانات القطعان المُعالجة بمبيد حشري هو تقنية يجري تقييمها حالياً على نطاق كبير. ومن الصعب مقارنة تكلفة طريقة المكافحة هذه بالطرق الأخرى حيث إنها تتناسب مع عدد رؤوس الماشية في كل كيلومتر مربع. ومع وجود بنية تحتية للتغطيس، فإن استخدام الحيوانات الحية كطُعم هو أنسب طريقة دائماً لمكافحة ذبابة التسي تسي.

أما تقنية الحشرة العقيمة فهي تقنية بالغة التطور ومن الممكن أن تكون فعالة في ظل ظروف معينة. وهي أيضاً باهظة الثمن نسبياً ولذلك لا تثبت فعاليتها بالنسبة إلى التكلفة إلا عندما تُنفّذ على نطاق كبير نسبياً وعلى نحو منظم. وهذه الطريقة استُخدمت بنجاح ضد الدودة الحلزونية في الجماهيرية العربية الليبية، والمكسيك والولايات المتحدة، وفي أمريكا الوسطى، وضد ذبابة الفاكهة في عدد من بلدان حوض البحر المتوسط، والشرق الأدنى، وأمريكا الجنوبية. واستُخدمت تقنية الحشرة العقيمة بنجاح ضد ذبابة التسي تسي في زنزبار، حيث تحقق القضاء عليها بواسطة إطلاق ذكور عقيمة من الجو فوق جزيرة اونغوجا (٥٠٠ ١ كيلومتر مربع) في السنوات ١٩٩٥–١٩٩٧.

وبغية ادامة سبل العيش، ينبغي الانتباه إلى امكانية معاودة غزو الحشرة في أعقاب نجاح المكافحة أو الاستئصال. فذبابة التسي تسي قادرة على إعادة توليد أسرابها من مستويات متدنية للغاية في غضون أربع سنوات. فقد تأتي أكبر تهديدات معاودة الغزو، عملياً، من خارج المنطقة التي يكون قد تم تطهيرها.

(١) J.C.M. Trail, K. Sones, J.M.C. Jibbo, J. Durkin, D.E. Light and M. Murray. 1985. Productivity of Boran cattle maintained by chemoprophylaxis under trypanosomiasis risk. ILCS Research Report No. 9. Addis Ababa, International Livestock Centre for Africa.

(٢) FAO. 1987. Trypanotolerant cattle and livestock development in West and Central Africa. Vol. 1. International supply and demand for breeding stock, by A.P.M. Shaw and C.H. Hoste. FAO Animal Production and Health Paper No. 67/1. Rome.

ثانيا: آسيا والمحيط الهادي

عرض عام للإقليم

الأداء الاقتصادي العام

النمو الاقتصادي في الاقتصادات الآسيوية تباطأ إلى حد ما في عام ٢٠٠١.

يؤكد الأداء الاقتصادي في البلدان النامية الآسيوية مؤخرا مستوى اندماجها في الاقتصاد العالمي، وقوتها في أعقاب الأزمة، والتغاير بينها. ففي عام ٢٠٠٠ كان الأداء الاقتصادي قوياً ولكن الضعف اعتراه بعد منتصف العام نتيجة للتباطؤ الاقتصادي العالمي. فقد ساهم استمرار ضعف الطلب الخارجي، لاسيما على السلع الإلكترونية، في حدوث انخفاض عام في النمو بحيث بلغ حوالي ٥,٦ في المائة في عام ٢٠٠١[٣٦].

فنتيجة لأحداث ١١ سبتمبر/ أيلول، تم تخفيض النمو المتوقع في الناتج المحلي الإجمالي لعام ٢٠٠٢ فيما يتعلق بمعظم بلدان الإقليم. ومن المتوقع أن تنمو اقتصادات المنطقة ككل بنسبة ٥,٦ في المائة ولكن أثر الاعتداءات وتداعياتها، التي انتقلت من خلال قنوات شتى، سيشعر بها مختلف البلدان بدرجات متفاوتة من الشدة.

ففي منطقة جنوب شرق آسيا شهدت إندونيسيا وماليزيا والفلبين وتايلند وفيتنام جميعها معدلات نمو مرتفعة في عام ٢٠٠٠، مع تسجيل ماليزيا أداء قوي بوجه خاص. ولكن توقعات عام ٢٠٠١ أشارت إلى معدلات نمو أقل في جميع البلدان الرئيسية في شبه الإقليم، لاسيما في ماليزيا وتايلند.

وفي عام ٢٠٠٠، بلغ النمو الاقتصادي ٨ في المائة في الصين، مواصلاً الأداء القوي الذي حققه في السنوات السابقة. وقد أدى حدوث تباطؤ لا يستهان به في الصادرات إلى حدوث انخفاض معتدل في معدل النمو عام

الجدول ٩

معدلات النمو السنوى في الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي في بعض بلدان آسيا النامية

البلد/الإقليم	١٩٩٦	١٩٩٧	١٩٩٨	١٩٩٩	٢٠٠٠	٢٠٠١[١]	٢٠٠٢[١]
				(النسبة المئوية)			
بنغلاديش	٥	٥,٣	٥	٥,٤	٦	٤,٧	٣,٢
الصين[٢]	٩,٦	٨,٨	٧,٨	٧,١	٨	٧,٣	٦,٨
الهند	٧,٣	٤,٩	٥,٨	٦,٨	٦	٤,٤	٥,٢
اندونيسيا	٨	٤,٥	-١٣,١	٠,٨	٤,٨	٣,٢	٣,٥
ماليزيا	١٠	٧,٣	-٧,٤	٦,١	٨,٣	٠,٣	٢,٥
باكستان	٢,٩	١,٨	٣,١	٤,١	٣,٩	٣,٧	٤,٤
الفلبين	٥,٧	٥,٢	-٠,٦	٣,٤	٤	٢,٩	٣,٢
تايلند	٥,٩	-١,٥	-١٠,٨	٤,٣	٤,٤	١,٥	٢
فيتنام	٩,٣	٨,٢	٣,٥	٤,٢	٥,٥	٤,٧	٤,٨
آسيا النامية	**٨,٣**	**٦,٥**	**٤**	**٦,٢**	**٦,٨**	**٥,٦**	**٥,٦**

(١) توقعات.
(٢) الصين، باستثناء مقاطعة هونغ كونغ الادارية الخاصة ومقاطعة تايوان في الصين.
المصدر: صندوق النقد الدولى ٢٠٠١. التوقعات الاقتصادية العالمية، ديسمبر/كانون الأول، واشنطن، العاصمة .

الجدول ١٠
معدلات نمو الانتاج الصافي في البلدان النامية في آسيا والمحيط الهادي

السنة	الزراعة	المحاصيل	الحبوب	الثروة الحيوانية	الأغذية	السلع غير الغذائية
			(النسبة المئوية)			
١٩٩٢-١٩٩٦	٤,٩	٤,١	٢,٥	٧,٣	٥,٣	٠,٠
١٩٩٧	٤,٠	١,٦	٠,٢	٧,٤	٤,٠	٤,٤
١٩٩٨	٢,٦	١,٥	١,٩	٥,٧	٣,٣	-٨,١
١٩٩٩	٣,٣	٣,٤	٣,١	٢,١	٣,٥	-٠,١
٢٠٠٠	١,٧	٠,٣	-٣,٦	٤,٦	١,٧	٢,٦
٢٠٠١[1]	١,١	-٠,٧	-٢,٣	٣,٨	٠,٩	٣,٦

(١) تقديرات أولية.
المصدر: منظمة الأغذية والزراعة.

٢٠٠١. ومن المتوقع أن يُسهم الطلب المحلي القوي والاستثمار الأجنبي في تحقيق نمو قوي مستدام في عام ٢٠٠٢.

ولقد شهدت منطقة جنوب آسيا ككل معدلات نمو أقل في المتوسط بالمقارنة بمعدلات النمو في جنوب شرق آسيا، مع استمرار أهميتها في السنوات الأخيرة، لاسيما في الهند وبنغلاديش. فالإقليم أقل تعرضاً للاتجاه الانخفاضي في التجارة العالمية والنشاط الاقتصادي، وإن كان غير محصن تماماً ضده، بالمقارنة بمعظم البلدان الآسيوية الأصغر. ومن المتوقع للهند وبنغلاديش وباكستان أن تكون قد حققت نمواً اقتصادياً أقل في عام ٢٠٠١.

الأداء الزراعي

يبدو أن النمو المنخفض نسبياً في الإنتاج الزراعي في عام ٢٠٠٠ قد ازداد انخفاضاً في عام ٢٠٠١.

انخفض نمو الإنتاج الزراعي الإجمالي للمنطقة إلى ١,٧ في المائة في عام ٢٠٠٠، مواصلاً الاتجاه نحو التدني التدريجي في النمو الذي سجل خلال السنوات القليلة السابقة. وهذا يرجع كلية إلى انخفاض النمو في إنتاج المحاصيل إلى ٠,٣ في المائة بعد أن كان قد زاد بنسبة ٣,٤ في المائة في عام ١٩٩٩. وانخفض إنتاج الحبوب الغذائية بنسبة ٣,٦ في المائة في عام ٢٠٠٠، مع ارتباط معظم هذا التدني بالانخفاض في إنتاج الحبوب الصيني. ومن ناحية أخرى زاد الإنتاج الحيواني في المنطقة بنسبة ٤,٦ في المائة، بالمقارنة بنسبة ٢,١ في المائة في العام السابق.

وتشير التقديرات الأولية لعام ٢٠٠١ إلى حدوث مزيد من الانخفاض في نمو الإنتاج الزراعي الإقليمي إلى نحو ١ في المائة، مع انكماش إنتاج المحاصيل بما يقرب من ١ في المائة، بينما يُتوقع أن يكون الإنتاج الحيواني قد زاد بنسبة تقل بالكاد عن ٤ في المائة. ومن المتوقع أن ينخفض إنتاج الحبوب الغذائية بنسبة ٢,٣ في المائة، مما يعكس الظروف الجوية المعاكسة في البلدان الرئيسية المنتجة للحبوب الغذائية في الإقليم.

وكانت منطقة جنوب آسيا هي السبب إلى حد كبير في زيادة سوء الأداء في عام ٢٠٠٠، حيث انخفض الإنتاج الزراعي فيها بنسبة ٠,٣ في المائة بعد

الشكل ٢٢

آسيا والمحيط الهادي: مؤشرات مختارة

قيمة الصادرات والواردات الزراعية ونسبتها من مجموع التجارة فى السلع

الصادرات الزراعية (بالدولار)

الواردات الزراعية (بالدولار)

نسبة الصادرات الزراعية من المجموع(٪)

نسبة الواردات الزراعية من المجموع(٪)

بمليارات الدولارات — النسبة المئوية

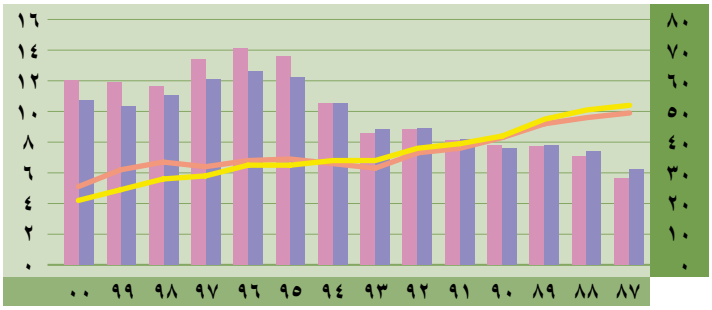

الصادرات الزراعية

(الرقم الدليلي: ١٩٨٩–٩١=١٠٠)

القيمة

قيمة الوحدة

الكمية

الرقم الدليلي

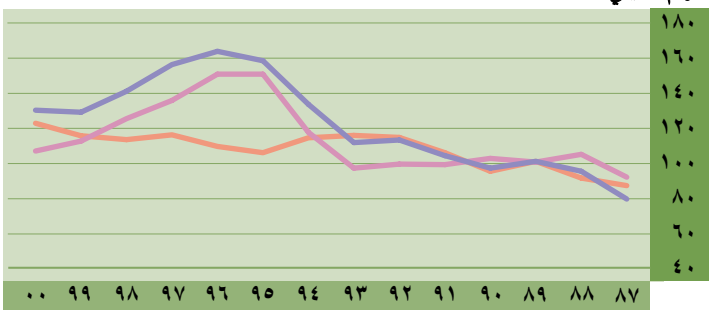

الواردات الزراعية

(الرقم الدليلي: ١٩٨٩–٩١=١٠٠)

القيمة

قيمة الوحدة

الكمية

الرقم الدليلي

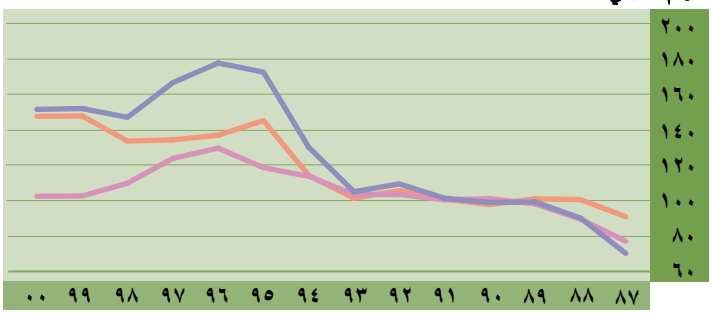

نسبة التبادل التجاري للزراعة بالمقايضة الصافية والدخل

(الرقم الدليلي: ١٩٨٩–٩١=١٠٠)

المقايضة الصافية

الدخل

الرقم الدليلي

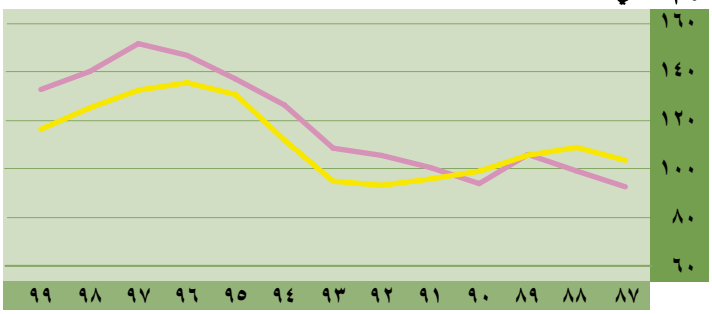

آسيا والمحيط الهادي: مؤشرات مختارة

الناتج المحلي الاجمالي الحقيقي
(نسبة التغير عن السنة السابقة)

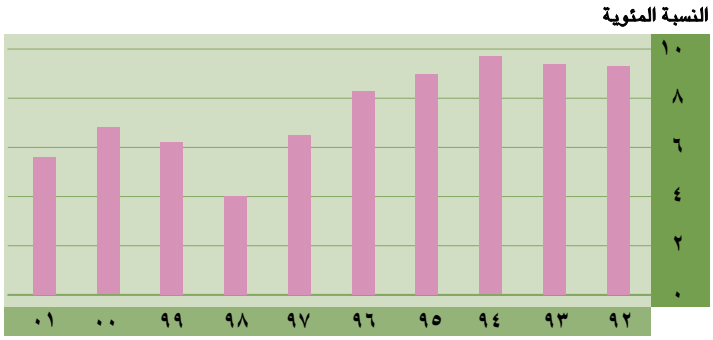

امدادات الطاقة الغذائية
(سعر حراري للفرد في اليوم)

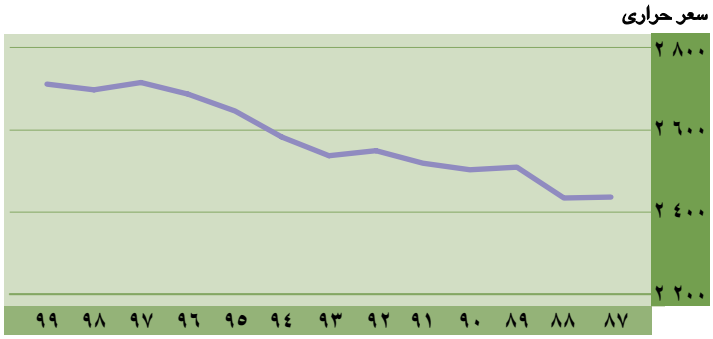

الانتاج الزراعي
(الرقم الدليلي: ١٩٨٩–٩١=١٠٠)

مجموع الانتاج الزراعي
نصيب الفرد من الانتاج الغذائي

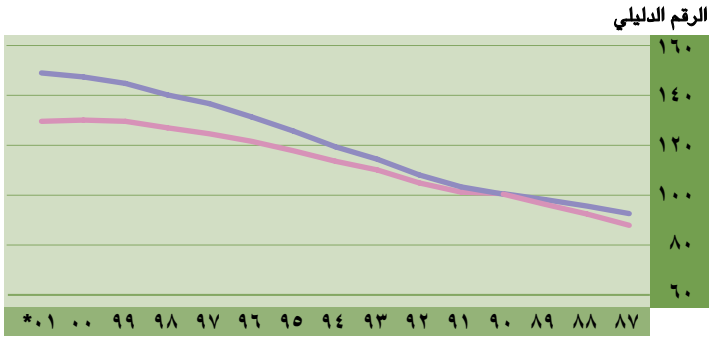

* *أرقام مؤقتة*

المصدر: منظمة الأغذية والزراعة وصندوق النقد الدولي

أن كان قد حقق نمواً قوياً يتراوح بين ٤ و٥ في المائة في السنة السابقة. وانخفض إنتاج المحاصيل بنسبة ١,٢ في المائة بينما ارتفع الإنتاج الحيواني بنسبة ٢,٨ في المائة تماشياً مع أدائه في عام ١٩٩٩. وفي الهند انخفض الإنتاج الزراعي بنسبة ١,١ في المائة، بعد أن كان قد زاد بما يقرب من ٥ في المائة في السنة السابقة. وكان ذلك هو النتيجة الصافية لحدوث انخفاض بنسبة ٢,١ في المائة في إنتاج المحاصيل وحدوث زيادة بنسبة ٣ في المائة في الإنتاج الحيواني. وبينما كان نمو الإنتاج في عام ٢٠٠٠ قوياً نسبياً، إذ بلغ ٦,٥ في المائة في بنغلاديش و٣,٧ في المائة في نيبال، فإنه كان أكثر تواضعاً في باكستان حيث بلغ ١,٦ في المائة، وفي سري لانكا حيث بلغ ٠,٨ في المائة.

وتشير التوقعات لعام ٢٠٠١ إلى حدوث انخفاض آخر في الإنتاج الزراعي يبلغ نحو ١,٥ في المائة. وسيكون ذلك نتيجة لانخفاض مقدَّر في إنتاج المحاصيل في أكبر ثلاثة بلدان في شبه الإقليم ـ وهي الهند وباكستان وبنغلاديش ـ حيث تأثر إنتاج المحاصيل تأثراً سلبياً بالظروف الجوية غير المواتية في مناطق الإنتاج الرئيسية.

وفي الصين لم يسجل نمو الإنتاج الزراعي في عام ٢٠٠٠، الذي بلغ ٢,٦ في المائة، سوى تحسُّن متواضع عن النسبة التي حققها في عام ١٩٩٩ وقدرها ٢,١ في المائة. ومع أن هذين المعدلين مازالا لا يُستهان بهما فإنهما أقل كثيراً من المعدلين البالغين ٤,٢ في المائة و٦,٤ في المائة اللذين تحققا في عامي ١٩٩٨ و١٩٩٧ على التوالي، وأقل من متوسط معدلات الفترة ١٩٩٢ – ١٩٩٦ الذي بلغ ٦,٦ في المائة. وكان انخفاض الأداء في عام ٢٠٠٠ نتيجة لحدوث ركود تقريباً في إنتاج المحاصيل، بحيث زاد بنسبة ٠,٣ في المائة فقط، ونتيجة لتحسُّن أداء الإنتاج الحيواني، الذي زاد بنسبة ٥,٨ في المائة. كما انخفض إنتاج الحبوب الغذائية بما يقرب من ١٠ في المائة، وكان ذلك يرجع بدرجة كبيرة إلى التغيرات في السياسات الحكومية لدعم الأسعار، التي أدت إلى حدوث انخفاض في المساحة المزروعة (انظر في ما بعد "انضمام الصين إلى منظمة التجارة العالمية وأثره على السياسات الزراعية الصينية").

وتشير التوقعات الأولية لعام ٢٠٠١ إلى زيادة الإنتاج الزراعي الصيني بنفس المعدل الذي زاد به في عام ٢٠٠٠: أي نحو ٢,٥ في المائة. ومرة أخرى فإن الإنتاج الحيواني، الذي ينمو بنسبة تتراوح بين ٤ و٥ في المائة، ربما تفوق في أدائه على إنتاج المحاصيل الذي يُتوقع أن يكون قد ارتفع بنسبة لا تتجاوز ٠,٥ في المائة. ومن المتوقع أن يواصل إنتاج الحبوب الغذائية انخفاضه، نتيجة لحدوث مزيد من الانخفاض في المساحة المزروعة وللأحوال الجوية غير المواتية، وأن يظل نمو كل من إنتاج المحاصيل والإنتاج الحيواني أقل بكثير من المعدلات التي كانت سائدة قبل عام ١٩٩٧.

وفي شرق وجنوب شرقي آسيا، تباطأ الإنتاج الزراعي إلى حد ما في عام ٢٠٠٠، بحيث بلغ ما يُقدَّر بنسبة ٢,٩ في المائة، بعد أن كان قد حقق نمواً مرتفعاً قدره ٤,٨ في المائة في سنة ١٩٩٩، التي كانت سنة انتعاش في

أعقاب الأداء الإنتاجي الهزيل في عامي ١٩٩٧ و١٩٩٨. ويبدو أن إندونيسيا لم تشهد سوى نمو متواضع قدره ١,٥ في المائة، نتيجة لضعف نمو إنتاج المحاصيل البالغ ٠,٨ في المائة، على الاختلاف من نمو الإنتاج الحيواني البالغ ٥,٩ في المائة. وشهدت كمبوديا وجمهورية كوريا وماليزيا والفلبين جميعها ارتفاع الإنتاج فيها بنسبة تتراوح بين ٢ و٣ في المائة. وفي جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية ساهم الجفاف الشديد في عام ٢٠٠٠، الذي أعقب أبرد شتاء شهدته منذ عقود، في حدوث انكماش في الإنتاج بنسبة ٣,٨ في المائة، مع انخفاض إنتاج الحبوب الغذائية بوجه خاص انخفاضاً شديداً للسنة الثانية على التوالي. بيد أن الزراعة الفيتنامية واصلت أداءها القوي الذي كانت حققته في السنوات السابقة بحيث زاد الإنتاج السنوي في حدود ٤ – ٥ في المائة.

وقد أشارت التقديرات الأولية لعام ٢٠٠١ إلى حدوث تباطؤ في نمو الإنتاج الزراعي في شبه الإقليم إلى ما يقل بالكاد عن ١ في المائة، مع ركود إنتاج المحاصيل، ولكن مع ارتفاع الإنتاج الحيواني بنسبة ٤ في المائة تقريباً. ومن المتوقع لمعظم بلدان شبه الإقليم أن تتبع هذا النمط. فمن المتوقع أن ينكمش الإنتاج انكماشاً شديداً في كمبوديا، حيث ألحقت الفيضانات الشديدة أضراراً واسعة بمحصول الأرز، وأن ينكمش الإنتاج بدرجة أقل في الفلبين وفيتنام. وفي جمهورية كوريا الديمقراطية، شهد إنتاج الحبوب الغذائية في عام ٢٠٠١ انتعاشاً قوياً بعد حصاد السنة السابقة الهزيل بدرجة كبيرة.

وفي البلدان النامية بمنطقة المحيط الهادي، بلغ نمو الإنتاج الزراعي ١,٦ في المائة في عام ٢٠٠٠ بعد أن كان قد زاد بنسبة ٣,٧ في المائة في عام ١٩٩٩، بينما تشير التقديرات الأولية لعام ٢٠٠١ إلى عدم تغيُّر مستويات الإنتاج الزراعي في ذلك العام. وهذا يعكس إلى حد كبير أداء الإنتاج المقدَّر لبابوا غينيا الجديدة، وهي أكبر مُنتج زراعي في شبه الإقليم، حيث ارتفع الإنتاج الزراعي بنسبة ١ في المائة في عام ٢٠٠٠ بعد أن كان قد زاد بنسبة ٥,٧ في المائة في عام ١٩٩٩، ومن المقدر أن يكون الإنتاج قد ركد في عام ٢٠٠١.

انضمام الصين إلى منظمة التجارة العالمية وأثره على السياسات الزراعية الصينية

في يناير | كانون الثاني ٢٠٠٢ أصبحت الصين عضواً في منظمة التجارة العالمية.

في ١٠ نوفمبر/ تشرين الثاني ٢٠٠١ وافق المؤتمر الوزاري لمنظمة التجارة العالمية الذي عُقد في الدوحة على اتفاق انضمام الصين إلى منظمة التجارة العالمية. ولقد كانت الزراعة هي محور مفاوضات الانضمام، حيث تضمن اتفاق الانضمام التزامات عديدة بشأن الزراعة. ولكن يوجد خلاف بشأن الأثر المحتمل لانضمام الصين. فالبعض يرى أن أثره على زراعة الصين سيكون كبيراً[٣٧] بينما يعتقد آخرون أن التأثيرات الإجمالية على الزراعة ستكون متواضعة[٣٨]. وهذه الآراء المتباينة يمكن أن تعزى جزئياً إلى حالة عدم يقين عام بشأن التغيرات المحتملة في السياسات التي قد تنجم عن الانضمام إلى منظمة التجارة العالمية[٣٩]. وتتناول الأقسام التالية بإيجاز السياسات الزراعية الحالية للصين وأداء ذلك القطاع في السابق؛ السمات الرئيسية لاتفاق

الانضمام فيما يتعلق بالزراعة؛ بعض الاحتمالات التي قد يتبناها واضعو السياسات.

تغيُّر دور الزراعة في الاقتصاد الصيني

لقد استمر التحرير الاقتصادي في الصين أكثر من عقدين. ومنذ أن بدأت الإصلاحات الاقتصادية فيها عام ١٩٧٨ حقق اقتصاد الصين نمواً كبيراً. فقد بلغ معدل النمو السنوي للناتج المحلي الإجمالي ٨,٥ في المائة في الأعوام ١٩٧٩–١٩٨٤، وبلغ ٩,٧ في المائة في الأعوام ١٩٨٥–١٩٩٥ (الجدول رقم ١١). وبالرغم من الأزمة المالية الآسيوية واصل الناتج المحلي الإجمالي للصين نموه بنسبة ٨,٢ في المائة سنوياً في ما بين عامي ١٩٩٦ و٢٠٠٠. وكان التوسع في التجارة الخارجية أسرع حتى من ذلك. فقد زادت نسبة التجارة إلى الناتج المحلي الإجمالي من ١٣ في المائة في عام ١٩٨٠ إلى ٤٤ في المائة في عام ٢٠٠٠[٤٠].

طرأ نمو سريع على الاقتصاد والزراعة في الصين منذ الإصلاحات الاقتصادية التي بدأت في أواخر السبعينات من القرن العشرين.

ورغم أن الإصلاح قد مس الاقتصاد كله منذ أوائل الثمانينات من القرن العشرين فإن معظم التحولات اللاحقة هي التي بدأت النمو في القطاع الزراعي[٤١]، واعتمدت عليه بشكل ما. فقد كان إنهاء الطابع الجماعي، والزيادات التي تحققت في الأسعار، وتخفيف القيود التجارية المحلية، وراء انطلاق الاقتصاد الزراعي للصين بعد عام ١٩٧٨. فقد زاد إنتاج الحبوب بنسبة ٤,٧ في المائة سنوياً في الفترة ١٩٧٨ – ١٩٨٤، وسُجِّل نمو أعلى حتى من ذلك في البستنة، والمنتجات الحيوانية والمائية (الجدول رقم ١١). ومع أن النمو الزراعي تباطأ باختفاء الزيادات التي كانت قد تحققت في الكفاءة نتيجة لإنهاء الطابع الجماعي، ظل البلد يتمتع بمعدلات نمو زراعي فاقت سرعة الزيادة في عدد السكان (الجدول رقم ١١). بل أعقب ذلك حدوث نمو أسرع في قطاع الصناعة والخدمات، مما أدى إلى حدوث انخفاض في حصة الزراعة في الناتج المحلي الإجمالي بما يتجاوز ٣٠ في المائة قبل عام ١٩٨٠ إلى ١٦ في المائة في عام ٢٠٠٠ (الجدول رقم ١٢). وفي الوقت ذاته انخفضت حصة الزراعة في العمالة الإجمالية من ٨١ في المائة في عام ١٩٧٠ إلى ٥٠ في المائة فقط في عام ٢٠٠٠.

ولقد عززت سرعة النمو الاقتصادي والتحضر وتطور الأسواق الغذائية الطلب على اللحوم والفاكهة والأغذية الأخرى غير الأساسية، مما تسبب في حدوث تحولات كبرى في هيكل الإنتاج الزراعي[٤٢]. فعلى سبيل المثال، زادت حصة الثروة الحيوانية في قيمة الإنتاج الزراعي بأكثر من الضعف، (من ١٤ في المائة إلى ٣٠ في المائة) ما بين عامي ١٩٧٠ و٢٠٠٠ (الجدول رقم ١٢). ومن أهم دلائل التغير الهيكلي انخفاض حصة المحاصيل انخفاضاً كبيراً (من ٨٢ في المائة إلى ٥٦ في المائة)، ولاسيما حصة الحبوب.

وحدثت تغيرات كبرى أيضاً في التجارة الخارجية. فبينما كانت حصة المنتجات الأولية (لاسيما المنتجات الزراعية) في الصادرات الإجمالية تتجاوز ٥٠ في المائة في عام ١٩٨٠، انخفضت إلى ١٠ في المائة فقط في عام ٢٠٠٠ (الجدول رقم ١٢). وخلال الفترة نفسها انخفضت حصة الأغذية في الصادرات

الإجمالية من ١٧ في المائة إلى ٥ في المائة، بينما انخفضت حصة الواردات الغذائية من ١٥ في المائة إلى ٢ في المائة. ويعكس تكوين التجارة الزراعية بدرجة متزايدة الميزة النسبية للصين (الجدول رقم ١٢ والشكل رقم ٢٣). بل إن صافي صادرات السلع السائبة كثيفة الاستخدام للأراضي مثل الحبوب والبذور الزيتية ومحاصيل السكر قد انخفض، بينما ارتفعت صادرات المنتجات الأعلى قيمة والكثيفة الاستخدام لليد العاملة مثل منتجات البستنة والمنتجات الحيوانية (بما في ذلك الأحياء المائية). وقد كانت نسبة صادرات الحبوب في التسعينات من القرن العشرين (نحو ٢٠ في المائة) أقل من نصف ما كانت عليه في أوائل الثمانينات. وفي أواخر التسعينات كانت منتجات البستنة والمنتجات الحيوانية والمائية تمثل نحو ٨٠ في المائة من الصادرات الزراعية[٤٣].

وهذه الاتجاهات تشير فيما يبدو إلى أن الصين تتحرك بالفعل نحو نمط من الإنتاج والتجارة أكثر اتساقاً مع ما لديها من موارد محلية وميزة نسبية، مما يتيح إدخال منتجات أكثر استخداماً للأراضي في السوق المحلية وحفز المحاصيل الكثيفة الاستخدام لليد العاملة لأغراض التصدير. ويتمثل الأثر

الجدول ١١

معدلات النمو الاقتصادي السنوي في الصين، ١٩٧٠-٢٠٠٠

	قبل الاصلاح ١٩٧٠-١٩٧٨	فترة الاصلاح		
		١٩٧٩-١٩٨٤	١٩٨٥-١٩٩٥	١٩٩٦-٢٠٠٠
		(النسبة المئوية)		
الناتج المحلى الاجمالى	٤,٩	٨,٥	٩,٧	٨,٢
الزراعة	٢,٧	٧,١	٤,٠	٣,٤
الصناعة	٦,٨	٨,٢	١٢,٨	٩,٦
الخدمات	غير متوافرة	١١,٦	٩,٧	٨,٢
التجارة الخارجية	٢٠,٥	١٤,٣	١٥,٢	٩,٨
الواردات	٢١,٧	١٢,٧	١٣,٤	٩,٥
الصادرات	١٩,٤	١٥,٩	١٧,٢	١٠,٠
انتاج الحبوب	٢,٨	٤,٧	١,٧	٠,٠٣
المحاصيل الزيتية	٢,١	١٤,٩	٤,٤	٥,٦
الفاكهة	٦,٦	٧,٢	١٢,٧	٨,٦
اللحوم الحمراء	٤,٤	٩,١	٨,٨	٦,٥
الأسماك	٥,٠	٧,٩	١٣,٧	١٠,٢
قيمة انتاج المشروعات الريفية الصغيرة	غير متوافرة	١٢,٣	٢٤,١	١٤,٠
عدد السكان	١,٨٠	١,٤٠	١,٣٧	٠,٩٠
نصيب الفرد من الناتج المحلى الإجمالى	٣,١	٧,١	٨,٣	٧,١

ملحوظة: أرقام الناتج المحلى الإجمالى للفترة ١٩٧٠ - ١٩٧٨ هى معدل نمو الدخل القومى بالقيمة الحقيقية. ومعدلات النمو محسوبة بطريقة الانحسار. أما معدلات زيادة كل سلعة ومجموعات السلع فمحسوبة على أساس بيانات الانتاج. بينما تشير معدلات النمو القطاعى الى القيمة المضافة بالأرقام الحقيقية.

المصدر: National Bureau of Statistics of China. China Statistical Yearbook, various issues. Beijing, China Statistical Publishing House; Ministry of Agriculture. Agricultural Yearbook of China, various issues. Beijing.

الجدول ١٢

التغييرات في هيكل اقتصاد الصين، ١٩٧٠ – ٢٠٠٠

	١٩٧٠	١٩٨٠	١٩٨٥	١٩٩٠	١٩٩٥	٢٠٠٠
	(النسبة المئوية)					
النسبة من الناتج المحلي الاجمالي						
الزراعة	٤٠	٣٠	٢٨	٢٧	٢٠	١٦
الصناعة	٤٦	٤٩	٤٣	٤٢	٤٩	٥١
الخدمات	١٣	٢١	٢٩	٣١	٣١	٣٣
النسبة من العمالة						
الزراعة	٨١	٦٩	٦٢	٦٠	٥٢	٥٠
الصناعة	١٠	١٨	٢١	٢١	٢٣	٢٢,٥
الخدمات	٩	١٣	١٧	١٩	٢٥	٢٧,٥
النسبة من الصادرات						
منتجات أولية	غير متوافرة	٥٠	٥١	٢٦	١٤	١٠
أغذية	غير متوافرة	١٧	١٤	١١	٧	٥
النسبة من الواردات						
منتجات أولية	غير متوافرة	٣٥	١٣	١٩	١٨	٢١
أغذية	غير متوافرة	١٥	٤	٦	٥	٢
النسبة من الانتاج الزراعي						
المحاصيل	٨٢	٧٦	٦٩	٦٥	٥٨	٥٦
الثروة الحيوانية	١٤	١٨	٢٢	٢٦	٣٠	٣٠
الأسماك	٢	٢	٣	٥	٨	١١
الغابات	٢	٤	٥	٤	٣	٤
نسبة سكان الريف	٨٣	٨١	٧٦	٧٤	٧١	٦٤

المصدر: National Bureau of Statistics of China. China Statistical Yearbook, various issues; China Rural Statistical Yearbook, various issues. Beijing, China Statistical Publishing House.

الرئيسي لانضمام الصين إلى منظمة التجارة العالمية في تعزيز الاتجاهات التي كانت تتحرك أصلاً من تلقاء نفسها.

السياسة الزراعية في عهد الإصلاح

تأثرت الزراعة بتنفيذ السياسات الإصلاحية الكبرى خلال العقدين إلى ثلاثة العقود الأخيرة.

على الرغم من هذه الاتجاهات الماضية فإن قلة من الناس يمكن أن تطعن في أن انضمام الصين إلى منظمة التجارة العالمية يشكل تحديات جديدة للقطاع الزراعي. بيد أن طبيعة وعمق الأثر المترتب على ذلك سيتوقفان على الطريقة التي سيدير بها واضعو السياسة الزراعية في الصين القطاع الزراعي عندما يبدأ نفاذ القواعد التجارية الجديدة. ولدراسة ذلك بعناية أكبر علينا أن نستعرض بإيجاز أولاً السياسات الزراعية أثناء عهد الإصلاح.

السياسات الضريبية والمالية: مع أن النفقات الحكومية في معظم مجالات الزراعة قد زادت تدريجياً أثناء فترة الإصلاح، فإن نسبة الاستثمار الزراعي إلى الناتج المحلي الإجمالي الزراعي قد انخفضت منذ أواخر السبعينات من القرن

العشرين. ففي عام ١٩٧٨ استثمر القطاع الحكومي ٧,٦ في المائة من الناتج المحلي الإجمالي الزراعي[٤٤]. وبحلول عام ١٩٩٥ انخفضت الحصة إلى ٣,٦ في المائة. وعلاوة على ذلك حدثت تدفقات كبيرة لرأس المال من الزراعة إلى الصناعة ومن المناطق الريفية إلى المناطق الحضرية أثناء العقدين الأخيرين من خلال النظام المالي وعمليات الشراء الزراعي الحكومية[٤٥].

سعر الصرف الأجنبي والسياسات التجارية: لقد لعبت السياسات الاقتصادية الخارجية للصين دوراً رئيسياً في تشكيل نمو وهيكل الزراعة لعدة عقود. ففي أثناء فترة الإصلاح بأكملها (١٩٥٠–١٩٧٨)، كانت السياسات ذات الوجهة الداخلية التي اتبعتها الصين إلى جانب تقييم العملة تقييماً مفرطاً مثبطين للصادرات[٤٦]. وبعد أن بدأت الإصلاحات سُمح لسعر الصرف الحقيقي بأن ينخفض بما يصل إلى ٤٠٠ في المائة بين عامي ١٩٧٨ و١٩٩٤. وأدت التعديلات في أسعار الصرف طيلة فترة الإصلاح إلى زيادة قدرة الصادرات على المنافسة وساهمت في تحقيق نمو قياسي في صادرات الصين.

الشكل ٢٣

الصين: ميزان التجارة الزراعية بحسب كثافة عنصر الإنتاج

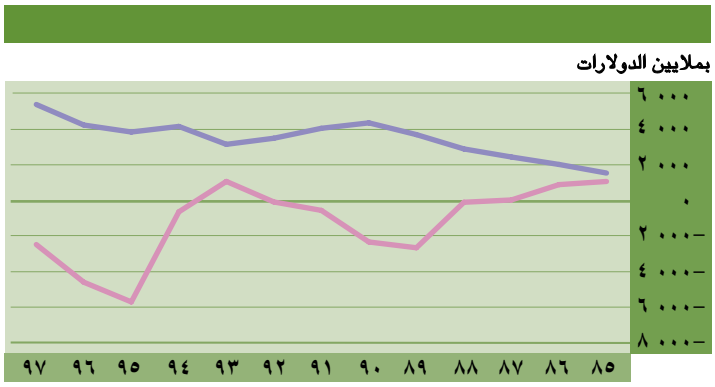

(١) تشمل المنتجات التي تحتاج إلى عمالة كثيفة: الحيوانات الحية، والأسماك والقشريات، واللافقاريات المائية الأخرى؛ ومنتجات الألبان، والبيض، والعسل الطبيعي، والمنتجات الغذائية الأخرى ذات الأصل الحيواني؛ والأشجار الحية والنباتات الأخرى؛ والأبصال والجذور وغير ذلك؛ والزهور ونباتات الزينة؛ والخضر وبعض الجذور والدرنات الصالحة للطعام؛ والفاكهة والجوزيات، ولحاء الحمضيات أو الشمام؛ والبن، والشاي، والماتيه، والتوابل؛ ومنتجات المطاحن، والمولت والنشا وغلوتين القمح؛ والنباتات التي تستخدم في الأغراض الصناعية والطبية، وقش الأرز؛ واللاك، والأصماغ، والراتنجات وغيرها من عصارات وخلاصات الخضر؛ والمواد النباتية التي تستخدم في صناعة الحبال؛ والمنتجات النباتية الأخرى غير المذكورة في مكان آخر؛ والدهن والشمع الحيواني؛ والحرير الخام والصوف الخام.

(٢) تشمل المنتجات التي تحتاج إلى أراض كثيفة: الحبوب، والبذور الزيتية، والفاكهة الزيتية، وزيوت الطعام النباتية، والقطن الخام، وألياف النسيج النباتية الأخرى.

المصدر:

J. Huang and C. Chen. 1999. *Effects of trade liberalization on agriculture in China: institutional and structural aspects.* Bogor, Indonesia, United Nations ESCAP CGPRT Centre

التنمية الريفية وسياسات أسواق العمل: إن انتقال قوة العمل من القطاع الزراعي إلى القطاع غير الزراعي كان جوهرياً لجهود التحديث في البلد. ولقد تحقق ذلك من خلال استيعاب الشركات الريفية لليد العاملة ومن خلال هجرة ضخمة إلى المدن. ولعب التصنيع الريفي دوراً حيوياً في توليد فرص عمل لليد العاملة الريفية، مما أدى إلى ارتفاع إنتاجية اليد العاملة الزراعية، وارتفاع دخل المزارعين. وقد ارتفعت حصة الأعمال الحرة الريفية في الناتج المحلي الإجمالي من أقل من ٤ في المائة في السبعينات من القرن العشرين إلى أكثر من ٣٠ في المائة بحلول عام ١٩٩٩. وسيطرت الأعمال الحرة الريفية على قطاع التصدير طيلة التسعينات من القرن العشرين[٤٧]. والأهم أن ذلك القطاع يستخدم ٣٥ في المائة من اليد العاملة الريفية التي تعمل خارج المزارع. وعلاوة على ذلك تعمل أيضاً نسبة كبيرة ومتزايدة من القوى العاملة الريفية (ارتفعت من ٨ في المائة في عام ١٩٩٠ إلى ١٣ في المائة في عام ٢٠٠٠)[٤٨] في قطاع العمل الذاتي. وتشير دراسة استقصائية جرت مؤخراً إلى أن أكثر من ١٠٠ مليون من عمال الريف وجدوا فرص عمل في القطاع الحضري في أواخر التسعينات من القرن العشرين[٤٩].

سياسات تسعير الأغذية وتسويقها: لقد كانت إصلاحات الأسعار والأسواق عناصر رئيسية في حدوث تحولات في سياسة الصين من اقتصاد مخطط مركزياً إلى اقتصاد السوق. بيد أن الإصلاحات بدأت ببطء ثم تلاحقت تدريجياً. وقد بدأ تحرير الأسواق بالسلع التي تعتبر غير استراتيجية مثل الخضروات والفاكهة والأسماك والماشية ومحاصيل الزيوت والسكر، بينما بُذلت جهود ضئيلة فيما يتعلق بالمحاصيل الرئيسية. وقد جرى تنفيذ معظم الإصلاحات الأولى الهامة بواسطة تدابير إدارية[٥٠]. بيد أنه مع التوسع في حق الاتجار الخاص في أوائل الثمانينات من القرن العشرين، والسماح للتجار بشراء وبيع فائض جميع فئات المنتجات الزراعية تقريباً، بدأت دعائم نظام التسويق الحكومي تتقوض.

لقد أصبحت أسواق الصين الزراعية تشبه بدرجة متزايدة أسواق الاقتصادات الأكثر توجهاً نحو السوق.

ومنذ منتصف الثمانينات من القرن العشرين استمرت إصلاحات السوق على نحو مُتقطع. وبالرغم من حدوث تقلبات دورية في عملية الإصلاح بزغت الأسواق تدريجياً في ريف الصين. واستمر ارتفاع نسبة سلع التجزئة التي تباع بأسعار السوق. وكانت حصة الزراعة لا تتجاوز ٦ في المائة في عام ١٩٧٨ ولكنها ارتفعت إلى ٤٠ في المائة بحلول عام ١٩٨٥، وإلى ٧٩ في المائة بحلول عام ١٩٩٥، ثم ٨٣ في المائة بحلول عام ١٩٩٩[٥١]. كذلك لم يستطع تدخل الدولة أن يوقف تدفق الحبوب عبر حدود المقاطعات. فقد وجدت دراسة جرت مؤخراً أن الأسعار الزراعية لجميع السلع الرئيسية، ومن بينها الأرز والقمح، ولاسيما الذرة وفول الصويا، تحركت معاً عبر محليات مترامية الأطراف داخل الصين[٥٢]. ويتزايد الآن تكامل وكفاءة أسواق الصين، بحيث أصبحت تشبه بدرجة متزايدة أسواق الاقتصادات الأكثر توجهاً نحو السوق.

ما معنى هذه السياسات في السياق الدولي؟ يبين الجدولان رقما ١٣ و١٤ معدلات الحماية الاسمية التقديرية للسلع الزراعية الرئيسية منذ عام ١٩٨٥. وتقدر تلك المعدلات النسبة المئوية التي تختلف بها الأسعار المحلية للمنتجات الزراعية عن أسعار الحدود فيما يتعلق بنفس المنتجات. ويشير

معدل الحماية الاسمية الموجب إلى أن الأسعار المحلية أعلى من أسعار الحدود (وأن المنتجات المحلية تتلقى إعانة) بينما يشير معدل الحماية الاسمية السالب إلى أن السعر المحلي أقل من سعر الحدود (وأن المنتجات المحلية تخضع لضريبة ضمنية).

ومع أنه قد يلزم إجراء مزيد من التعديل مراعاةً للجودة وعوامل أخرى، تصور معدلات الحماية الاسمية هذه تصويراً تقريبياً الطابع الأساسي للتغيرات في السياسة التي حدثت في الماضي. فضرورة أن يقدم المزارعون حصة إلزامية بأسعار أقل من السوق كانت تمثل ضريبة ضمنية على المزارعين وإعانة للمستهلكين الحضريين، الذين كان باستطاعتهم الحصول على مبيعات بأقل من قيمة السوق[٥٣]. وخلال الفترة ما بين عامي ١٩٩٠ و١٩٩٧ كان متوسط الأسعار التي حصل عليها المزارعون عن الحبوب وفول الصويا المورَّدين إلزامياً أقل من سعر الحدود بما يتراوح بين الثُمن والثُلث. وفي السنوات الأخيرة فقط كانت تلك الأسعار أعلى من سعر الحدود. والجدير بالذكر أن معدلات الحماية الاسمية للأرز كانت سالبة في معظمها طيلة هذه الفترة وفيما يتعلق بكل المجموعات الثلاث من الأسعار. ومن ناحية أخرى نال القمح والقطن معاملة تفضيلية بالنسبة إلى الأرز، بوصفهما أهم سلعتين زراعيتين يستوردهما البلد. وتشتد حدة هذا الاختلاف عندما نأخذ في الحسبان أن نسبة الإنتاج المشترى بسعر شراء الحصص المنخفض أعلى للأرز. وعلى العكس من ذلك لا يزال منتجو اللحوم يتقاضون، فيما يبدو، أقل مما كانوا سيتقاضونه لو كان بإمكانهم بيع إنتاجهم بالأسعار الدولية (الجدول رقم ١٤).

مزارع صيني يبيع القرنبيط والسبانخ
أصبح الجزء الأكبر من الإنتاج الزراعي في الصين يباع الآن في الأسواق الخاصة.

FAO/22265/A. PROTO

الجدول ١٣

معدلات الحماية الاسمية للحبوب في الصين، من ١٩٧٨ إلى أوائل عام ٢٠٠٠

السنة	سعر حصة التوريد				سعر التوريد المتفق عليه				سعر سوق الجملة			
	الأرز	القمح	الذرة	فول الصويا	الأرز	القمح	الذرة	فول الصويا	الأرز	القمح	الذرة	فول الصويا
	(النسبة المئوية)											
١٩٧٨-١٩٧٩	-٤٢	١٥	١٢	٢	-٦	٧٢	٦٥	٢٢	١٠	٨٩	٩٢	٤٠
١٩٨٠-١٩٨٤	-٤٣	-٣	-١٥	١٣	٢	٥٠	٢٨	٢٥	٩	٥٨	٤٦	٤٤
١٩٨٥-١٩٨٩	-٣٠	٤	-١٣	-١٣	-٥	٣٤	١٧	١٥	-٤	٥٢	٣٧	٣٩
١٩٩٠-١٩٩٤	-٣٧	-١٤	-٣٥	-٣٢	-١٦	١٤	-٧	٧	-٧	٣٠	١٢	٢٦
١٩٩٥-١٩٩٧	-٢٣	-١٢	-١٤	-٢٢	-٤	٦	٣	٨	-١	١٩	٢٠	١٩
١٩٩٨-٢٠٠٠	-٣	١٠	٢٢	٣٣	-١٦	٩	١٩	٣٩	-٦	٢٦	٣٢	٤٩
١٩٩٨	-٢	١٦	٣٣	٨	-١٦	٥	٢٦	٣٧	-٦	٢٢	٤٠	٣٧
١٩٩٩	-٦	٢٢	٣٠	٥٣	-١٩	١٢	٢٠	٥٩	-٩	٣٠	٣٣	٦٧
٢٠٠٠	-٤	-٧	٢	٣٨	-١٣	٩	١١	٢١	-٢	٢٦	٢٣	٤٤

ملحوظة: الأسعار عند الحدود هى متوسط أسعار الصادرات (الأرز، وأحيانا الذرة) والواردات (القمح وفول الصويا، وأحيانا الذرة) للأصناف التى يمكن مقارنتها بالحبوب المحلية. والبيانات الخاصة بعام ٢٠٠٠ مأخوذة من الفترة الأولى من هذا العام. واستخدم سعر التحويل الرسمى في تحويل الأسعار عند الحدود.

المصدر: J. Huang and S. Rozelle. 2001. The nature and extent of current distortions to agricultural incentives in China. Paper presented at the second project meeting on WTO Accession, Policy Reform and Poverty Reduction in China, World Bank Resident Mission, Beijing, 26–27 October 2001.

الجدول ١٤

معدلات الحماية الاسمية للقطن والمنتجات الحيوانية في الصين، ١٩٩٧-١٩٩٩

السنة	القطن	لحم الخنزير	اللحم البقرى	لحوم الدواجن
	(النسبة المئوية)			
١٩٩٧	٢٠	-١٩	-٢	-٣٤
١٩٩٨	١١	-٢٥	-١٠	-٣٧
١٩٩٩	٤	-١٧	٢٤	-٣٠
١٩٩٧-١٩٩٩	١٢	-٢٠	٤	-٣٣

ملحوظة: استخدمت أسعار تصدير لحم الخنزير واللحم البقرى ولحوم الدواجن، وأسعار واردات القطن كأسعار عند الحدود. أما الأسعار المحلية فهى أسعار الجملة في أسواق الحضر. وحسبت أسعار القطن بالجملة على أساس سعر التوريد الحكومى مضروبا في ١,٢٥. واستخدم سعر التحويل الرسمى في تحويل الأسعار عند الحدود.

المصدر: J. Huang and S. Rozelle. 2001. The nature and extent of current distortions to agricultural incentives in China. Paper presented at the second project meeting on WTO Accession, Policy Reform and Poverty Reduction in China, World Bank Resident Mission, Beijing, 26–27 October 2001.

الالتزامات والأحكام المتعلقة بالزراعة والمترتبة على انضمام الصين إلى منظمة التجارة العالمية

من الممكن تصنيف التزامات الصين المتعلقة بالقطاع الزراعي في ثلاث فئات رئيسية هي: إمكانية الوصول إلى الأسواق، والدعم المحلي، وإعانات التصدير. وفيما يتعلق بإمكانيات الوصول إلى الأسواق، التزمت الصين بخفض التعريفات الجمركية على جميع المنتجات الزراعية، وبزيادة إمكانية وصول المنتجين الأجانب لبعض السلع من خلال حصص المعدلات الجمركية، وإزالة القيود الكمية على سلع أخرى (انظر الإطار رقم ٢ صفحة ٤٤). ويبدو أن الالتزامات التي أخذتها

الصين على عاتقها فيما يتعلق بإمكانية وصول الواردات إلى الأسواق كبيرة (الجدولان رقما ١٥ و١٦). وسوف تنخفض التعريفات الإجمالية للواردات الزراعية (من حيث متوسطها البسيط) من نحو ٢١ في المائة في عام ٢٠٠١ إلى ١٧ في المائة في عام ٢٠٠٤ (بعد أن كانت قد انخفضت فعلاً من ٤٢,٢ في المائة في عام ١٩٩٢ إلى ٢٣,٦ في المائة في عام ١٩٩٨). وسيجري التوسع في الحصص التي تسري عليها التعريفة المنخفضة، بينما سيجري تخفيض حصص التجارة الحكومية تخفيضاً كبيراً.

التزمت الصين في اتفاق انضمامها إلى منظمة التجارة العالمية بإجراء مزيد من التحرير للتجارة الزراعية.

وستخضع معظم المنتجات الزراعية لنظام التعريفة فقط مع بضعة استثناءات (منها مثلاً حالة بعض السلع التي تعتبر "منتجات استراتيجية قومية"). ففيما يتعلق بهذه الفئة من السلع سيجري إنهاء جميع الحواجز غير الجمركية وإجراءات الترخيص والحصص وستنخفض حمايتها الفعلية انخفاضاً كبيراً بحلول يناير/كانون الثاني ٢٠٠٢ ثم سيزداد انخفاضها بحلول عام ٢٠٠٤ (الجدول رقم ١٥). بيد أن الواردات لن تزيد بالضرورة مقابل ذلك. وللصين، في الحقيقة، مزايا نسبية في كثير من السلع المعروضة في الجدول رقم ١٥. وسيتعلق التحدي الحقيقي للمنتجات الزراعية ذات الحماية الجمركية فقط بمحاصيل مثل الشعير والخمور ومنتجات الألبان. وقد تكون حالة فول الصويا، التي توجد للصين ميزة نسبية ضئيلة بشأنه، إرشادية أيضاً. فقبل عام ٢٠٠٠ كانت التعريفات الجمركية على الواردات من فول الصويا تصل إلى ١١٤ في المائة؛ وكان المستوردون يحتاجون إلى الحصول على أذونات؛ وكان المزارعون الصينيون يلبون معظم الطلب على فول الصويا في البلد. ولكن تحسباً لانضمام الصين إلى منظمة

الجدول ١٥

معدلات التعريفة الجمركية للواردات من المنتجات الزراعية الرئيسية الخاضعة للتعريفة الجمركية الحمائية في الصين

	التعريفة الجمركية الفعلية في ٢٠٠١	التعريفة الجمركية من أول يناير/كانون الثاني	
		٢٠٠٢	٢٠٠٤
		(النسبة المئوية)	
الشعير	١١٤ (٣)[1]	٣	٣
فول الصويا	٣[2]	٣	٣
الحمضيات	٤٠	٢٠	١٢
الفاكهة الأخرى	٣٠-٤٠	١٣-٢٠	١٠-١٣
الخضر	٣٠-٥٠	١٣-٢٩	١٠-١٥
اللحم البقرى	٤٥	٢٣,٢	١٢
لحم الخنزير	٢٠	١٨,٤	١٢
لحوم الدواجن	٢٠	١٨,٤	١٠
منتجات الألبان	٥٠	٢٠-٣٧	١٠-١٢
النبيذ	٦٥	٤٥	١٤
التبغ	٣٤	٢٨	١٠

(١) تخضع تجارة الشعير لترخيص خاص وحصة للاستيراد، وكانت التعريفة الجمركية ٣٪ للكمية التى تستورد في حدود الحصة المقررة. ولم تستورد أى كميات أكثر من الحصة في عام ٢٠٠١ (تعريفتها الجمركية ١١٤٪)

(٢) كانت التعريفة الجمركية ١١٤٪ قبل عام ٢٠٠٠، ثم خفضت الى ٣٪ في أوائل عام ٢٠٠٠.

المصدر: China's WTO Protocol of Accession. November 2001.

الجدول ١٦

التزامات الصين بفتح أسواقها للمنتجات الزراعية طبقا للحصص الجمركية المقررة

	حجم الواردات (بالمليون طن) (نصيب الحكومة في التجارة [٪])			الزيادة في الحصة	التعريفة الجمركية طبقا للحصة	التعريفة الجمركية الحرة		
	الفعلية في ٢٠٠٠	الحصة في ٢٠٠٢	الحصة في ٢٠٠٤			٢٠٠٢	٢٠٠٣	٢٠٠٤
				(النسبة المئوية)		(النسبة المئوية)		
الأرز	٠,٢٤ (١٠٠)[١]	٣,٧٦ (٥٠)	٥,٣٢ (٥٠)	١٩	١	٧٤	٧١	٦٥
القمح	٠,٨٧ (١٠٠)	٨,٤٥ (٩٠)	٩,٦٤ (٩٠)	٨	١	٧١	٦٨	٦٥
الذرة	٠,٠٠ (١٠٠)	٥,٧٠ (٦٧)	٧,٢٠ (٦٠)	١٣	١	٧١	٦٨	٦٥
القطن	٠,٠٥ (١٠٠)	٠,٨٢ (٣٣)	٠,٨٩ (٣٣)	٥	١	٥٤,٤	٤٧,٢	٤٠
الصوف[٢]	٠,٣٠	٠,٣٤	٠,٣٧	٥	١	٣٨	٣٨	٣٨
زيوت الطعام[٣]	١,٧٩ (١٠٠)	٥,٦٩ (٤٠)	٦,٨١ (١٠)	١٥	٩	٧٥	٧١,٧	٦٨,٣
السكر[٤]	٠,٦٤	١,٦٨	١,٩٥	٨	٢٠	٩٠	٧٢	٥٠

(١) الأرقام الموجودة بين قوسين تمثل (بالنسبة المئوية) التجارة في الحصص المقررة للاستيراد غير الحكومي.
(٢) التجارة المقررة للفترة ٢٠٠٢-٢٠٠٤، ثم تنسحب منها بعد ذلك.
(٣) سينتهي العمل بنظام التعريفة الجمركية لحصص الاستيراد في عام ٢٠٠٦. وفي عام ٢٠٠٥ ستكون حصة الاستيراد ٧,٢٧ مليون طن، تُحصل رسوم جمركية عليها بنسبة ٩٪ للكميات الداخلة في الحصة، وبنسبة ٦٥٪ للكميات التي تستورد خارج الحصة.
(٤) اشتريت خارج الحصة من أجل التجارة الحكومية.

المصدر: China's WTO Protocol of Accession, November 2001; National Bureau of Statistics of China. 2001. China Statistical Yearbook. Beijing, China Statistical Publishing House.

التجارة العالمية تم تخفيض التعريفات الجمركية إلى ٣ في المائة في عام ٢٠٠٠ ثم تم تدريجياً إنهاء حصص الاستيراد. وقد انخفضت الأسعار نتيجة لذلك وانخفضت معدلات الحماية الاسمية من ٤٤ في المائة في أوائل عام ٢٠٠٠ (الجدول رقم ١٣) إلى أقل من ١٥ في المائة في أكتوبر/ تشرين الأول ٢٠٠١. ونتيجة لذلك ارتفعت الواردات من ٤,٣٢ مليون طن في عام ١٩٩٩ إلى ١٠,٤٢ مليون طن في عام ٢٠٠٠، ومن المرجح أن تتجاوز ١٤ مليون طن في عام ٢٠٠١.

ولكن هذه التحركات الشديدة ينبغي أن تكون محدودة للسلع التي تعتبر "منتجات استراتيجية قومية". وفي الحقيقة يتيح اتفاق انضمام الصين إلى منظمة التجارة العالمية للحكومة إدارة تجارة الأرز والقمح والذرة وزيوت الطعام والسكر والقطن والصوف بحصص المعدلات الجمركية[٥٤]. وكما هو مبين في الجدول رقم ١٦، فإن التعريفة الجمركية في إطار الحصص تبلغ ٢٠ في المائة للسكر و٩ في المائة لزيوت الطعام، لكنها لا تتجاوز ١ في المائة للأرز والقمح والذرة والصوف، ولكن الكمية التي تُستورد بهذه المستويات من التعريفة الجمركية مقيدة. غير أن الأحجام المشمولة بالحصص من المقرر أن تزيد على مدى ثلاثة أعوام (٢٠٠٢-٢٠٠٤) بمعدلات سنوية تتراوح بين ٤ في المائة و١٩ في المائة. وفي الوقت نفسه، ستنخفض التعريفات الجمركية على المبيعات خارج إطار الحصص انخفاضاً كبيراً في العام الأول لانضمام الصين ثم سيزداد انخفاضها بين عامي ٢٠٠٢ و٢٠٠٥.

سيتعين على الصين أن تنهي تدريجياً معظم الاحتكارات التجارية الحكومية.

وسيجري عدد من التغيرات الأخرى بعد أول أربعة إلى خمسة أعوام من الانضمام. فعلى سبيل المثال، وافقت الصين على أن تنهي تدريجياً حصص المعدلات الجمركية لزيوت الطعام بعد عام ٢٠٠٦. وسيجري

تدريجياً أيضاً إنهاء الاحتكارات التجارية الحكومية للصوف بعد عام ٢٠٠٤ وستختفي تلك الاحتكارات تدريجياً فيما يتعلق بمعظم المنتجات الزراعية الأخرى (الجدول رقم ١٦). ومع أن الشركة الوطنية الصينية لاستيراد وتصدير زيوت الحبوب الغذائية والمواد الغذائية ستواصل القيام بدور هام في تجارة الأرز والقمح والذرة، فسوف تزيد درجة المنافسة من شركات القطاع الخاص في استيراد وتصدير الحبوب في المستقبل.

ويتضمن أيضاً اتفاق انضمام الصين إلى منظمة التجارة العالمية عدداً من الالتزامات الأخرى، بعضها يقتصر بالتحديد على الصين. فأولاً، يتوجب على الصين، على الاختلاف من البلدان الأخرى، أن تُنهي تدريجياً جميع إعانات التصدير[٥٥]. ثانياً، الإعفاء الضئيل للغاية الممنوح للصين، رغم وضعها كبلد من البلدان النامية (انظر الإطار رقم ٢)، يعادل ٨,٥ في المائة فقط من قيمة إنتاج منتج زراعي أساسي لدعم منتجات محددة ويعادل نفس النسبة المئوية من قيمة الإنتاج الزراعي الكلي لدعم منتجات غير محددة (بالمقارنة بنسبة ١٠ في المائة للبلدان النامية الأخرى و٥ في المائة للبلدان المتقدمة). ثالثاً، يجب إدراج الاستثمار وإعانات المدخلات للمزارعين ذوي الدخل المنخفض الذين يفتقرون إلى الموارد، التي لا تخضع لالتزامات الخفض، كجزء من مقياس الدعم الإجمالي (انظر الإطار رقم ٢ صفحة ٤٤).

ووافقت الصين أيضاً على سلسلة من الشروط المحددة لمكافحة الإغراق والواجبات المقابلة له. فطيلة ١٥ عاماً ستخضع الصين لمجموعة مختلفة من القواعد تجعل من الأيسر للبلدان إقامة قضايا إغراق ضد الصين وإثباتها وإنفاذها. بيد أن الصين ستستفيد من نفس الحقوق في التعامل مع البلدان الأخرى، على أساس المعاملة بالمثل.

والالتزامات والامتيازات الصينية في إطار منظمة التجارة العالمية في مجالات الاتفاق الأخرى ستؤثر أيضاً، على نحو مباشر أو غير مباشر، على زراعة الصين. فعلى سبيل المثال، التزمت الصين فيما يتعلق بالكيماويات الزراعية بالاستعاضة عن القيود الكمية على الواردات من ثلاثة من أنواع الأسمدة (الفوسفات ثنائي النشادر، ومزيج النيتروجين والبوتاسيوم والبوتاس، واليوريا) بحصص المعدلات الجمركية. وعلاوة على ذلك سيجري خفض التعريفات الجمركية عند انضمام الصين إلى المنظمة، ثم سيزداد خفضها على مراحل بحلول عام ٢٠٠٥ فيما يتعلق بجميع المنتجات الصناعية تقريباً (ومنها مثلاً الجرارات ومبيدات الآفات). وإضافة إلى ذلك ستخفِّض الصين تخفيضاً كبيراً تدابيرها غير الجمركية وستُنهي جميع الحصص ونظام تقديم عطاءات وأذونات الاستيراد بشأن المنتجات غير الزراعية في موعد أقصاه عام ٢٠٠٥. ولكن بالنسبة للمنسوجات والملابس لن يتم تدريجياً إنهاء القيود الحالية "الطوعية" على الصادرات إنهاءً تاماً إلا حتى نهاية عام ٢٠٠٨، وهذا معناه أن الصادرات قد لا تزيد بالسرعة التي كانت ستزيد بها في ظل وجود نظام أقل تقييداً. وأخذت الصين على عاتقها أيضاً التزامات كبيرة بفتح أسواق الخدمات في الصين.

السياسات الإصلاحية الأخيرة وما يترتب عليها من تغيرات نتيجة لانضمام الصين إلى منظمة التجارة العالمية

ولئن كانت الإصلاحات الزراعية التي تنفذها الصين منذ أواخر السبعينات من القرن العشرين ستسهل على القطاع الزراعي التأقلم مع التغيرات التي ستنشأ في أعقاب الانضمام إلى منظمة التجارة العالمية، فان البلد مازال يواجه تحديات كثيرة في الوفاء بالتزاماته إزاء منظمة التجارة العالمية[٥٦]. بيد أن هذه التحديات قد تعتبر في الوقت نفسه بمثابة فرص توفر حافزاً للإصلاحات الداخلية وإصلاحات السياسة التجارية الجارية. ومن المتوقع أن تأخذ الاستجابات على مستوى السياسات لانضمام الصين إلى منظمة التجارة العالمية أحد شكلين: الأول استجابات على مستوى السياسات للوفاء بالالتزامات إزاء منظمة التجارة العالمية؛ والثاني إصلاحات على مستوى السياسات تهدف إلى تعزيز الاقتصاد والحد من الهزات المعاكسة المترتبة على الانضمام إلى منظمة التجارة العالمية إلى أدنى حد ممكن.

التغييرات التشريعية

تقوم الصين بإدخال تغييرات تشريعية كبرى لكي تلتزم بقواعد منظمة التجارة العالمية.

ينبغي أن تحدث تغييرات مهمة كثيرة في مجال التشريع. فقد أعطيت الصين مهلة مدتها عام واحد من تاريخ الانضمام لكي تحقق اتساق مؤسساتها ولوائحها وتشريعاتها الخاصة بالسياسة الاقتصادية مع روح عدم التمييز والشفافية التي تتسم بها منظمة التجارة العالمية. ولقد بدأت بالفعل في أواخر التسعينات من القرن العشرين الأعمال التحضيرية لذلك.

فقد أُعلنت في يناير/ كانون الثاني ٢٠٠٢ مجموعتان هامتان من اللوائح، لتوفرا توجيهاً عاماً للسلطات الوزارية وسلطات الحكم المحلي من أجل تعديل أو إلغاء اللوائح والقوانين والسياسات ذات الصلة، وهما: اللوائح المتعلقة بعملية صياغة القوانين، واللوائح المتعلقة بعملية صياغة القوانين الإدارية. وهذه اللوائح الجديدة، التي تُعتبر دليلاً لأجهزة الحكم المحلي وللوزارات، صدرت لضمان نقل مهام حكومية كثيرة إلى السوق ولتوجيه الحكومة لكي تتخذ دوراً تنظيمياً بدرجة أكبر وغير مباشر في التجارة الداخلية والخارجية.

والجهود الرامية إلى وضع وتنفيذ هذا الإطار التنظيمي الجديد واسعة النطاق. فعلى سبيل المثال، أثناء المرحلة الأخيرة من مفاوضات الانضمام إلى منظمة التجارة العالمية، شكلت كل وزارة لجنة لاستعراض جميع القوانين واللوائح التي تدخل في إطار اختصاصها لكي تجعلها متسقة مع قواعد منظمة التجارة العالمية والتزامات الصين بناء على انضمامها إلى المنظمة. وشكلت أجهزة الحكم المحلي لجاناً مماثلة. وتدلل تجارب عديدة جرت مؤخراً، وانطوت على تعديل قوانين ولوائح وإنشاء مؤسسات جديدة تتعلق بالتجارة، على فعالية هذه اللجان وعلى استعداد الصين بوجه عام للوفاء بالتزاماتها إزاء منظمة التجارة العالمية. فعلى سبيل المثال نجد أن قانون براءات الاختراع الصيني (الذي كان قد صدر أصلاً في عام ١٩٨٤ ثم تم تعديله في عام ١٩٩٢) قد أعيد تعديله في ١ يوليو/تموز ٢٠٠١. وعلاوة على ذلك وُضعت مجموعة جديدة من اللوائح بشأن حماية أنواع النبات موضع التنفيذ في عام ١٩٩٩ عندما أصبحت الصين البلد التاسع والثلاثين العضو في الاتحاد الدولي لحماية الأنواع الجديدة من النباتات.

وألغت وزارة الزراعة أيضاً لوائح عديدة منذ عام ٢٠٠٠ كانت تمنح إعانات لأنواع معينة من مؤسسات الأعمال أو تميِّز بين عناصر فاعلة اقتصادية مختلفة في الصناعات ذات المدخلات الزراعية. وأُلغيت أيضاً اللوائح المتعلقة بتنمية المؤسسات الزراعية والصناعية والتجارية المتكاملة في إطار المزارع الحكومية (الصادرة في عام ١٩٨٣ للمساعدة في تنمية المزارع الحكومية) واللوائح المتعلقة بتنمية المؤسسات المملوكة للبلدات والقرى الريفية (الصادرة في عام ١٩٧٩ لمساعدة مؤسسات الملكية العامة). كذلك أُلغيت اللوائح المتعلقة بإدارة البذور والتي كانت تمنح سلطات احتكارية لشركات البذور المحلية، فضلاً عن قواعد التجارب الميدانية لمبيدات الآفات التي كانت تنطوي على تمييز ضد الشركات الأجنبية.

ورغم الجهود الكبيرة الموجزة أعلاه مازالت الصين تحتاج إلى إجراء إصلاح مؤسسي كبير. فلا يزال يوجد عدد من القوانين والقواعد التي تميِّز بين الشركات المحلية والأجنبية وبين المواطنين والأجانب والتي يلزم تغييرها لتمكين الصين من الوفاء بالتزاماتها القانونية التي تعهدت بها في بروتوكول انضمامها إلى منظمة التجارة العالمية.

إصلاحات التجارة الزراعية

سيتعين على الصين إدخال المزيد لتحرير تجارتها الزراعية.

ربما كانت الإصلاحات وعملية التحرير في قوانين الصين ولوائحها التجارية هي الأكثر تقدماً. فعلى مدى زهاء ٢٠ عاماً من الإصلاح، تحوّل نظام الصين للتجارة الخارجية تدريجياً من نظام شديد المركزية ومخطط وقائم على الاستعاضة عن الواردات إلى نظام أكثر لامركزية وتوجهاً نحو السوق يركز على ترويج الصادرات[٥٧]. وهذه التغيرات في السياسات التجارية وغيرها من السياسات أدت إلى حدوث تحول تدريجي في الهيكل التجاري للصين لصالح المنتجات التي تحظى الصين فيها بميزة نسبية. ومن ناحية أخرى ستظل التجارة في سلع زراعية كثيرة تعمل في إطار ترتيبات تجارية حكومية غير شفافة نسبياً[٥٨]. وستكون السنوات القليلة القادمة فترة حرجة للصين من حيث تعزيز إصلاحها التجاري في القطاع الزراعي، بما يشمل التدابير الجمركية وغير الجمركية على السواء.

إن التغييرات في السياسات الجمركية أكثر مباشرةً وبساطة من إصلاحات السياسات غير الجمركية. وقد اتبعت الصين جدولها الزمني لخفض التعريفات الجمركية المحدد في البروتوكول. ففي اليوم الأول من عام ٢٠٠٢ تم تخفيض متوسط معدل التعريفات من ١٥,٣ في المائة في عام ٢٠٠١ إلى ١٢ في المائة. وكان التخفيض الجمركي فيما يتعلق بالمنتجات الزراعية من ٢١ في المائة إلى ١٥,٨ في المائة. وكان من المقرر أيضاً إنهاء إعانات التصدير إنهاءً كاملاً على مراحل منذ اليوم الأول في عام ٢٠٠٢.

وفي ضوء الاتجاه نحو خفض التعريفات الجمركية في العقد الماضي ينبغي أن تطرح التغيرات الجمركية الناجمة عن انضمام الصين إلى منظمة التجارة العالمية مشاكل قليلة نسبياً. ومع ذلك سيتعين إدخال إصلاحات كبيرة في مجال التدابير غير الجمركية. والتجارة الحكومية مجال مهم على وجه

الخصوص يجب النظر فيه عند إصلاح سياسة الصين بشأن التجارة الزراعية. فقد وافقت الصين على إنهاء القيود على حقوق التجارة في ما يتعلق بجميع المنتجات باستثناء تلك التي تخضع للنظام التجاري لحصص المعدلات الجمركية، التي ستنحو تدريجيا إلى إنهاء نظام التجارة الحكومية على مراحل (الجدول رقم ١٦). ومن المفترض أن يسيطر القطاع الخاص بعد ثلاث سنوات من انضمام الصين إلى منظمة التجارة العالمية على التجارة في جميع المنتجات الزراعية تقريباً. ولكن توجد أحكام تتيح للدولة أن تظل ضالعة في ما يتعلق بثلاث سلع هي: القمح والذرة والتبغ.

والحواجز التقنية التي تقف في طريق التجارة، وتدابير النظافة وصحة النبات، والترتيبات المؤسسية للوفاء باتفاق جوانب حقوق الملكية الفكرية المتعلقة بالتجارة، هي قضايا مهمة أخرى يتعين على الصين أن تعالجها.

إصلاح السوق المحلية وتنمية البنية التحتية

بعد ٢٠ عاماً من الإصلاح أصبحت زراعة الصين أكثر توجهاً نحو السوق[٥٩]. فقد أصبح التجار ينقلون المنتجات في شتى أنحاء البلد بانتظام متزايد. وبحلول أواخر التسعينات من القرن العشرين لم يكن يخضع لتدخلات الأسعار سوى الحبوب والقطن، وإلى حد ما، شرانق دودة القز والتبغ. وحتى في هذه الحالات فإن أسواقها، لاسيما أسواق الحبوب، أصبحت تنافسية ومتكاملة وتتسم بالكفاءة بدرجة متزايدة بمرور الوقت[٦٠].

يجب أيضاً إدخال المزيد من الإصلاحات على الأسواق الزراعية الداخلية.

ورغم هذا التقدم، ما زال أمام الصين المزيد من إصلاحات السوق التي يمليها إطار منظمة التجارة العالمية. وسيتمثل أحد التحديات الرئيسية في تحسين كفاءة الأسواق الداخلية مع الإقلال إلى أدنى حد من الهزات المعاكسة الناجمة عن تحرير التجارة. ويمكن اعتبار حالة الحبوب مؤشراً لاتجاه إصلاحات السوق. فعلى مدى العقدين الماضيين كان أداء شركات تجارة الحبوب المملوكة للدولة لا يفي بالغرض على نحو مزمن نتيجة لعدم كفاية الحوافز ولعدد من أعباء السياسة الضريبية. وعلى الرغم من الجهود الإصلاحية كانت شركات كثيرة من الشركات المملوكة للدولة التي تبيع الحبوب مازالت تخسر أموالاً في أواخر التسعينات من القرن العشرين. وكان هناك أيضاً انتقاد دولي لممارسات الصين التسويقية. فكثيراً ما أشار مفاوضو منظمة التجارة العالمية إلى أن نُظُم التسعير الغذائي التقليدية الصينية كان لها تأثير يخل بالسوق. ورأى آخرون أن المعاملة التفضيلية للمؤسسات المملوكة للدولة المختصة بتجارة الحبوب كانت تنتهك مبادئ المعاملة القطرية التي وضعتها منظمة التجارة العالمية.

وفي مواجهة هذه الضغوط والشواغل، بدأت الصين مجموعة جديدة من الإصلاحات في عام ٢٠٠٠. وكخطوة أولى تم تدريجياً إنهاء السيطرة الحكومية على تجارة الحبوب الأقل جودة في البلد (ومن ذلك على سبيل المثال تباشير الأرز والذرة في الجنوب، والقمح الربيعي في الشمال، وكل القمح في الجنوب). وقد أسفرت هذه السياسة، على الفور تقريباً، عن حدوث تعديل في أنماط أنواع المحاصيل في بعض المناطق. فقد بدأ المنتجون يزرعون أنواعاً أفضل لتحسين جودة الحبوب. ومع نجاح أداء هذا الإصلاح "لمجموعة" الحبوب في عام ٢٠٠٠ تحرر الحكومة رسمياً الآن أسواق الحبوب. وقد طُبِّق ذلك أولاً في مجموعة فرعية من

المناطق الساحلية التي تعاني عجزاً في الحبوب وهي: جيجيانغ، وجيانغسو، وشنغهاي، وفوجيان، وغوانغدونغ، وهاينان، ولكن من المتوقع أن يمتد التطبيق إلى جميع المقاطعات التي تعاني عجزاً في الحبوب في عام ٢٠٠٢.

واستجابة للانضمام إلى منظمة التجارة العالمية، وضعت الحكومة أيضاً خططاً طموحة لزيادة الاستثمار في البنية التحتية للأسواق وإنشاء شبكة معلومات للتسويق القطري الفعال. وتحاول وزارة الزراعة توحيد معايير جودة المنتجات الزراعية وتشجيع التسويق من جانب المزارعين. وتجري دراسة إقامة رابطات للتكنولوجيا الزراعية. وكل هذه الخطوات جزء من جهد يرمي إلى تحويل الموارد المالية ـ التي كانت تستخدم في دعم نُظم إعانة الأسعار الباهظة في الصين ـ نحو الاستثمارات التي ترمي إلى تعزيز الإنتاجية ونحو التحسينات في البنية التحتية للتسويق. وتبرز ضخامة هذا التحول في حجم الإعانات الإجمالية لتدخلات الأسعار والأسواق التي بلغت ٤٠,٣ بليون يوان رنمينبي في عام ٢٠٠٠، مما يمثل نحو ٤ في المائة من الميزانية القطرية.

سياسة استخدام الأراضي، وتنظيم المزارع، والمؤسسات الزراعية

يدور أيضاً قدر كبير من الجدل بشأن آثار انضمام الصين إلى منظمة التجارة العالمية على استخدام الأراضي وتنظيم المزارع فيها. وتتركز شواغل كثيرة في هذا الصدد على قدرة المزارع الصغيرة في الصين على المنافسة بعد تحرير التجارة. فكل أسرة زراعية في الصين تملك أرضاً ولكن متوسط حجم المزارع صغير جداً وآخذ في التدني (من ٠,٥٦ هكتار في عام ١٩٨٠ إلى ٠,٤٥

نساء من الصين يغرسن شتلات الأرز
طبقا لسياسات الإصلاح الأخيرة في قطاع الحبوب، أصبح المزارعون يقللون من المساحات المزروعة ويستخدمون أصنافا أفضل.

FAO/22495/M. TRAMAGNINI

قد يُقيِّد حجم المزارع الصغيرة في الصين حدوث زيادات في الإنتاجية.

هكتار في عام ٢٠٠٠)[٦١] ورغم أن هذه البنية يمكن اعتبارها إيجابية من حيث الإنصاف والاستقرار الاجتماعيين، فإن تفتيت الأراضي سيقيد أيضاً نمو إنتاجية اليد العاملة ودخل المزارع. ويرى البعض أن حجم المزارع وإنتاجيتها يمكن زيادتهما في إطار ترتيبات لملكية الأراضي تكون مضمونة بدرجة أكبر. ويدعو آخرون إلى استمرار السياسات التي تعيد بموجبها السلطات المحلية دورياً توزيع الأراضي على المزارعين لكي تُبقي على الأراضي في أيدي جميع سكان المناطق الريفية.

ومع أن واضعي سياسات كثيرين يحبذون الآن فيما يبدو الاعتماد على حقوق ملكية مضمونة بدرجة أكبر، فإنهم مازالوا يبحثون عن تدابير تكميلية لا تفرط في جميع سمات العدالة التي يتميز بها النظام الحالي لإدارة الأراضي. فالأراضي في المناطق الريفية مملوكة، بحكم القانون، ملكية جماعية من جانب القرية (التي يعيش فيها نحو ٣٠٠ أسرة في المتوسط) أو مجموعة صغيرة (cunmin xiaozu، التي تضم عادة ما يتراوح بين ١٥ و٣٠ أسرة) ويتم التعاقد عليها مع الأسرة[٦٢]. ومن أهم التحديات في السنوات الأخيرة تمديد مدة عقود الاستخدام من ١٥ عاماً إلى ٣٠ عاماً. وبحلول عام ٢٠٠٢ كان نحو ٩٨ في المائة من القرى قد عدّل عقوده مع المزارعين لكي تعبر عن المدة الأطول لحقوق الاستخدام[٦٣].

وتبحث الحكومة الآن عن آلية تتيح للمزارعين الباقين الذين يعملون على أساس التفرغ إمكانية الحصول على أرض مزروعة إضافية وزيادة دخلهم وقدرتهم على المنافسة. وقد أُعد لهذا الغرض قانون جديد لعقود الأراضي الريفية. ومع أن ملكية الأراضي لا تزال ملكية جماعية فإن القانون ينقل إلى حائزي العقود جميع الحقوق الأخرى تقريباً التي كانت ستؤول إليهم في ظل نظام ملكية خاص. ويحدد القانون بوضوح، على وجه الخصوص، حق نقل الأرض المتعاقد عليها وتبادلها. وهذا إقرار بالتغيرات الجارية؛ فهناك قدر متزايد باستمرار من الأراضي يجري، في الحقيقة، تأجيره[٦٤]. ويتيح التشريع الجديد أيضاً للمزارعين استخدام الأرض المتعاقد عليها كضمانة للحصول على قروض تجارية، كما يتيح لأفراد الأسرة أن يرثوا حقوق استخدام الأراضي أثناء الفترة المشمولة بالتعاقد.

ويجري أيضاً تشجيع مؤسسات المزارع الكبيرة، في محاولة لزيادة الإنتاجية الزراعية للصين، وإن كان ذلك يظل مسألة خلافية. فالمزارع الكبيرة كانت تدعمها حوافز مثل التخفيضات الضريبية للاستثمارات في البنية التحتية، والإعانات الائتمانية للمدخلات، والتمويل لمرافق تصنيع الأغذية.

والمحاولة الرئيسية الأخرى لزيادة إنتاجية المزارع هي تعزيز منظمات المزارعين. فواضعو السياسات يعترفون الآن بأن إنشاء منظمات ريفية فعالة قد يثبت أنه أحد أكثر الخيارات المبشرة بالخير لزيادة الإنتاجية والدخل، وذلك في ضوء الحجم الصغير لمزارع الصين. وعلى هذا الأساس سُمح لمزارع الصين البالغ عددها ٢٤٠ مليون مزرعة بتشكيل منظمات للمزارعين. ويجري تشجيع المنظمات على العمل عن كثب مع الحكومة في مجالات استخدام التكنولوجيا، ومعلومات التسويق، ومراقبة الجودة[٦٥].

الإصلاحات المالية

سار إصلاح القطاع المالي ببطء أكبر من مسيرة بعض القطاعات الأخرى، وتحتفظ الحكومة بسيطرة قوية عليه[٦٦]. والتزامات الصين إزاء منظمة التجارة العالمية تقتضي منها أن تفتح تدريجياً أسواقها المالية. فبعد فترة انتقال تستغرق أربع سنوات ستتم إزالة جميع القيود الإقليمية وستحصل البنوك الأجنبية على معاملة قطرية غير تمييزية. وآثار ذلك بالنسبة للزراعة غير واضحة. فقد يعاني هذا القطاع، في المناطق الفقيرة على وجه الخصوص، ولكن ليس من المؤكد أن الوضع سيكون أسوأ مما كان قبل الإصلاحات. وقد قام القطاع المالي بانتظام بتحويل الأموال بعيداً عن الزراعة[٦٧]. وخلال فترة الإصلاح بأكملها، كان هناك تدفق صاف لرأس المال إلى الخارج. بيد أن تجارب البلدان الأخرى تشير إلى أن صغار المزارعين الفقراء سيجري إخراجهم من الأسواق المالية في المدى القصير[٦٨].

الاستثمار الزراعي والسياسات الداعمة

وافقت الصين، في أحد أهم تنازلاتها، على الإنهاء التدريجي لإعانات التصدير في السنة الأولى لانضمامها إلى منظمة التجارة العالمية. وهذه الإعانات كانت تشجع في الغالب صادرات الذرة والقطن والمنتجات الزراعية الأخرى، ومن ثم كانت تدعم على نحو غير مباشر الأسعار المحلية.

وتمارس منظمة التجارة العالمية أيضاً سيطرة صارمة على أنواع وحجم إعانات معينة يمكن أن تقدمها البلدان الأعضاء. وكما هو الحال فيما يتعلق بأعضاء منظمة التجارة العالمية الآخرين، يتعين على الصين أن تحدد بعناية القواعد المتعلقة بالكمية التي يمكن اعتبارها سياسة "الصندوق العنبري" (انظر الإطار رقم ٢). ويحدد بروتوكول انضمام الصين إلى منظمة التجارة العالمية المستوى الأدنى للإعانات بنسبة ٨,٥ في المائة من قيمة الإنتاج الإجمالي الزراعي. وتشير دراسة بشأن الاستثمار الحكومي التاريخي في هذه المجالات إلى أن الحد الأدنى لا يُرجح أن يكون ملزماً في الوقت الحاضر[٦٩]. وقد لا يبدأ الأثر الحقيقي لذلك إلا في وقت ما من المستقبل، عندما تصبح قيود الميزانية أقل تأزماً بعد سنوات من زيادة أخرى في النمو الاقتصادي.

تُحوِّل الصين دعمها لقطاع الزراعة، من دعم الأسعار إلى الاستثمار الذي يعزز الإنتاجية.

وفي بيئة ما بعد الانضمام إلى منظمة التجارة العالمية قد تفكر الصين مليا في كيفية تحقيق أفضل استفادة لها من شروط الحد الأدنى. وقد أظهرت دراسة جرت مؤخراً أنه على الرغم من أن القطاعات الكثيفة الاستخدام لليد العاملة (مثل قطاع الإنتاج الحيواني والبستنة) كانت معدلات الحماية الاسمية لها سالبة في أواخر عام ٢٠٠١، فإن منتجات كثيرة كثيفة الاستخدام للأراضي (من بينها الذرة والقمح ومحاصيل البذور الزيتية والسكر) كانت معدلات حمايتها الاسمية موجبة، إذ تراوحت بين ٥ و٤٠ في المائة[٧٠]. وتخضع محاصيل الحماية الاسمية الموجبة جميعها تقريباً لإدارة حصص المعدلات الجمركية ـ وهي نتيجة تنطوي على آثار مهمة للكيفية التي يمكن بها للصين أن تقدم دعماً لقطاعها الزراعي بأجدى طريقة. فبدلاً من مواصلة دعم الأسواق أو تقديم الإعانات، تستطيع الصين أن تشجع تدابير تعزيز الإنتاج، مثل إجراء البحوث الزراعية والاستثمارات في مجالي النقل والاتصالات.

وسيختلف أثر انضمام الصين إلى منظمة التجارة العالمية لا فحسب بين المحاصيل، بل أيضاً بين المناطق وفقاً لميزتها النسبية من حيث الإنتاج الزراعي والسياسات الحكومية. وقد يولى اهتمام خاص لهذا الأثر الإقليمي المتمايز عند إعادة توجيه الدعم إلى القطاع الزراعي، لاسيما في ما يتعلق بأشد المناطق الريفية فقراً.

ويبدو أن التحولات التي حدثت مؤخراً في الدعم الحكومي لتعزيز الإنتاجية الزراعية تشير إلى أن التغييرات على مستوى السياسات قد بدأت بالفعل. فعلى سبيل المثال، زاد الإنفاق الحكومي بالقيمة الحقيقية على البحوث الزراعية سنوياً بنحو ١٠ في المائة في أواخر التسعينات من القرن العشرين، مع تزايد الاستثمار العام في التكنولوجيا الحيوية النباتية بمعدل أسرع حتى من ذلك[٧١].

التكيف الهيكلي الزراعي وسياسات الاقتصاد الكلي

التكيف الهيكلي الزراعي يمثل أولوية على مستوى السياسات في الصين.

أصبح التكيف الهيكلي الزراعي هدفاً رئيسياً من أهداف سياسة الحكومة في عام ٢٠٠٠ ثم أعيد التشديد عليه في عام ٢٠٠١. ويشمل ذلك تغييرات هيكلية بين السلع الزراعية، وتحسين جودة السلع الرئيسية، وتعزيز التخصص الإقليمي. وهذه التوجهات الجديدة للسياسات، التي تعتبر جزئياً نتيجة لجهود الصين الرامية إلى التهيؤ لانضمامها إلى عضوية منظمة التجارة العالمية، يشار إليها على أنها "التكيف الاستراتيجي للبنية الزراعية"[٧٢]. وتتضمن السياسات والتدابير الرئيسية لدعم هذه التكيفات كثيراً من الإجراءات التي نوقشت أعلاه.

ويتمثل تَوجُّه السياسات في إعادة بدء إصلاحات تسويق الحبوب وإعادة توجيه جزء من توزيع موارد الحكومة بنقلها من القطن والأغذية الأساسية من الحبوب نحو السلع التي توجد فيها للصين ميزة نسبية، من قبيل محاصيل البستنة، وكذلك تعزيز التخصص الإقليمي. ويتمثل القصد في الاعتماد بدرجة أكبر على التدابير غير المباشرة التي تتوافق مع منظمة التجارة العالمية: وهي تحسين التكنولوجيا، والاستثمار في البنية الأساسية، وتهيئة بيئة مؤسسية واقتصادية مواتية.

ومن الممكن أن يكمِّل عدد من السياسات التحول الهيكلي للزراعة وأن يدعم قدرة الصين على المنافسة بعد انضمامها إلى عضوية منظمة التجارة العالمية، مع أن هذه السياسات لا تخضع لسيطرة أولئك الذين يتحملون مباشرة مسؤولية الزراعة. ويجب على المنتجين الزراعيين زيادة حجم عملياتهم. وهذا يتطلب انتقال أعداد من اليد العاملة إلى القطاع غير الزراعي، بوجه عام، وإلى المناطق الحضرية، بوجه خاص. ومن ثم فإن السياسات التي تعزز حركة اليد العاملة ستفيد أيضاً الدخل والإنتاج الزراعيين. وهذا ينطوي على تشجيع سياسات العمالة التي تُفضي إلى زيادة التحضر، وتنمية المناطق الريفية وسوق اليد العاملة (بإزالة المعوقات التي تقف في طريق توسُّع المؤسسات الصغيرة في المناطق الريفية). وقد يكون التركيز بوجه خاص على أشد المناطق الريفية فقراً له ما يبرره هنا أيضاً.

الاستنتاجات

لقد بدأت الصين تُعد نفسها بالفعل لبيئة ما بعد الانضمام إلى منظمة التجارة العالمية. فقد انخفضت المعدلات الجمركية؛ وتم تعديل قوانين ولوائح كثيرة؛ وحدث تحوُّل في أولويات الاستثمار؛ وتغيرت الاستراتيجيات فيما يتعلق بالسياسات. وتتاح للحكومة خيارات كثيرة في هذه الصدد. فحتى بالرغم من أن بروتوكول منظمة التجارة العالمية الذي وافقت عليه الصين يفرض قيوداً على أفعالها، مازال باستطاعة السلطات الصينية القيام بدور فعال في مساعدة قطاع مزارعيها. وسيكون من بين أوضح وأهم أنشطتها زيادة الدعم من خلال الاستثمارات في تعزيز الإنتاجية التي لا تقيدها منظمة التجارة العالمية، مثل الإنفاق على البحوث الزراعية، وبناء الطرق، وإقامة شبكات معلومات على نطاق البلد، فضلاً عن تعزيز قدرة الصين على تطبيق الحواجز التقنية للتجارة والتدابير الصحية وسلامة النبات وما يرتبط بهما من معايير.

وحتى بعد هذه الاستثمارات سيظل المجال متسعاً إلى حد ما أمام الصين، على الرغم من قيود الموارد المالية، لتعزيز قطاعات معينة. ومع أن القطاعات الكثيفة الاستخدام للأراضي قد تواجه صعوبات، فإن للصين ميزة نسبية في سلع كثيرة، منها البستنة والفاكهة والماشية والأحياء المائية، تجعلها قادرة على منافسة المنتجات المستوردة، بل وحتى صالحة للتصدير.

والأهم جوهرياً هو أن استجابة الحكومة لمنظمة التجارة العالمية تنطوي على تحوُّل كامل في النموذج ـ من المشاركة المباشرة في الاقتصاد إلى دور تنظيمي مباشر بدرجة أكبر. وهذا ينطوي على إقامة مؤسسات لإنشاء منافع عامة وإدارتها بفعالية، ولتنظيم الأسواق تصحيحاً لإخفاقات السوق الطبيعية. ووجود سياسة حكومية فعالة ومتعددة الأوجه يمكن أن يتيح للصين أن تستفيد إلى أقصى حد من الفوائد وأن تقلل إلى أدنى حد من عواقب هذا التحول.

ثالثا: أمريكا اللاتينية والبحر الكاريبي

عرض عام للإقليم

الأداء الاقتصادي العام

كان عام ٢٠٠١ عام الركود الاقتصادي في أمريكا اللاتينية والبحر الكاريبي.

اتسم عام ٢٠٠١ بالركود، إن لم يكن الكساد الواضح، في معظم اقتصاديات إقليم أمريكا اللاتينية والبحر الكاريبي. فقد اجتمعت البيئة الخارجية الصعبة، التي تتسم بتباطؤ النمو الاقتصادي وعدم استقرار الأسواق المالية، مع المشكلات الداخلية ذات الصلة بضعف الطلب المحلي وعدم التوازن في الاقتصاد الكلى وعدم الاستقرار السياسي في العديد من البلدان. وقد تحولت هذه العوامل إلى انخفاض ملحوظ في وتيرة النشاط الاقتصادي في الإقليم، حيث قُدّر النمو في الناتج المحلي الإجمالي بنحو واحد في المائة في ٢٠٠١، أي نحو نصف معدل النمو الذي تحقق في عام ٢٠٠٠[٧٣]. وقد شكل الانخفاض في النشاط الاقتصادي وانعكاساته على الأجور وفرص العمل وأخيرا على الطلب الفعال على الأغذية، نكسة كبيرة للأمن الغذائي.

وعلى العكس مما حدث في عام ٢٠٠٠، عندما كان لاقتصاد الولايات المتحدة القوى تأثير ايجابي أكثر قوة على الجزء الشمالي من الإقليم (وخاصة المكسيك) منه في الجنوب، كان الأداء السيئ متشابها في مختلف أنحاء الإقليم في ٢٠٠١. وكان من أكبر العواقب التي أثرت في الإقليم بأسره الأداء المنخفض لأكبر ثلاث اقتصاديات فيه. ففي المكسيك، ربما سجل الناتج المحلي الإجمالي نموا صفريا بعد المعدل شديد الارتفاع (٦,٩ في المائة)، الذي تحقق في عام ٢٠٠٠. وبعد أن أظهر اقتصاد البرازيل دلائل واعدة على الانتعاش في ٢٠٠٠ وأوائل ٢٠٠١، تلقى ضربة قاسية نتيجة لأزمة الكهرباء الخطيرة وتدهور المناخ الاقتصادي. وقد تأثر الاقتصاد الأرجنتيني بشدة، وهو يدخل عامه الرابع من الكساد، نتيجة لغياب التمويل الخارجي بصورة كاملة تقريبا والصعوبات التي تواجه خفض العجز المالي وخدمة أعباء الدين العام. وتحيط هذه الأحداث توقعات الانتعاش المبكر في الأرجنتين بالشكوك وتزيد من القلق إزاء العواقب المالية والتجارية في إطار السوق المشتركة الجنوبية وبقية الإقليم. كما تواجه بيرو وأوروغواي أوضاعا شديدة الصعوبة يتوقع أن تتحول إلى انخفاض معدلات النمو إلى ما دون الواحد في المائة في ٢٠٠١، في حين يتوقع أن تحافظ كل من شيلى وفنزويلا على معدلات نمو في حدود ٣ في المائة رغم بعض التباطؤ.

وقد انتقل التباطؤ في النمو الاقتصادي عبر البلدان من خلال الانخفاض الحاد في التجارة. وتعرض الإقليم، نتيجة ضعف الطلب وانخفاض أسعار تصدير منتجاته، لتباطؤ ملحوظ في عائدات التصدير. وفي حين تباطأت الواردات أيضا، وان كان بوتيرة أبطأ من الصادرات، يتوقع أن يزيد العجز التجاري للإقليم في عام ٢٠٠١، مما يترتب عليه زيادة في العجز في

الحساب الجاري للإقليم من ٤٧ مليار دولار في عام ٢٠٠٠ إلى ٥٨ مليار دولار في عام ٢٠٠١ ، حيث يمثل هذا الرقم الأخير ٣ في المائة من الناتج المحلي الإجمالي للإقليم. وعلى مستوى التوقعات للحسابات الجارية والرأسمالية، لم تتحقق تقريبا أية تحويلات صافية في الموارد إلى الإقليم في ٢٠٠١. والواقع أنه سيتعين تخصيص التدفقات الرأسمالية الإجمالية للإقليم بكاملها، للسنة الثالثة على التوالي، لإهلاك الديون وخدمات عوامل الإنتاج.

الأداء الزراعي الأخير

كان النمو في الإنتاج الزراعي دون المتوسط في عام ٢٠٠٠.

باستثناء الفترة ١٩٩٤–١٩٩٥ وعام ١٩٩٩، التي كانت السنوات المواتية بصورة غير عادية للزراعة، مال أداء القطاع الزراعي في الإقليم خلال السنوات الأخيرة إلى التخلف عن أداء اقتصاده ككل. وينطبق ذلك أيضا على عام ٢٠٠٠. فقد كان النمو في الإنتاج الزراعي في ٢٠٠٠ والبالغ ٢,١ في المائة دون النمو في النشاط الاقتصادي الشامل بصورة ملحوظة ولم يتجاوز إلا بصورة طفيفة النمو في عدد السكان. وقد تم تعويض الانخفاض في نمو الإنتاج المحصولي (٠,٦ في المائة) بصورة جزئية نتيجة للنمو المستمر القوى في الإنتاج (٤,٤ في المائة) في قطاع الثروة الحيوانية. وقد سجل الانخفاض في النمو المحصولي في جميع البلدان المنتجة الرئيسية الثلاثة: الأرجنتين (باستثناء الحبوب) والبرازيل (مع محصول الحبوب المنخفض) والمكسيك. ومن بين الأقاليم الفرعية، لم تسجل سوى منطقة البحر الكاريبي إنتاجا يفوق المتوسط مع زيادة الإنتاج المحصولي والحيواني بنسبة ٣,١ في المائة. وفي أمريكا الوسطى، وأمريكا الجنوبية، كان النمو في الإنتاج قريبا من متوسط الإقليم البالغ ١,٧ و٢,٢ في المائة على التوالي.

من المتوقع أن يكون عام ٢٠٠١ قد شهد بعض التحسن في أداء الإنتاج الزراعي ككل.

ومن المتوقع أن يكون عام ٢٠٠١ قد شهد بعض التحسن. وتشير التقديرات إلى أن الإنتاج الزراعي سوف يزيد بنسبة ٢,٧ في المائة على الرغم من أن ذلك سيظل دون الاتجاه (كان متوسط النمو السنوي في الفترة ١٩٩١–

الجدول ١٧

معدلات النمو السنوي في الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي في أمريكا اللاتينية والبحر الكاريبي

البلد/الإقليم	١٩٩٧	١٩٩٨	١٩٩٩	٢٠٠٠	٢٠٠١[1]	٢٠٠٢[1]
			(النسبة المئوية)			
الأرجنتين	٨,١	٣,٨	-٣,٤	-٠,٥	-٢,٧	-١,١
البرازيل	٣,٣	٠,٢	٠,٥	٤,٤	١,٨	٢,٠
شيلى	٧,٤	٣,٩	-١,١	٥,٤	٣,٣	٣,٠
كولومبيا	٣,٤	٠,٦	-٤,١	٢,٨	١,٤	٢,٤
المكسيك	٦,٨	٥,٠	٣,٧	٦,٩	٠	١,٢
بيرو	٦,٧	-٠,٥	٠,٩	٣,١	٠,٢	٣,٧
فنزويلا	٦,٤	٠,٢	-٦,١	٣,٢	٢,٧	١,٨
امريكا اللاتينية والبحر الكاريبي	**٥,٣**	**٢,٣**	**٠,١**	**٤,١**	**١,٠**	**١,٧**

(١) توقعات.

المصدر: صندوق النقد الدولى ٢٠٠١. التوقعات الاقتصادية العالمية، ديسمبر/كانون الأول، واشنطن، العاصمة.

الشكل ٢٤

أمريكا اللاتينية والبحر الكاريبي: مؤشرات مختارة

قيمة الصادرات والواردات الزراعية ونسبتها من مجموع التجارة فى السلع

الصادرات الزراعية (بالدولار)

الواردات الزراعية (بالدولار)

نسبة الصادرات الزراعية من المجموع(٪)

نسبة الواردات الزراعية من المجموع(٪)

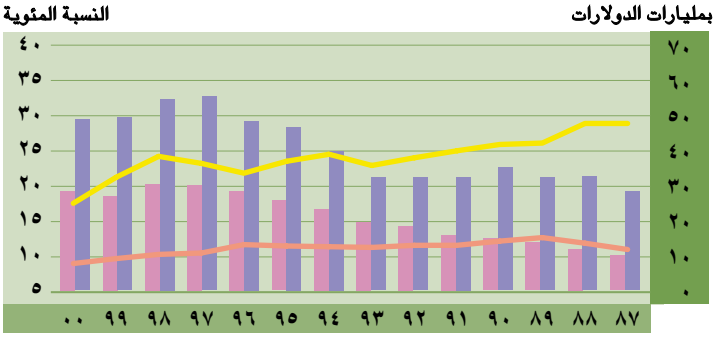

الصادرات الزراعية

(الرقم الدليلي: ١٩٨٩–٩١=١٠٠)

القيمة

قيمة الوحدة

الكمية

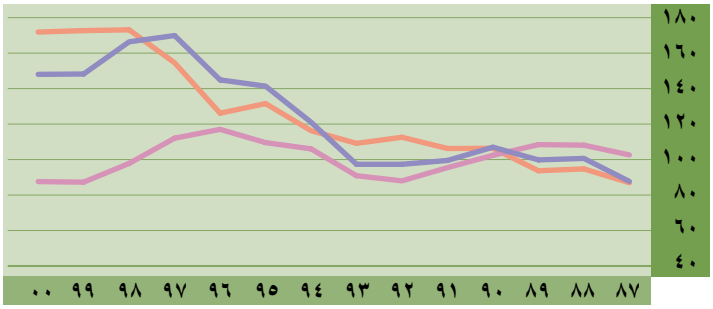

الواردات الزراعية

(الرقم الدليلي: ١٩٨٩–٩١=١٠٠)

القيمة

قيمة الوحدة

الكمية

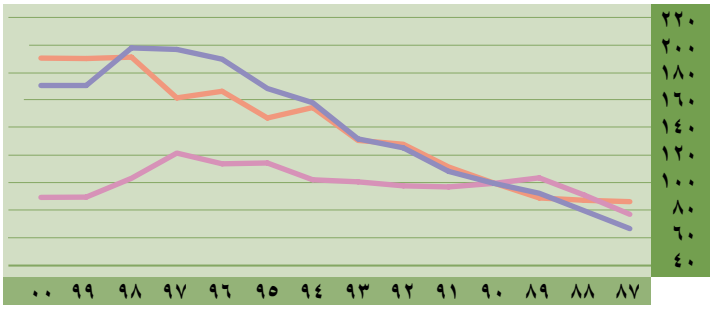

نسبة التبادل التجاري للزراعة بالمقايضة الصافية والدخل

(الرقم الدليلي: ١٩٨٩–٩١=١٠٠)

المقايضة الصافية

الدخل

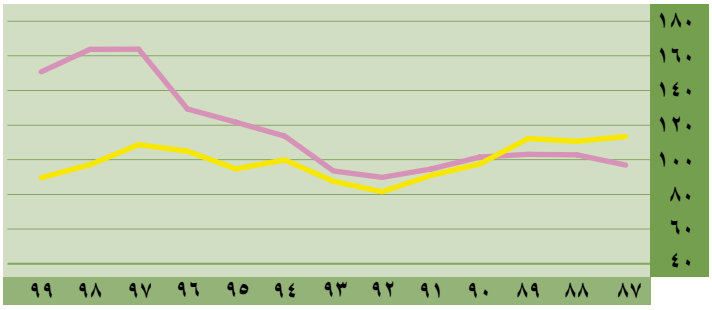

أمريكا اللاتينية والبحر الكاريبي: مؤشرات مختارة

الناتج المحلي الاجمالي الحقيقي
(نسبة التغير عن السنة السابقة)

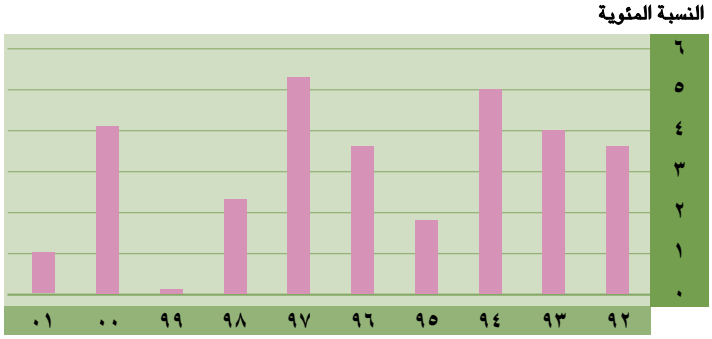

امدادات الطاقة الغذائية
(سعر حراري للفرد في اليوم)

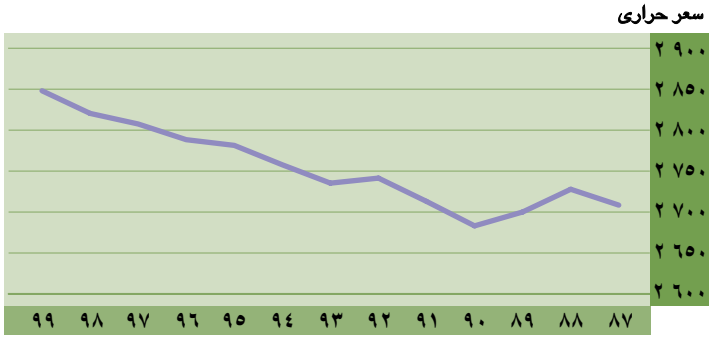

الانتاج الزراعي
(الرقم الدليلي: ١٩٨٩–٩١=١٠٠)

مجموع الانتاج الزراعي
نصيب الفرد من الانتاج الغذائي

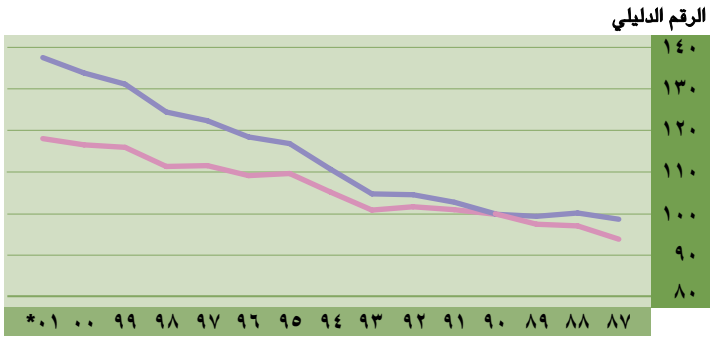

* *أرقام مؤقتة*

المصدر: منظمة الأغذية والزراعة وصندوق النقد الدولي

٢٠٠١ نحو ٢,٩ في المائة). وقد أثرت الأحوال الجوية وأوضاع السوق في البلدان والمنتجات بطرق متباينة للغاية في ٢٠٠١. فعلى وجه الخصوص:

- الزيادة البالغة ٢,٧ في المائة في الإنتاج الشامل هي الحصيلة المجتمعة للنمو فوق المتوسط في الإنتاج المحصولي (٤,٦ في المائة، مع زيادة الحبوب بنسبة ٧,٨ في المائة) وانخفاض النمو (١,٨ في المائة) في قطاع الثروة الحيوانية.
- يعزى الإنتاج المحصولي القوى، إلى حد كبير، إلى المحاصيل الجيدة التي تحققت في بلدين من البلدان المنتجة الرئيسية في الإقليم وهما: الأرجنتين (نمو بنسبة ٤,٤ في المائة) والبرازيل (٦,٨ في المائة).
- سجلت معظم البلدان الأخرى في الإقليم إنتاجا محصوليا دون المتوقع في عام ٢٠٠١، مع استثناءين ملحوظين هما شيلى وباراغواي. والواقع أن متوسط النمو في أمريكا الوسطى قد بلغ أقل من ٢ في المائة في حين تعرضت بلدان الكاريبي والعديد من بلدان الأنديز لنمو صفري بل وحتى سلبي.
- زاد إنتاج الحبوب بنسبة تقديرية تبلغ ٧,٨ في المائة، وهو أفضل أداء حققه الإقليم خلال السنوات العشر الأخيرة. غير أن هذا يرجع، إلى حد كبير، إلى محصول الحبوب الاستثنائي في البرازيل والذي انتعش من النكسة التي سجلها خلال العام السابق. كما أسهمت شيلى وباراغواي وبيرو، بصورة أقل، في الزيادة الكبيرة في إنتاج الحبوب.
- من ناحية أخرى، كان عام ٢٠٠٠ عام الحصاد السيئ للحبوب في البلدان المنتجة الرئيسية الأخرى في الإقليم وهى الأرجنتين وكولومبيا والمكسيك وفنزويلا.
- سجل تباطؤ في نمو الإنتاج الحيواني في جميع الأقاليم الفرعية بالمقارنة بالمعدلات العالية نسبيا التي تحققت خلال السنتين السابقتين. كما شهدت كل من البرازيل وكولومبيا والمكسيك وفنزويلا انخفاضا، في حين شهد الإنتاج في الأرجنتين وأوروغواي ركودا أو انخفاضا طفيفا نتيجة لتأثير انتشار مرض الحمى القلاعية.

الجدول ١٨

معدلات نمو الانتاج الصافي في أمريكا اللاتينية والبحر الكاريبي

السنة	الزراعة	المحاصيل	الحبوب	الثروة الحيوانية
		(النسبة المئوية)		
١٩٩٢-١٩٩٦	٢,٩	٢,٥	٤,٥	٣,٦
١٩٩٧	٣,٣	٣,٧	٣,٣	١,٩
١٩٩٨	١,٧	٢,٦	-٢,٤	١,١
١٩٩٩	٥,٤	٤,٥	٤,٨	٦,٣
٢٠٠٠	٢,١	٠,٦	٢,٦	٤,٤
٢٠٠١[1]	٢,٧	٤,٦	٧,٨	١,٨

(١) تقديرات أولية.
المصدر: منظمة الأغذية والزراعة.

الأنماط المتغيرة في التجارة الزراعية

لا تحتاج أهمية التجارة الزراعية لإقليم أمريكا اللاتينية والبحر الكاريبي إلى تأكيد. فالإقليم، من حيث نصيب الفرد، يعتبر أكبر الأقاليم توجها نحو التجارة الزراعية بين جميع أقاليم البلدان النامية. فالصادرات الزراعية لذلك الإقليم (نحو ١٠٠ دولار للفرد سنويا) تزيد خمس مرات عن تلك الخاصة بأفريقيا جنوب الصحراء الكبرى وآسيا والمحيط الهادي، وتزيد بنحو ثلاثة أمثال ما هي عليه في الشرق الأدنى. كذلك فان قيمة نصيب الفرد من الواردات الزراعية في أمريكا اللاتينية والبحر الكاريبي تتجاوز بكثير متوسط جميع أقاليم البلدان النامية باستثناء الشرق الأدنى. وعلى الرغم من التصنيع السريع، مازالت التجارة بالمنتجات الزراعية وما يتصل بذلك من نشاطات اقتصادية تشكل المصادر الرئيسية للنمو وفرص العمل والنقد الأجنبي في الإقليم.

تعرضت أنماط التجارة الزراعية في الإقليم لتغييرات كبيرة خلال العقود الأخيرة.

غير أن أنماط وخصائص التجارة الزراعية في الإقليم تعرضت لتغييرات كبيرة خلال العقود الأخيرة التي كانت في فترة تحولات كبرى في المسرح الاقتصادي والسياسي المؤسسي الشامل. وقد أظهرت الزراعة في الإقليم، وخاصة قطاعاتها الأكثر حداثة وتوجها نحو التجارة، قدرة كبيرة على اغتنام الفرص الجديدة الناجمة عن زيادة تحرير واندماج الأسواق العالمية. ومع ذلك، تعرض القطاع لصعوبات في تحسين إنتاجيته وقدرته التنافسية وتنويع قاعدة منتجاته والمحافظة على حضور قوي في التجارة العالمية. وقد ارتبطت هذه الصعوبات بالمعوقات الداخلية فضلا عن تزايد حدة المنافسة الدولية وعدم استقرار الأسواق وما تعانيه من كساد في غالب الأحيان واستمرار الحواجز المؤسسية أمام التجارة الزراعية.

ويقدم هذا القسم أدلة إحصائية تؤكد هذه القضايا. إذ يستعرض، على وجه الخصوص، مؤشرات على الأهمية الاقتصادية للتجارة الزراعية في أمريكا اللاتينية والبحر الكاريبي سواء حاليا أو في الفترات السابقة، ويستكشف الخصائص الرئيسية للتغييرات في التجارة الزراعية في الإقليم واتجاهاتها ووتيرة هذه التغييرات.

تزايد أهمية التجارة الزراعية بالمقارنة بالإنتاج

زادت الصادرات الزراعية بوتيرة أسرع من وتيرة الإنتاج خلال التسعينات.

شهدت العقود الأخيرة توسعا في حجم التجارة الزراعية بمعدلات تفوق بدرجة كبيرة تلك الخاصة بالإنتاج الزراعي. وقد لوحظ هذا الاتجاه، الذي يؤكد زيادة التكافل والاندماج بين الزراعة في الإقليم مع الأسواق العالمية، على وجه الخصوص منذ منتصف التسعينات، وهي الفترة التي شهدت تحرير التجارة وانتعاش الترتيبات التجارية الدولية (أنظر الشكل رقم ٢٥). والواقع أنه في الوقت الذي زاد فيه حجم الإنتاج بنسبة تبلغ نحو ٥٦ في المائة من ١٩٨٠ إلى أواخر التسعينات، فان حجم الصادرات تضاعف تقريبا خلال نفس الفترة.

ويمكن أيضا ملاحظة تزايد أهمية التجارة بالمقارنة بالإنتاج فيما يتعلق بالواردات. وتعتبر حالة الحبوب، التي تشكل المجموعة الرئيسية من السلع

المستوردة، مهمة بصورة خاصة. ويبين الشكل رقم ٢٦ الزيادة الكبيرة في نصيب الفرد من إمدادات الحبوب – من نحو ٢٢٠ إلى ٢٩٠ كيلوغراما سنويا فيما بين أوائل الستينات و١٩٩٩.

وقد حقق التوسع في إمدادات الحبوب، التي أسهمت إسهاما كبيرا في المكاسب التغذوية الكبيرة التي تحققت في الإقليم خلال العقود الماضية من خلال زيادة اللجوء إلى الواردات. والواقع أنه في حين أن نصيب الفرد من إنتاج الحبوب قد انخفض عن المستويات التي تحققت في منتصف الثمانينات، فقد زادت الواردات إلى ما يشكل نحو ١٢ في المائة من مجموع إمدادات الحبوب في ١٩٩٦–١٩٩٩.

الشكل ٢٥

أمريكا اللاتينية والبحر الكاريبي: حجم الإنتاج الزراعي والتجارة الزراعية

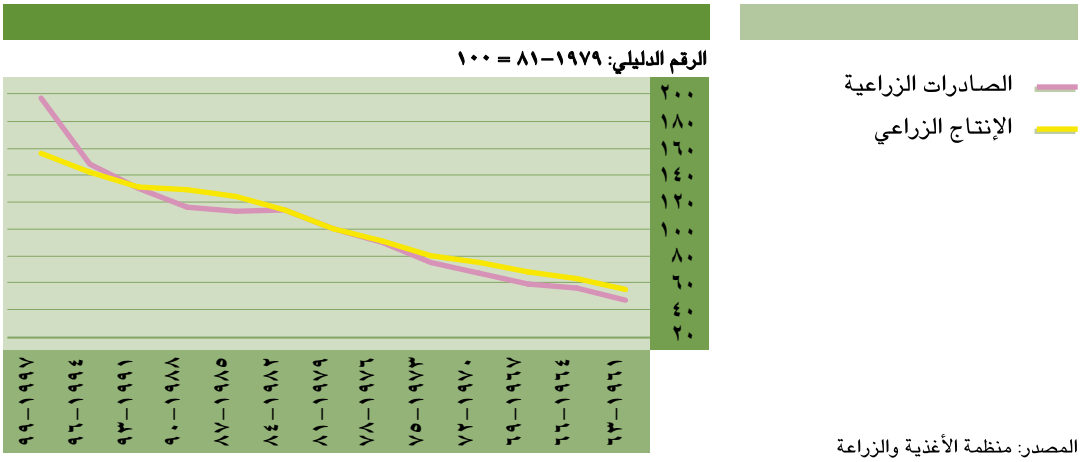

المصدر: منظمة الأغذية والزراعة

الشكل ٢٦

أمريكا اللاتينية والبحر الكاريبي: إنتاج الحبوب وتجارتها

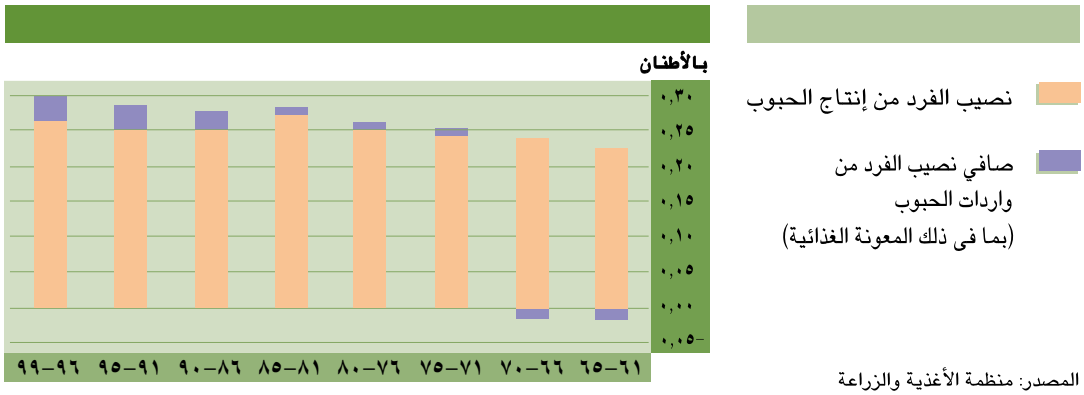

المصدر: منظمة الأغذية والزراعة

تقلص دور الزراعة في التجارة الإجمالية بالسلع

يلخص الشكل رقم ٢٧ الاتجاهات العامة للواردات والصادرات من المنتجات الزراعية والسمكية والحرجية ونسب هذه الصادرات والواردات في مجموع التجارة بالسلع.

أظهرت التجارة في السلع الزراعية، بصورة عامة، حيوية كبيرة خلال السبعينات نتيجة للزيادة الحادة في أسعار الصادرات من السلع التقليدية في السنوات الأولى والأخيرة من العقد. وقد أعقب ذلك ركود كامل تقريبا خلال الثمانينات، وهي فترة اتسمت بالركود الشديد في أسواق الإقليم مع انخفاضات هائلة في الأسعار وخاصة خلال ١٩٨٢–١٩٨٣ وعودة النمو في التسعينات الذي كان قويا بصورة خاصة خلال سنوات "الازدهار السلعي" في ١٩٩٧–١٩٩٨.

انخفض نصيب الزراعة في مجموع الصادرات، ومع ذلك احتفظ الإقليم بنصيب ثابت في الصادرات الزراعية العالمية.

وعلى الرغم من التوسع النشط في التجارة الزراعية خلال معظم الفترة، فقد فقدت باطراد حصتها في التجارة الإجمالية حيث اكتسبت عملية التصنيع المتقدم وغير ذلك من المنتجات المتداولة في التجارة ولاسيما المصنوعات أهمية نسبية. وفي حين شكلت الصادرات الزراعية ٤٣ في المائة من مجموع الصادرات خلال أوائل السبعينات، فإنها تشكل الآن ما يزيد بدرجة طفيفة عن ٢٠ في المائة. وكان الانخفاض في حصة الزراعة في مجموع الواردات أقل ظهورا حيث يعكس تزايد اللجوء إلى الأسواق الخارجية لتلبية الاحتياجات الغذائية المحلية. والواقع أن نسبة الواردات الزراعية قد دارت حول ١٢ و١٣ في المائة خلال العقود الثلاثة الماضية وتشكل في الوقت الحاضر نحو ١٠ في المائة[٧٤].

الشكل ٢٧

أمريكا اللاتينية والبحر الكاريبي: التجارة في المنتجات الزراعية والسمكية والحرجية

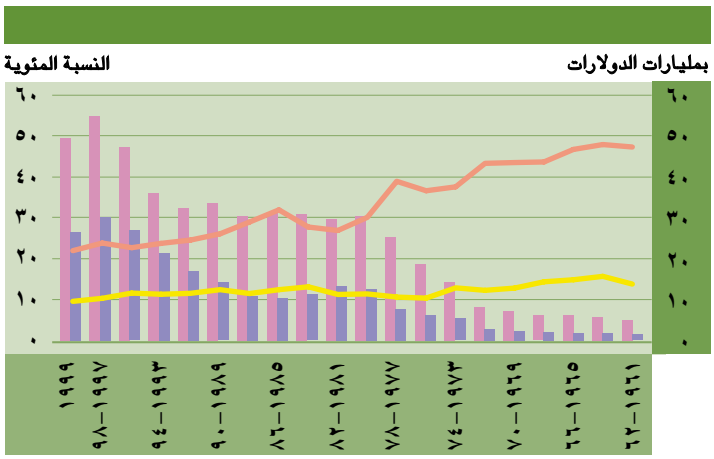

المصدر: منظمة الأغذية والزراعة

استقرار نصيب الإقليم من التجارة الزراعية في العالم

لقد احتفظ الإقليم بمركز ثابت نسبيا في التجارة العالمية بالسلع وذلك في سياق تزايد المنافسة من جانب الأسواق الزراعية التقليدية والناشئة في مختلف أنحاء العالم. وقد دارت حصة الإقليم في مجموع الصادرات الزراعية العالمية حول ١٥–١٧ في المائة خلال العقود الثلاثة السابقة مع حدوث اتجاه انخفاضي طفيف حتى أواخر الثمانينات إلا أنه زاد بعد ذلك ليشكل ما يقرب من ٢٠ في المائة في السنوات الأخيرة (أنظر الشكل رقم ٢٨). وتتفوق هذه الاتجاهات على الأوضاع في معظم البلدان النامية في الأقاليم الأخرى ولاسيما في أفريقيا والشرق الأدنى اللذين فقدا حصتهما في الأسواق خلال نفس الفترة[٧٥].

وقد ظهر نمط مختلف بصورة كبيرة فيما يتعلق بوضع أمريكا اللاتينية والبحر الكاريبي في الواردات الزراعية العالمية. فقد أظهرت حصة الإقليم في المجموع اتجاها تصاعديا واضحا منذ الثمانينات عندما فرض العجز في النقد الأجنبي قيودا شديدة على الواردات بما في ذلك الواردات الغذائية، إذ تشكل الآن ما يقرب من ١٠ في المائة من مجموع الواردات الزراعية في العالم حيث زادت من ٦ في المائة في أواخر الثمانينات. (الشكل رقم ٢٩).

تنوع تشكيلة المنتجات في التجارة الزراعية

أصبحت تشكيلة المنتجات في الصادرات الزراعية أكثر تنوعا.

كانت بلدان أمريكا اللاتينية والبحر الكاريبي تستمد عادة الجزء الأكبر من عائدات صادراتها الزراعية من مجموعة محدودة من المنتجات الغذائية والمواد الخام. غير أن العقود الأخيرة شهدت تدهورا شديدا في أوضاع العديد من السلع الرئيسية التي يصدرها الإقليم في الأسواق الدولية. وقد دفع هذا الوضع إلى بذل جهود متجددة في الكثير من البلدان نحو تنويع الصادرات سواء من

الشكل ٢٨

أمريكا اللاتينية والبحر الكاريبي: نصيب الاقليم من الصادرات الزراعية العالمية

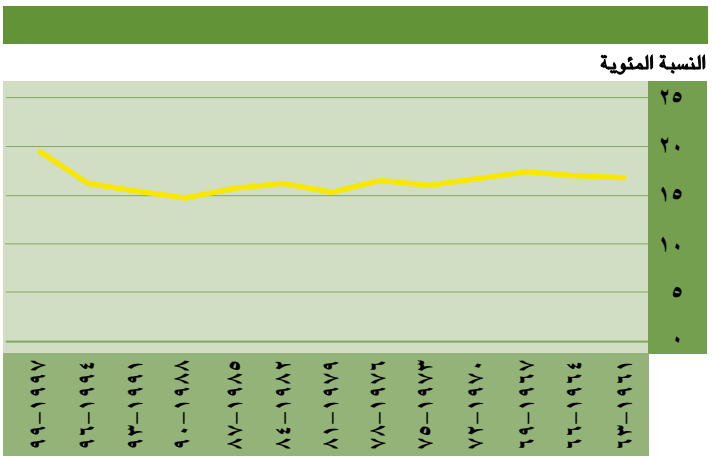

المصدر: منظمة الأغذية والزراعة

الشكل ٢٩

أمريكا اللاتينية والبحر الكاريبي: نصيب الإقليم من الواردات الزراعية العالمية

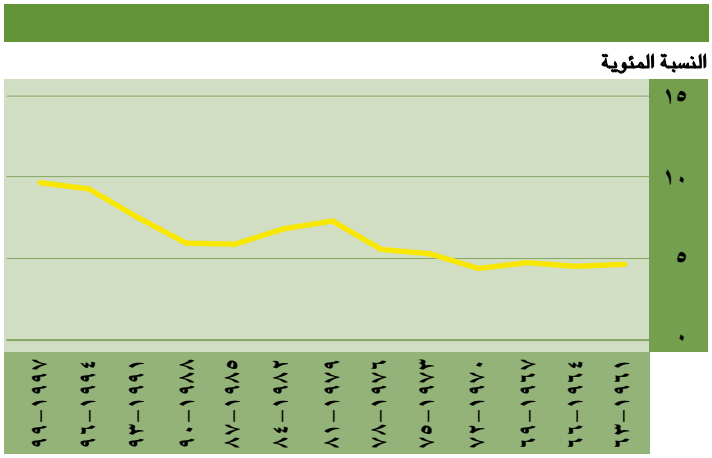

المصدر: منظمة الأغذية والزراعة

الجدول ١٩

أمريكا اللاتينية والبحر الكاريبي: نسبة المنتجات من الصادرات الزراعية الرئيسية في اجمالى الصادرات الزراعية، فترة الأساس ١٩٧٠-١٩٧٢

سلعة التصدير	١٩٧٠-١٩٧٢	١٩٨٠-١٩٨٢	١٩٩٠-١٩٩٢	١٩٩٧-١٩٩٩
		(النسبة المئوية)		
بن أخضر	٢٤,٠	١٩,٨	١٢,٢	١٣,٨
سكر (خام/بالطرد المركزى)	١٧,٥	١٩,٤	١١,٣	٥,٣
قطن محلوج	٦,٢	٣,٠	٢,٣	٠,٨
موز	٥,٢	٣,٧	٧,٤	٥,٥
لحوم أبقار وعجول	٤,٧	١,١	٠,٦	٠,٣
ذرة	٤,٢	٢,٧	١,٥	٢,٥
لحوم أبقار وعجول بدون عظم	٣,٦	٢,٣	٢,٥	٢,٣
لحوم أبقار جاهزة	٢,١	١,٧	١,٦	١,٠
أبقار حية	٢,٠	٠,٨	١,٢	٠,٦
قرون كاكاو	١,٦	١,٣	٠,٧	٠,٣
أوراق التبغ	١,٤	٢,٠	٢,٩	٢,٥
قمح	١,٣	٢,٥	٢,١	٢,٥
طماطم	١,٣	٠,٧	٠,٩	١,١
قوالب فول الصويا	١,٢	٦,٢	٧,٩	٧,٦
سكر مكرر	١,٢	٢,٥	١,٤	٢,٠
المجموع	**٧٧,٥**	**٦٩,٦**	**٥٦,٦**	**٤٨,٠**

المصدر: منظمة الأغذية والزراعة.

خلال توسيع قاعدة المنتجات السلعية أو من خلال زيادة القيمة المضافة للصادرات. وقد حققت الجهود التي بذلت للابتعاد عن الإفراط في التخصص درجة متفاوتة من النجاح في مختلف البلدان، إلا أنها أسهمت في إحداث تغييرات كبيرة في الأهمية النسبية لمختلف منتجات التصدير. ويرد موجز لهذه

التغييرات في الجدول رقم ١٩ الذي يبين المنتجات الزراعية الرئيسية الخمسة عشر التي يصدرها الإقليم مصنفة بحسب أهميتها في ١٩٧٠–١٩٧٢ وتطور حصة كل منها في مجموع الصادرات الزراعية.

والجوانب الجديرة بالإشارة هي:

- في حين أن هذه المنتجات الخمسة عشر كانت تشكل ما يقرب من ٨٠ في المائة من مجموع الصادرات الزراعية في أوائل السبعينات، فإنها تشكل الآن أقل من ٥٠ في المائة من المجموع. ويعزى ذلك إلى العدد الكبير من المنتجات الأخرى التي اكتسبت أهمية في قائمة السلع المصدرة الرئيسية[٧٦].

FAO/10089/J. VAN ACKER

نساء يفرزن حبوب البن في إحدى التعاونيات

تتراجع باستمرار في السنوات الأخيرة أهمية بعض الصادرات التقليدية في إقليم أمريكا اللاتينية والبحر الكاريبي، مثل البن. ومع ذلك، يظل البن هو أهم الصادرات الزراعية للإقليم.

- أسفرت الحركات المعاكسة في الأسواق الدولية ضد صادرات الإقليم من المنتجات الاستوائية التقليدية عن حدوث انخفاض حاد في الأهمية النسبية لهذه المنتجات. وظل البن سلعة التصدير الرئيسية في الإقليم إلا أنه يشكل الآن أقل من ١٥ في المائة من جميع الصادرات الزراعية مقابل ربع المجموع في أوائل السبعينات. كما سجل القطن والكاكاو، وبصورة أوضح السكر الخام، انخفاضا في حصص كل منها.
- كان المقابل لهذا الانخفاض في حصة المنتجات الاستوائية التقليدية، ظهور البذور الزيتية وما يتصل بها من منتجات باعتبارها سلع التصدير الرئيسية، بالإضافة إلى المكاسب التي حققتها الفاكهة والحبوب والخضر.
- شكل فول الصويا، وكسب فول الصويا، اللذان كانا بلا أهمية تذكر في أوائل السبعينات، ما لا يقل عن ١٧ في المائة من مجموع صادرات الإقليم في السنوات الأخيرة. غير أن هذا التوسع في حصة السوق، كان ذا قاعدة ضيقة حيث نشأ بالدرجة الأولى عن التطور البارز في صناعة فول الصويا في كل من الأرجنتين والبرازيل (أنظر الإطار رقم ٧).

يبرز الجدول رقم ٢٠ التغييرات التي حدثت في تركيبة الصادرات الزراعية، وزيادة تنوعها، حيث يبين الحصة النسبية لأهم ١٥ سلعة من الصادرات الزراعية في ١٩٩٧–١٩٩٨. ولا تشكل هذه المنتجات سوى نحو ٦٠ في المائة من مجموع الصادرات الزراعية، بدلا مما يقرب من ٨٠ في المائة من المجموع في ١٩٧٠–١٩٧٢.

الجدول ٢٠

أمريكا اللاتينية والبحر الكاريبي: نسبة المنتجات من الصادرات الزراعية الرئيسية في اجمالى الصادرات الزراعية في ١٩٩٧–١٩٩٩

سلعة التصدير	(النسبة المئوية)
بن أخضر	١٣,٨
قوالب فول الصويا	٧,٦
فول الصويا	٥,٦
موز	٥,٥
سكر (خام/بالطرد المركزى)	٥,٣
زيت فول الصويا	٣,٩
مواد عضوية خام (٢٩)	٣,٠
أوراق التبغ	٢,٥
ذرة	٢,٥
قمح	٢,٥
عصير برتقال مركز	٢,٣
لحوم أبقار وعجول بدون عظم	٢,٣
سكر مكرر	٢,٠
زيت بذور عباد الشمس	١,٩
أطعمة جاهزة	١,٤
المجموع	**٦٢,٠**

المصدر: منظمة الأغذية والزراعة.

الاطار ٧

فول الصويا في الأرجنتين والبرازيل

من الجوانب البارزة للتنمية الزراعية في الآونة الأخيرة في أمريكا اللاتينية ظهور الأرجنتين والبرازيل باعتبارهما بلدين من أكبر بلدان العالم المنتجة والمصدرة لفول الصويا. ففي أوائل الستينات، كان إنتاج فول الصويا في البرازيل لا يمثل سوى ١ في المائة من الإنتاج العالمي مع عدم وجود أي إنتاج تقريبا في الأرجنتين. وعند مطلع العقد، كانت حصتهما مجتمعة في الإنتاج العالمي مازالت لا تتجاوز ٤ في المائة، الجزء الأكبر منها في البرازيل. وشهدت السبعينات بداية التوسع الهائل في إنتاج فول الصويا في البرازيل تليها الأرجنتين بعد بضع سنوات. وأدى التوسع المستمر في إنتاجهما خلال الثمانينات والتسعينات إلى أن يصبحا ثاني وثالث أكبر بلدين منتجين حيث يشكلان ثلث مجموع الإنتاج العالمي في السنوات الأخيرة.

كما زادت حصة الأرجنتين والبرازيل في سوق الصادرات العالمية لفول الصويا ومنتجاتها زيادة كبيرة وسريعة. وتمثل حصتهما مجتمعة نحو ٤٠ في المائة من مجموع الصادرات في العالم.

وقد أسهم الكثير من العوامل في هذا النمو البارز. ففي البرازيل، أدت تنمية أصناف فول الصويا "الاستوائية"، بواسطة الشبكة القطرية للبحوث والإرشاد في القطاع الزراعي "EMBRAPA"، إلى التوسع في إنتاج فول الصويا من المناطق الجنوبية الغربية المعتدلة في البلاد إلى المناطق الواقعة في غرب الوسط. كما أسهمت المساعدات من جانب الحكومة والاستقرار الذي حدث مؤخرا على مستوى الاقتصاد الكلى في سرعة هذا التوسع.

وكان التوسع السريع في إنتاج فول الصويا في الأرجنتين نتيجة للتشجيع الناجم عن زيادة الأسعار الدولية في أوائل السبعينات. كما أسهمت في ذلك الأحوال المناخية الزراعية المواتية وتحسين النظم المحصولية. وزادت غلات فول الصويا بسرعة وخاصة في السبعينات، في حين زادت المساحات المزروعة نتيجة للتحول عن الحبوب الخشنة والمراعى فضلا عن المساحات الجديدة. وأدت زراعة فول الصويا مع القمح إلى زيادة ربحيته. وتزايد التشجيع على إنتاج فول الصويا نتيجة لإصلاح السياسات في التسعينات الذي شمل ضمن جملة أمور إلغاء الضريبة على الصادرات واستقرار أسعار العملات.

وإذا ظلت أسعار السوق مواتية فقد يستمر إنتاج فول الصويا في البرازيل والأرجنتين في الزيادة في الوقت الحاضر لأن البلدين لديهما مساحات كثيرة يمكن زراعتها. غير أن هناك بعض المعوقات التي بدأت في الظهور نتيجة للتوسع في الإنتاج. ويتمثل أحد هذه المعوقات في زيادة تكاليف النقل. كما يواجه المنتجون ارتفاعا متزايدا في تكاليف التسويق نتيجة لانتقال مناطق الإنتاج إلى مساحات عميقة في الداخل.

وتتسبب مواصلة الزراعة الميكانيكية واسعة النطاق في تعرية التربة في بعض المناطق كما أن زيادة الكثافة المحصولية تؤدي إلى تقويض خصوبة التربة الطبيعية. ويقوم الباحثون والمزارعون في الوقت الحاضر في البحث عن تكنولوجيات ونظم زراعة أكثر استدامة بما في ذلك الزراعة دون حرث وتحسين الدورة المحصولية.

حصة الأرجنتين والبرازيل في الإنتاج العالمي من فول الصويا

	١٩٧١-١٩٦٩	١٩٨١-١٩٧٩	١٩٩١-١٩٨٩	٢٠٠١-١٩٩٩
	(النسبة المئوية)			
الأرجنتين	٠,١	٤,٢	٨,٨	١٣,٤
البرازيل	٣,٥	١٥,٧	١٨,٤	٢٠,٤
البلدان معا	٣,٦	١٩,٩	٢٧,٢	٣٣,٨

المصدر: منظمة الأغذية والزراعة.

حصة الأرجنتين والبرازيل من قيمة الصادرات العالمية ومنتجات فول الصويا[1]

	١٩٧١-١٩٦٩	١٩٨١-١٩٧٩	١٩٩١-١٩٨٩	١٩٩٩-١٩٩٧
	(النسبة المئوية)			
الأرجنتين	٠,٠	٥,٧	١٥,٠	١٦,٨
البرازيل	٣,٨	١٧,٥	٢١,٢	٢٢,٣
البلدان معا	٣,٨	٢٣,٢	٣٦,٢	٣٩,١

(١) فول الصويا وكسب فول الصويا وزيت فول الصويا.
المصدر: منظمة الأغذية والزراعة.

التنويع الجغرافي للأسواق

مازالت اقتصاديات السوق المتقدمة تشكل المنفذ الرئيسي لصادرات الإقليم الزراعية.

كانت معظم التجارة الزراعية للإقليم توجه تقليديا نحو أسواق البلدان الصناعية التي كانت تشكل نحو ٦٠ في المائة من الشحنات الزراعية من الإقليم، وأكثر من نصف الواردات الزراعية إليه (الجدول رقم ٢١)[٧٧].

غير أن التوزيع الجغرافي للتجارة شهد تغيرات كبيرة في العقود الأخيرة. ففي حين احتفظ الاتحاد الأوروبي والولايات المتحدة بمركزيهما باعتبارهما المنفذين الرئيسيين للصادرات من أمريكا اللاتينية والبحر الكاريبي، ارتفع المركز النسبي للبلدان النامية. ومن ناحية أخرى، فقدت بلدان أوروبا الشرقية، بعد عملية التحول الاقتصادي في اقتصاديات التخطيط المركزي السابقة في التسعينات، وضعها باعتبارها من الشركاء التجاريين الرئيسيين.

ولوحظت أنماط مماثلة في جانب الواردات حيث حدث انخفاض ملحوظ في الحصة النسبية للبلدان المتقدمة، لمصلحة البلدان النامية، باعتبارها من البلدان الموردة للمنتجات الزراعية للإقليم (الجدول رقم ٢٢).

تزايدت أهمية التجارة الزراعية وصادراتها فيما بين بلدان الإقليم وتوجهها نحو آسيا والمحيط الهادي.

وقد بينت عملية تنويع الأسواق في اتجاه أسواق البلدان النامية، إلى حد ما، ظهور آسيا والمحيط الهادي باعتبارهما من الأسواق التي تتزايد أهميتها للإقليم. غير أن قوة الدفع في هذه العملية تمثلت في تزايد التجارة الزراعية فيما بين بلدان الإقليم وخاصة خلال التسعينات نتيجة لتكثيف الجهود نحو التكامل الإقليمي. فقد ارتفعت حصة التجارة فيما بين بلدان الإقليم في مجموع التجارة بالسلع الزراعية فيما بين ١٩٩٠ و١٩٩٧ من ١٢ إلى ١٨ في المائة في حالة الصادرات ومن ٢٨ إلى ٣٨ في المائة في حالة الواردات.

الجدول ٢١

الأقاليم المستوردة للمنتجات الزراعية من أمريكا اللاتينية والبحر الكاريبي

الاقليم	١٩٨٠	١٩٩٠	١٩٩٥	١٩٩٧
		(النسبة المئوية)		
البلدان المتقدمة	٦٠	٦٦	٦٤	٦٣
الاتحاد الأوروبى	٣٠	٣٤	٣٢	٣٢
الولايات المتحدة وكندا	٢٤	٢٥	٢٤	٢٤
البلدان النامية	٢٠	٢٧	٣٣	٣٣
البلدان النامية في الأمريكتين	١٠	١٢	١٧	١٨
البلدان النامية في افريقيا	٣	٤	٣	٣
الشرق الأدنى	٣	٥	٤	٤
آسيا والمحيط الهادي	٤	٦	٩	٩
بلدان أوروبا الشرقية	١٨	٧	٣	٣

المصدر: مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية، ٢٠٠٠. دليل الإحصاءات ٢٠٠٠، جنيف.

وكان الدور الذي اضطلعت به السوق المشتركة الجنوبية مهما بصورة خاصة بالنظر إلى حجم البلدان المعنية ودرجة التكامل الذي كان عليه العديد من السلع في قاعدة منتجاتها. ويبين الجدولان ٢٣ و٢٤ أن الفترة ما بين منتصف الثمانينات وأواخر التسعينات كانت بالنسبة للأرجنتين والبرازيل وباراغواي وأوروغواي فترة تحول جغرافي في التجارة الزراعية لمصلحة البلدان الأخرى في السوق. فقد شهدت الأرجنتين مثلا زيادة حصتها في الصادرات الزراعية الموجهة إلى شركائها في السوق المشتركة الجنوبية مما لا يتجاوز ١٠–١٥ في المائة من المجموع في الثمانينات إلى ما يقرب من الربع في السنوات الأخيرة. كذلك زادت حصة الصادرات الزراعية من البرازيل إلى بلدان السوق المشتركة الجنوبية من مستويات تكاد لا تذكر إلى ١٠ في المائة. كما يمكن ملاحظة الاتجاه نحو تركيز التجارة داخل منطقة السوق في حالة الواردات الزراعية على النحو المبين في الجدول رقم ٢٤. وكان من أبرز المسائل التي حدثت زيادة حصة واردات البرازيل من المنطقة حيث زادت من نحو ٢٧ في المائة إلى ٤٥ في المائة. وفي حالتي باراغواي وأوروغواي اللتين كانت تجارتهما الزراعية توجه بدرجة كبيرة نحو أسواق بلدان السوق المشتركة الجنوبية، زادت حدة هذا التركيز مرة أخرى خلال الفترة.

موازين التجارة في السلع الزراعية ومغزاها الاقتصادي

احتفظ الإقليم، من خلال تجاوز الصادرات الزراعية للواردات الزراعية بهامش كبير، بأوضاع الفوائض الزراعية القوية حتى في فترات كساد أسواق صادراتها من السلع الرئيسية (أنظر الشكل رقم ٢٧).

الجدول ٢٢

أقاليم المنشأ للواردات الزراعية لأمريكا اللاتينية والبحر الكاريبى

المنشأ	١٩٨٠	١٩٩٠	١٩٩٥	١٩٩٧
		(النسبة المئوية)		
البلدان المتقدمة	٧٠	٦١	٥٧	٥٦
الاتحاد الأوروبى	١٤	١٧	١٦	١٢
الولايات المتحدة وكندا	٥٢	٤٠	٣٩	٤١
البلدان النامية	٢٦	٣٤	٤١	٤٢
البلدان النامية في الأمريكتين	٢٢	٢٨	٣٧	٣٨
البلدان النامية في افريقيا	١	١	١	١
الشرق الأدنى	٠	٠	٠	٠
آسيا والمحيط الهادى	٤	٦	٩	٩
بلدان اوروبا الشرقية	٥	٥	١	١

المصدر: مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية، ٢٠٠٠. دليل الإحصاءات ٢٠٠٠، جنيف.

تعزى موازين التجارة الموجبة في السلع الزراعية، إلى حد كبير، إلى الأرجنتين والبرازيل وان كانت معظم الأقاليم الفرعية قد حققت أيضا فوائض زراعية.

والواقع أن فترات كساد الصادرات كانت تتزامن بصورة وثيقة مع تقلص الواردات الزراعية مما يعكس اعتماد الإقليم القوى على عائدات التصدير من الزراعة لتمويل الواردات، بما في ذلك الواردات الغذائية منها.

ويعكس الميزان التجاري الشامل للسلع الزراعية في الإقليم إلى حد كبير الميزان الخاص بالبلدين المصدرين الصافيين الرئيسيين وهما الأرجنتين والبرازيل حيث كانت الفوائض الكبيرة تميل إلى الزيادة مرة أخرى خلال العقد الماضي. وتشكل الأرجنتين والبرازيل معا نحو نصف مجموع الصادرات الزراعية في الإقليم ولكن أقل من ربع مجموع وارداته. ومع ذلك، فإن أوضاع الفوائض توجد عادة في معظم السنوات في مختلف أنحاء الإقليم وان كان الاستثناءان البارزان من ذلك هما شبه الإقليم الكاريبي، حيث كان مستوردا زراعيا صافيا منذ أوائل التسعينات، والمكسيك (أنظر الشكل رقم ٣٠).

وينبغي النظر إلى أهمية موازين التجارة في السلع الزراعية فيما يتعلق بالأهمية الاقتصادية للصادرات الزراعية من ناحية، وبالتكاليف المالية التي

الجدول ٢٣

السوق المشتركة الجنوبية: البلدان التى تُصدر اليها المنتجات الزراعية

البلد المصدر	جهة التصدير				
	الأرجنتين	البرازيل	باراغواى	أوروغواى	مجموع السوق المشتركة الجنوبية
	(النسبة المئوية)				
الأرجنتين					
١٩٨٦		١٢,١	٠,٢	٠,٨	١٣,١
١٩٩٠		١١,٠	٠,٣	٠,٥	١١,٨
١٩٩٤		١٨,١	١,٩	١,٣	٢١,٣
١٩٩٨		١٩,٩	١,٦	١,٦	٢٣,١
البرازيل					
١٩٨٦	٠,٠		٠,٠	٠,٠	٢,٨
١٩٩٠	٠,٥		٠,٤	١,٠	١,٩
١٩٩٤	٣,٦		٢,٢	٠,٩	٦,٦
١٩٩٨	٤,٨		٣,١	١,٦	٩,٥
باراغواى					
١٩٨٦	١٣,٥	٤٢,٣		٢,٣	٥٨,٢
١٩٩٠	٥,٦	٣٣,٣		١,٠	٣٩,٩
١٩٩٤	٤,١	٤٧,٤		٠,٨	٥٢,٣
١٩٩٨	١٢,٨	٣٥,٨		٢,٠	٥٠,٦
أوروغواى					
١٩٨٦	٢,٥	٣٧,١	٠,٣		٣٩,٩
١٩٩٠	٢,٠	٣٠,٣	٠,٢		٣٢,٥
١٩٩٤	٤,٦	٢٩,١	١,٠		٣٤,٦
١٩٩٨	٨,٢	٤٤,٩	٦,٣		٥٩,٤

المصدر: منظمة الأغذية والزراعة.

تنطوي عليها الواردات الزراعية من ناحية أخرى. ويتضمن الجدول رقم ٢٥ عددا من المؤشرات التي توضح هذه الجوانب الهامة في التجارة الزراعية. فبالنسبة للإقليم بأكمله، تشكل الصادرات الزراعية نحو ٢٣ في المائة من مجموع صادرات السلع حيث انخفضت من نسبة ٢٩ في المائة في أوائل الثمانينات، في حين تمثل الواردات الزراعية نحو ١٠–١٢ في المائة من مجموع الواردات خلال العقود الثلاثة الماضية. وتوجد خلف هذه المتوسطات أوضاع متباينة على مستوى الإقليم الفرعي أو البلدان كل على حدة.

تعتبر التجارة في السلع الزراعية عنصرا مهما في التجارة الكلية.

وعلى الرغم من أن الإقليم قد وسع بدرجة كبيرة من نطاق قاعدة صادراته، وخاصة من خلال التوسع في حجم المنتجات المصنعة، فإن حصة الصادرات الزراعية في مجموع صادرات السلع ظلت مرتفعة – نحو ٤٧ في المائة في السنوات الأخيرة بالنسبة للإقليم بأسره، منخفضة بذلك عن نسبة ٧٠ في المائة التي كانت عليها في أوائل الثمانينات. وباستثناء بضعة اقتصاديات تستند أساسا إلى النفط والمعادن، والتحويلات أو السياحة، ظلت الصادرات

الجدول ٢٤

السوق المشتركة الجنوبية: بلدان المنشأ للواردات الزراعية

البلد المستورد	جهة المنشأ				
	الأرجنتين	البرازيل	باراغواي	أوروغواي	مجموع السوق المشتركة الجنوبية
	(النسبة المئوية)				
الأرجنتين					
١٩٨٦		٢١,٧	٦,٧	٣,٤	٣١,٨
١٩٩٠		٢٣,٦	٨,٠	٣,٤	٣٤,٩
١٩٩٤		٣١,٨	١,٤	٣,٩	٣٧,٠
١٩٩٨		٢٧,٣	٣,٢	٤,٣	٣٤,٨
البرازيل					
١٩٨٦	١٥,٧		٤,١	٧,٦	٢٧,٤
١٩٩٠	٢٩,٠		٩,١	١٠,١	٤٨,٢
١٩٩٤	٣٢,٤		٥,٧	٨,٢	٤٦,٣
١٩٩٨	٣٣,٤		٣,٧	٨,١	٤٥,٣
باراغواي					
١٩٨٦	١٢,٩	٢٠,٢		٢,٣	٣٥,٤
١٩٩٠	١٣,٢	١٩,٩		١,٧	٣٤,٨
١٩٩٤	٣١,٠	١٤,٥		٣,٥	٤٩,١
١٩٩٨	١٩,٥	٤٩,٣		٧,٧	٧٦,٥
أوروغواي					
١٩٨٦	١٦,٦	٢٥,١	٦,٣		٤٧,٩
١٩٩٠	١٩,٢	٢٧,٦	٣,٦		٥٠,٥
١٩٩٤	٢٨,٨	٢٩,٦	١,١		٥٩,٦
١٩٩٨	٣٦,٣	٢٤,١	٠,٤		٦٠,٧

المصدر: منظمة الأغذية والزراعة.

الشكل ٣٠

أمريكا اللاتينية والبحر الكاريبي: موازين التجارة الزراعية

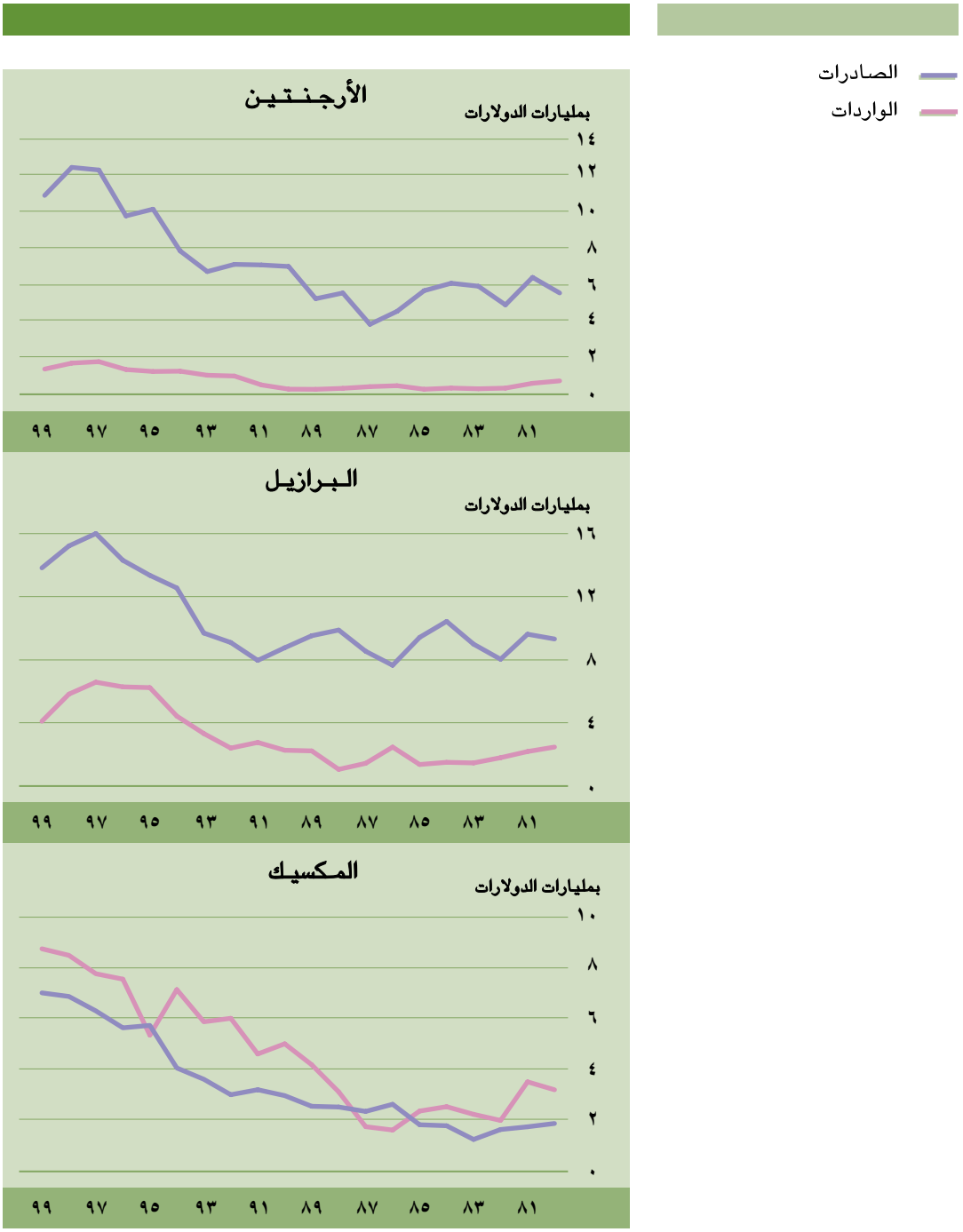

أمريكا اللاتينية والبحر الكاريبي: موازين التجارة الزراعية

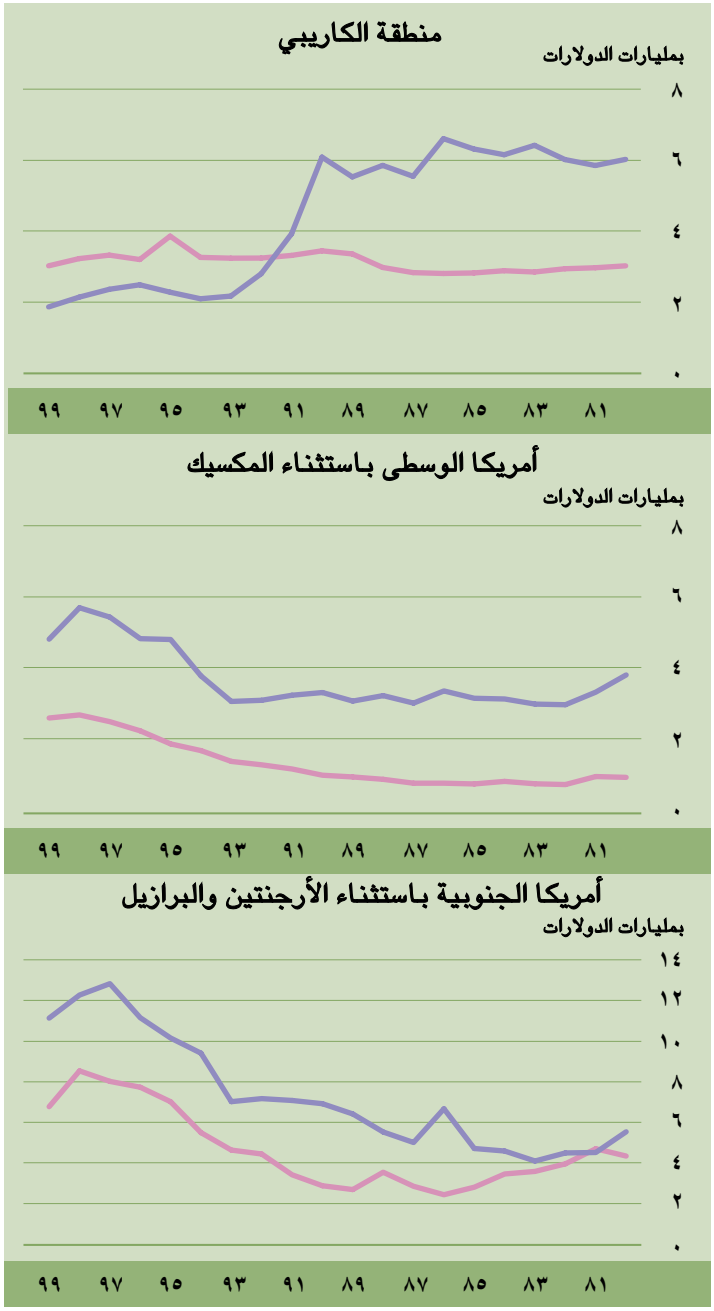

المصدر: منظمة الأغذية والزراعة

الجدول ٢٥

أمريكا اللاتينية والبحر الكاريبي: الصادرات والواردات الزراعية كنسبة مئوية من مجموع التجارة في البضائع

	١٩٨١-١٩٧٩	١٩٨٣-١٩٨١	١٩٩١-١٩٨٩	١٩٩٩-١٩٩٧
	(النسبة المئوية)			
الأرجنتين				
الصادرات الزراعية/مجموع الصادرات	٦٩,٩	٦٩,٦	٥٦,٧	٤٦,٧
الواردات الزراعية/مجموع الواردات	٦,٦	٥,٦	٥,٤	٥,٤
الواردات الزراعية/مجموع الصادرات	٧,٠	٤,٤	٢,٧	٦,٢
البرازيل				
الصادرات الزراعية/مجموع الصادرات	٤٤,٣	٤٠,٨	٢٦,٩	٢٩,٦
الواردات الزراعية/مجموع الواردات	١٠,٢	٨,٨	١١,١	٩,١
الواردات الزراعية/مجموع الصادرات	١٢,٠	٨,٣	٧,٥	١٠,٩
المكسيك				
الصادرات الزراعية/مجموع الصادرات	١٢,٨	٦,٩	١١,٣	١٠,٠
الواردات الزراعية/مجموع الواردات	١٤,٠	١٥,٠	١٤,١	١٠,١
الواردات الزراعية/مجموع الصادرات	١٨,٤	١١,٧	١٧,٩	١٢,٤
منطقة البحر الكاريبى				
الصادرات الزراعية/مجموع الصادرات	٢٣,٦	٢٨,٤	٣٧,٩	١٧,٨
الواردات الزراعية/مجموع الواردات	٩,٧	١٠,٨	١٥,٣	١٣,٠
الواردات الزراعية/مجموع الصادرات	١١,٣	١٣,٦	٢٤,٧	٢٦,٨
أمريكا الوسطى باستثناء المكسيك				
الصادرات الزراعية/مجموع الصادرات	٧١,٩	٦٩,٦	٦٤,٤	٤٩,١
الواردات الزراعية/مجموع الواردات	١٢,١	١١,٨	١٢,٣	١٣,٠
الواردات الزراعية/مجموع الصادرات	١٧,٣	١٧,٩	٢٠,٤	٢٣,٩
أمريكا الجنوبية باستثناء الأرجنتين والبرازيل				
الصادرات الزراعية/مجموع الصادرات	١٤,٨	١٣,٩	١٦,٨	١٩,٧
الواردات الزراعية/مجموع الواردات	١٤,٢	١٤,٨	٩,٨	١١,٥
الواردات الزراعية/مجموع الصادرات	١٢,١	١٣,٠	٧,٤	١٢,٧
امريكا اللاتينية والبحر الكاريبي				
الصادرات الزراعية/مجموع الصادرات	٢٩,١	٢٧,٢	٢٥,٩	٢٣,٣
الواردات الزراعية/مجموع الواردات	١١,٥	١١,٩	١٢,٢	١٠,٢
الواردات الزراعية/مجموع الصادرات	١٢,٦	١١,٥	١١,٤	١٢,٧

المصدر: منظمة الأغذية والزراعة.

الزراعية مصدرا رئيسيا إن لم يكن الأساسي للنقد الأجنبي. ويعتبر ذلك صحيحا حتى بالنسبة للاقتصاديات الأكثر تصنيعا: إذ تمثل الصادرات الزراعية نحو نصف مجموع صادرات الأرجنتين و٣٠ في المائة من صادرات البرازيل و٣٢ في المائة من صادرات كولومبيا و١٧ في المائة من صادرات شيلى. وتتجاوز النسبة ٦٠ في المائة في العديد من البلدان في أمريكا الجنوبية (بليز وكوستاريكا وغواتيمالا ونيكاراغوا) وفي باراغواي.

ويجمع الكثير من هذه الاقتصاديات بين الوضع الذي ينطوي على مفارقة ظاهرية حيث يستند إلى قاعدة زراعية، ويعتمد بقوة على الواردات الزراعية. ويفسر ذلك عموما على أساس اختلاف هيكل الصادرات في الإقليم (المنتجات الأولية غير الغذائية أساسا على النحو المبين سابقا) والواردات (من الحبوب أساسا). ومن المتوقع أن يعظم هذا الشكل من التخصص الزراعي، الذي يسند في غالب الأحيان أولوية منخفضة لإنتاج الأغذية للاستهلاك المحلي، الميزات النسبية والقدرات التنافسية للإقليم ومن ثم يسهم بصورة ايجابية في الحسابات الجارية. غير أن هذه التوقعات لم تتحقق في الكثير من الفترات والظروف. فقد أخذت الصادرات الزراعية تفقد أهميتها في الحسابات القطرية في حين حدث العكس للواردات الزراعية. وأصبحت الواردات الزراعية من الأغذية بالدرجة الأولى تشكل عناصر تتزايد أهميتها في النظم الغذائية القطرية، بل أن زيادة أعباء الواردات الغذائية لم تقابلها دائما زيادات تعويضية في النقد الأجنبي.

عامل الأسعار

نظرا لما لأسعار السلع من تأثير مباشر على عائدات التصدير وأعباء الواردات، فان التقلبات في هذه الأسعار تمثل في كثير من الحالات عاملا محددا في دورات الرخاء والكساد في كثير من الاقتصاديات في الإقليم. فبالنسبة للإقليم ككل، كان الاتجاه العام في قيم وحدة الصادرات الزراعية (بأسعار الدولار الجارية) هو الثبات أو الانخفاض منذ أوائل الثمانينات وان كانت تتخللها بعض الزيادات الحادة المؤقتة مثلما حدث في فترات "الازدهار السلعي" في ١٩٧٩–١٩٨١ و١٩٩٥–١٩٩٧ (أنظر الشكل رقم ٣١).

الشكل ٣١

أمريكا اللاتينية والبحر الكاريبي: كمية الصادرات الزراعية وقيمتها، وقيمة الوحدة منها

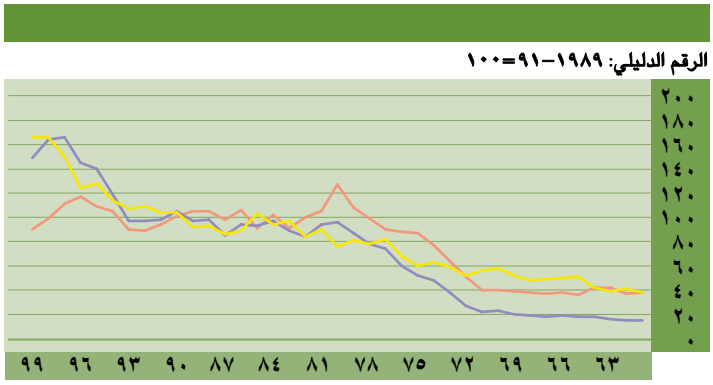

المصدر: منظمة الأغذية والزراعة

عوض الإقليم انخفاض أسعار الصادرات الزراعية بزيادة حجم هذه الصادرات.

وعلى الرغم من هذه الاتجاهات السعرية غير المواتية عموما، استطاع الإقليم أن يزيد من عائدات تصديره من الزراعة وبصورة أكثر وضوحا خلال العقد الماضي عن طريق التوسع القوى في حجم شحناته. وفي حين أن قيمة وحدة الصادرات الزراعية قد انخفضت بنحو ١٠ في المائة فيما بين ١٩٨٩–١٩٩١ و١٩٩٩، زادت قيمة هذه الصادرات بنحو ٥٠ في المائة خلال نفس الفترة.

ويمكن أيضا ملاحظة هذه الاتجاهات على مستوى السلع المختلفة. فالنمو المطرد نسبيا في أحجام الصادرات حتى خلال فترات الأزمات السعرية، يؤكد المقدمة المنطقية القائلة بأن أسعار السوق العالمية عنصر محدد في أداء الصادرات الزراعية.

وكما أشير سلفا، فان العقدين الماضيين شهدا عموما اتجاهات سعرية غير مواتية لمنتجات التصدير الاستوائية الرئيسية، وتحسنا نسبيا في الاتجاهات السعرية للحبوب (مع مراعاة أنه باستثناء الأرجنتين وأوروغواي، فان معظم بلدان أمريكا اللاتينية والبحر الكاريبي من البلدان المستوردة الصافية للحبوب) ودرجات متفاوتة من النجاح في تعويض الاتجاهات السعرية من خلال زيادة حجم الصادرات.

ويمكن تقييم الأهمية الاقتصادية لتحركات الأسعار الزراعية بصورة أفضل في ضوء أسعار المنتجات التي يستوردها الإقليم. ويبين الشكل رقم ٣٢ مؤشرين هما نسبة التبادل التجاري للصادرات الزراعية بالمقايضة (نسبة قيمة وحدة الصادرات الزراعية في الإقليم إلى أسعار السلع المصنعة) ونسبة التبادل التجاري الدخلية (نسبة قيمة الصادرات الزراعية إلى أسعار السلع المصنعة أو القدرة الشرائية للصادرات الزراعية).

والصورة العامة هي صورة نسب التبادل التجاري بالمقايضة الثابتة خلال الستينات وأوائل السبعينات، وتحسن ملحوظ خلال فترات الأزمات الغذائية في

الشكل ٣٢

أمريكا اللاتينية والبحر الكاريبي: نسب التبادل التجاري الزراعي

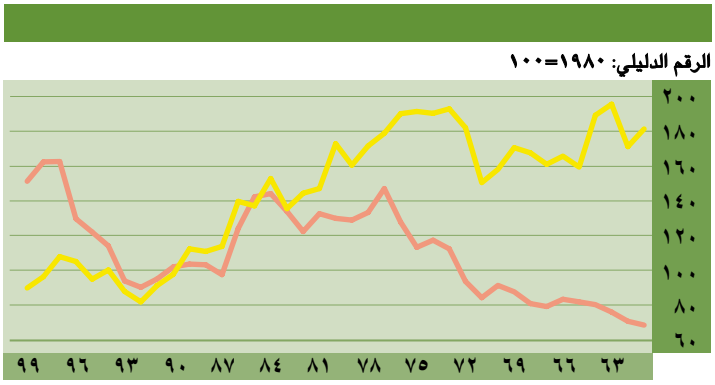

المصدر: منظمة الأغذية والزراعة

FAO/20420/G. BIZZARRI

تعبئة الصادرات في فنزويلا
عمليات اعداد الموز وتغليفه قبل التصدير: فى الصورة عملية وزن الصناديق.

منتصف السبعينات، وتدهور طويل وعميق ابتداء من منتصف السبعينات وحتى ١٩٩٣ مع حدوث بعض الانتعاشات المؤقتة مثلما حدث خلال الأزمة الغذائية لعام ١٩٨٤ والانتعاش الذي حدث في السنوات الأخيرة. وثمة صورة أكثر تشجيعا تتعلق بنسب التبادل التجاري الدخلية: فعلى الرغم من أن هذه النسب قد سارت على نفس الاتجاهات الهبوطية خلال الفترة ١٩٨٥–١٩٩٢، فقد أظهرت تحسنا ملحوظا في الفترات الأخرى. ومرة أخرى فان ذلك يبين قدرة الإقليم على مواجهة الاتجاهات السعرية المعاكسة من خلال زيادة أحجام الصادرات الزراعية. وإذا أخذت الفترة ١٩٨٩–١٩٩١ و١٩٩٩ كفترتين مرجعيتين، فان التقديرات تشير إلى أن أسعار السلع الزراعية قد انخفضت بنسبة ٦ في المائة عن تلك الخاصة بالمنتجات المصنعة. غير أن حجم هذه الصادرات زاد بما يقرب من ٧٠ في المائة خلال هذه الفترة. وكانت الزيادة الناشئة في عائدات التصدير من الزراعة تتيح زيادة شراء المنتجات المصنعة بنسبة ٥٦ في المائة[٧٨].

الخلاصة

لقد حدثت الجوانب المختلفة للتجارة في السلع الزراعية التي تناولها هذا القسم في ضوء بيئة سياسات تتسم، خاصة منذ منتصف الثمانينات، بزيادة تحرير التجارة والنقد الأجنبي. وشملت توجهات السياسات الجديدة انخفاض تدخلات القطاع العام وزيادة الجهود الرامية إلى تحسين القدرة التنافسية الدولية من خلال زيادة دور القطاع الخاص. واستعاض الكثير من البلدان عن

أسعار الصرف التفضيلية أو الثابتة بمستوى زاحف لأسعار الصرف أو أسعار صرف معومة، وخفض متوسط التعريفات ودرجة التشتت حولها بدرجة كبيرة. وألغيت الحواجز الإدارية وغير الجمركية أمام التجارة.

كان التحرير الاقتصادي يشكل خلفية السياسات الموجهة نحو إحداث تغييرات في أنماط التجارة في السلع الزراعية.

وقد نفذت هذه العملية على الرغم من تباطؤ تحرير التجارة في السلع الزراعية وسياسات الدعم من جانب الكثير من الشركاء التجاريين للإقليم. واحتفظت البلدان الصناعية بمستوى عال من الحماية وخاصة في قطاع الزراعة.[٧٩] وعلاوة على الحواجز الجمركية التقليدية، كانت الحواجز المختلفة غير الجمركية أمام التجارة مثل قواعد الصحة والصحة النباتية تشكل معوقات هامة بصورة متزايدة أمام الصادرات الزراعية للإقليم. كما ينظر إلى ارتفاع الإعانات الزراعية في البلدان الصناعية على أنه يؤدى إلى تآكل القدرة التنافسية للإقليم في الأسواق العالمية[٨٠].

ولذا فقد نجح إقليم أمريكا اللاتينية والبحر الكاريبي، على الرغم من المعوقات الكبيرة التي واجهته، في زيادة قيمة صادراته الزراعية وقدرتها الشرائية ابتداء من منتصف الثمانينات وحتى أواخر التسعينات. ويمكن أن يعود الفضل في إحياء تركيز السياسات الجديد للإقليم على تحرير الأسواق وجهوده التي لا تكل لتحسين صلات البلدان بالاقتصاديات العالمية بعد التجربة المخيبة للآمال التي شهدتها استراتيجيات التطلع إلى الداخل السابقة. كما يمكن أن يعزى الكثير من عملية الإحياء هذه إلى الزيادة العامة في الطلب على الواردات من الشركاء التجاريين الرئيسيين للإقليم وهو الطلب الذي تدعم على وجه الخصوص نتيجة لفترة النمو الاقتصادي الطويلة بصورة غير عادية في الولايات المتحدة. وعلى العكس من ذلك، يرجع التدهور الذي حدث في الأداء التجاري للإقليم في السنوات الأخيرة، إلى حد كبير، إلى التباطؤ الاقتصادي في البلدان الصناعية، الذي يبين مرة أخرى اعتماد التجارة الزراعية للإقليم على الأحداث الخارجية التي تخرج عن نطاق سيطرتها.

اضطلعت ترتيبات التجارة الإقليمية بدور مهم إلا أنها تواجه تحديات كبيرة.

كذلك فإن قوة الدفع المتجددة للتجارة الزراعية للإقليم فيما بين منتصف الثمانينات وأواخر التسعينات ترجع إلى ظهور أو إعادة تنشيط الاتفاقيات التجارية الإقليمية التي تحذو حذو المجموعة الأوروبية واتفاقية التجارة الحرة لأمريكا الشمالية في أوائل التسعينات. وقد تيسرت هذه الظاهرة نتيجة لزيادة التحام السياسات الاقتصادية والنظم السياسية في داخل بلدان الإقليم. كما أدى هذا التلاحم، بالإضافة إلى اتفاقيات التجارة والتعاون الرسمية، إلى تكامل فعلى يعزز التجارة والاستثمار فيما بين بلدان الإقليم. وقد امتدت التأثيرات المفيدة لهذه العملية إلى التجارة بالسلع الزراعية كما يتبين من السوق المشتركة الجنوبية.

وسوف يتعين على الإقليم أن يواجه عددا من التحديات الكبرى خلال السنوات القادمة. فقد لوحظ من قبل أن الواردات الزراعية تميل إلى الزيادة بوتيرة أسرع من الصادرات الزراعية وأن تكاليف الواردات الغذائية قد أصبحت عبئا ثقيلا على الكثير من البلدان. ويثير ذلك بعض القضايا الجوهرية: كيف يمكن إقامة سوق حرة وزراعة موجهة نحو التصدير دون وضع معوقات لا داع لها أمام إنتاج الأغذية المحلى؟ وكيف يمكن مساعدة عملية الهيكلة وتحسين

الإنتاجية المحلية والقدرة التنافسية دون خلق آليات حماية دائمة. ومهما كانت الطرق التي ستختارها البلدان، فان أي سياسة تتعلق بالتجارة لا بد وأن تراعى أخطار الاستقطاب أو عدم المساواة. فينبغي تمكين القطاعات الأقل قدرة على الاستفادة من توسيع الأسواق من اتخاذ تدابير التكيف اللازمة من خلال آليات بطيئة وان كانت واضحة الأسس.

مازالت التحديات ماثلة أمام الزراعة الإقليمية والحكومات.

وعلى الرغم مما تحقق من تقدم، فإن الطريق نحو التكامل بدرجة أكبر مازالت تحيط به المشكلات. وقد أظهرت الخبرات السابقة (التي كان آخرها حالة السوق المشتركة الجنوبية) الصعوبات التي يمكن أن تنشأ خلال فترات الأزمات الاقتصادية في التوفيق بين الأهداف الإقليمية والمصالح القطرية. ويتمثل التحدي الذي يتعين التصدي له في السنوات المقبلة في الاحتفاظ بقوة الدفع نحو التكامل وتوصيل منافعه بطريقة تخلق تجارة غير تمييزية بين البلدان وداخل البلد الواحد. كذلك فان المساواة الاجتماعية تمثل اعتبارا رئيسيا في هذا السياق. إذ ينبغي، كما أشارت اللجنة الاقتصادية لأمريكا اللاتينية والبحر الكاريبي، السعي إلى تحقيق التكامل الاجتماعي داخل البلدان باعتبار ذلك عنصرا مكملا للتكامل الإقليمي وذلك من خلال السياسات التي تقلل من التهميش وتضمن نمطا من القدرات التنافسية الدولية قائما على قدر أكبر من المشاركة[٨١].

وأخيرا، لقد تبين أن تركيبة المنتجات المتداولة في التجارة تتغير بسرعة بمرور الوقت، مع تزايد أهمية المنتجات المصنعة المتميزة وذات السمات المبتكرة. وتعنى هذه الظاهرة، التي تبدو واضحة بصورة خاصة في إقليم أمريكا اللاتينية والبحر الكاريبي، أن علاقة الثروات الطبيعية في تحديد الميزة النسبية للصادرات آخذة في التضاؤل باطراد. ولذا فسوف تتزايد أهمية توجيه السياسات نحو التكنولوجيا والإدارة ومهارات التسويق التي تطبق على طائفة متنوعة من المنتجات التي تتميز بقدر أكبر من القيمة المضافة. كذلك فان للقطاع العام دورا كبيرا يتعين أن يضطلع به في توفير بيئة الاقتصاد الكلى والبيئة التنظيمية التي تلائم تنمية الصناعات الزراعية مع تبسيط أسواق الائتمان والاستثمار في البنية الأساسية للتسويق والمعلومات والبحوث التطبيقية[٨٢].

رابعا: الشرق الأدنى وشمال أفريقيا

عرض عام للإقليم

الأداء الاقتصادي العام

شهد إقليم الشرق الأدنى وشمال أفريقيا زيادة في الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي بنسبة ٥,٩ في المائة في عام ٢٠٠٠ وذلك إلى حد كبير نتيجة لارتفاع أسعار النفط.

سجل إقليم الشرق الأدنى وشمال أفريقيا نموا في الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي بلغ ٥,٩ في المائة في عام ٢٠٠٠، وهو ما يمثل انتعاشا قويا بالقياس إلى النسبة البالغة ١,١ في المائة التي سجلت في ١٩٩٩، ويزيد عن المتوسط البالغ ٣,٣ في المائة للفترة ١٩٩٣-١٩٩٩[٨٣]. ويستند هذا التحسن في الأداء الاقتصادي، إلى حد كبير، إلى الزيادة الكبيرة في أسعار النفط التي تعد العامل الاقتصادي الرئيسي في كثير من بلدان الاقليم. وتشير التوقعات إلى أن النمو في الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي بلغ ١,٨ في المائة في ٢٠٠١. ويرجع التدهور في الأوضاع الاقتصادية الشاملة في الاقليم عام ٢٠٠١ إلى حد كبير إلى التباطؤ الشديد في النمو الاقتصادي العالمي وتأثيره على طلب النفط ومن ثم أسعاره.

وأدت أحداث الحادي عشر من سبتمبر/أيلول إلى تقويض أسعار النفط فضلا عن أسعار معظم السلع الأخرى من غير الوقود. ويتوقع أن تكون البلدان المصدرة للنفط هي الأكثر تضررا. غير أن هذا التأثير سوف يخف في عدد من البلدان ولاسيما في الشرق الأدنى نتيجة للسياسات الاقتصادية المحافظة نسبيا التي تطبق عندما ترتفع أسعار النفط. وأسهم تزايد القلق ازاء الأوضاع الأمنية في الاقليم إلى انخفاض السياحة التي تكتسي أهمية خاصة بالنسبة لمصر والأردن.

وفي جمهورية ايران الاسلامية، انخفض النمو في الناتج المحلي الإجمالي بصورة طفيفة من النسبة البالغة ٥,٨ في المائة في ٢٠٠٠ حيث وصل إلى ٥ في المائة في ٢٠٠١. ومن المتوقع أن يؤدي تحسن الانتاج الزراعي بعد فترة جفاف طويلة، والأداء القوي لقطاعي التشييد والتصنيع، والزيادة في الطلب المحلي، إلى دعم النمو الاقتصادي في ٢٠٠٢.

وشهدت المملكة العربية السعودية نموا اقتصاديا قويا بلغ ٤,٥ في المائة في ٢٠٠٠ ونحو ٢,٣ في المائة في ٢٠٠١. كما يتوقع تباطؤ آخر إلى ما يربو قليلا على ١,٥ في المائة في ٢٠٠٢. ويطبق البلد سياسة تقييد الانفاق للتخفيف من تأثيرات التقلبات في أسعار النفط، والحد من ارتفاع الدين المحلي.

أدى التباطؤ في النمو الاقتصادي العالمي وأحداث الحادي عشر من سبتمبر/أيلول إلى اضعاف النمو في الاقليم حيث يتوقع أن يكون في حدود ١,٨ في المائة عام ٢٠٠١.

وشهدت الجزائر، وهي احدى البلدان الأخرى المنتجة للنفط، زيادة في الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي بلغ ٢,٤ في المائة في ٢٠٠٠، ويتوقع أن يكون هذا النمو قد بلغ ٣,٦ في المائة في ٢٠٠١. وسوف يساعد صندوق تثبيت أسعار النفط الذي أنشئ خلال فترة ارتفاع الأسعار في التخفيف من هذا الانخفاض، ويتوقع حدوث نمو مستمر بصورة نسبية في حدود ٣,٥ في المائة في ٢٠٠٢.

ولم يتجاوز النمو في الناتج المحلي الإجمالي في المغرب ٠,٨ في المائة في عام ٢٠٠٠، وثمة عامل أساسي يكمن وراء هذا الرقم المنخفض يتمثل في التأثيرات السلبية للأحوال المناخية المعاكسة على الأداء الزراعي. وتشير التقديرات إلى أن النمو قد وصل في عام ٢٠٠١ إلى ٦,١ في المائة، ويتوقع في عام ٢٠٠٢ أن يصل النمو في الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي إلى ٤,٤ في المائة.

وفي مصر، تباطأ النمو في الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي من ٥,١ في المائة في ٢٠٠٠ إلى النسبة المتوقعة البالغة ٣,٣ في المائة في ٢٠٠١. ومن المتوقع أن يؤدي خفض قيمة العملة بنحو ٢٥ في المائة منذ منتصف ٢٠٠٠، واتفاقية التجارة الحرة بين مصر والاتحاد الأوروبي في منتصف ٢٠٠١ إلى تحريك قطاع السلع المتداولة في التجارة.

وبالنسبة لبلدان شرق البحر المتوسط وهي الأردن ولبنان والجمهورية العربية السورية، يتوقع نمو اقتصادي أقل بعض الشيء مما في الشرق الأدنى وشمال أفريقيا ككل. ويرجع جزء من ذلك إلى الأوضاع الأمنية الصعبة.

وانتعش الاقتصاد التركي من التقلص الذي بلغه في ١٩٩٩ وقدره ٤,٧ في المائة حيث بلغ النمو في ٢٠٠٠ نسبة ٧,٢ في المائة بالأرقام الحقيقية. غير أن من المتوقع مرة أخرى أن يتقلص الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي في ٢٠٠١ بنحو ٦,١ في المائة. وقد انهار الاستهلاك الخاص[٨٤]، والانفاق الاستثماري الثابت نتيجة لتوقعات السياسات التي تحيط بها الشكوك بعد خفض قيمة العملة. وقد تفاقمت هذه الاتجاهات نتيجة للتأثيرات المتوالية للهجمات التي يتعرض لها الاقتصاد العالمي. ويتوقع أن ينتعش الاقتصاد في ٢٠٠٢ حيث يصل النمو إلى النسبة المتوقعة وهي ٤ في المائة.

الأداء الزراعي

أضر الجفاف بالانتاج الزراعي في الاقليم بشدة حيث ظل الانتاج راكدا في عام ٢٠٠٠ بعد تقلصه في العام السابق، واستمر الكثير من البلدان في التعرض لظروف الجفاف في ٢٠٠١.

كان الجفاف هو العامل المسيطر في الاقليم في عام ٢٠٠٠. وقد أصيب الانتاج الزراعي بالركود بعد أن سجل تقلصا قدره ٤,٢ في المائة في عام ١٩٩٩. وانخفض انتاج الحبوب للعام الثاني على التوالي. واستمر الكثير من البلدان في التعرض لظروف الجفاف في عام ٢٠٠١ للسنة الثالثة على التوالي في كثير من الحالات. وتشير التقديرات إلى أن الانتاج الزراعي قد تقلص بما يقرب من ٢ في المائة. وكانت النتيجة ستصل إلى أسوأ من ذلك لولا تأثير حالة الري في الإقليم.

وفي شمال أفريقيا، زاد الانتاج الزراعي بما لا يتجاوز ٠,٧ في المائة في عام ٢٠٠٠ بعد أن كان الانتاج قد ارتفع بنسبة ٢ و٧,١ في المائة في ١٩٩٩ و١٩٩٨. وانخفض الانتاج المحصولي بنسبة ٠,٧ في المائة مع انخفاض انتاج الحبوب بنسبة ٩,٧ في المائة – وهو ثاني انخفاض على التوالي. غير أن الانتاج الحيواني زاد بنسبة ٢,٤ في المائة. وتشير توقعات عام ٢٠٠١ إلى حدوث زيادة متواضعة في الانتاج الزراعي تبلغ ٠,٧ في المائة. وفي حين يتوقع أن يزيد الانتاج المحصولي بنسبة ٠,٨ في المائة، فإن من المتوقع لانتاج الحبوب أن يزيد زيادة حادة تبلغ ١١,٤ في المائة.

الشكل ٣٣

الشرق الأدنى وشمال أفريقيا: مؤشرات مختارة

قيمة الصادرات والواردات الزراعية ونسبتها من مجموع التجارة فى السلع

الصادرات الزراعية (بالدولار)

الواردات الزراعية (بالدولار)

نسبة الصادرات الزراعية من المجموع(٪)

نسبة الواردات الزراعية من المجموع(٪)

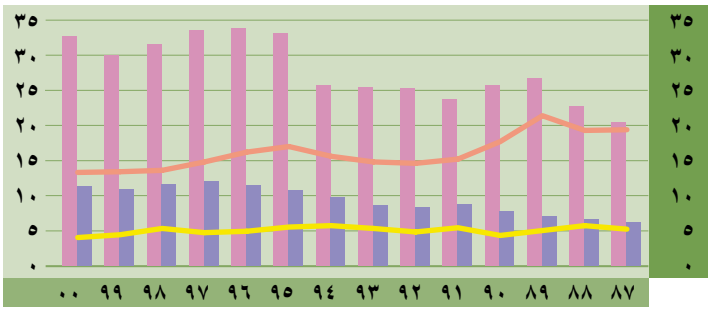

الصادرات الزراعية

(الرقم الدليلي: ١٩٨٩–٩١=١٠٠)

القيمة

قيمة الوحدة

الكمية

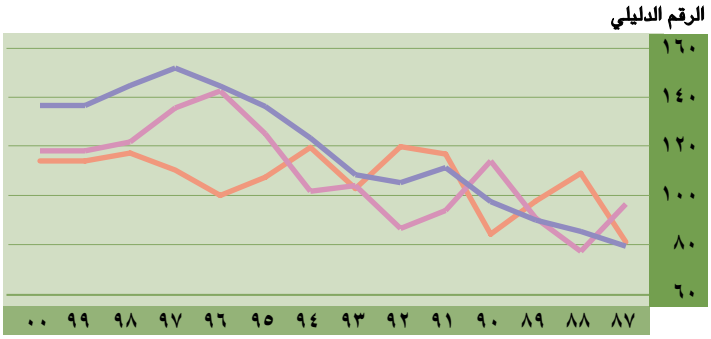

الواردات الزراعية

(الرقم الدليلي: ١٩٨٩–٩١=١٠٠)

القيمة

قيمة الوحدة

الكمية

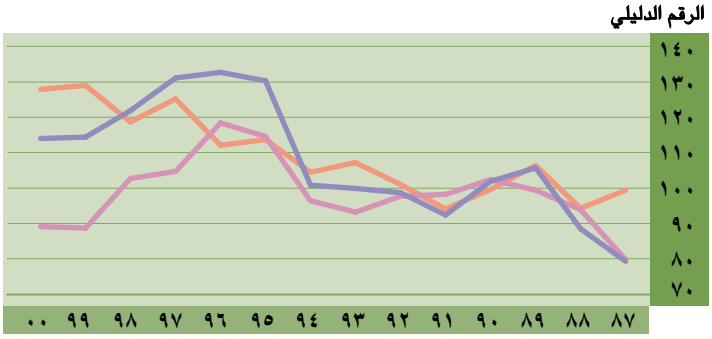

نسبة التبادل التجاري للزراعة بالمقايضة الصافية والدخل

(الرقم الدليلي: ١٩٨٩–٩١=١٠٠)

المقايضة الصافية

الدخل

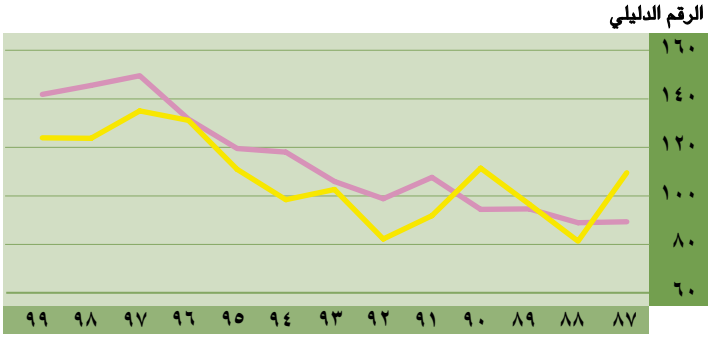

الشرق الأدنى وشمال أفريقيا: مؤشرات مختارة

الناتج المحلي الاجمالي الحقيقي*
(نسبة التغير عن السنة السابقة)

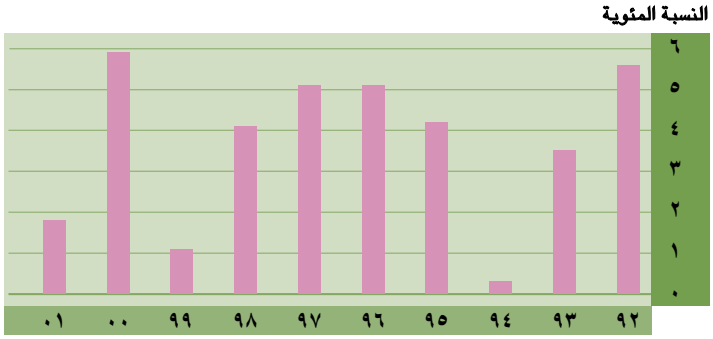

امدادات الطاقة الغذائية
(سعر حراري للفرد في اليوم)

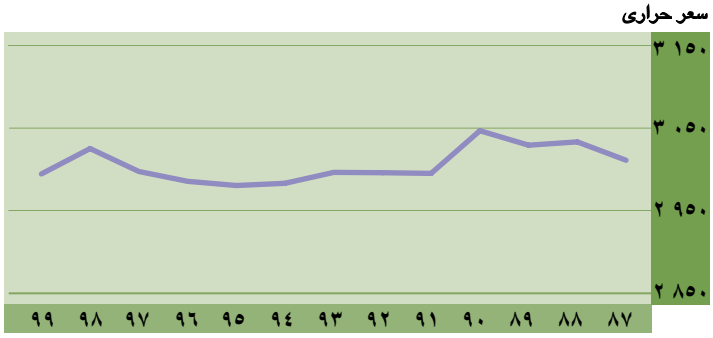

الانتاج الزراعي
(الرقم الدليلي: ١٩٨٩–٩١ = ١٠٠)

مجموع الانتاج الزراعي

نصيب الفرد من الانتاج الغذائي

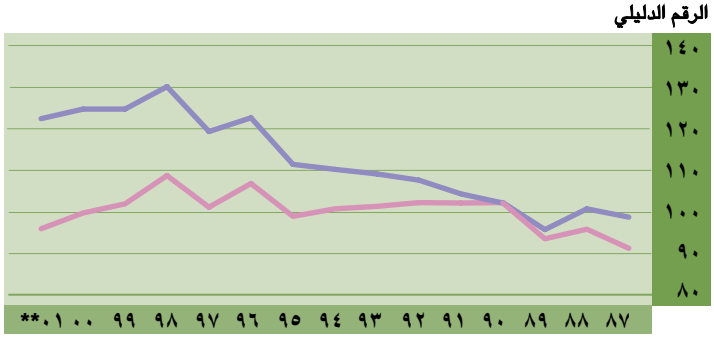

* *باستثناء الجزائر والمغرب وتونس*
(طبقا لتصنيف صندوق النقد الدولي)

** *أرقام مؤقتة*

المصدر: منظمة الأغذية والزراعة وصندوق النقد الدولي

الشكل ٣٤

الرقم الدليلي لأسعار النفط*

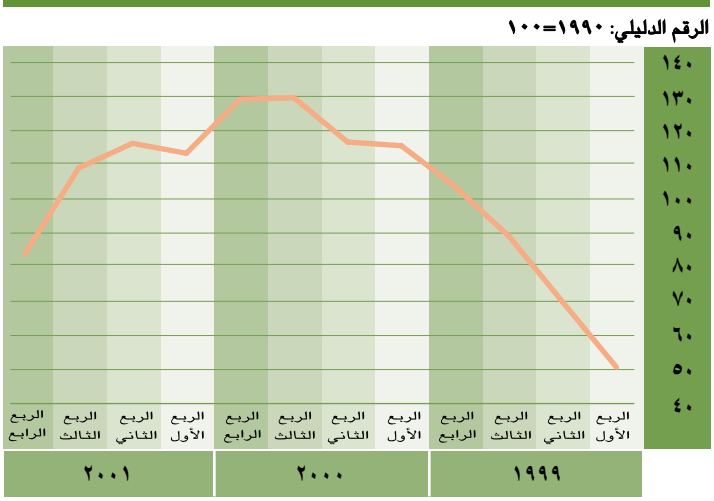

* *معدل السعر الوسيط للنفط الخام في «برنت» ودبى وغرب تكساس*

المصدر: صندوق النقد الدولى

وانخفض الانتاج الزراعي في المغرب بنسبة ٣,٧ في المائة في عام ٢٠٠٠ بعد انخفاض بنسبة ١٠,٥ في المائة في العام السابق. وقد أعاقت ظروف الجفاف بشدة انتاج القمح الذي تعرض لانخفاض آخر قدره ٥١,٨ في المائة بعد انخفاضه بنسبة ٤٦,٧ في المائة في ١٩٩٩. وأصيب الانتاج الزراعي في التسعينات بالركود نتيجة لهيمنة المحاصيل الحساسة للجفاف مثل الحبوب، وزيادة انتشار الجفاف. وقد تعرض البلد لست حالات جفاف خلال الفترة ١٩٩٠–٢٠٠٠. ومن المتوقع أن يكون الانتاج قد زاد بما يقرب من ٥ في المائة في عام ٢٠٠١، مع زيادة في انتاج الحبوب إلى أكثر من الضعف بالقياس إلى عام ٢٠٠٠.

وفي عام ٢٠٠٠، انخفض الانتاج الزراعي في الجزائر بنسبة ٤,٧ في المائة. وتقلص انتاج الحبوب بنسبة ٦١ في المائة بعد انخفاضه بنسبة ٣٦ في المائة في عام ١٩٩٩. ويتوقع في عام ٢٠٠١ أن يكون النمو في الانتاج الزراعي قد بلغ ما يقرب من ٩ في المائة. وتشير التقديرات إلى أن انتاج الحبوب ربما وصل إلى ٢,٦ مليون طن عام ٢٠٠١ بالقياس إلى ٠,٩ مليون طن في عام ٢٠٠٠، ومعدل السنوات الخمس الأخيرة البالغ ٢,٣ مليون طن.

كذلك في تونس، تضرر القطاع الزراعي من أحوال الجفاف الشديد نسبيا في عام ٢٠٠٠، فانخفض الانتاج الزراعي الشامل بنسبة ٤,٩ في المائة، وانخفض انتاج الحبوب بنسبة ٤٢ في المائة في حين زاد الانتاج الحيواني بنسبة متواضعة تبلغ ١,٧ في المائة. ويتوقع في ٢٠٠١ حدوث انخفاض آخر في الانتاج الزراعي قدره نحو ٨,٧ في المائة. غير أنه فيما يتعلق بالحبوب، تشير التقديرات الرسمية للانتاج في ٢٠٠١ إلى أنه سيكون في حدود ١,٣٥ مليون طن، أى بزيادة ٢٤ في المائة عن مستوى عام ٢٠٠٠. وعلى العكس

من ذلك سيكون انتاج الزيتون، الذى يشغل ثلث الأراضى الزراعية، في أدنى مستوياته منذ أكثر من ٢٠ عاما. فقد انخفض المحصول في ٢٠٠١–٢٠٠٢ بأكثر من ٥٠ في المائة عن محصول العام السابق.

وزاد الانتاج الزراعي في مصر بنسبة ٤,٤ في المائة في عام ٢٠٠٠ بعد أن توسع بنسبة ٦,٥ في المائة في ١٩٩٩. وزاد انتاج الحبوب بنسبة ٣,٧ في المائة مقابل ١٠,٣ في المائة في عام ١٩٩٩. وفي مصر، يعتمد الانتاج الغذائي بأكمله تقريبا على نهر النيل والمياه الجوفية، ومن ثم فهو أكثر انعزالا عن تأثيرات الجفاف. غير أن من المتوقع أن يكون الانتاج الزراعي قد تقلص بنسبة ١,١ في المائة وانتاج الحبوب بنسبة ٦ في المائة في عام ٢٠٠١.

وشهدت بلدان مجلس التعاون الخليجي[٨٥] انخفاضا في الانتاج الزراعي بنسبة ١ في المائة في عام ٢٠٠٠. وانخفض الانتاج المحصولي بنسبة ١,٧ في المائة مع تقلص انتاج الحبوب على وجه الخصوص بنسبة ١٠ في المائة.

الجدول ٢٦

معدلات النمو السنوي في الناتج المحلي الاجمالي الحقيقى في الشرق الأدنى وشمال أفريقيا

البلد/الإقليم	١٩٩٦	١٩٩٧	١٩٩٨	١٩٩٩	٢٠٠٠	٢٠٠١	٢٠٠٢[١]
				(النسبة المئوية)			
الجزائر	٣,٨	١,١	٥,١	٣,٢	٢,٤	٣,٦	٣,٤
مصر	٥,٠	٥,٣	٥,٧	٦,٠	٥,١	٣,٣	٣,٣
جمهورية إيران الإسلامية	٥,٩	٢,٧	٣,٧	٣,١	٥,٨	٥,٠	٤,٨
المغرب	١٢,٢	٢,٢–	٦,٨	٠,٧–	٠,٨	٦,١	٤,٤
المملكة العربية السعودية	١,٤	٢,٠	١,٧	٠,٨–	٤,٥	٢,٣	١,٦
تركيا	٦,٩	٧,٦	٣,١	٤,٧–	٧,٢	٦,١–	٤,١
الشرق الأدنى وشمال افريقيا[٢]	**٥,١**	**٥,١**	**٤,١**	**١,١**	**٥,٩**	**١,٨**	**٣,٩**

(١) توقعات.

(٢) يشمل البحرين، وقبرص، ومصر، والعراق، وجمهورية إيران الاسلامية، والأردن، والكويت، ولبنان، والجماهيرية العربية الليبية، ومالطة، وعمان، وقطر، والمملكة العربية السعودية، والجمهورية العربية السورية، وتركيا، واليمن.

المصدر: صندوق النقد الدولى ٢٠٠١. التوقعات الاقتصادية العالمية، ديسمبر/كانون الأول، واشنطن، العاصمة.

الجدول ٢٧

معدلات نمو الانتاج الصافي في الشرق الأدنى وشمال أفريقيا

السنة	الزراعة	الحبوب	المحاصيل	الأغذية	الثروة الحيوانية	السلع غير الغذائية
			(النسبة المئوية)			
١٩٩٢–٩٦	٣,٣	٣,٣	٣,٧	٣,٤	٢,٩	٣,١
١٩٩٧	٢,٧–	١٢,١–	٦,٤–	٣,٣–	٦,٠	٨,٢
١٩٩٨	٩,٠	١٦,٨	١١,٠	٩,٨	٣,٣	٢,١–
١٩٩٩	٤,٢–	١٧,٧–	٦,٤–	٤,٣–	١,٧	١,٨–
٢٠٠٠	٠,٠	٦,١–	٠,٢–	٠,١–	٠,٠	١,٨
٢٠٠١[١]	١,٩–	٢,٨	٢,٦–	١,٩–	٠,٤–	١,٧–

(١) تقديرات أولية.

المصدر: قاعدة البيانات الإحصائية في المنظمة.

وزاد الانتاج الحيواني بصورة طفيفة بنسبة ٠,٨ في المائة. وأشارت التوقعات لعام ٢٠٠١ إلى زيادة الانتاج الزراعي بنحو ١,٣ في المائة مع ركود الانتاج المحصولي وزيادة الانتاج الحيواني بنسبة ١,٩ في المائة.

وانخفض الانتاج الزراعي في بلدان الشرق الأدنى الواقعة في آسيا (باستثناء مجلس التعاون الخليجي) بنسبة ٠,٣ في المائة في عام ٢٠٠٠ بعد تقلصه بنسبة ٧ في المائة في ١٩٩٩. وحدث ركود في الانتاج المحصولي وانخفاض الانتاج الحيواني بنسبة ١,٣ في المائة. وأشارت التوقعات لعام ٢٠٠١ إلى انخفاض الانتاج بنسبة ٣,٢ في المائة أخرى مع انخفاض الانتاج المحصولي والحيواني بنسبة ٤,٤ في المائة و١,٣ في المائة على التوالي.

تشقق التربة بسبب الجفاف
يتسم اقليم الشرق الأدنى وشمال أفريقيا بقلة الأمطار واختلاف كمياتها. والجفاف ظاهرة متكررة في أجزاء كبيرة من الإقليم.

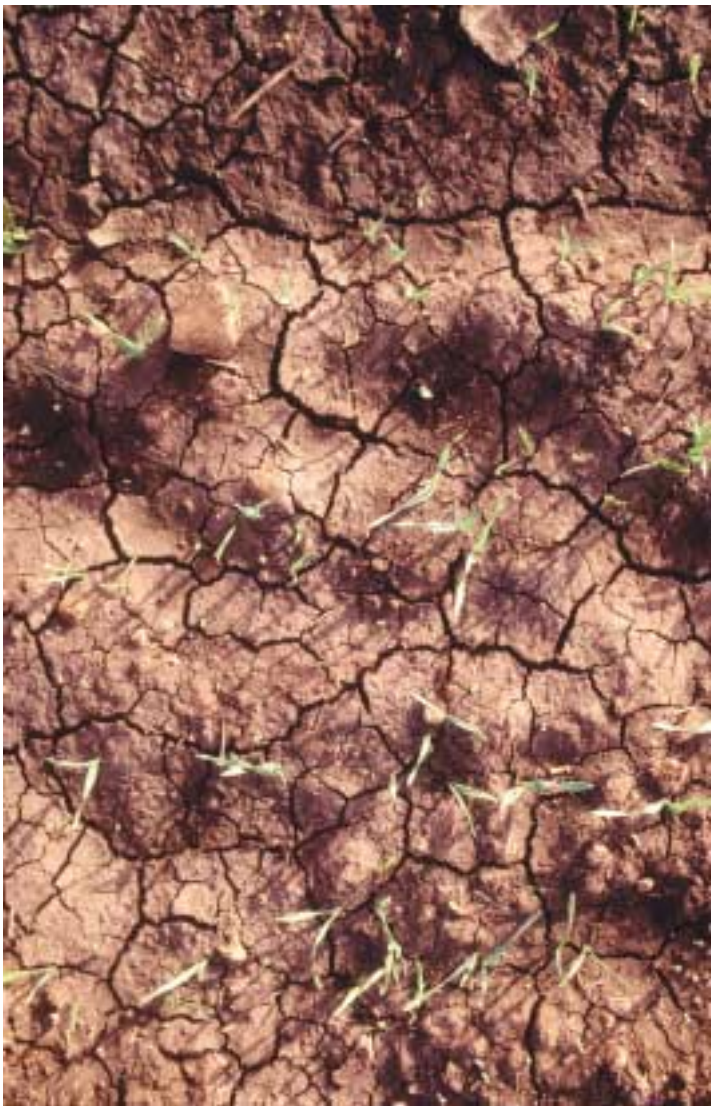

FAO/18027/I. BALDERI

وانخفض الانتاج الزراعي في تركيا بنسبة ٠,٨ في المائة في عام ٢٠٠٠ بعد انخفاضه بنسبة ٥,٢ في المائة في عام ١٩٩٩. وأشارت التوقعات إلى أن تركيا ربما شهدت سنة أخرى رديئة نسبيا في عام ٢٠٠١ حيث يحدث انخفاض آخر في الانتاج الزراعي بنسبة ١,١ في المائة كما يتوقع أن يتقلص انتاج الحبوب بنسبة ٩ في المائة.

وفي الأردن، أضر الجفاف الذي ساد في السنوات ١٩٩٨ و١٩٩٩ و٢٠٠٠ ضررا بالغا بالانتاج الزراعي. وعلى الرغم من أن الانتاج الزراعي قد انتعش قليلا في عام ٢٠٠٠ بالمقارنة بعام ١٩٩٩، فإن من المتوقع أن يكون عام ٢٠٠١ قد شهد انخفاضا آخر بنسبة تبلغ نحو ٦ في المائة.

ونتيجة لاستمرار أحوال الجفاف، شهدت جمهورية ايران الاسلامية انخفاضا في الانتاج الزراعي بلغ نحو ٠,٣ في المائة أخرى في عام ٢٠٠٠ بعد انخفاض بنسبة ٦,٣ في المائة في السنة السابقة. واستمر تأثير الجفاف على الزراعة في عام ٢٠٠١، حيث يتوقع انخفاض الانتاج بنسبة تبلغ نحو ٨,٥ في المائة. وتشير التقديرات إلى أن انتاج الحبوب قد انخفض بصورة أكبر ليصل إلى ١١,٩ مليون طن، وهو أقل مستوى يصل اليه منذ عشر سنوات. وأضرت ثلاث سنوات من الجفاف الشديد بنحو ٩٠ في المائة من سكان الريف والحضر والبدو الرحل. وتشير التقديرات إلى أن ٠٠٠ ٢٠٠ من أصحاب القطعان من البدو قد فقدوا مصدر رزقهم الوحيد. فعلاوة على الجفاف الذي ساد البلد بأكمله، أدت السيول الغزيرة التي هطلت خلال أغسطس/آب ٢٠٠١ إلى تدمير مناطق انتاج الأرز والقطن والقمح، وألحقت أضرارا بآلاف الهكتارات من الأراضي الزراعية بالمقاطعات الجنوبية من جمهورية ايران الاسلامية.

التقلبات المناخية والقحولة والتعرض للجفاف

تتعرض الأراضي جيدة الانتاج أيضا للجفاف ومن ثم يتعين تحقيق الادارة الحاسمة للتربة لتجنب احتمالات حدوث أضرار غير قابلة للاصلاح.

يحتل إقليم الشرق الأدنى وشمال أفريقيا منطقة شاسعة تسودها ظروف مناخية معاكسة بصورة عامة، وتتسم بالانخفاض الشديد في المنسوب السنوي للأمطار وتقلباتها الشديدة وبدرجة عالية من القحولة. وفي الماضي، أرست الأنهار تربة خصبة عميقة وغرينية ووفرت سبل العيش للعديد من مجتمعات الري والحضارات الأولى، غير أنه حتى الأراضي جيدة الانتاج تتعرض بشدة أيضا للجفاف إذا ما أديرت بصورة سيئة مما يؤدي إلى أضرار غير قابلة للاصلاح مثل التصحر. وتختلف هذه العملية عن الجفاف ولكنها تمثل أقصى نتائجه، إذا لم تتخذ تدابير كافية في الوقت المناسب. وقد نوقشت في عدد ٢٠٠١ من حالة الأغذية والزراعة[٨٦] مشكلة ندرة المياه العامة في الاقليم، والدور الرئيسي للادارة السليمة لموارد المياه وتنمية الري. ويناقش هذا القسم بصورة أكثر تحديدا تأثير الجفاف وأهمية الاستعداد لمواجهته.

ينبغي النظر إلى الجفاف على أنه عملية لادارة المخاطر مع التركيز على رصد وادارة ظروف الاجهاد الناشئة عنه وغير ذلك من الأخطار ذات الصلة بتقلبات المناخ.

الجفاف – ظاهرة متكررة هيكليا في الشرق الأدنى وشمال أفريقيا

للجفاف في الاقليم أسباب معقدة للغاية. فالمواقع الجغرافية المختلفة وتباين التضاريس (المناطق المطلة على البحار والجبال والتلال والأراضي المنبسطة والصحاري) مع تأثيراتها المحيطية والقارية، والتعرض لنظم الرياح الغربية والشرقية، والتعرض لنظم الضغط الجوي الأزورية، كلها من الأسباب المحددة طبيعيا والتي توضح المساحة المكانية للجفاف وحدته في الاقليم. ومن ناحية أخرى، أدت الضغوط السكانية إلى تدهور النظم الايكولوجية على نطاق واسع خلال العقود الأخيرة الأمر الذى أدى إلى تفاقم تعرض الاقليم للجفاف من خلال التوسع في زراعة الأراضي القاحلة الحدية والهشة وتعرية التربة والتصحر.

الاطار ٨

أفغانستان

أدى عقدان من الصراع إلى تحويل أفغانستان إلى بلد من أفقر بلدان العالم. فالاقتصاد بحالة سيئة للغاية ولا يوجد أي اطار للاقتصاد الكلي، ومرافق النقل والاتصالات رديئة بشدة، ولا توجد بنوك عاملة في البلد، كما أن قطاعي التصنيع والتصدير لا يعملان إلا بصورة هامشية.

والزراعة هي عماد الاقتصاد في البلاد، إلا أن جزءا كبيرا من البنية الأساسية للزراعة تعرض، بعد عقدين من الحرب والصراعات الأهلية، للتدمير وفي حاجة عاجلة إلى اصلاح. والمساحة المزروعة بالحبوب أصغر بكثير اليوم مما كانت عليه في عام ١٩٧٨. وعلاوة على ذلك، تعرضت أجزاء من أفغانستان لجفاف شديد في ١٩٩٨ و٢٠٠٠ و٢٠٠١ مما جعل أوضاع الأمن الغذائي الحالية محفوفة بأخطار بالغة. وقد وجدت بعثة تقدير المحاصيل والامدادات الغذائية المشتركة بين منظمة الأغذية والزراعة وبرنامج الأغذية العالمي في مايو/أيار ٢٠٠١ قرائن متزايدة على نشوء ظروف مجاعة واسعة النطاق[١]. وفي بداية عام ٢٠٠٢، كان البرنامج يساعد نحو ستة ملايين نسمة في أفغانستان[٢].

وفي عام ٢٠٠١، أشار الانتاج التقديري للحبوب البالغ مليوني طن إلى أن الاحتياجات من واردات الحبوب ستكون في حدود ٢,٢ مليون طن، وهو رقم يقترب من المستوى شديد الارتفاع في العام السابق. وتبدو آفاق محصول القمح لعام ٢٠٠٢ (الذي سيحصد في مايو/أيار ٢٠٠٢) سيئة حيث يتوقع أن ينخفض انتاج الحبوب مرة أخرى مما سيؤدى إلى تفاقم أوضاع الامدادات الغذائية الخطيرة بالفعل.

كما تعرض قطاع الثروة الحيوانية لأضرار جسيمة نتيجة لاستمرار الجفاف لثلاث سنوات متوالية فضلا عن الصراعات

الجفاف ظاهرة متكررة في اقليم الشرق الأدنى وشمال أفريقيا. ويرى بعض المحللين أن وتيرة الجفاف وحدته قد زادتا، على الرغم من أن القرائن على ذلك ليست قاطعة بعد.

وتشير القرائن التاريخية التي تعززها دراسات هالات الأشجار في شمال أفريقيا إلى أن الجفاف ظاهرة متكررة هيكليا في هذا الجزء من اقليم البحر المتوسط. ففي تونس، جرى تتبع أثر فترات الجفاف حتى عام ٧٠٧، وأمكن خلال الفترة ١٩٠٧–١٩٩٧ وحدها رصد عدد من سنوات الجفاف بلغ ٢٣ سنة. وفي المغرب، كان عدد فترات الجفاف على امتداد ١٠٠٠ عام على النحو الذى كشف عنه تقييم هالات الأشجار، يتفاوت من قرن لآخر ولكنه يدور حول معدل ٢٢ عاما من الجفاف في القرن الواحد[٨٧].

ومن بين الاثنين وعشرين سنة من سنوات الجفاف التي حدثت خلال القرن العشرين، وقع عشر منها خلال العقدين الأخيرين وشملت السنوات الثلاث المتعاقبة ١٩٩٩ و٢٠٠٠ و٢٠٠١.

الجارية. وأصبح لنقص أراضي الرعي، وتوقف طرق الرعي التقليدية، ونقص الخدمات البيطرية عواقب وخيمة وخاصة بالنسبة لسكان أفغانستان الرحل وهم "الكوتشى".

وأدت سنوات الحرب والصراعات الأهلية إلى اهمال البنية الأساسية للرى. وتشير التقديرات إلى توقف استخدام نحو نصف المساحة المروية في البلاد. ويتألف الرى التقليدى في أفغانستان من شبكات الري السطحية والجوفية باستخدام تقنيات تحويل واستخلاص بسيطة توفر المياه للري وللاستخدامات المنزلية للأسر على مستوى المجتمع المحلي. وهذا النوع من الري هو المصدر الرئيسي للمياه الذي يعتمد عليه في ري جزء كبير من زراعة الحبوب في البلاد. وكان مجموع مساحة الأراضي المروية منذ ٢٣ عاما يبلغ ٢,٧ مليون هكتار، من بينها، ٢,٣ مليون هكتار يمكن تصنيفها بأنها مغطاة بشبكات الري التقليدية. وتشير التقديرات إلى أن نحو ٥٠ في المائة من هذه المساحة في حاجة إلى اصلاح، وهو ما يعتبر أقصر طريق إلى الحد من انعدام الأمن الغذائي في البلاد. ومن بين العوامل الأخرى، فإن اصلاح الكثير من هيكل الري سيكون بسيطا نسبيا، ولكن التأثير على الانتاج الغذائي سيكون فوريا، ويمكن أن يصبح الاصلاح بمثابة مصدر كبير لفرص العمل الداخلية ولعودة اللاجئين. ويحتمل أن يشكل هذا الاستثمار، منخفض التكلفة نسبيا مع فترة نضوج قصيرة، قناة فعالة يمكن من خلالها استخدام المعونة الغذائية لتجديد الأصول الانتاجية.

وسوف تعتمد زيادة الانتاج المحلي من الحبوب لا على اصلاح نظام الري فحسب، بل وكذلك على تحسين الامدادات من المدخلات الضرورية وزيادة توافر قوى الجر وتعزيز خدمات الارشاد.

كذلك، فإن الجفاف من الأحداث المتكررة في الشرق الأدنى. فالأردن مثلا تسوده الأراضي القاحلة، وتعرض لنقص مزمن في المياه ويعاني من نقص شديد منها منذ الستينات.

وكانت حالات الجفاف الأخيرة في كل من أفغانستان وجمهورية ايران الاسلامية والأردن وباكستان والجمهورية العربية السورية والضفة الغربية وغزة من أسوأ ما سجل في هذه البلدان منذ عقود. وقد أكدت أحدث تقارير الهيئة الحكومية الدولية المعنية بتغير المناخ حدوث بعض الاحترار العالمي في الاقليم، وتوقعت حدوث المزيد منه خلال القرن القادم، الا أن التغييرات السابقة في أنماط هطول الأمطار والتنبؤات بشأن المستقبل لا تقوم على أسس جيدة بعد[٨٨].

أفغانستان:
مجموع انتاج المساحة المزروعة بالحبوب

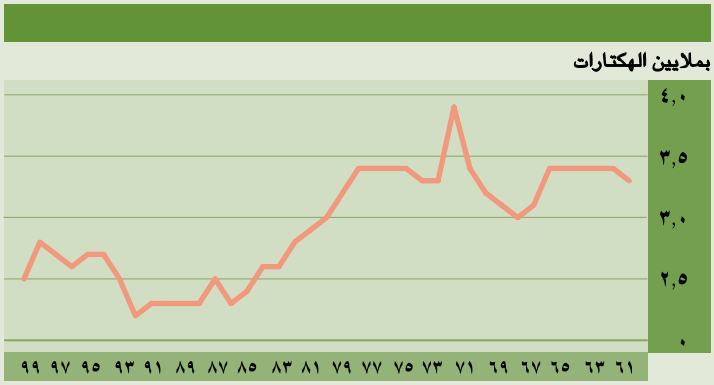

المصدر: قاعدة البيانات الاحصائية فى المنظمة

وينبغي أن تكون الزراعة القطاع الرئيسي في أية استراتيجية ترمي إلى تحسين الأمن الغذائي وسبل المعيشة في الأجلين القصير والطويل. وتعتبر زيادة انتاج الحبوب عنصرا أساسيا لتحسين الأمن الغذائي. ومن ناحية أخرى، فإن الثروة الحيوانية تعتبر مصدرا مهما للغذاء وتوفير قوى الجر، وعلى ذلك، فإن قطاعي الثروة الحيوانية والمنتجات البستانية ينطويان على امكانيات هائلة للتصدير. كذلك، فإن تحسين عمليات تجميع المياه وصيانتها فضلا عن اصلاح شبكات الرى التقليدية، وهو أمر مهم للغاية، حجر الأساس لبرنامج تحسين الأمن الغذائي وضمان سبل المعيشة المستدامة.

(١) منظمة الأغذية والزراعة، ٢٠٠١ "أفغانستان: تقرير التنبيهات الخاصة رقم ٣١٨" - سبتمبر/أيلول، روما. (www.fao.org/WAICENT/faoinfo/economic/giews/english/alertes/2001/SRAFGH31.htm)

(٢) بيان صحفي لبرنامج الأغذية العالمي في ٢٠٠٢/٢/٥.

الجدول ٢٨
عدد حالات الجفاف التي شهدها المغرب من القرن الرابع عشر إلى القرن العشرين

القرن	عدد حالات الجفاف
الرابع عشر	٣١
الخامس عشر	٢٥
السادس عشر	١٢
السابع عشر	٢٢
الثامن عشر	١٦
التاسع عشر	١٩
العشرون	٢٢

المصدر: J. Morton and C. Sear. 2001. Challenges for drought management in West Asia and North Africa. Paper prepared for the Ministerial Meeting on Opportunities for Sustainable Investment in Rainfed Areas of West Asia and North Africa, Rabat, Morocco, 25–26 June 2001.

ونقص المياه أصبح بالفعل العائق الرئيسي في معظم بلدان الاقليم. فاستنادا إلى عمليات محاكاة نموذج الهيئة الحكومية الدولية المعنية بتغير المناخ، تشير التوقعات إلى أن ندرة المياه قد تتفاقم بدرجة كبيرة نتيجة للتغييرات في الأنماط المناخية في المستقبل[٨٩]. إن تغير المناخ والجفاف والتصحر ظواهر مترابطة ولكن لا يمكن استخدام المفاهيم بصورة تبادلية لمعالجة القضايا المعقدة المتعلقة بالجفاف وادارة المياه في هذا الاقليم.

قضايا موارد المياه والأراضي

يجرى عادة الاعتماد الشديد على المياه السطحية والجوفية في جميع بلدان الاقليم حيث يستخدم ما بين ٦٠ و٩٠ في المائة منها في الزراعة. ويتزايد الطلب على المياه في جميع أنحاء الاقليم في حين تتناقص امداداتها باطراد. ويحدث ذلك في سياق ضغوط متضاربة من القطاعات المنزلية والزراعية والصناعية والسياحية. ومازالت مسألة كيفية احداث التوازن في معادلة المياه تشكل تحديا كبيرا أمام صناع القرار.

وقد سبقت مناقشة موضوع موارد المياه العذبة المتجددة وادارة المياه في الاقليم في "حالة الأغذية والزراعة لعام ٢٠٠١"[٩٠]. وتؤكد البيانات المتاحة أن عشرة بلدان على الأقل في الاقليم كانت تعاني بالفعل من نقص شديد في المياه في ١٩٩٥[٩١]. فلدى الأردن والجماهيرية العربية الليبية والكويت وقطر والمملكة العربية السعودية ودولة الامارات العربية أقل من ٢٠٠ متر مكعب من المياه للفرد سنويا لتلبية الاحتياجات المنزلية. وتبين التوقعات أن الجزائر وتونس سوف تنضمان إلى هذه المجموعة في عام ٢٠٢٥، في حين يتوقع أن تعاني مصر والمغرب وسورية من نقص شديد في المياه في عام ٢٠٥٠. ومن المتوقع أن يكون العراق وتركيا فقط البلدين اللذين سيكونان في وضع أفضل نسبيا[٩٢] في عام ٢٠٢٥.

تأثير حالات الجفاف الأخيرة على الانتاج المحصولي والحيواني

بعد الانتعاش في ١٩٩٨، أدت ثلاث سنوات من الجفاف في كثير من بلدان الاقليم إلى حدوث انخفاض شديد في الناتج الزراعي (أنظر القسم السابق). وتأثر الانتاج المحصولي ولاسيما انتاج الحبوب بشدة من جراء ذلك.

أثرت ثلاث سنوات من الجفاف الشديد على ما لا يقل عن ٤٠ في المائة من أعداد الحيوانات في الاقليم.

وكان للجفاف أيضا تأثيره على أعداد الحيوانات وانتاجيتها في الاقليم. فالثروة الحيوانية تشكل ما بين ٣٠ و٥٠ في المائة من مجموع الناتج المحلي الإجمالي من الزراعة، كما أنها عامل مهم في دعم سبل معيشة الكثير من سكان الريف. ولذا فإن الخسائر الجسيمة في الحيوانات لها تأثير مباشر وشديد على الأمن الغذائي الأسري وخاصة سكان الريف في المناطق النائية التي يصعب الوصول اليها، الذين يعانون من أكبر قدر من التعرض للجفاف. وأشارت التقديرات إلى أن الجفاف قد أثر، خلال السنوات الثلاث الماضية، على ما لا يقل عن ٤٠ في المائة من أعداد الحيوانات في الاقليم. ووردت تقارير واسعة النطاق من معظم البلدان عن حدوث خسائر فادحة نتيجة لنفوق الحيوانات، وخسائر الانتاج، وبيع الحيوانات تحت وقع الأزمات. والأرجح أن تأثيرات ذلك سوف تستمر بعد ٢٠٠٢ حيث تفاقمت الأوضاع نتيجة للتأثيرات التراكمية لحالات الجفاف المتوالية.

وكان لحالات الجفاف الشديد آثارها المدمرة على الغطاء النباتي للمراعي فضلا عن ندرة الأعلاف من الحبوب ومخلفات المحاصيل. ولذا، فإن المزارعين الذين يفتقرون إلى الموارد يضطرون في كثير من الأحيان إلى شراء الأعلاف على حساب استهلاك الأسرة. وأدى النقص الشديد في الأعلاف إلى بيع الحيوانات على نطاق واسع تحت وقع الأزمة، مما أدى إلى تشبع السوق وحدوث انخفاض شديد في الأسعار. وقد انخفض متوسط أسعار الأغنام الحية بأكثر من النصف فيما بين ١٩٩٩ و٢٠٠٠. ولوحظ حدوث انخفاضات أخرى في جميع بلدان الاقليم تقريبا، مما يعكس التوقعات باستمرار الجفاف والانخفاض الحاد في الدخل المتاح للتصرف.

التأثير على سبل معيشة السكان ودخل الأسرة والفقر في الريف

علاوة على انهيار النشاطات الزراعية، تضررت امدادات المياه في الريف والحضر بشدة خلال ١٩٩٩–٢٠٠١. وكان توزيع المياه بالحصص القاعدة العامة في معظم المدن الكبيرة في الاقليم. كذلك أدت حالات الجفاف المتكررة إلى حدوث مشكلات اقتصادية واجتماعية جسيمة. فعلى سبيل المثال، أدى الجفاف الذي أصاب الجزائر والمغرب وتونس خلال الفترة ١٩٩٩–٢٠٠١ إلى حدوث اختلالات كبيرة في الميزان التجارى للمنتجات الزراعية لهذه البلدان، مما أدى إلى الاضرار بالاقتصاديات الريفية المحلية وزيادة الهجرة إلى المناطق الحضرية وتفاقم الفقر في الريف. وسادت أوضاع مماثلة في جمهورية ايران الاسلامية والأردن والجمهورية العربية السورية وباكستان خلال فترة الجفاف هذه.

الشكل ٣٥

التغيرات في الإنتاج التجميعي من الحبوب في البلدان المتضررة من الجفاف[١] في الشرق الأدنى وشمال أفريقيا، ١٩٨٩-٢٠٠١

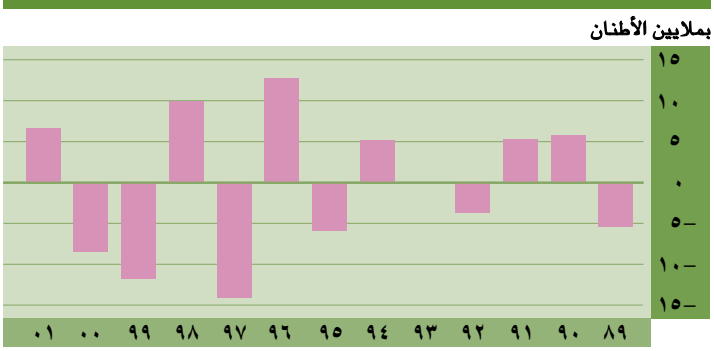

(١) أفغانستان والجزائر وجمهورية إيران الإسلامية والعراق والأردن والمغرب والجمهورية العربية السورية وتونس واليمن

المصدر: قاعدة البيانات الإحصائية في المنظمة

أدت ثلاث سنوات من الجفاف إلى تفاقم الفقر في الريف وزيادة الهجرة من الريف إلى المدن.

وتشير المعلومات المتوافرة إلى أن انتشار الفقر قد زاد في الاقليم زيادة كبيرة قرب نهاية العقد. وعلى وجه الخصوص زادت نسبة السكان الذين يعيشون على أقل من دولارين أمريكيين يوميا من ٢٥ إلى ٣٠ في المائة، وهو تطور يعزى إلى الزيادة السكانية في مصر والمغرب واليمن[٩٣].

وأكثر الفئات الاجتماعية تعرضا وتأثرا بصورة خطيرة هي مزارعو الأراضي الجافة (بما في ذلك منتجو الحبوب)، ومزارعو الزيتون والفاكهة وأصحاب قطعان الأغنام. وتعرض المزارعون وأصحاب القطعان لخسائر جسيمة في دخلهم من خلال خسارة المحاصيل والفقد الجزئي للقطعان وانخفاض غلات انتاج المحاصيل وضعف أسعار السوق. ونتيجة لثلاث سنوات من الجفاف، وجد الكثير من أصحاب القطعان والمزارعون في الاقليم أن من الضروري شراء أعلاف تكميلية ومياه وعقاقير وغير ذلك من المدخلات الزراعية مما أدى إلى زيادة مديوناتهم.

ومن العسير تقدير تأثير الجفاف على الدخل المتاح للأسرة بسبب ضعف البيانات الدقيقة المتوافرة. ويرد تلخيص للمعلومات المستمدة من المسوحات الحقلية والمناطق شبه القاحلة المنتجة للحبوب والثروة الحيوانية في المغرب في الجدول رقم ٢٩. وقد أجريت المسوحات في نفس المجتمعات الزراعية على امتداد سنتين متعاقبتين: وكانت الفترة الأولى شديدة الجفاف (١٩٩٢-١٩٩٣)، والثانية تعتبر من سنوات الأمطار الجيدة (١٩٩٣-١٩٩٤). وتشير النتائج إلى أنه بصرف النظر عن حجم المزرعة، فإن دخل الأسرة تباين تباينا شاسعا من المستوى المرتفع الآمن خلال سنة الأمطار إلى المستوى المنخفض غير الآمن خلال سنة الجفاف. وكان للجفاف تأثير شديد على دخل الكثير من الأسر نتيجة للفشل المحصولي الكامل وضعف عائدات الثروة الحيوانية. وكانت النشاطات غير الزراعية من

بين أكثر الآليات شيوعا التي تستخدمها الأسر لمواجهة الموقف كما هو الحال في معظم أنحاء الاقليم. وتشير البيانات الخاصة بالانفاق الكلي، من ناحية أخرى، إلى أن الأسر تميل في سنوات الجفاف، إلى الابقاء على نسبة كبيرة من الانفاق لتغطية تكاليف الانتاج الفعلية في المزرعة على حساب احتياجات الاستهلاك العادية لأفراد الأسر.

تأثير الجفاف على البيئة

تتعرض شبكات الري في الاقليم لاجهاد بيئي كبير، حيث يعاني جميع البلدان تقريبا من مشكلات الملوحة والتغدق. وثمة سبب آخر للقلق يتمثل في الافراط في استغلال المياه الجوفية وخاصة في بلدان مجلس التعاون الخليجي وان كان ذلك لا يقتصر عليها فقط. ونظرا لأن المياه تقدم دون تحميل التكاليف تقريبا في معظم البلدان، فإن استدامة شبكات الري تمثل شاغلا كبيرا.

تتسبب ندرة المياه في حدوث اجهاد كبير للبيئة مما يؤدي إلى الاضرار بالتنوع البيولوجي في الاقليم.

ويتخذ تدهور الموارد الطبيعية بعدا خطيرا بصورة خاصة في المناطق منخفضة الأمطار التي تشكل نحو ٧٠ في المائة من مجموع أراضي الرعي في الاقليم. اذ يعتمد دخل السكان الرحل بصورة مباشرة على نوعية أراضي الرعي ومساحتها. ففي السنوات العادية، تترك الحيوانات في المرعى لمدة ثمانية أشهر ثم تقدم لها الأعلاف في الشهور الأربعة الباقية. أما مع انتشار ظروف الجفاف، مما يعني نقص الأعلاف الخضراء ومياه الشرب في أجزاء كبيرة من أراضي الرعي، فإن الأعلاف الجافة تقدم للحيوانات معظم العام. وقد هاجرت

الجدول ٢٩

تأثير حالات الجفاف على دخل الأسرة وانفاقها السنوي في منطقة شبه قاحلة في المغرب

	مساحة المزرعة			
	صغيرة (أقل من ٥ هكتارات)		كبيرة (من ٢٠-٥٠ هكتارا)	
	السنة المطيرة	السنة الجافة	السنة المطيرة	السنة الجافة
	(بالدولار)			
دخل الأسرة	٢ ١٨٦	٩٣٣	٨ ٩٨٤	١ ٧٧٧
الدخل من المزرعة	١ ٦٣٣	١١٥	٦ ٨٢٤	١١١-
المحاصيل	٤٢٠	١٠٥-	٣ ١٣٤	٥١٠-
الثروة الحيوانية	١ ٢١٣	٢٢٠	١ ٨٥٠	٣٩٩
الدخل غير الزراعى	٥٥٣	٨١٨	٢ ٠٦٠	١ ٨٨٨
إنفاق الأسرة	٢ ٢٤٠	١ ٩٦٠	٥ ٩٨٠	٥ ٩١٠
المحاصيل والثروة الحيوانية	٣٠٠	٨٣٠	٢ ٨٦٠	٣ ٨٣٠
استهلاك الأسرة	١ ٩٤٠	١ ١٣٠	٣ ١٢٠	٢ ٠٨٠

المصدر: IAV Hassan II field surveys during 1992–93 dry year and 1993–94 wet year; IFAD. 1999. Final Evaluation Report, Integrated Rural Development Project of Abda-Ahmar (Safi region, Morocco). Rome, IFAD and Rabat, Ministry of Agriculture.

أعداد كبيرة من المزارعين وأصحاب القطعان من قراهم بحثا عن الماء والكلأ. وتتطلب هذه الظاهرة اهتماما مباشرا لتلافي حدوث نزوح كبير للسكان ومزيد من تدهور البيئة.

ويتسبب طول فترة الجفاف في احداث أضرار كثيرة بالبيئة، وبالتنوع البيولوجي بالاقليم بما في ذلك الأنواع الحيوانية والنباتية. وتضررت الحياة البرية بشدة نتيجة لنقص مياه الشرب والأعلاف، وجفاف الأراضي الغدقة، وتدهور موائل الحياة البرية. فعلى سبيل المثال، اختفت الأحياء المائية من أراضي هامون الغدقة في جمهورية ايران الاسلامية التي تكتسي أهمية دولية. كذلك فإن آكلات العشب من الأنواع الأولى من الحيوانات التي تتأثر من نقص الأعلاف. كما حدث جفاف للأراضي الغدقة والبحيرات الطبيعية في المغرب، فضلا عن بلدان أخرى في الاقليم مما تسبب في أضرار بيئية مماثلة، يرجح أنها لم يمكن اصلاحها. وفي الأردن تسبب الجفاف المستمر خلال ١٩٩٩و٢٠٠٠ في حدوث أضرار ملموسة للغابات الطبيعية والصناعية التي تشكل ٢٠ و٣٠ في المائة من المساحة الاجمالية على التوالي.

التدابير الحكومية لتلافي الجفاف واغاثة السكان المتضررين في الاقليم

غالبا ما تركز الادارة الحالية للجفاف والتدخلات للتخفيف من وطأته في الاقليم على عمليات اغاثة قصيرة الأجل.

صبي يحرث أرضه في منطقة قاحلة بالمغرب
يضر الجفاف ضررا بالغا بدخل الأسرة الزراعية.

FAO/18029/I. BALDERI

على الرغم من تكرار الجفاف نسبيا في الاقليم، فإن ادارة الجفاف تركز في معظمها على عملية الاغاثة قصيرة الأجل التي تنفذ بتكاليف ضخمة.

تتضمن الفقرات التالية أمثلة للسياسات التي نفذتها حكومات الاقليم استجابة لحالات الجفاف الممتد الأخيرة، والمتمثلة في التجارب العملية من شمال أفريقيا (المغرب) والشرق الأدنى (الأردن) وغرب آسيا (جمهورية إيران الاسلامية). فبالنسبة لهذه البلدان الثلاثة (ومعظم بلدان الاقليم) عندما يحدث جفاف على نطاق البلد تتمثل السياسة المطبقة في انشاء برنامج وطني لمكافحة الجفاف تتولى رصده لجنة مشتركة بين الادارات الحكومية (فريق المهمات الوطني المعنى بالجفاف). ويتولى هذا الجهاز الذى يتخذ القرارات السياسية ويرأسه وزير الزراعة، اقتراح حزمة من تدابير الطوارئ تنفذ في مختلف أنحاء البلد. وتتشكل أيضا لجان معنية بالجفاف على مستوى المناطق والأقسام لرصد تنفيذ التدابير المخططة مركزيا. ولتنفيذ النشاطات المقترحة، يجرى توفير الأموال للتخفيف من التأثيرات المعاكسة للجفاف، ومساعدة سكان الريف المتضررين على حل المشكلات ذات الصلة بما يلى: (١) مياه الشرب، (٢) حماية الحيوانات، (٣) توفير فرص العمل، (٤) التخفيف من الضرائب الزراعية والاعفاء من الديون.

في ٢٠٠٠/٢٠٠١، خصص المغرب نحو ٦٥٠ مليون دولار أمريكي لنشاطات الاغاثة من الجفاف والتخفيف من وطأته، ويمثل هذا المبلغ نحو ثلث الميزانية السنوية للاستثمار.

فقد خصصت الحكومة في المغرب، للبرنامج الوطني للاغاثة من الجفاف لعام ٢٠٠٠، نحو ٦٥٠ مليون دولار للانفاق منها على نشاطات الاغاثة من الجفاف والتخفيف من وطأته للفترة من أبريل/نيسان ٢٠٠٠ إلى يوليو/تموز ٢٠٠١. ويمثل هذا المبلغ الأساسي الهام ثلث ميزانية الاستثمار السنوية بأكملها في البلد. وصرف المبلغ على النحو التالى: ٩,٤ في المائة لمياه الشرب، ١٩,٤ في المائة لتغذية الحيوانات وتوفير الحماية البيطرية لها، و٦٠,٥ في المائة لتوفير فرص عمل في المناطق الريفية، و٤,٥ في المائة لتثبيت أسعار السوق الخاصة بالحبوب، و٣,٨ في المائة للحد من تدهور الغابات، و١,٨ في المائة لتغطية الاعفاءات من الديون الزراعية، ونسبة ٠,٥ في المائة الباقية للاتصال والتوعية العامة[٩٤]. وفيما يتعلق بمستوى الاستثمار، وفترة التنفيذ، والنتائج الأولية، فإن البرنامج يتسم بنجاح نسبي وان لم يكن قد أجرى بعد تقييم للتأثيرات الحقيقية[٩٥].

وفي الأردن، بلغت المساعدات المالية الحكومية لبرنامج الاغاثة من الجفاف في ١٩٩٩ مقدار ٥٨ مليون دولار أمريكى، وخصص مبلغ مماثل لعام ٢٠٠٠. وبلغت تقديرات خسائر الانتاج الفعلية في ٢٠٠٠ مقدار ١٦٠ مليون دولار أمريكى[٩٦]. ويركز البرنامج الوطني للتخفيف من وطأة الجفاف على توفير المياه والأعلاف لأصحاب قطعان الأغنام، وتقديم الدعم لأسعار الشعير والمواد العلفية المعانة، والمرونة في استيراد الأعلاف وتصدير الحيوانات الحية وتطبيق آليات لارجاء استرداد القروض الزراعية أو الاعفاء منها بالنسبة لمعظم المجتمعات المحلية المتضررة. كما وزعت الحكومة المياه والمعونة الغذائية على السكان الرحل الذين يعيشون في المنطقة الصحراوية من البلد وسهوب البادية (البدو)، وفي الأجزاء المتضررة المماثلة في المناطق الأخرى.

تقدر خسائر الانتاج المحصولي والحيواني ذات الصلة بالجفاف في جمهورية ايران الاسلامية بمقدار ٢,٦ مليار دولار أمريكي.

وخصصت حكومة جمهورية ايران الاسلامية ١٣٨ مليون دولار أمريكى و٥٠٠ مليون دولار أمريكى في ٢٠٠٠ و٢٠٠١ على التوالي للتخفيف من تأثيرات الجفاف الجارية. وخصص نصف ميزانية ٢٠٠١ للبنك الزراعي لتقديم القروض لمشروعات التخفيف من وطأة الجفاف التي تركز، مثلا، على صيانة التربة والمياه على مستوى المزرعة وامدادات المياه وصيانة قنوات الرى التقليدية التي أصابها الدمار، وادارة مستجمعات المياه. وخصص النصف الآخر من الميزانية لنشاطات الاستعداد وزيادة رأسمال صناديق التأمين على المنتجات الزراعية. وتمثل الميزانية المعتمدة لعام ٢٠٠٢ نحو ٢٠ في المائة من مجموع الخسائر التقديرية التي وقعت في ٢٠٠١ للانتاج المحصولي والحيواني والتي كانت في حدود ٢,٦ مليار دولار أمريكى[٩٧].

من ادارة رد الفعل في الأزمات إلى استقراء المخاطر

الزراعة في الاقليم شديدة الحساسية للتقلبات المناخية من عام لآخر. وعلى الرغم من أن هذه التقلبات المناخية تثير قضايا معقدة تتعلق بادارة المخاطر، فإن الكثير من البلدان ليس لديه أية سياسة مستدامة للادارة للتصدى لهذه المخاطر الطبيعية. ولا شك في أن للري والادارة السليمة لموارد المياه دور حيوي في هذا المجال (على النحو الذى تم تناوله في حالة الأغذية والزراعة لعام ٢٠٠١).

البلدان التي لديها سياسات طويلة الأجل لادارة الجفاف أكثر قدرة على معالجة الجفاف من البلدان التي تدير فقط الأزمة الناجمة عن ذلك.

وعلاوة على ذلك، أثبتت التجارب في الأماكن الأخرى أن البلدان التي لديها سياسات طويلة الأجل لادارة الجفاف مثل استراليا وجنوب أفريقيا وبعض الولايات في الولايات المتحدة تكون أفضل استعدادا للتعامل مع الجفاف من تلك التي تدير الأزمة فقط. وتشمل الاستراتيجية الجديدة في الاقليم انشاء المرصد الوطنى للجفاف داخل وزارة الفلاحة في المغرب لوضع خطة وطنية لمكافحة الجفاف بتعاون مؤسسى وثيق بين صانعي السياسات والجامعات. والغرض من هذا الجهد هو اقامة بنية أساسية مؤسسية تتضمن نظاما للانذار المبكر عن الجفاف، ونظاما لتوصيل المعلومات للمستخدمين ومديري عمليات الجفاف. وتتمثل النتيجة المباشرة لهذه المبادرة في تعزيز القدرة المؤسسية على الانذار المبكر بالجفاف ورصد وتقدير تأثيراته.

وثمة عنصر رئيسي للتخطيط لمواجهة الجفاف والتخفيف من وطأته في الاقليم يتمثل في الرصد المبكر للجفاف وتوصيل المعلومات في وقتها وبصورة فعالة لصانعي القرار. ويتطلب ذلك رصدا مستمرا لأحوال المناخ وامدادات المياه داخل البلدان المختلفة وكذلك عبر البلدان داخل الاقليم. وقد اتخذت في هذا السياق مؤخرا مبادرات لتعزيز الجهود الاقليمية لاقامة الشبكات للاستعداد لمواجهة الجفاف.

ويمثل مفهوم الشبكة العالمية للاستعداد لمواجهة الجفاف مبادرة يمكن، بدعم من منظمة الأغذية والزراعة والمنظمة العالمية للأرصاد الجوية، أن تهيئ الفرصة للشبكات الاقليمية في الدول والأقاليم لتبادل الخبرات والدروس المكتسبة (جوانب النجاح ونقاط الفشل) من خلال شبكة المعلومات العالمية باعتبارها نظاما لتوصيل المعلومات.

وهناك عنصر مهم في هذه الشبكة العالمية يتمثل في "النظام العالمى للاعلام والانذار المبكر" في منظمة الأغذية والزراعة الذى يقدم تقارير عن النقص في الأغذية على مستوى الأقاليم والأحداث الطارئة مثل حالات الجفاف التي قد تؤثر تأثيرا شديدا في نظام الانتاج الغذائي في أنحاء العالم.

خامسا: أوروبا الوسطى والشرقية ورابطة الدول المستقلة

عرض عام للإقليم

الاتجاهات على مستوى الاقتصاد الكلى وأداء الزراعة

سجلت اقتصاديات بلدان التحول نموا ملحوظا في ٢٠٠١، وللعام الثالث على التوالي، على الرغم من انخفاض هذا النمو بصورة طفيفة عما تحقق في عام ٢٠٠٠.

شهد عام ٢٠٠١، وللسنة الثالثة على التوالي[٩٨]، نموا ملحوظا في اقتصاديات البلدان التي تمر بمرحلة تحول في أوروبا الوسطى والشرقية ورابطة الدول المستقلة[٩٩]. فقد زاد الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي لهذه البلدان بمعدل يبلغ ٤,٩ في المائة في ٢٠٠١ على الرغم من أن هذا الرقم يقل عما تحقق في العام السابق (٦,٣ في المائة).

وكما حدث في العامين السابقين، سجل أقوى أداء في رابطة الدول المستقلة حيث يقدر النمو بنسبة ٦,١ في المائة (٥,٨ في المائة في الاتحاد الروسي، و٦,٨ في المائة في بقية بلدان الرابطة)، في حين يقدر النمو في بلدان أوروبا الوسطى والشرقية بنسبة ٣ في المائة. ويرجع الأداء الأضعف نسبيا إلى حد كبير إلى انخفاض معدلات النمو في بلدان الاقليم الرئيسية المنتجة للغاز والنفط – أذربيجان وكازاخستان والاتحاد الروسي وتركمنستان – فضلا عن تباطؤ النمو الاقتصادي في بولندا التي تمثل أكبر اقتصاد في أوروبا الوسطى والشرقية.

ومع ذلك، كانت البلدان المنتجة للنفط والغاز مثل أذربيجان وتركمنستان هي أسرع الاقتصاديات نموا في الاقليم في عام ٢٠٠١.

أظهر الناتج الزراعي نموا كبيرا في عام ٢٠٠١ لأول مرة بعد ١٠ سنوات من الانخفاض والركود.

وزاد الانتاج الزراعي الصافي (المحاصيل والثروة الحيوانية) في اقتصاديات التحول بأكثر من الزيادة في الناتج المحلي الإجمالي في عام ٢٠٠١ حيث بلغت نسبة هذه الزيادة ٥,٩ في المائة[١٠٠].

وكانت المحاصيل المنخفضة التي تحققت في عام ٢٠٠٠ في معظم بلدان الاقليم ولاسيما أوروبا الوسطى والشرقية عاملا في هذا المجال. وحقق الانتاج الزراعي في بلدان الاتحاد السوفييتي السابق نموا ايجابيا في ٢٠٠١ للعام الثالث على التوالي في حين واصل نمو الانتاج في أوروبا الشرقية انخفاضه في ٢٠٠١، وهو الانخفاض الذي ظل مستمرا طوال السنوات الثلاث السابقة. وزاد الانتاج الزراعي الصافي بأسرع معدلاته في تركمنستان (٣٨ في المائة) وأذربيجان (٢٥ في المائة) والمجر (١٧ في المائة) ورومانيا (١٦ في المائة) وجورجيا (١٣ في المائة).

وإذا نظر إلى هذا الأمر من منظور طويل الأجل، فإن معظم الاتجاهات الأخيرة في معدلات النمو في الناتج المحلي الإجمالي، والانتاج الزراعي الصافي، تبدو واعدة بصورة كبيرة. ففي غضون السنوات الثماني الماضية

الشكل ٣٦

أوروبا الوسطى والشرقية ورابطة الدول المستقلة: مؤشرات مختارة

قيمة الصادرات والواردات الزراعية ونسبتها من مجموع التجارة في السلع

الصادرات الزراعية (بالدولار)
الواردات الزراعية (بالدولار)
نسبة الصادرات الزراعية من المجموع(٪)
نسبة الواردات الزراعية من المجموع(٪)

بمليارات الدولارات — النسبة المئوية

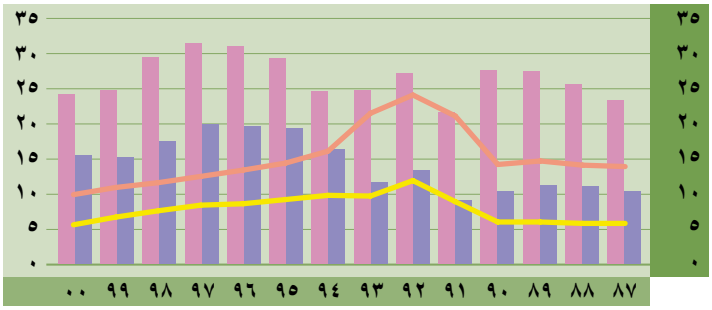

الانتاج الزراعي
(الرقم الدليلي: ١٩٨٩–٩١=١٠٠)

مجموع الانتاج الزراعي
نصيب الفرد من الانتاج الغذائي

الرقم الدليلي

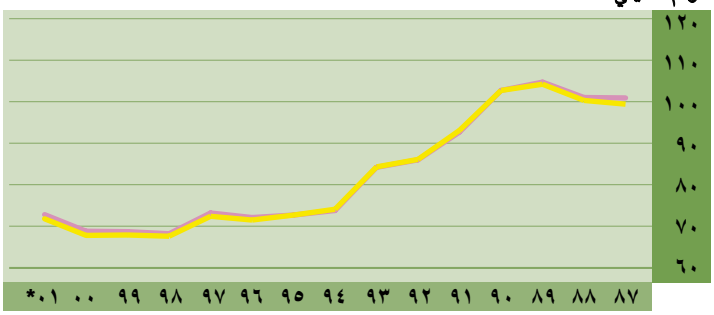

الناتج المحلي الاجمالي الحقيقي
(نسبة التغير عن السنة السابقة)

النسبة المئوية

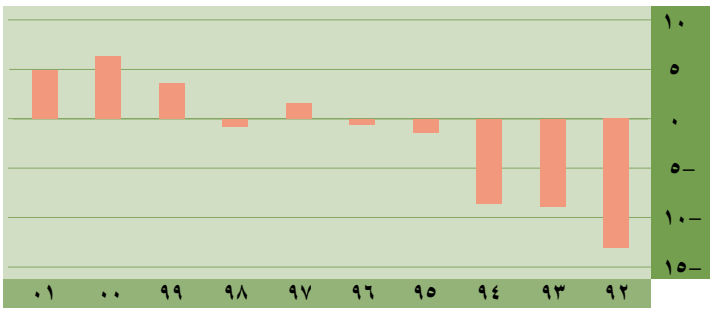

امدادات الطاقة الغذائية
(سعر حراري للفرد في اليوم)

سعر حراري

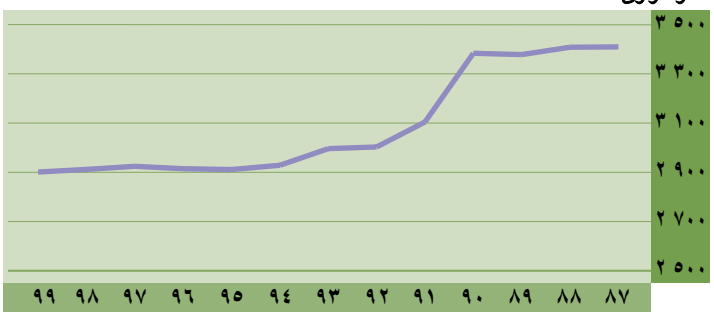

* *أرقام مؤقتة*

المصدر: منظمة الأغذية والزراعة وصندوق النقد الدولي

(١٩٩٣–٢٠٠١) تقلص الناتج المحلي الإجمالي والانتاج الزراعي الصافي في اقتصاديات التحول بمعدل متوسط قدره ٠,٤ في المائة و١,٩ في المائة على التوالي في كل سنة. وبعد عدة سنوات من "الكساد المرحلي"، استأنف الناتج المحلي الإجمالي نموه الكبير في معظم بلدان التحول في ١٩٩٩. غير أن الانتاج الزراعي لم يحذ حذو هذا التحول حتى عام ٢٠٠١. ويشير النمو الكبير في الانتاج في ٢٠٠١ إلى أول سنة من التوسع في الإقليم منذ بداية عملية الاصلاح الاقتصادي. وعلى الرغم من أن النمو قد كان، إلى حد ما، انتعاشا نسبيا بالقياس إلى المحاصيل المنخفضة التي تحققت في العام السابق، فإنه من الممكن اعتبار ذلك علامة على امكانية خروج القطاع الزراعي في الإقليم من حالة الكساد الناجمة عن التكيف الهيكلي.

الجدول ٣٠

معدلات النمو السنوي في الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي في بلدان أوروبا الوسطى والشرقية ورابطة الدول المستقلة التي تمر بمرحلة تحول

	١٩٩٧	١٩٩٨	١٩٩٩	٢٠٠٠	٢٠٠١[١]	٢٠٠٢[١]
	(النسبة المئوية)					
أوروبا الوسطى والشرقية	٢,٦	٢,٣	٢,٠	٣,٨	٣,٠	٣,٢
رابطة الدول المستقلة[٢]	١,١	–٢,٨	٤,٦	٧,٨	٦,١	٣,٩
الاتحاد الروسي	٠,٩	–٤,٩	٥,٤	٨,٣	٥,٨	٣,٦
باستثناء الاتحاد الروسي	١,٥	١,٦	٢,٨	٦,٨	٦,٨	٤,٦
البلدان التي تمر بمرحلة تحول	١,٦	–٠,٨	٣,٦	٦,٣	٤,٩	٣,٦

(١) توقعات.
(٢) بما في ذلك منغوليا
المصدر: صندوق النقد الدولي ٢٠٠١. التوقعات الاقتصادية العالمية، ديسمبر/كانون الأول، واشنطن، العاصمة .

الجدول ٣١

معدلات نمو الانتاج الزراعي الصافي في أوروبا الوسطى والشرقية ورابطة الدول المستقلة

السنة	الزراعة	المحاصيل	الحبوب	الثروة الحيوانية
		(النسبة المئوية)		
١٩٩٢–١٩٩٦	–٥,١	–٣,٣	–٦,٠	–٧,٢
١٩٩٧	١,٤	٧,٩	٣٢,٥	–٥,١
١٩٩٨	–٦,٧	–١٤,١	–٢٧,٢	–٠,١
١٩٩٩	٠,٥	٢,٤	٦,٩	–٢,٥
٢٠٠٠	–٠,١	٢,٦	–٣,٥	–١,٠
٢٠٠١[١]	٥,٩	١٣,٤	٣٤,٢	١,١

(١) تقديرات أولية.
المصدر: قاعدة البيانات الإحصائية في المنظمة.

الشكل ٣٧

الأرقام الدليلية لصافي الإنتاج الزراعي في أوروبا الوسطى والشرقية ورابطة الدول المستقلة

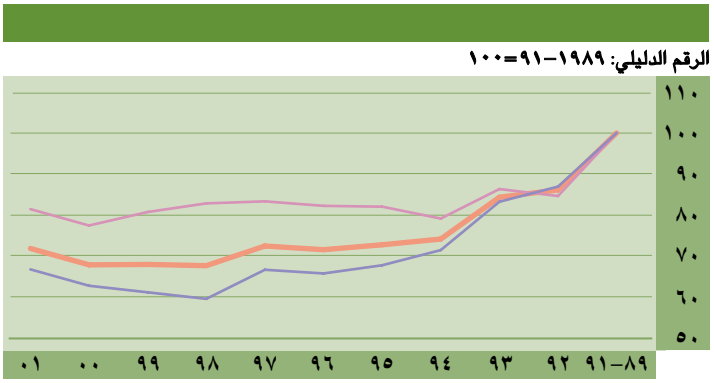

المصدر: منظمة الأغذية والزراعة

حالة الأراضي والمزارع في أوروبا الوسطى والشرقية ورابطة الدول المستقلة خلال فترة التخطيط المركزي

إن الاتجاهات العامة الواردة تفاصيلها أعلاه لا تلمس التغييرات الأساسية الكبيرة التي تحققت خلال السنوات العشر السابقة في بلدان أوروبا الوسطى والشرقية ورابطة الدول المستقلة، كما أنها لا تعكس الفروق الضخمة في الأداء على مستوى البلدان. وتتناول الفقرات التالية أهم التغييرات المؤسسية التي حدثت في الاصلاح الزراعي بوصفها التغييرات الجوهرية التي شهدها القطاع الزراعي في الاقليم.

فقبيل ١٩٨٩-١٩٩٠، كان لبلدان أوروبا الشرقية ورابطة الدول المستقلة هياكل تنظيمية ومؤسسية متماثلة في الزراعة. وكان "النموذج السوفييتي" المتمثل في التخطيط الحكومي، والامداد والتوريد في المزارع الجماعية والحكومية، هو النموذج السائد في هذه البلدان. وكانت الأراضي مملوكة أساسا للدولة، والمزارع منظمة على أساس قطاعين رئيسيين.

وكان القطاع الغالب هو القطاع الحكومي والجماعي الذى يتسم بالمزارع الكبيرة التي توفر فرص العمل لليد العاملة بأجر. وكانت هذه المزارع تحصل على المدخلات من مؤسسات التموين الحكومية وتسلم الانتاج لمؤسسات التوريد الحكومية. وكانت أسعار السلع التي تسوقها المزارع الحكومية والجماعية موجهة من الدولة مثلها مثل أسعار المنتجات الغذائية المصنعة التي تباع في متاجر الدولة.

وكان القطاع الثاني هو القطاع الخاص الذى يتألف من رقع صغيرة (٠,١-٠,٢ هكتار) يزرعها العاملون في المزارع الحكومية والجماعية بالفاكهة والخضر والبطاطس، ويربون الحيوانات للحصول على اللحم والألبان وذلك في غير أوقات العمل. وكان القطاع الخاص لا يسيطر الا على جزء ضئيل للغاية من الأراضي، وكان معظم انتاجه للاستهلاك الذاتي. أما

المدخلات فكانت توزع عن طريق المزارع الجماعية الحكومية أو تؤخذ منها. وكان يسمح لعمال المزارع بتسويق فائض الانتاج لديهم في الأسواق الحضرية حيث كانت الأسعار عادة أعلى مما هي في متاجر الدولة. غير أن القيود على حجم الحيازات من الرقع الخاصة كانت تحد من أنواع وكميات السلع التي يمكن انتاجها.

وكان هذا النموذج السوفييتي المزدوج قد فرض في الأصل في الثلاثينات في الاتحاد السوفييتي السابق، وفي الخمسينات في أوروبا الشرقية باعتباره وسيلة "لعصر الزراعة" لضمان مصدر للغذاء بأسعار ثابتة للمدن الصناعية. غير انه ابتداء من الستينات، تم، إلى حد كبير، التخلي عن سياسات الفترة الستالينية[١٠١] لسببين: ركود النمو في الانتاجية في القطاع[١٠٢] والحاجة إلى توفير منتجات حيوانية "فخمة". وأمكن تحقيق هذا المطلب الأخير من خلال تنمية قطاع حيواني صناعي باستثمارات ضخمة في المزارع وزيادة حوافز الانتاج.

وفى حين كانت طبيعة النموذج السوفييتي في الزراعة آخذة في التغير في الاتحاد السوفييتي السابق وفي البلدان الأكثر تشددا في أوروبا الشرقية، قطعت البلدان الأخرى شوطا كبيرا في نبذ هذا النموذج تقريبا. وكانت جهود بولندا ويوغوسلافيا بعد الحرب في اقامة المزارع الجماعية محدودة نسبيا منذ البداية. وكانت الأراضي تزرع في الغالب بواسطة صغار المزارعين من القطاع الخاص. ورفضت المجر ويوغوسلافيا النموذج السوفييتي في الزراعة في الستينات، وجرى تحرير أسعار المنتجات الزراعية والغذائية بصورة جزئية، وتم التخلي عن التخطيط، وجرى تشجيع التعاونيات وليس المزارع الجماعية أو الحكومية.

عجزت زراعة ما قبل التحول عن تحقيق الزيادات المتوقعة في الانتاجية نتيجة لنقص الحوافز وسيطرة الدولة واسعة النطاق.

غير أن هذه الاصلاحات الملموسة والجوهرية لم تغير ما كان يمكن رؤيته على أنه الجوانب الرئيسية للزراعة الاشتراكية بعد الحرب العالمية الثانية. فأولا، أديرت جميع المزارع، حتى في بولندا ويوغوسلافيا حيث توجد ترتيبات للملكية الخاصة، في بيئة الأسعار الموجهة للمدخلات والسلع والضوابط الحكومية واسعة النطاق على التسويق وتوافر المدخلات. وكان استمرار الحوافز الخاطئة وسيطرة الدولة من الأسباب الرئيسية لعدم نجاح اصلاح الزراعة الاشتراكية في أوروبا الشرقية في احداث الزيادة الكبيرة المتوقعة في الانتاجية. وثانيا، حتى التعاونيات الزراعية في المجر ويوغوسلافيا، أُديرت في بيئة من معوقات ضعف الميزانية التي لا تعرف فيها كلمة الافلاس تقريبا.

الاصلاح الزراعي واصلاح المزارع في بلدان أوروبا الوسطى والشرقية ورابطة الدول المستقلة

المقصود بالزراعة الموجهة نحو السوق في اقتصاديات ما بعد النظام الاشتراكي هو الاستعاضة عن الجوانب الرئيسية للزراعة الاشتراكية واحلال البيئة والمؤسسات ذات الصلة باقتصاد السوق. وتشمل هذه المهمة أكثر من مجرد "تصويب وضع الأسعار" اذ يتعين الاستعاضة عن المؤسسات

البيروقراطية القديمة واحلال مؤسسات جديدة مكانها تستجيب بصورة مرنة لاشارات السوق، ومن ثم تكون عرضة للفشل إذا لم تتمتع بالقدرة على المنافسة. وينطوي ذلك على اجراء تغيير جوهري في العلاقة بين الدولة والمنتجين من حيث الدور الذى يمكن أن تضطلع به الدولة في الاقتصاد ومهام ومسؤوليات المنتجين.

حقوق حيازة الأراضي المضمونة والواضحة والقابلة للنقل عناصر جوهرية في الزراعة الخاصة باقتصاد السوق.

وكانت هناك ثلاثة جوانب رئيسية في عملية الاصلاح الزراعي واصلاح المزارع تكتسي أهمية خاصة في اقامة الزراعة الموجهة نحو السوق. أولها ارساء حقوق حيازة الأراضي المضمونة والواضحة والقابلة للنقل. ويمكن أن تشمل حيازة الأراضي المضمونة حق الانتفاع بالأراضي بصورة يراها المرء ملائمة دون تدخل من الدولة، وحق الحصول على عائدات الاستثمار في الأراضي دون فرض ضرائب تؤدي إلى المصادرة، وحق بيع وشراء الأراضي. ويمكن أن يضمن التطبيق القضائي الموثوق به للعقود، وتسجيل الملكية، حقوق الحيازة المضمونة التي تشكل أساس الأسواق العقارية والرأسمالية الواضحة التي تتسم بالكفاءة. كذلك، فإن حقوق حيازة الأراضي المضمونة علامة على أن العلاقة بين الدولة والمنتجين قد شهدت تغييرا جوهريا.

ثمة عنصر آخر هو كفاءة الملكية وهيكل الادارة في المزارع.

والطريقة الثانية التي يمكن بها للاصلاح الزراعي واصلاح المزارع أن يسهما في اقامة الزراعة الموجهة نحو السوق، هي من خلال ضمان الملكية المتسمة بالكفاءة وهيكل ادارة المزارع. فالملكية المتسمة بالكفاءة تقلل من تكاليف التحول وتحقق بوضوح حدود ملكية الأراضي والأصول الثابتة ودخل المزرعة. ويدعم هيكل الادارة الذي يتسم بالكفاءة الانتاج بأقل قدر من التكاليف.

لقد تبين أن الخصخصة لا تكفي بمفردها، وكان انشاء المزارع الأسرية هدفا هاما من أهداف السياسات.

وقد وصلت جميع بلدان أوروبا الوسطى والشرقية، ومعظم بلدان رابطة الدول المستقلة إلى الادراك بأن التعاونيات والمزارع الجماعية والحكومية التي كانت سائدة في الفترة الاشتراكية كانت تنطوي على هياكل ملكية غير كافية، وأخفقت في تشجيع الانتاج بأقل قدر من التكاليف. وأدى هذا الادراك إلى خصخصة المزارع باستثناء عدد قليل من بلدان رابطة الدول المستقلة. غير أنه كان هناك ادراك أيضا في أوروبا الوسطى والشرقية وفي منطقة القوقاز ومولدوفا في رابطة الدول المستقلة بأن الخصخصة في حد ذاتها لا تؤدي إلى اقامة مزارع تتسم بهيكل ملكية واضح (ومن ثم يتسم بالكفاءة). واستمرت المزارع الخاصة التي تشكلت على أنقاض المزارع الحكومية والجماعية القديمة في كثير من الأحيان في العمل بنفس الطرق التي كانت سائدة في سابقتها. كما استمرت المزارع في تلقي الاعانات الحكومية التي كانت عادة تتم في شكل ائتمانات من المصرف الزراعي (نادرا ما كانت تسدد)، وتعمل بأعداد مفرطة من الموظفين. وباختصار، فإن خصخصة المزارع لا تحل بمفردها مشكلة "الميزانيات الضعيفة".

وأدى هذا الادراك، مقترنا بالرغبة في اعادة الزراعة إلى المزارع الأسرية المملوكة للقطاع الخاص، إلى تشجيع معظم بلدان أوروبا الوسطى والشرقية ورابطة الدول المستقلة على تصفية المزارع الكبيرة ذات الحجم الاشتراكي من خلال اعادة الأراضي إلى أصحابها السابقين أو توزيع الأراضى على العاملين

في المزارع. وهكذا أصبحت اقامة الزراعة المعتمدة على المزارع الأسرية هدفا هاما من أهداف الاصلاح الزراعي في هذه البلدان.

غير أن المزارع الأسرية ليست هيكل الملكية والادارة الوحيد الذي يطبق في مزارع اقتصاديات التحول. ففي كل من بلدان أوروبا الوسطى والشرقية ورابطة الدول المستقلة، قد تشكل ملكية المزارع في صورة شركة مساهمة مشتركة أو شركة محدودة المسؤولية أو شراكة أو مزارع تديرها الأسرة (على أساس مالك وحيد). وكما يرد أدناه، لم يحقق الكثير من بلدان رابطة الدول المستقلة سوى نجاح محدود في تفعيل دور هذه الهياكل.

المزارع التجارية متوسطة الحجم ربما تسهم أيضا في بناء زراعة موجهة نحو السوق.

والطريقة الثالثة التي يمكن أن يساهم بها الاصلاح الزراعي في اقامة الزراعة الموجهة نحو السوق هي من خلال اقامة فئة من المزارع التجارية متوسطة الحجم. فهذه المزارع تكون كبيرة بصورة تكفي للمشاركة بنشاط في الأسواق، وتكون في نفس الوقت مربحة ومرنة بصورة تكفي للبقاء في بيئة الأسواق الدولية القائمة على المنافسة. وهذه المزارع أكبر من مزارع الكفاف "الصغيرة" إلا أنها أصغر بكثير من المزارع الكبيرة التي كانت قائمة في العصر الاشتراكي.

ومثلما الحال بالنسبة للمهمتين السابقتين، فإن اقامة فئة من المزارع التجارية متوسطة الحجم لا يتحقق عن طريق الخصخصة فحسب. فمزارع الكفاف لا تستخدم الأسواق، في حين تميل المزارع الكبيرة المخصخصة ذات الميزانيات الضعيفة إلى تشويه هذه الأسواق. ولذا، فإن من الضروري وضع قياسات استباقية تروج لتجميع الأراضي واستئجار الأراضي والأسواق العقارية فضلا عن تسوية المزارع الكبيرة المخصخصة التي تواجه معوقات الميزانية الضعيفة.

ارساء حقوق واضحة ومضمونة في حيازة الأراضي

اتبعت بلدان التحول استراتيجيات مختلفة لتحقيق خصخصة المزارع.

ثمة اتفاق واسع النطاق، حتى في بلدان رابطة الدول المستقلة، على ضرورة أن يتضمن الاصلاح الزراعي خصخصة المزارع وزيادة المساحة الخاضعة للحيازات الفردية. وهناك العديد من الأسباب لهذا الأمر. فالافتقار إلى الحوافز في المزارع الجماعية والحكومية كان مشكلة واضحة. وثانيا، فقد رؤي أن تصفية المزارع الجماعية في أوروبا الوسطى والشرقية يمثل وسيلة لاعادة دمج الزراعة في المسار الرئيسي لتطور الأسواق الغربية. وثالثا، فإن الاصلاح الزراعي في الصين (والمعروف بصورة أفضل على أنه الاصلاح الزراعي في العالم الاشتراكي في ذلك الوقت)، والذي يتضمن التوسع في الرقع المملوكة للقطاع الخاص وتأجير الأراضي لفترات طويلة، شجع نمو الانتاج الزراعي بل والاقتصاد بأكمله. وأخيرا فانه يبدو أن ارتفاع انتاجية الرقع الخاصة بالمقارنة بالمزارع الجماعية والحكومية ذات النمط السوفييتي يقدم دليلا مقنعا على تفوق المزارع الخاصة[١٠٣]. وهناك تفضيل واسع النطاق للخصخصة في بلدان أوروبا الوسطى والشرقية ورابطة الدول المستقلة (أنظر الجدول رقم ٣٢). والبلدان التي لم تسمح بعد بالملكية الخاصة للأراضي هي طاجيكستان وكازاخستان وأوزبكستان وبيلاروس.

FAO/20951/R. FAIDUTT

إحدى المزارع الخاصة الصغيرة في المجر
هذا المزارع يملك جرارا ومساحة من الأرض تبلغ نحو خمسة هكتارات. وقد أصبحت أغلب الأراضي الزراعية في أوروبا الوسطى والشرقية مملوكة لمزارعين أفراد.

لابد من التمييز بين مبدأ الخصخصة والاستراتيجية التي تتبع في تحقيقها. وقد طبقت استراتيجيات مختلفة في الخصخصة[١٠٤]. فقد اختارت بلدان أوروبا الوسطى والشرقية، باستثناء ألبانيا، اعادة الأراضي إلى أصحابها السابقين، أو الجمع بين اعادة الأراضي وتوزيعها. وفي رابطة الدول المستقلة، فإن البلدان التي اختارت استراتيجية مطلقة، اختارت توزيع الأراضي فيما بين أفراد المزرعة.

وقد استخدمت آليتان في توزيع الأراضي فيما بين أفراد المزرعة. ففي بلدان أوروبا الوسطى والشرقية، وفي منطقة القوقاز ومولدوفا في رابطة الدول المستقلة، قسمت الأراضي والممتلكات إلى حيازات (رقع من الأراضي) ووزعت فيما بين الأفراد باعتبارها ممتلكات خاصة. أما في بقية بلدان رابطة الدول المستقلة، فقد قسمت الأراضي والممتلكات إلى حصص تمثل حقوق انتفاع في أجزاء مملوكة للدولة من مجموع الأراضي والأصول في المزرعة.

نجحت بعض البلدان أكثر من غيرها في وضع حقوق واضحة ومضمونة في حيازة الأراضي.

وعلى ذلك، فإن خصخصة المزارع والأراضي لم تنطو بالضرورة على ارساء حقوق للحيازة واضحة ومضمونة. ففي كثير من البلدان حيث خصصت الأراضي الزراعية في شكل أسهم بدلا من رقع مادية، فشلت الخصخصة في ارساء هذه الحقوق. ويبين العمودان ٣ و٤ في الجدول رقم ٣٢ هذه الفروق. ولا يستطيع أصحاب أسهم الأراضي في أوكرانيا والاتحاد الروسي تحويل أسهمهم الورقية بسهولة إلى رقع مادية، ومن المشكوك فيه أن يستطيعوا تداول هذه الأسهم.[١٠٥]

الجدول ٣٢

خصائص حيازة الأراضي في بلدان أوروبا الوسطى والشرقية ورابطة الدول المستقلة التي تمر بمرحلة تحول

	(١) ملكية خاصة محتملة	(٢) استراتيجية الخصخصة	(٣) استراتيجية التخصيص	(٤) إمكانية نقل الملكية
أوروبا الوسطى والشرقية				
ألبانيا	جميع الأراضي	توزيع	بالقطعة	بيع/شراء وتأجير
بلغاريا	جميع الأراضي	رد ملكية	بالقطعة	بيع/شراء وتأجير
الجمهورية التشيكية	جميع الأراضي	رد ملكية	بالقطعة	بيع/شراء وتأجير
استونيا	جميع الأراضي	رد ملكية	بالقطعة	بيع/شراء وتأجير
المجر	جميع الأراضي	رد ملكية + توزيع	بالقطعة	بيع/شراء وتأجير
لاتفيا	جميع الأراضي	رد ملكية	بالقطعة	بيع/شراء وتأجير
ليتوانيا	جميع الأراضي	رد ملكية	بالقطعة	بيع/شراء وتأجير
بولندا	جميع الأراضي	بيع الأراضي المملوكة للدولة	لا توجد	بيع/شراء وتأجير
رومانيا	جميع الأراضي	رد ملكية + توزيع	بالقطعة	بيع/شراء وتأجير
سلوفاكيا	جميع الأراضي	رد ملكية	بالقطعة	بيع/شراء وتأجير
رابطة الدول المستقلة				
أرمينيا	جميع الأراضي	توزيع	بالقطعة	بيع/شراء وتأجير
أذربيجان	جميع الأراضي	توزيع	بالقطعة	بيع/شراء وتأجير
بيلاروس	للأسرة فقط	لا توجد	لا توجد	حق انتفاع غير قابل للنقل؛ عملية البيع والشراء مشكوك فيها
جورجيا	جميع الأراضي	توزيع	بالقطعة	بيع/شراء وتأجير
كازاخستان	للأسرة فقط	لا توجد	بالأسهم	حق انتفاع قابل للنقل؛ عملية البيع والشراء مشكوك فيها
قيرغيزستان[1]	لا توجد	لا توجد	بالأسهم	حق انتفاع قابل للنقل
جمهورية مولدوفا	جميع الأراضي	توزيع	بالقطعة	بيع/شراء وتأجير
الاتحاد الروسي	جميع الأراضي	توزيع	بالأسهم	عمليات البيع والشراء والتأجير مشكوك فيها
طاجيكستان	لا توجد	لا توجد	بالأسهم	حق انتفاع قابل للنقل
تركمنستان	جميع الأراضي	لا توجد	تأجير جزء من الأرض	حق انتفاع غير قابل للنقل
اوكرانيا	جميع الأراضي	توزيع	بالأسهم	عمليات البيع والشراء والتأجير مشكوك فيها
أوزبكستان	لا توجد	لا توجد	تأجير جزء من الأرض	حق انتفاع غير قابل للنقل

(١) سمحت قيرغيزستان بالملكية الخاصة للأراضي في أعقاب استفتاء يونيو/حزيران ١٩٩٨، ولكن القانون الخاص بذلك لم يوضع بعد موضع التنفيذ.

المصدر: C. Csaki, Z. Lerman and S. Sotnikov. 2000. Farm sector restructuring in Belarus: progress and constraints. World Bank Technical Paper No. 475. Europe and Central Asia Environmentally and Socially Sustainable Development Series. Washington, DC, World Bank.

قامت بلدان أوروبا الوسطى والشرقية وبعض بلدان رابطة الدول المستقلة بتصفية المزارع الكبيرة، واحتفظت بها بعض بلدان الرابطة الأخرى وان كانت قد خصخصتها.

اقامة مزارع بهياكل ملكية وادارة تتسم بالكفاءة

بعد أن أدركت بلدان أوروبا الوسطى والشرقية ورابطة الدول المستقلة أن الخصخصة وحدها لا تضمن وجود هيكل ملكية وادارة يتسمان بالكفاءة، قامت بتصفية المزارع الكبيرة باعادة الأراضي إلى أصحابها السابقين أو توزيعها فيما بين العاملين في المزارع. ولم يكن هناك اتفاق كبير في بقية بلدان رابطة الدول المستقلة على هيكل الادارة الملائم للمزارع. وقد احتفظت هذه البلدان بالمزارع الكبيرة وان كانت بملكية خاصة. وفي كثير من الحالات جرت خصخصة المزارع الجماعية بواسطة العناصر الداخلية مع تحول ملكية الأصول إلى الادارة والعاملين. غير أن توزيع الأصول (بما في ذلك الأراضي) لم يخضع أبدا لتحديد واضح. وقد أتاح هذا الافتقار إلى التحديد الواضح للملكية، في كثير من الأحيان، استمرار هيكل الادارة القائم. ويمكن تلخيص ذلك على النحو التالي:

- استمرار الحيازات الكبيرة بما تحتويه من يد عاملة مفرطة؛
- استمرار الحقوق في الحصول على عمل؛
- ضعف الاهتمام بأرباح المزرعة؛
- طلبات متبقية على دخل المزرعة من جانب الدولة من خلال الضرائب التقديرية وتحصيل الديون؛
- استمرار الأداء المالي الرديء.

وكان الاعتراض الرئيسي على تصفية المزارع الكبيرة ينبغ من الاعتقاد بأن هذه المزارع أكثر كفاءة من المزارع الصغيرة حيث أنها تتمتع باقتصاديات الحجم. غير أن الواقع يقول إنه لا حجم المزرعة ولا اقتصاديات الحجم هما القضيتان المطروحتان: فالأمر الأكثر أهمية هو كفاءة ملكية وادارة المزارع مما يتطلب تحديدا واضحا لحقوق الملكية في الأراضى والأصول والدخل.

فبتقسيم المزارع إلى أسهم ملكية نظرية، لا يقوم "الخلفاء" في المزارع الجماعية المخصخصة بتحديد واضح لهذه الحقوق. فتحقيق ذلك بطريقة منصفة يتطلب تقسيم المباني والآلات والأصول العقارية إلى رقع أو قطع مادية كما تم في عمليات تصفية هذه المزارع. وبدلا من ذلك، فإن هذه الخصخصة للحصة الداخلية لا تمثل سوى شكل آخر من أشكال الممتلكات الجماعية بكل ما تنطوي عليه من مشكلات.

وقد بذلت محاولات في عدد من بلدان رابطة الدول المستقلة لحل هذه المعضلة. فعلى سبيل المثال، سمح للشركات الكبيرة في كازاخستان والاتحاد الروسي وأوكرانيا باستئجار أو شراء الأسهم الوطنية في المزارع. وقد أسفر ذلك في كثير من الأحيان عن تحسين الادارة وتوظيف استثمارات جديدة وزيادة الربحية. وقد تظهر هذه المزارع أن من قبيل المستحيلات اصلاح مزارع العهد الاشتراكي. فهي دائما أكبر، حتى من أكبر مزارع الشركات الكبرى في الولايات المتحدة، وتدار بطريقة مماثلة للأعمال التجارية. غير أن من الصعب القول ما إذا كانت هذه المزارع سوف تستمر في المدى البعيد.

وعلى العكس من ذلك، فإن تحويل المزارع إلى الملكية الفردية في شكل مزارع تديرها الأسر من القطاع الخاص، أدى إلى وضع مساحة كبيرة من الأراضي في المزارع الأسرية الفردية في معظم بلدان أوروبا الوسطى والشرقية (الجدول رقم ٣٣). وبحلول عام ١٩٩٧، كان لدى ألبانيا ولاتفيا وسلوفينيا قطاعات زراعية تضم حصصا من الأراضي في المزارع الفردية تماثل تلك الموجودة في اقتصاديات السوق المتقدمة. وينطبق نفس الشيء على أرمينيا وليتوانيا عام ٢٠٠٠.

الجدول ٣٣

نسبة الأراضي الزراعية في الحيازة الفردية في أوروبا الوسطى والشرقية ورابطة الدول المستقلة

البلد	الأراضي الزراعية في الحيازة الفردية		
	١٩٩٠	١٩٩٧	٢٠٠٠
	(النسبة المئوية)		
أوروبا الوسطى والشرقية			
ألبانيا	٤	١٠٠	...
بلغاريا	١٣	٥٢	...
الجمهورية التشيكية	٥	٣٨	٣٦
استونيا	٦	٦٣	٧٩
المجر	٦	٥٤	٤١
لاتفيا	٥	٩٥	٩٤[١]
ليتوانيا	٩	٦٧	٩٤
بولندا	٧٧	٨٢	...
رومانيا	١٢	٦٧	٨٥
سلوفاكيا	٥	١١	١٣
سلوفينيا	٩٢	٩٦	...
رابطة الدول المستقلة			
أرمينيا	٤	٣٣	١٠٠[١]
أذربيجان	٣	٩	...
بيلاروس	٧	١٢	١٢
جورجيا	٧	٢٤	٦٦
كازاخستان	٠,٢	٢٠	٢٩
قيرغيزستان	١	٢٣	...
جمهورية مولدوفا	٩	٢٧	٥٠
الاتحاد الروسي	٢	١١	١٢[١]
طاجيكستان	٢	٧	...
تركمنستان	٠,٢	٠	...
اوكرانيا	٧	١٧	١٨[١]
أوزبكستان	٢	٤	...

(١) = ١٩٩٩.

المصدر: 2000: National Statistical Offices; 1990 and 1997: C. Csaki, Z. Lerman and S. Sotnikov. 2000. Farm sector restructuring in Belarus: progress and constraints. World Bank Technical Paper No. 475. Europe and Central Asia Environmentally and Socially Sustainable Development Series. Washington, DC, World Bank.

حتى في بلدان أوروبا الوسطى والشرقية، لم تسفر الخصخصة فورا عن اقامة فئة كبيرة من المزارع متوسطة الحجم. ومضت عملية تكوين المزارع متوسطة الحجم بصور متباينة في مختلف بلدان التحول.

اقامة المزارع التجارية متوسطة الحجم

ثمة مجال ثالث يمكن فيه للاصلاح الزراعي أن يساعد في اقامة زراعة موجهة نحو السوق يتمثل في اقامة فئة من المزارع متوسطة الحجم. ويبدو أن تجربة البلدان المتقدمة الأخرى تتمثل في دعم طائفة معينة (أو بالأحرى واسعة) من أحجام المزارع الملائمة للزراعة التجارية الحديثة والقادرة على المنافسة. فالمزارع "الصغيرة" التي تقل عن ٠,٥ هكتار، تنتج أساسا لأصحابها، ومن ثم فهي ليست جزءا من الزراعة التجارية. ولم يكن النمط الاشتراكي الكبير للمزارع قابلا للاستدامة في البلدان الغربية. وبين هذين النقيضين يوجد ما يمكن أن يسمى "الفئة المتوسطة" من المزارع التي لا هي مزارع صغيرة ولا مزارع ضخمة على النمط الاشتراكي.

ومرة أخرى، فإن الخصخصة في بلدان أوروبا الوسطى والشرقية ورابطة الدول المستقلة لم تؤد فورا إلى تكوين فئة كبيرة من المزارع الأسرية متوسطة الحجم القادرة على المنافسة تجاريا. وعلى العكس من ذلك أدت اعادة الأراضي لأصحابها الأصليين وتوزيع الأراضي في بلدان أوروبا الوسطى والشرقية ومنطقة القوقاز ومولدوفا، في أول الأمر، إلى تكوين عدد كبير من المزارع التي تتألف عادة من العديد من الرقع المتناثرة من الأراضي. وهذه المزارع صغيرة في العادة بحيث لا يمكن اعتبارها وحدات انتاج تجارية مهمة، ومع ذلك تساهم بانتاجها في حركة السوق. أما في بقية بلدان رابطة الدول المستقلة، حيث تمت خصخصة المزارع ذات الحجم الاشتراكي، فإن هيكل الملكية (وفي بعض الأحيان الادارة) هو هيكل جماعي بدلا من أن يستند إلى الأفراد والأسر.

وثمة مبرر للاعتقاد، في البلدان التي وضعت فيها حقوق الملكية المضمونة، بما في ذلك حق الشراء والبيع والايجار، بأن الاختلالات الكبيرة التي مازالت قائمة في توزيع الأراضي قد تكون مؤقتة. فعندما يستأجر المزارع الناجح أو يشترى المزيد من الأراضى لدى بيع أصول المزارع المؤسسية غير الناجحة، فإن توزيع الأراضى يصبح بالتدريج أكثر عدالة، بتحويل ملكية الأرض وأصول المزرعة. وتؤيد مسوحات المزارع جزءا من هذا التطور، ذلك أن الكثير من الأراضي المملوكة في أوروبا الوسطى والشرقية قد أصبح مستأجرا الآن أكثر من الوحدات المملوكة. ويمكن أن تساعد السياسات الزراعية في هذا التحول من خلال تيسير عمل الأسواق العقارية والسماح للمنافسة بتغيير هيكل الزراعة بما في ذلك اتاحة الفرصة للمزارع الفردية أو المؤسسية غير الناجحة باعلان فشلها. كما يمكن أن يساعد الدعم الحكومي العام في تجميع الرقع الصغيرة لاقامة هيكل مزارع أكثر قدرة على المنافسة.

وثمة قلق بالغ بشأن توزيع الأراضي إذا لم توضع بعض الحقوق المضمونة للحيازة،بما في ذلك اعادة هيكلة المزارع الصغيرة. فبدون الحقوق المضمونة في حيازة الأراضي، ومنها الحق في نقل الملكية، يستبعد حدوث تجميع لرقع الأراضي الصغيرة لتصبح مزارع متوسطة الحجم. والواقع أنه بدون توزيع حصص الأراضي في شكل رقع مادية، يستبعد تصفية المزارع المؤسسية. ولذا، فإن محصلة انعدام العدالة في توزيع الأراضي قد تكون انخفاض النمو في الدخل الزراعي في هذه البلدان على المدى الطويل[١٠٦].

الاستنتاجات

يبدو أن بلدان أوروبا الوسطى والشرقية ومنطقة القوقاز ومولدوفا قد حققت تقدما نحو توفير أساس سليم للزراعة الموجهة إلى اقتصاد السوق أكثر من بقية بلدان رابطة الدول المستقلة. فلم تنجح استراتيجيات التخصيص التي اختارتها البلدان الأخيرة في ضمان حقوق حيازة الأراضي المضمونة والواضحة والقابلة للنقل أو في اقامة هيكل يتسم بالكفاءة لملكية وادارة المزارع. وعلى الرغم من أن جميع بلدان الاقليم قد زادت من حقوق الملكية الفردية

الجدول ٣٤

نسبة الأراضي الزراعية ومتوسط مساحة المزارع الفردية في الولايات المتحدة وعشر دول في الاتحاد الأوروبي وبعض بلدان أوروبا الوسطى والشرقية ورابطة الدول المستقلة

البلد	السنة	المزارع الفردية		المزارع المشتركة	
		نسبة الأراضي الزراعية	متوسط المساحة	نسبة الأراضي الزراعية	متوسط المساحة
		(النسبة المئوية)	(هكتار)	(النسبة المئوية)	(هكتار)
الولايات المتحدة	١٩٩٨	٩٢	١٧٣	٨	٦٧٦
الاتحاد الأوروبي	...	٩٧	...	٣	...
أوروبا الوسطى والشرقية					
ألبانيا	١٩٩٨	١٠٠	١	–	
بلغاريا	١٩٩٦	٥٢	١	٤٨	٦٨١
الجمهورية التشيكية	٢٠٠٠	٢٦	١٩	٧٤	٩٨٩
استونيا	٢٠٠٠	٧٩	٣	٢١	٤٧١
المجر	٢٠٠٠	٤١	٣	٥٩	٤٥٧
لاتفيا	١٩٩٦	٩٥	١٤	٥	٣١٤
ليتوانيا	١٩٩٧	٧٨	٤	٢٢	٣٧٢
بولندا	١٩٩٦	٨٤	٦	١٦	٤٦٨
رومانيا	٢٠٠٠	٨٥	...	١٥	...
سلوفاكيا	٢٠٠٠	١٣	١	٨٧	١ ٣٦١
سلوفينيا	١٩٩٧	٩٤	٥	٦	٣٣٣
رابطة الدول المستقلة					
أرمينيا	١٩٩٩	١٠٠	١	–	
بيلاروس	٢٠٠٠	١٢	١	٨٨	٣ ١٣٠
جورجيا	٢٠٠٠	٦٦	١	٣٤	١٠٠
كازاخستان	٢٠٠٠	٢٩	١٥	٧١	١١ ٢٤٨
قيرغيزستان	١٩٩٦	٩	٦	٩١	٦ ٤٢٣
جمهورية مولدوفا	٢٠٠٠	٥٠	١	٥٠	٩١٧
الاتحاد الروسي	١٩٩٩	١٢	١	٨٨	٥ ٥٩٣
اوكرانيا	١٩٩٩	١٨	١	٨٢	١ ٨٥٠

ملحوظة: قد تختلف نسبة الأراضي الزراعية في المزارع الفردية اختلافا بسيطا عن الأرقام المذكورة في الجدول رقم ٣٣ بسبب اختلاف المصادر.

المصدر: National Statistical Offices. European Commission. 2001. The agricultural situation in the European Union: 1999 report. Brussels, European Commission

FAO/20956/R. FAIDUTTI

نساء في مزرعة خاصة يضعن البصل في أجولة لبيعه في أسواق بودابست
لاشك فى أن إيجاد فئة من المزارع التجارية متوسطة الحجم هو إحدى الطرق الممتازة التي تساهم بها عمليات الاصلاح في انشاء سوق زراعية.

والمزارع الأسرية، فما زال الأمر يتطلب المزيد من الاصلاحات الجوهرية في الكثير من البلدان وخاصة بلدان رابطة الدول المستقلة.

وبعبارة أخرى، فإن مهمة اقامة زراعة موجهة نحو السوق قادرة على المنافسة ومستدامة في اقتصاديات ما بعد النظام الاشتراكي تتألف من توفير بيئة للسياسات ومؤسسات لاقتصاد السوق وتعزيز المزارع التجارية الجديدة التي تستجيب بصورة مرنة لاشارات السوق وتنتج وتسوق بصورة تنافسية. ولم تنجح الخصخصة بمفردها في تحقيق هذه المهمة. بل ان التجربة قد أظهرت أن وضع حقوق واضحة لحيازة الأراضي وهياكل تتسم بالكفاءة للملكية والادارة واقامة فئة من المزارع التجارية متوسطة الحجم هي النتيجة المنطقية للسياسات الأكثر شمولا. ويشمل ذلك تدابير لنقل ملكية الأراضى وغير ذلك من الأصول الانتاجية إلى الأفراد واتخاذ تدابير لتيسير قيام سوق تعمل بصورة جيدة لبيع الأراضي وتأجيرها، فضلا عن بيئة للسياسات تسمح للمزارع بالتكيف مع أوضاع السوق ولا تعزز الهياكل القديمة غير القادرة على المنافسة.

لا تؤدي الخصخصة بمفردها إلى اقامة اقتصاد يتسم بالكفاءة للسوق الزراعية، كما أنها تحتاج إلى سياسات حكومية نشطة.

سادسا: اقتصاديات السوق المتقدمة

عرض عام

الأداء الاقتصادي العام

تباطأ النمو الاقتصادي في اقتصاديات السوق المتقدمة في عام ٢٠٠١.

ارتفع متوسط الناتج المحلي الإجمالي الحقيقى في اقتصاديات السوق المتقدمة بنسبة ٣,٨ في المائة في عام ٢٠٠٠[١٠٧]. غير أن النشاط الاقتصادي بدأ يتباطأ بالفعل بسبب الارتفاع في أسعار الطاقة، واعادة تقييم ربحية الشركات وتضييق السياسات النقدية في أواخر عام ١٩٩٩، وفي عام ٢٠٠٠ في الولايات المتحدة وفي الاتحاد الأوروبي. وعلى وجه التحديد، أسهمت التطورات في قطاع تكنولوجيا المعلومات – الاستثمار والناتج المتضائلان وما ترتب على ذلك من هبوط في التجارة المتعلقة بتكنولوجيا المعلومات – اسهاما كبيرا في هذا التباطؤ. وعملت نتائج أحداث ١١ سبتمبر/أيلول على تفاقم الاتجاه التنازلي، وكانت توقعات نمو الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي هي ١,١ في المائة في عام ٢٠٠١.

وظل النشاط الاقتصادي قويا في الولايات المتحدة، حيث نما الناتج المحلي الإجمالي الحقيقى بنسبة ٤,١ في المائة في عام ٢٠٠٠، وهو العام الثالث على التوالي الذي توسع فيه الناتج بنسبة تزيد على ٤ في المائة. غير أنه في منتصف عام ٢٠٠٠، بدأ النمو الاقتصادي في الهبوط، وبعد أحداث ١١ سبتمبر/أيلول، ازداد ضعف النشاط الاقتصادي، مما تسبب في هبوط نمو الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي إلى حوالي ١,٣ في المائة في عام ٢٠٠١.

وفي اليابان، اتسع الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي بنسبة ١,٥ في المائة بعد أن ارتفع بنسبة ٠,٨ في المائة فقط في عام ١٩٩٩، وانكمش بنسبة ١ في المائة في عام ١٩٩٨. وساعدت الاستثمارات القوية نسبيا ونمو الصادرات على تحقيق نتيجة ايجابية لعام ٢٠٠٠. ويكمن الطلب الخارجي الضعيف وانخفاض الاستثمار العام والخاص وراء الانكماش في النمو الاقتصادي الذى كان متوقعا بنسبة ٠,٥ في المائة في عام ٢٠٠١.

وشهدت استراليا ونيوزيلندا توسعا في الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي بنسبة ٣,٣ في المائة و٣,٨ في المائة على التوالي، في عام ٢٠٠٠. وكان المتوقع أن يتباطأ نمو الناتج في عام ٢٠٠١، ولكنه تجاوز نسبة ٢ في المائة في البلدين.

وشهدت منطقة الاتحاد الأوروبي ارتفاعا في الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي بنسبة ٣,٤ في المائة في عام ٢٠٠٠، وهو ما يمثل تحسنا عن النسبة ٢,٧ المسجلة في عام ١٩٩٩. وأدى ضعف الطلب الداخلي، والاتجاه التنازلي في أسواق الأسهم والتباطؤ في الطلب الاقتصادي الخارجي إلى انخفاض في النمو في النصف الثانى من عام ٢٠٠٠، حيث كان الاتجاه التنازلي ملحوظا بدرجة أكبر في ألمانيا. وبالنسبة لعام ٢٠٠١، قدر نمو الناتج بنسبة ١,٨ في المائة.

الشكل ٣٨

اقتصاديات السوق المتقدمة: مؤشرات مختارة

قيمة الصادرات والواردات الزراعية ونسبتها من مجموع التجارة فى السلع

الصادرات الزراعية (بالدولار)

الواردات الزراعية (بالدولار)

نسبة الصادرات الزراعية من المجموع(٪)

نسبة الواردات الزراعية من المجموع(٪)

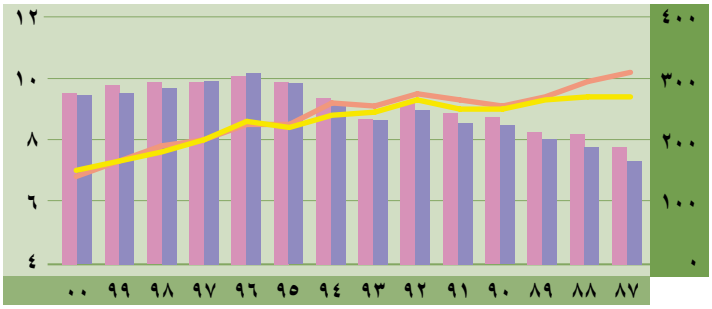

الصادرات الزراعية

(الرقم الدليلي: ١٩٨٩–٩١ = ١٠٠)

القيمة

قيمة الوحدة

الكمية

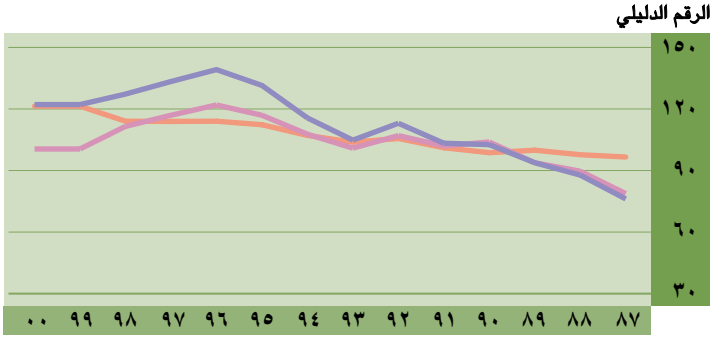

الواردات الزراعية

(الرقم الدليلي: ١٩٨٩–٩١ = ١٠٠)

القيمة

قيمة الوحدة

الكمية

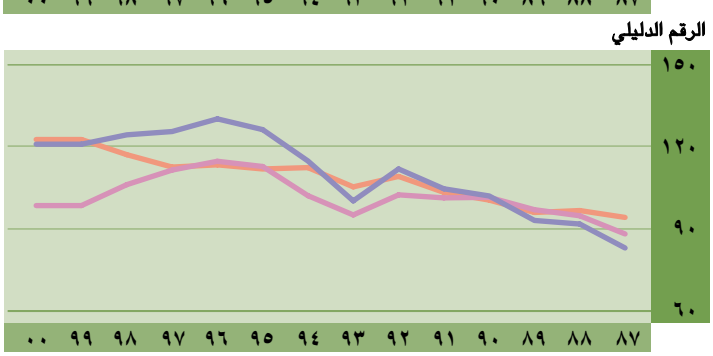

نسبة التبادل التجاري للزراعة بالمقايضة الصافية والدخل

(الرقم الدليلي: ١٩٨٩–٩١ = ١٠٠)

المقايضة الصافية

الدخل

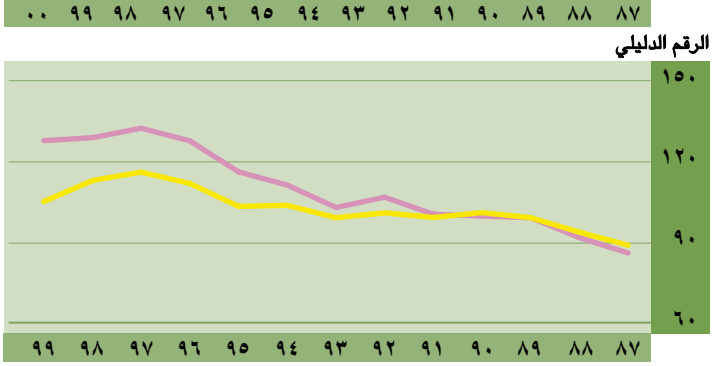

اقتصاديات السوق المتقدمة: مؤشرات مختارة

الناتج المحلي الاجمالي الحقيقي
(نسبة التغير عن السنة السابقة)

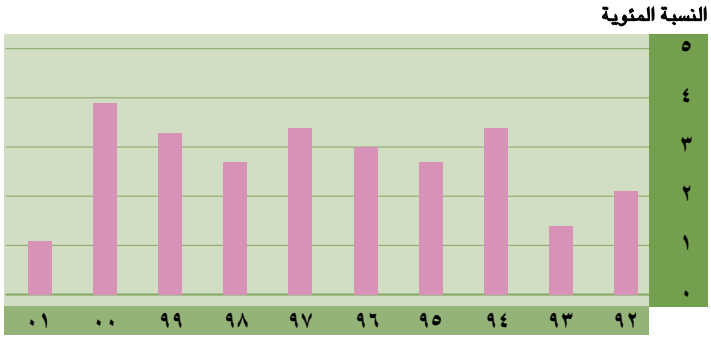

امدادات الطاقة الغذائية
(سعر حراري للفرد في اليوم)

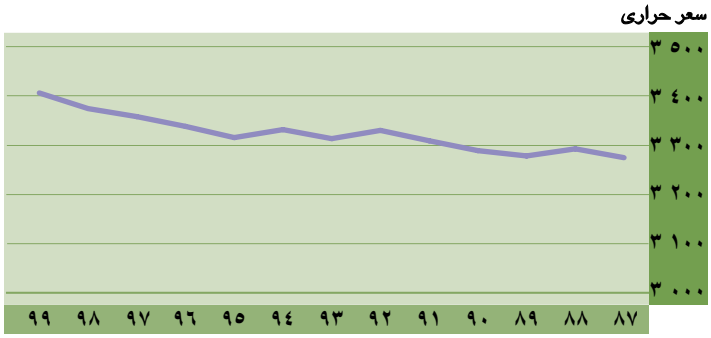

الانتاج الزراعي
(الرقم الدليلي: ١٩٨٩–٩١ = ١٠٠)

مجموع الانتاج الزراعي
نصيب الفرد من الانتاج الغذائي

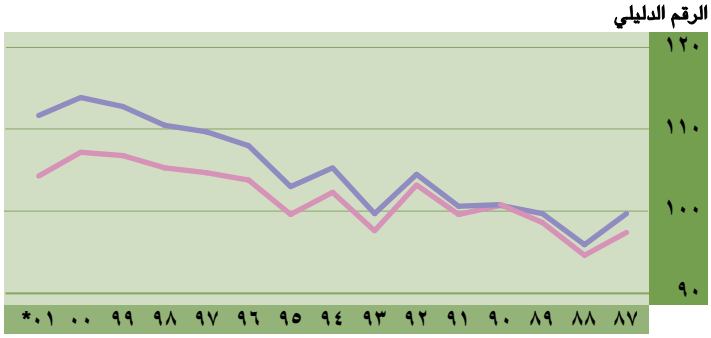

* *أرقام مؤقتة*

المصدر: منظمة الأغذية والزراعة وصندوق النقد الدولي

الأداء الزراعي

كان عام ٢٠٠٠ عام انخفاض نسبي في نمو الانتاج الزراعي.

شهد عام ٢٠٠٠ انخفاضا نسبيا في نمو الانتاج الزراعي في اقتصاديات السوق المتقدمة، حيث توسع الناتج بنسبة ٠,٩ في المائة فقط بعد نمو بنسبة ٢,١ في المائة في العام الذي سبقه. وكان التباطؤ واضحا بشكل خاص في الانتاج الحيواني الذى ارتفع بنسبة ٠,٤ في المائة فقط، بينما زاد انتاج المحاصيل بنسبة ١,٤ في المائة.

ومن بين الأقاليم الفرعية لاقتصاديات السوق المتقدمة، شهدت أمريكا الشمالية نموا كبيرا في الانتاج عام ٢٠٠٠، حيث زاد الانتاج الكلي بنحو ٢ في المائة، وهو ما يعد زيادة هامشية عن النمو الذى تحقق بنسبة ١,٨ في المائة في عام ١٩٩٩. وهذا يعبر عن توسع بنسبة ٢,٢ في المائة في الولايات المتحدة، وبنسبة ٠,٥ في المائة فقط في كندا (بعد نمو في الناتج بنسبة تزيد عن ٦ في المائة خلال العامين السابقين).

وظل الانتاج الزراعي في بلدان الاتحاد الأوروبي جامدا بصورة أساسية في عام ٢٠٠٠، مسجلا انكماشا بنسبة ٠,٢ في المائة. وهذه هي النتيجة الصافية لهبوط بنسبة ١,٣ في المائة في الانتاج الحيواني، وزيادة بنسبة ١,٤ في المائة في انتاج المحاصيل. وسجلت معظم البلدان الكبيرة في الاتحاد الأوروبي معدلات نمو سلبية، ناتجة في معظم الحالات عن أداء هزيل في الانتاج في قطاعي المحاصيل والثروة الحيوانية على السواء. وهبط الانتاج الزراعي في فرنسا وألمانيا وايطاليا والمملكة المتحدة بنسبة تتراوح بين ٠,٥ في المائة و٣ في المائة، بينما طرأ نمو قوي نسبيا على الانتاج وبنسبة تتراوح بين ٣ في المائة و٩ في المائة في فنلندا واليونان واسبانيا.

وشهدت اليابان أيضا هبوطا متواضعا في الانتاج الزراعي في حدود ٠,٥ في المائة في عام ٢٠٠٠، بينما شهدت اقتصاديات السوق المتقدمة في أوسيانيا زيادة في الانتاج الزراعي بنسبة ٠,٦ في المائة فقط في عام ٢٠٠٠ بعد أن سجلت نموا بنسبة ٣,٤ في المائة في عام ١٩٩٩. ويعزى هذا الهبوط كلية إلى الانتاج المنخفض الذي سجل في استراليا. وحققت نيوزيلندا ارتفاعا في الانتاج بنسبة ٥,٨ في المائة، وهو ما يمثل انتعاشا من الهبوط الذى بلغ ٥,٢ في المائة في عام ١٩٩٩.

هبط الانتاج الزراعي بالفعل في عام ٢٠٠١ وفقا للتقديرات الأولية.

وقد أشارت التقديرات الأولية لعام ٢٠٠١ إلى انكماش يقترب من نسبة ٢ في المائة في الانتاج الزراعي الإجمالي في اقتصاديات السوق المتقدمة. ويعزى هذا الانكماش بدرجة كبيرة إلى انخفاض في الناتج بحوالي ٢,٥ في المائة في الاتحاد الأوروبي، مع هبوط كبير في انتاج الحبوب. فقد هبط انتاج القمح في الاتحاد الأوروبي بنسبة تزيد على ١٢ في المائة بعد انخفاض في المساحة المزروعة وبسبب الظروف الجوية المعاكسة. ومن المتوقع أن يكون انتاج الشعير والشوفان قد هبط بصورة حادة. وأثرت الظروف الجوية السيئة بصورة معاكسة على انتاج الغلال، وخصوصا محصول القمح في فرنسا وهولندا وأسبانيا والمملكة المتحدة. وفي اسبانيا، كان لظروف الجفاف القاسية أثر سلبي كبير على محاصيل القمح غير المروية.

الجدول ٣٥

معدلات نمو الانتاج الصافي في اقتصاديات السوق المتقدمة

السنة	الزراعة	المحاصيل	الحبوب	الأغذية	الثروة الحيوانية
			(النسبة المئوية)		
اقتصاديات السوق المتقدمة					
١٩٩٢-١٩٩٦	١,٥	٢,٦	٤,٠	١,٦	٠,٩
١٩٩٧	١,٦	٢,١	٢,١-	١,٥	٠,٩
١٩٩٨	٠,٧	٠,١-	٢,٩	١,٢	١,٩
١٩٩٩	٢,١	٢,٠-	٢,٧-	٢,٠	١,٧
٢٠٠٠	٠,٩	١,٤	٣,٩	١,٠	٠,٤
٢٠٠١[١]	١,٩-	٣,٨-	٨,٠-	٢,٢-	٠,٤-
الإتحاد الأوروبي					
١٩٩٢-١٩٩٦	٠,٣	١,٣	١,٦	٠,٣	٠,٠
١٩٩٧	٠,٣	١,٢	٠,٧-	٠,٢	٠,١-
١٩٩٨	٠,٢	٠,٨-	٣,٤	٠,٢	١,٧
١٩٩٩	٢,٤	٣,٥	٤,٦-	٢,٣	٠,٦
٢٠٠٠	٠,٢-	١,٤	٦,٩	٠,١-	١,٣-
٢٠٠١[١]	٢,٦-	٤,١-	٧,٢-	٢,٦-	١,١-
أمريكا الشمالية					
١٩٩٢-١٩٩٦	٣,٠	٣,٨	٥,٨	٣,١	٢,٤
١٩٩٧	٣,١	٣,٦	١,٨-	٣,٢	١,٣
١٩٩٨	١,٣	٠,٦	٣,٩	٢,٣	٢,٥
١٩٩٩	١,٨	٠,٢	٢,٨-	١,٤	٣,٣
٢٠٠٠	٢,٠	١,٥	١,٤	٢,٢	٢,٠
٢٠٠١[١]	١,٧-	٣,٢-	٧,١-	٢,٣-	٠,٢-
اوسيانيا[٢]					
١٩٩٢-١٩٩٦	٢,٩	١١,٠	٢٠,٥	٤,٩	٠,٦
١٩٩٧	٢,١	٢,٩-	١٠,٧-	١,٢	٤,٦
١٩٩٨	٣,٣	٧,٦	٥,٢	٤,٣	١,٨
١٩٩٩	٣,٤	٩,٥	٨,٧	٤,٢	٠,٥
٢٠٠٠	٠,٦	٠,٥	٤,٩	٠,١	١,٨
٢٠٠١[١]	١,٣	٦,٧-	١٦,٣-	١,٠	٢,٦
اليابان					
١٩٩٢-١٩٩٦	٠,٤-	٠,٢-	٣,٩	٠,٣-	٠,٧-
١٩٩٧	٠,٢	١,٤	٢,٦-	٠,١	٠,٧-
١٩٩٨	٤,٤-	٨,١-	١٠,٤-	٤,٣-	٠,٧-
١٩٩٩	١,٤	٢,٧	٢,٨	١,٤	٠,١-
٢٠٠٠	٠,٥-	٠,٦-	٤,٠	٠,٥-	٠,٦-
٢٠٠١[١]	١,٢-	١,٢-	٤,٣-	١,٢-	٠,٩-

(١) تقديرات أولية.
(٢) استراليا ونيوزيلندا.
المصدر: منظمة الأغذية والزراعة.

وفي أمريكا الشمالية، يبدو أن الانتاج الزراعي قد هبط بدرجة كبيرة في عام ٢٠٠١. ومن المتوقع حدوث انخفاض في انتاج الحبوب، على وجه الخصوص، كنتيجة لظروف الجفاف في سهول القمح من ناحية، ولأن عام ٢٠٠٠ كان عام انتاج غزير للحبوب الخشنة من ناحية أخرى. وشهدت كندا أيضا انخفاضا في

انتاج القمح بحوالي ٢٣ في المائة نتيجة للجفاف في بعض أجزاء البلد، والرطوبة المفرطة في أجزاء أخرى. ويقدر أن انتاج الحبوب الخشنة قد انخفض بنسبة ٨ في المائة خلال عام ٢٠٠٠.

وتشير التقديرات إلى انخفاض آخر في الانتاج بنحو ١ في المائة في اليابان عام ٢٠٠١. ومع أن غلات الأرز كانت عالية جدا في عام ٢٠٠١، انخفضت المساحة المزروعة بحوالي ٠٠٠ ٧٠ هكتار، مما أدى إلى انخفاض انتاج الأرز بنسبة تقترب من ٥ في المائة.

ومن بين الأقاليم الفرعية في اقتصاديات السوق المتقدمة، يقدر أن بلدان أوسيانيا وحدها شهدت زيادة متواضعة في الانتاج الزراعي بنسبة تتراوح بين ١ في المائة و٢ في المائة في عام ٢٠٠١. وتعزى هذه الزيادة بدرجة كبيرة إلى النمو في الانتاج الحيواني.

التغيرات في السياسات الزراعية[١٠٨]

لم تدخل أية اصلاحات رئيسية على السياسات الزراعية في عام ٢٠٠١.

لم يتم ادخال أي برامج رئيسية للاصلاح على نطاق القطاعات الزراعية، أو الاعلان عن هذه البرامج في اقتصاديات السوق المتقدمة في عام ٢٠٠١. وفي بعض البلدان، أحرز بعض التقدم في تنفيذ اصلاحات سبق الاعلان عنها، بينما يتوقع حدوث تطورات هامة جديدة في عام ٢٠٠٢، مثل قانون المزارع في الولايات المتحدة، والاستعراض النصفي لبرنامج جدول أعمال القرن العشرين للاتحاد الأوروبي. وركزت مناقشة السياسات في بلدان كثيرة على مجالات مثل التنمية المستدامة، وسلامة الأغذية والبيئة، والتنمية الريفية، ودور الزراعة متعدد الوظائف، وتركيز السوق، وسياسات المنافسة، ولكن التغييرات الحقيقية في السياسات في هذه المجالات كانت قليلة. وعبرت التغييرات المؤسسية في بعض البلدان عن الأولوية المتزايدة التي تعطى لقضايا سلامة الأغذية والتنمية الريفية.

وانخفضت مستويات الدعم ودرجات حماية السوق بالنسبة لبعض السلع، ولكن لم يتم الاعلان عن أى برامج جديدة لخفض أسعار دعم المنتج الزراعي

الجدول ٣٦

مؤشرات منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية للدعم المقدم للزراعة[١]

المؤشر	١٩٨٦-١٩٨٨	١٩٩٩-٢٠٠١	١٩٩٩	٢٠٠٠	٢٠٠١[٢]
تقدير دعم المنتج					
مليار دولار	٢٣٩	٢٤٨	٢٧٣	٢٤٢	٢٣١
نسبة دعم المنتج	٣٨	٣٣	٣٥	٣٢	٣١
تقدير الدعم الكلي					
مليار دولار	٣٠٢	٣٣٠	٣٥٧	٣٢١	٣١١
نسبة الدعم الكلى	٢,٣	١,٣	١,٤	١,٣	١,٣

(١) جميع بلدان منظمة التعاون الاقتصادى والتنمية.
(٢) تقديرات.
المصدر: منظمة التعاون الاقتصادى والتنمية ٢٠٠٢. السياسات الزراعية في دول منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية، الرصد والتقييم، باريس.

أو التخلص منها تدريجيا. وأدخلت بعض البلدان تدابير للدعم أو توسعت فيها لخفض تكاليف لوازم الانتاج، بينما قامت استراليا وكندا والولايات المتحدة بادخال أو توسيع تدابير لدعم المزارعين الذين يواجهون انخفاضا في الدخل.

انخفض الدعم للزراعة بعض الشيء في عامي ٢٠٠٠ و٢٠٠١ ولكنه لا يزال عاليا مع فروق واسعة فيما بين البلدان والسلع.

وظل الدعم المقدم للزراعة ودرجة الحماية للقطاع من خلال أدوات السياسات المختلفة على مستوى عال في اقتصاديات السوق المتقدمة، ولكنهما تفاوتا بدرجة كبيرة فيما بين البلدان والسلع. ففى عام ٢٠٠٠، بلغ الدعم العام للزراعة بالنسبة لجميع بلدان منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية، مقاسا بتقدير الدعم الكلي (أنظر الاطار رقم ٩)، ٣٢١ مليار دولار أمريكى، أو حوالي ١,٣ في المائة من الناتج المحلي الإجمالي. ويمثل هذا الرقم هبوطا مقارنة بالعام السابق، وبالنسبة المئوية لتقدير الدعم الكلي، يعد دون متوسط الفترة ١٩٨٦–١٩٨٨ وهو ٢,٣ في المائة من الناتج المحلي الإجمالي. وفي عام ٢٠٠١، انخفض تقدير الدعم الكلي في منطقة منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية إلى ٣١١ مليار دولار أمريكي.

الاطار ٩

مؤشرات الدعم في منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية

تستخدم منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية مؤشرات لقياس الدعم المقدم للزراعة. والمؤشران الرئيسيان هما: تقدير دعم المنتج، وتقدير الدعم الكلى، المعرفان هنا.

تقدير دعم المنتج
هو مؤشر للقيمة النقدية السنوية لإجمالى التحويلات من المستهلكين (الناتجة عن سياسة إبقاء الأسعار المحلية أعلى من مستويات السوق العالمية) ومن دافعي الضرائب (الناتجة عن سياسات التمويل من الميزانية) إلى المنتجين الزراعيين. وتعبر النسبة المئوية لتقدير دعم المنتج عن دعم المنتج كنسبة مئوية من إجمالي متحصلات المزرعة.

تقدير الدعم الكلي
هو مؤشر للقيمة النقدية السنوية لجميع التحويلات من دافعي الضرائب والمستهلكين، الناشئة عن تدابير للسياسات تدعم القطاع الزراعي. ويشمل تحويلات للمنتجين (تقدير دعم المنتج) والخدمات العامة المقدمة للزراعة. وتعبر النسب المئوية لتقدير الدعم الكلي عن الدعم الشامل كنسبة مئوية من الناتج المحلي الإجمالي.

وانخفض الدعم المقدم مباشرة إلى المنتجين الزراعيين في جميع بلدان منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية، مقاسا بتقدير دعم المنتج في المنظمة (أنظر الاطار رقم ٩) من ٢٧١ مليار دولار أمريكي في عام ١٩٩٩ إلى ٢٤٢ مليار دولار أمريكي في عام ٢٠٠٠. وفي عام ٢٠٠١، واصل تقدير دعم المنتج انخفاضه إلى ٢٣١ مليار دولار أمريكى. ويعزى الانخفاض في الدعم على مدى العامين الأخيرين أساسا إلى تضييق الفجوة بين الأسعار التي يحصل عليها المزارعون والأسعار العالمية. وهبط تقدير دعم المنتج، كنسبة مئوية من جملة متحصلات المزارع من متوسط ٣٨ في المائة في الفترة ١٩٨٦–١٩٨٨ إلى ٣٢ في المائة في عام ٢٠٠٠، ويقدر بأنه هبط مرة أخرى بنسبة ١ في المائة في عام ٢٠٠١، مع أن الأرقام تتفاوت بدرجة كبيرة بين البلدان والسلع.

FAO/13383/A. LOMBARDI

محصول القمح في مرتع طبيعي بوادى نهر التيبر في إيطاليا
يزرع القمح بدون أسمدة كيماوية أو مغذيات صناعية. وأصبح بعض البلدان يقدم حوافز للزراعة العضوية ولطرق الإنتاج التي تحافظ على البيئة.

تشجع بلدان كثيرة انتاجا زراعيا أكثر ملاءمة للبيئة.

وأدخلت سياسات جديدة في عدد من البلدان تحدد أهدافا بيئية، أو تحد من التلوث، أو تشجع على مزيد من الانتاج الزراعي المستدام. وعرضت استراليا والاتحاد الأوروبي، على سبيل المثال، أهدافا لحفظ التنوع الحيوي. وأدخلت بلدان أخرى، من بينها بلجيكا وفرنسا والدانمرك، تدابير للحد من التلوث الناشئ عن الانتاج الحيوانى، بينما أدخلت فرنسا والدانمرك وهولندا تدابير لخفض مستويات مبيدات الآفات. وأدخلت في عام ٢٠٠١ حوافز جديدة أو محسنة تحبذ الزراعة العضوية في كل من النمسا وفرنسا والنرويج وسويسرا. وزادت هذه البلدان أيضا من مدفوعاتها للمزارعين لتشجيعهم على اتباع أساليب انتاج ملائمة للبيئة. وشهدت استراليا والولايات المتحدة ادخال أو توسيع برامج مهمة لحفظ الموارد الطبيعية.

وفي عام ٢٠٠١، كما في العام السابق، أدخلت عدة تدابير للسياسات في أعقاب الكوارث الطبيعية أو القلق على صحة الحيوان والنبات والانسان. وواصل الاتحاد الأوروبي تقديم الدعم لأصحاب مزارع الأبقار الذين أضيروا من ضعف الطلب بعد أزمة جنون البقر، وأعلنت عدة دول أعضاء عن تدابير اضافية لمساعدة المزارعين المتضررين من أزمة جنون البقر، وانتشار مرض الحمى القلاعية.

سلامة الأغذية مجال آخر من مجالات الأولوية لبلدان كثيرة.

وواصلت بلدان كثيرة تعزيز هياكلها المؤسسية وأطرها الرقابية من أجل تحسين سلامة الأغذية. وكان إنشاء هيئة الأغذية الأوروبية تطورا مهما في هذا الصدد. ويجرى أيضا إنشاء وكالات ونظم جديدة في عدد من البلدان الأخرى. وظلت التكنولوجيا الحيوية وعلاقتها بسلامة الأغذية والبيئة تمثل شواغل رئيسية لكثير من المستهلكين والحكومات. وعقد عدد من الاجتماعات الدولية في عام ٢٠٠١، وأدخلت عدة بلدان اشتراطات إلزامية لوضع البيانات بالنسبة للأغذية المحورة وراثيا، بينما تقترح بلدان أخرى القيام بذلك.

ومن بين أهم التطورات في مجال السياسات التجارية في عام ٢٠٠١ قيام الاتحاد الأوروبي ونيوزيلندا بإزالة الحواجز الجمركية على الواردات القادمة من أقل البلدان نموا، مع أنه في حالة الاتحاد الأوروبي، سوف تتأخر هذه الإزالة لبعض سنوات بالنسبة للأرز والسكر والموز. وأعلنت النرويج وبولندا عن برامج مشابهة لإزالة الحواجز الجمركية، على أن تنفذ في عام ٢٠٠٢.

الهوامش

(١) توقعات وتقديرات الاقتصاد الكلي الواردة في هذا القسم مستمدة من صندوق النقد الدولي، ٢٠٠١. التوقعات الاقتصادية العالمية، ديسمبر/كانون الأول، واشنطن، العاصمة، إلا إذا ذُكر خلاف ذلك.

(٢) صندوق النقد الدولي، ٢٠٠١. التوقعات الاقتصادية العالمية، أكتوبر/ تشرين الأول، واشنطن، العاصمة.

(٣) البنك الدولي، مؤشرات التنمية في العالم، ٢٠٠١.

(٤) إذا أدرجنا جنوب أفريقيا فإن كلاً من نسبة الاستثمار ونسبة الإدخار ستتضاءل في التسعينات بالمقارنة بالثمانينات.

(٥) أنظر الهامش رقم ١.

(٦) بيان صحفي صادر عن منظمة الأغذية والزراعة، مايو/ أيار ٢٠٠٠.

(٧) FAO. 1994. Women, agriculture and rural development, a synthesis report of the Africa region. Rome.

(٨) FAO. 1998. Rural women and food security: current situation and perspectives. Rome.

(٩) K.A. Saito, H. Mekonnen and D. Spurling. 1994. Raising productivity of women farmers in sub-Saharan Africa. World Bank Discussion Paper 230. Washington, DC.

(١٠) أنظر الهامش رقم ٨.

(١١) أنظر الهامش رقم ٩؛ و F. Orivel, 1995. Education primaire et croissance économique en Afrique sub-Saharienne: les conditions d'une relation efficace. Revue d'Économie du Développement, 1.

(١٢) تحديداً، لكل شخص نشط اقتصادياً في الزراعة.

(١٣) C. Udry, J. Hoddinott, H. Alderman and L. Haddad.1995. Gender differentials in farm productivity: implications for household efficiency and agricultural policy. Food Policy, 20(5): 407–423; C. Udry. 1996. Gender, agricultural production, and the theory of the household. Journal of Political Economy, 104(5): 1010–1046; P. Moock. 1976. The efficiency of women as farm managers: Kenya. American Journal of Agricultural Economics: Proceedings Issue, 58(5): 831–835.

(١٤) C. Udry, J. Hoddinott, H. Alderman and L. Haddad. 1995. Gender differentials in farm productivity: implications for household efficiency and agricultural policy. Food Policy, 20(5): 407–423; and C. Udry. 1996. Gender, agricultural production, and the theory of the household. Journal of Political Economy, 104(5): 1010–1046.

(١٥) أنظر الهامش رقم ٩.

(١٦) P. Moock. 1976. The efficiency of women as farm managers: Kenya. American Journal of Agricultural Economics: Proceedings Issue, 58(5): 831–835.

(١٧) أنظر الهامش رقم ٩.

(١٨) M. Rekha. 1995. Women, land and sustainable development: barriers to women's access to land. Washington, DC, International Centre for Research on Women Reports and Publications.

(١٩) أنظر الهامش رقم ٨.

(٢٠) A.R. Quisumbing. 1996. Male–female differences in agricultural productivity: methodological issues and empirical evidence. World Development, 24(10): 1579–1595.

(٢١) FAO. 1989. Report on the Global Consultation on Agricultural Extension. Rome.

(٢٢) يمكن العثور على استعراض لاقتصاديات مكافحة ذبابة التسي تسي/القضاء عليها في:
L.T. Budd. 1999. DFID-funded tsetse and trypanosomosis research and development since 1980. Vol. 2 Economic Analysis. Pre-publication draft. London, DFID; and International Livestock Centre for Africa/International Laboratory for Research on Animal Diseases. 1988. Livestock production in tsetse affected areas of Africa.
أعمال اجتماع عقد في ٢٣-٢٧ نوفمبر/ تشرين الثاني ١٩٨٧، نيروبي، كينيا، مجلدان.
وللاطلاع على معلومات متنوعة انظر أيضاً موقع برنامج مكافحة التريبانوزوما:
(www.fao.org/paat/html/home.htm).

(٢٣) لا يحدث مرض التريبانوزوما الذي تنقله ذبابة التسي تسي (Glossina) إلا في أفريقيا، ولكن الأعضاء الآخرين الذين ينتمون إلى نوع الحشرة يسببون أمراضاً خارج أفريقيا. وتوجد ثلاثة أنواع رئيسية من التريبانوزوما تنقلها ذبابة التسي تسي وما يتجاوز ٢٠ نوعاً من ذبابة التسي تسي. وتنقل نسبة تتراوح بين ٢ و ١٠ في المائة من ذبابات التسي تسي مرض التريبانوزوما الذي يصيب الحيوانات بينما ينقل حوالي ٠،١ في المائة فقط أمراض التريبانوزوما التي تصيب الإنسان.

(٢٤) J.C.M. Trail, K. Sones, J.M.C. Jibbo, J. Durkin, D.E. Light and M. Murray. 1985. Productivity of Boran cattle maintained by chemoprophylaxis under trypanosomiasis risk. ILCS Research Report No. 9. Addis Ababa, International Livestock Centre for Africa.

(٢٥) منظمة الصحة العالمية، ٢٠٠٠. جنيف. كان المرض قد اختفى تقريباً خلال الفترة ما بين عام ١٩٦٠ وعام ١٩٦٥ ولكنه عاد إلى الظهور الآن.
وللاطلاع على معلومات عن مرض النوم انظر موقع منظمة الصحة العالمية (www.who.int/health-topics/afrtryps.htm).

(٢٦) عندما يتجاوز معدل انتشار التريبانوزوما ٣٠ في المائة يصبح من المستحيل تقريباً ممارسة الزراعة المختلطة، أنظر:
B.S. Hursey and J. Slingenbergh. 1995. The tsetse fly and its effects on agriculture in sub-Saharan Africa. World Animal Review, 84/85: 67–73.

(٢٧) B. Swallow. 1999. Impacts of trypanosomiasis on African agriculture. Nairobi, International Livestock Research Institute.

(٢٨) L.T. Budd. 1999. DFID-funded tsetse and trypanosomosis research and development since 1980. Vol. 2: Economic Analysis. Pre-publication draft. London, DFID.

(٢٩) M. Kamuanga, C. Antoine, A.-S. Brasselle, B.M. Swallow, G.D.M. d'Ieteren and B. Bauer. 1999. Impacts of tsetse control on migration, livestock production, cropping practices and farmer-herder conflicts in the Mouhoun Valley of southern Burkina Faso. Paper presented at the 25th meeting of the International Scientific Council for Trypanosomiasis Research and Control. (ISCTRC), Mombasa, Kenya. Quoted in Budd, 1999

(٣٠) M. Gilbert, C. Jenner, J. Pender, D. Rogers, J. Slingenbergh and W. Wint. 1999. The development and use of the Programme Against African Trypanosomiasis Information System. Paper prepared for the International Scientific Council for Trypanosomiasis Research and Control (ISCTRC) Conference, 27 September to 1 October 1999. Mombasa, Kenya.

(٣١) FAO. 1998. Cost of trypanosomiasis. Agriculture 21. Rome.

(٣٢) Q. Jihui and T. Tisue. 2000. Achievable breakthrough: viewpoint on the challenge of creating tsetse-free zones in sub-Saharan Africa. IAEA Bulletin, 42/1: 47–50.

(٣٣) F.E. Brandl. 1988. Economics of trypanosomiasis control in cattle. Farming systems and resource economics in the tropics. Vol. 1. Kiel, Wissenschaftsverlag Vauk.

(٣٤) نفس المرجع.

(٣٥) أنظر الهامش رقم ٢٨.

(٣٦) تقديرات وتوقعات الاقتصاد الكلي الواردة في هذا القسم مستمدة من صندوق النقد الدولي، ٢٠٠١. التوقعات الاقتصادية العالمية، ديسمبر/ كانون الأول، واشنطن، العاصمة.

(٣٧) C.A. Carter and A. Estrin. 2001. China's trade integration and impacts on factor markets. Mimeo, University of California, Davis, California, USA. January; and S. Li, F. Zhai and Z.Wang. 1999. The global and domestic impact of China joining the World Trade Organization. A project report. Beijing, Development Research Centre, The State Council, China.

(٣٨) K. Anderson and C.Y. Peng. 1998. Feeding and fueling China in the 21st Century. World Development, 26(8): 1413–1429.

(٣٩) W. Martin. 2002 (forthcoming). Implication of reform and WTO accession for China's agricultural policies. Economies in Transition.

(٤٠) المكتب الإحصائي القطري للصين.

(٤١) A. Nyberg. and S. Rozelle. 1999. Accelerating China's rural transformation. World Bank, Washington, DC.

(٤٢) J. Huang and H. Bouis. 1996. Structural changes in demand for food in Asia. A 2002 Vision for Food, Agriculture, and Environment, Discussion Paper 11. Washington, DC, International Food Policy Research Institute; and J. Huang and S. Rozelle. 1998. Market development and food consumption in rural China. China Economic Review, 9(1998): 25–45.

(٤٣) J. Huang and C. Chen. 1999. Effects of trade liberalization on agriculture

in China: institutional and structural aspects. United Nations ESCAP CGPRT Centre, Bogor, Indonesia.

(٤٤) المكتب الإحصائي القطري للصين.

(٤٥) J. Huang and H. Ma. 1998. The 20-year reform and the role of agriculture in China: capital flow from rural to urban and from agriculture to industry. Reform, 5: 56–63; أنظر أيضا الهامش رقم ٤١.

(٤٦) N.R. Lardy. 1995. The role of foreign trade and investment in China's economic transition. China Quarterly, 144: 1065–1082.

(٤٧) المكتب الإحصائي القطري للصين.

(٤٨) A. de Brauw, J. Huang, S. Rozelle, L. Zhang and Y. Zhang. 2002. The evolution of China's rural labour markets during the reform. Journal of Comparative Economics.

(٤٩) نفس المرجع.

(٥٠) A. de Brauw, J. Huang and S. Rozelle. 2001. Sequencing and the success of gradualism: empirical evidence from China's agricultural reform. Working Paper. Department of Agricultural and Resource Economics, University of California, Davis, California, USA.

(٥١) N. Lardy. 2001. Integrating China in the global economy. Brookings Institution, Washington, DC.

(٥٢) J. Huang and S. Rozelle. 2001. The nature and extent of current distortions to agricultural incentives in China. Paper presented at the second project meeting on WTO Accession, Policy Reform and Poverty Reduction in China. World Bank Resident Mission, Beijing, 26–27 October 2001.

(٥٣) T. Sicular. 1988. Plan and market in China's agricultural commerce. Journal of Political Economy 96(2): 383–87.

(٥٤) أنظر الهامش رقم ٥٢.

(٥٥) كان الخفض التدريجي لإعانات التصدير متوقعاً في اتفاق جولة أوروغواي بشأن الزراعة، بمعدلات مختلفة للبلدان المتقدمة والبلدان النامية، ولكن لم يكن متوقعاً فيه إنهاؤها. وتُعفى أقل البلدان نمواً من التزامات خفض إعانات التصدير.

(٥٦) W. Martin. 2002. Implication of reform and WTO accession for China's agricultural policies. Economies in Transition.

(٥٧) أنظر الهامش رقم ٤٣.

(٥٨) أنظر الهامش رقم ٥٦.

(٥٩) أنظر الهامش رقم ٥٠.

(٦٠) أنظر الهامش رقم ٥٢؛ A. Park, H. Jin, S. Rozelle and J. Huang. Market emergence and transition: transition costs, arbitrage, and autarky in China's grain market. American Journal of Agricultural Economics.

(٦١) المكتب الإحصائي القطري للصين.

(٦٢) L. Brandt, J. Huang, G. Li and S. Rozelle. Land rights in China: facts,

fictions, and issues. China's Economic Review.

(٦٣) Ministry of Agriculture. 2001. China Agricultural Development Report, 2001. Beijing, China Agricultural Press.

(٦٤) L. Zhang, Y. Zhang, J. Huang and S. Rozelle. 2001. The evolution of land rights in China in the 21st century. Working paper. Centre for Chinese Agricultural Policy, Chinese Academy of Sciences, Beijing.

(٦٥) أنظر الهامش رقم ٦٣.

(٦٦) M. Shen. Financial reforms and China's rural economic performance. Department. of Economics, Stanford University, Stanford, California, USA. (Ph.D. thesis)

(٦٧) J. Huang and H. Ma. 1998. The 20-year reform and the role of agriculture in China: capital flow from rural to urban and from agriculture to industry. Reform, 5: 56–63.

(٦٨) J. Stigliz and A. Weiss. 1981. Credit rationing in markets with imperfect information. American Economic Review, 71(3): 393–410. June.

(٦٩) يبين Cheng (2000) أن إعانات التسويق الزراعي في فترة التسعينات من القرن العشرين كانت سالبة. وتزعم وزارة الزراعة (٢٠٠١ب) أن الإعانات التي قدمتها الحكومة إلى الزراعة، بدءًا من الإنتاج إلى الاستهلاك والتسويق، كانت أقل من ٢،٣ في المائة من الإنتاج الزراعي في عام ١٩٩٩. وجدير بالذكر أن معظم هذه الإعانات كان الهدف منها الإبقاء على نظام شراء باهظ التكلفة لحصص الحبوب والقطن الداخلية وعلى إعانات التصدير للذرة والقطن. ويجري الآن إنهاء الإعانات الأولى تدريجياً بينما أزيلت الإعانات الأخيرة في ١ يناير/ كانون الثاني ٢٠٠٢. وحتى وضع حد للتدابير المتعلقة بإعانات التسويق الزراعي قد لا يكون ملزماً لأنه ليس من المرجح أن تتمكن الصين من إنفاق جانب كبير من ميزانيتها على الإعانات الزراعية (وزارة الزراعة، ٢٠٠١ب).

(٧٠) أنظر الهامش رقم ٥٢.

(٧١) J. Huang and R. Hu. 2002. Funding options for agriculture research in the People's Republic of China. Project report. Agricultural and Social Sector Department, Asian Development Bank, Manila.

(٧٢) Ministry of Agriculture. China Agricultural Development Report, 2000. Beijing, China Agricultural Press.

(٧٣) ما لم يذكر غير ذلك، استمدت التقديرات والاسقاطات على مستوى الاقتصاد الكلي الواردة فى هذا القسم من صندوق النقد الدولي، التوقعات الاقتصادية العالمية، ديسمبر/كانون الأول، واشنطن، العاصمة.

(٧٤) مازالت بلدان أمريكا اللاتينية والبحر الكاريبي رغم ذلك أقل اعتمادا بدرجة كبيرة على الواردات الغذائية من معظم البلدان النامية الأخرى. اذ تبلغ حصة الواردات الزراعية/الكلية نحو ٢٥ فى المائة فى الوقت الحاضر فى أفريقيا جنوب الصحراء الكبرى و١٨ فى المائة فى الشرق الأدنى وشمال أفريقيا و٨ فى المائة فى آسيا والمحيط الهادي.

(٧٥) انخفضت حصة البلدان النامية ككل من الصادرات الزراعية العالمية من نحو ٣٥ فى المائة خلال السبعينات الى ٢٥ فى المائة فى السنوات الأخيرة. ولم يتمكن سوى اقليمي

آسيا والمحيط الهادي وأمريكا اللاتينية والبحر الكاريبي من المحافظة أو دعم مركزيهما فى الأسواق العالمية. وكان المقابل لانخفاض حصة البلدان النامية من الأسواق زيادة كبيرة من جانب البلدان الصناعية ولاسيما الاتحاد الأوروبي. والواقع أنه فى حين كان الاتحاد الأوروبي (١٥ بلدا) يشكل فى أوائل السبعينات نحو ٣٠ فى المائة من الصادرات السلعية العالمية، فقد أصبحت هذه الحصة الآن نحو ٤٠ الى ٤٥ فى المائة. وترجع معظم هذه الزيادة الى كثافة التجارة فيما بين البلدان الأعضاء فى الاتحاد الأوروبي. غير أنه باستثناء التجارة فيما بين بلدان الاتحاد، مازالت الصادرات تمثل ١٨ فى المائة من المجموع العالمي.

(٧٦) على الرغم من أن تركيز هذا الاستعراض هو على السلع الأولية، فان تنويع قاعدة المنتجات كان أكثر أهمية بالنسبة للمنتجات ذات القيمة المضافة الأكبر (أنظر حالة الأغذية والزراعة لعام ١٩٩٧، الفصل الخاص). ويبين هذا الفصل أن نسبة انتاج الصناعات الزراعية فى أمريكا اللاتينية والبحر الكاريبي إلى الناتج المحلي الاجمالي من الزراعة كانت فى حدود ٤٠ فى المائة فى منتصف التسعينات مقابل نحو ٢٠ فى المائة فى أقاليم البلدان النامية الأخرى. ويذهب جزء كبير من هذا الانتاج الى الأسواق الخارجية. ويمثل الاقليم نحو ١٢ فى المائة من مجموع الصادرات العالمية ونحو ٤ فى المائة من الواردات من المنتجات الغذائية المجهزة صناعيا فى ١٩٧٤. وقد شهد الاقليم أمثلة رائعة على تنمية الصناعات الزراعية والتوسع التجاري. وعلى سبيل المثال، فإن انتاج العصائر من المنتجات الاستوائية فى البرازيل زاد بأكثر من ٢٠ مرة فيما بين منتصف الثمانينات ومنتصف التسعينات. ولم يكن نجاح "دراسة الحالة" فى شيلي باعتبارها صناعة زراعية موجهة نحو التصدير تعتمد فقط على الفاكهة الطازجة بل وكذلك على تنمية المنتجات المصنعة مثل النبيذ والمواد الحافظة للأغذية.
كذلك فان لصناعة تجهيز الأغذية فى الأرجنتين تقليدا راسخا منذ فترة طويلة حيث ان شركة Bunge y Born متعددة الجنسيات لتحويل الحبوب، تعتبر من أكبر الشركات فى العالم.

(٧٧) يبدو الاعتماد على أسواق البلدان الصناعية ولاسيما الولايات المتحدة أكثر وضوحا فى المنتجات غير الزراعية. فنحو ٧٠ فى المائة من جميع صادرات السلع من أمريكا اللاتينية والبحر الكاريبي توجه الى البلدان الصناعية وما يقرب من نصف مجموع صادرات الاقليم الى الولايات المتحدة.

(٧٨) يمكن العثور على تحليل أكثر دقة للاتجاهات طويلة الأجل فى نسب التبادل التجاري للسلع الزراعية فى المطبوع المقرر اصداره قريبا والذى أعده للمنظمة البروفيسور George P. Zanias بعنوان "تطور نسب التبادل التجاري للسلع الأولية وانعكاسات ذلك على البلدان النامية". وتؤكد هذه الدراسة اتجاه نسب التبادل التجارى للسلع الزراعية بالمقايضة الصافية الى التدهور فى جميع أقاليم البلدان النامية منذ أوائل الثمانينات، كما تؤكد المكاسب التى حققتها الصادرات الزراعية فى القدرة الشرائية وخاصة منذ أواخر الثمانينات – وهو جانب يعزى بالدرجة الأولى الى تنويع الصادرات.

(٧٩) يزيد متوسط الحماية الجمركية للزراعة فى البلدان الصناعية بنحو ٩ مرات عن تلك الخاصة بالمصنوعات.

(٨٠) أنظر مثلا تقرير منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية "السياسات الزراعية فى بلدان منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية: الرصد والتقييم " ٢٠٠١. ويشير التقرير الى أنه

"على الرغم من بعض التحولات بعيدا عن دعم أسعار السوق ومدفوعات الانتاج، مازالت تلك تمثل شكلا طاغيا من أشكال الدعم فى معظم البلدان مما يعزل المزارعين عن اتجاهات الأسواق العالمية ويشوه الانتاج والتجارة فى العالم".

(٨١) اللجنة الاقتصادية لأمريكا اللاتينية والبحر الكاريبي. ١٩٩٤. Latin America and the Caribbean: Policies to improve linkages with the global economy. سانتياغو، شيلى.

(٨٢) نوقشت هذه القضايا بالتفصيل فى مختلف الأجزاء والفصول الخاصة من حالة الأغذية والزراعة. أنظر على وجه الخصوص: ١٩٩٥، التجارة بالسلع الزراعية: هل تدخل عصرا جديدا؟"؛ ١٩٩٧، الصناعات الزراعية والتنمية الاقتصادية؛ ٢٠٠١، مستقبل مناخ التجارة فى السلع الزراعية: قضايا مثارة فى الجولة الحالية للمفاوضات بشأن الزراعة.

(٨٣) التقديرات والتوقعات على مستوى الاقتصاد الكلي الواردة فى هذا القسم مستمدة من صندوق النقد الدولي. التوقعات الاقتصادية العالمية، أكتوبر/تشرين الأول و/أو ديسمبر/كانون الأول، واشنطن، العاصمة.

(٨٤) وحدة معلومات مجلة الايكونوميست. تركيا: تقرير قطري لعام ٢٠٠١، لندن.

(٨٥) البحرين والكويت وعمان وقطر والمملكة العربية السعودية والامارات العربية المتحدة.

(٨٦) منظمة الأغذية والزراعة ٢٠٠١. حالة الأغذية والزراعة لعام ٢٠٠١، روما.

(٨٧) N. Chbouki, 1992. الخصائص المكانية والزمنية للجفاف كما يستمد من بيانات هالات الأشجار فى المغرب. جامعة أريزونا، (رسالة الدكتوراه)؛ C.W. Stockton, 1988. تقدم البحوث الجارية صوب فهم الجفاف "الجفاف وادارة المياه وانتاج الأغذية"، وقائع المؤتمر الدولي الذى عقد فى أغادير، المغرب في الفترة ٢١-٢٤ نوفمبر/تشرين الثانى ١٩٨٥.

(٨٨) الهيئة الحكومية الدولية المعنية بتغير المناخ، ٢٠٠١. Special report on the regional impacts of climate change: an assessment of vulnerability. Geneva.

(٨٩) نفس المصدر.

(٩٠) نفس المصدر، أنظر الهامش رقم ٨٦.

(٩١) الحدود القصوى المشيرة الى النقص الدوري في المياه والنقص المزمن في المياه والنقص المطلق في المياه هي ١٥٠٠ متر مكعب و١٠٠٠ متر مكعب و٥٠٠ متر مكعب من المياه العذبة المتجددة للفرد سنويا على التوالي.

(٩٢) الري بالأرقام في اقليم الشرق الأدنى، تقرير المياه رقم ٩، المنظمة، ١٩٩٧، روما.

(٩٣) البنك الدولي ٢٠٠١، "توقعات الاقتصاد العالمي والبلدان النامية." واشنطن العاصمة. وفي نفس الوقت انخفضت نسبة السكان الذين يعيشون على أقل من دولار واحد يوميا بصورة طفيفة.

(٩٤) Le Programme national de lutte contre les effets de la sécheresse. 2000. Publication du Comité inter-gouvernements permanent du développement rural; Secrétariat général du Comité, Ministère de l'agriculture, Rabat, Morocco, avril 2000.

(٩٥) Ameziane. 2000، استراتيجيات التكيف مع الجفاف في المؤتمر الوطني للفلاحة وللتنمية الريفية الذي نظم في الرباط خلال الفترة ١٩-٢٠ يوليو/تموز ٢٠٠٠، وزارة الفلاحة، الرباط، المغرب.

(٩٦) المنظمة/ادارة عمليات الاغاثة الخاصة، ٢٠٠٠. الأردن: تقدير تأثيرات الجفاف وملامح المشروعات، روما.

(٩٧) تقرير بعثة الأمم المتحدة المشتركة بين الوكالات بشأن الجفاف الشديد فى جمهورية ايران الاسلامية، تقريرالمنظمة/ادارة عمليات الاغاثة الخاصة بشأن تقدير تأثيرات

الجفاف واقتراح ملامح المشروعات، المنظمة، روما، ٢٠٠١.

(٩٨) جميع التقديرات والاسقاطات على مستوى الاقتصاد الكلي الواردة فى هذا القسم مستمدة من صندوق النقد الدولي: التوقعات الاقتصادية العالمية، ديسمبر/كانون الأول، واشنطن العاصمة.

(٩٩) تتضمن أوروبا الوسطى والشرقية كلا من: البانيا، البوسنة والهرسك، بلغاريا، كرواتيا، الجمهورية التشيكية، استونيا، المجر، لاتفيا، ليتوانيا، مقدونيا، بولندا، رومانيا، سلوفاكيا، سلوفينيا ويوغوسلافيا. أما رابطة الدول المستقلة فتتضمن: أرمينيا، أذربيجان، بيلاروس، جورجيا، كازاخستان، قيرغيزستان، مولدوفا، الاتحاد الروسي، طاجيكستان، تركمنستان، أوكرانيا وأوزبكستان.

(١٠٠) أرقام أولية، منظمة الأغذية والزراعة.

(١٠١) تتسم هذه السياسات بالتخطيط الجامد للانتاج وانخفاض الأجور وضعف الاستثمارات (وفى الاتحاد السوفييتي السابق) القيود الكبيرة على تحركات سكان الريف.

(١٠٢) L. Wong and V. Ruttan. 1990. A comparative analysis of agriculture productivity trends in centrally planned economies. In K. Gray, ed. Soviet agriculture: comparative perspectives, pp. 23–47. Ames, IA, USA, Iowa State University Press.

(١٠٣) Z. Lerman. 1998. Does land reform matter? Some experiences from the former Soviet Union. European Review of Agricultural Economics, 25: 307–330.

(١٠٤) J. Swinnen. 1997. The choice of privatization and decollectivization policies in central and eastern European agriculture: observations and political economy hypotheses. In J. Swinnen, ed. Political economy of agrarian reform in central and eastern Europe. Aldershot, UK, Ashgate

(١٠٥) Z. Lerman, K. Brooks and C. Csaki. 1994. Land reform and farm restructuring in Ukraine. World Bank Discussion Paper No. 270. Washington, DC; and M. Pugachev. 2000. Organizational forms of the new agricultural enterprises in Ukraine. Ukraine Agricultural Policy Project discussion paper. Kiev, Ukraine, Iowa State University, Institute for Policy Reform.

(١٠٦) C. Csaki, Z. Lerman and S. Sotnikov. 2001. Farm debt in the CIS: a multi-country study of the major causes and proposed solutions. World Bank Discussion Paper No. 424. Washington, DC.

(١٠٧) تقديرات الاقتصاد الكلي مستمدة من صندوق النقد الدولي: التوقعات الاقتصادية العالمية، ديسمبر/كانون الأول، واشنطن العاصمة.

(١٠٨) هذا القسم مأخوذ من منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية، ٢٠٠٢.

Agriculture Policies in OECD Countries: Monitoring and Evaluation 2002. Paris.

الجزء الثالث

الزراعة والمنافع العامة العالمية بعد عشر سنوات من قمة الأرض

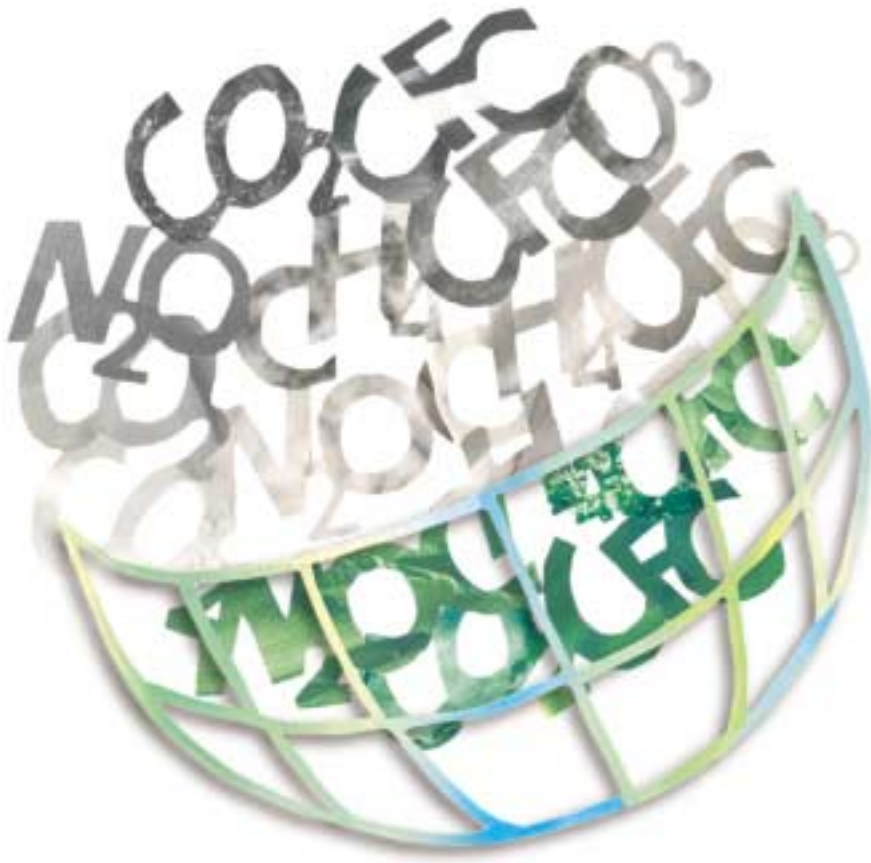

أولا: دور الزراعة والأراضي في توفير المنافع العامة العالمية

مقدمة

بعد ١٠ سنوات من قمة الأرض في ريو دى جانيرو ستستعرض القمة العالمية المعنية بالتنمية المستدامة تنفيذ جدول أعمال القرن ٢١.

بعد ١٠ سنوات من مؤتمر الأمم المتحدة المعني بالبيئة والتنمية الذي انعقد في ريو دي جانيرو عام ١٩٩٢، والمعروف أيضا باسم قمة ريو–٩٢، ستستضيف جنوب أفريقيا "القمة العالمية المعنية بالتنمية المستدامة" في جوهانسبرج. وفي قمة ريو اعتمد قادة العالم جدول أعمال القرن ٢١ وهو مسودة لتحقيق التنمية المستدامة في القرن الحادي والعشرين. وأما في قمة جوهانسبرج التي ستعقد في أغسطس/آب – سبتمبر/أيلول ٢٠٠٢، فسيتركز الانتباه على كثير من التحديات والفرص الرئيسية التي تواجه المجتمع الدولي في تطبيق مختلف فصول جدول أعمال القرن ٢١.

ومنظمة الأغذية والزراعة هي مدير المهام المذكورة في أربعة فصول من جدول أعمال القرن ٢١ وهي الفصول التالية: تخطيط وإدارة موارد الأراضي (الفصل ١٠)، مكافحة إزالة الغابات (الفصل ١١)، التنمية المستدامة للجبال (الفصل ١٣)، التنمية الزراعية والريفية المستدامة (الفصل ١٤). كما أنها شريك رئيسي في تنفيذ عدة فصول أخرى من جدول أعمال القرن ٢١، وهي الفصول التالية: مكافحة التصحر والجفاف (الفصل ١٢)، التنوع البيولوجي (الفصل ١٥)، المحيطات والبحار (الفصل ١٧)، المياه العذبة (الفصل ١٨)، المواد الكيميائية السامة (الفصل ١٩)، وفي تنفيذ عدد من الاتفاقات البيئية متعددة الأطراف التي نشأت عن ريو – ١٩٩٢ وهي اتفاقية الأمم المتحدة الإطارية بشأن تغيير المناخ، واتفاقية التنوع البيولوجي، واتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة التصحر في البلدان التي تعاني الجفاف الشديد والتصحر، وبخاصة في أفريقيا"[١].

أصبح مفهوم المنافع العامة العالمية يكتسب أهمية في مناقشات التنمية المستدامة.

وهناك مفهوم اكتسب أهمية أثناء مناقشات موضوع التنمية المستدامة قبل قمة جوهانسبرج، وهو مفهوم المنافع العامة العالمية. وقد أصبح هذا المفهوم ينظر إليه على أنه إطار مفيد لتناول المشكلات البيئية العالمية ولدعم الإرادة السياسية وزيادة التمويل لدعم الجهود العالمية. وقد تركز عدد كبير من الكتابات الأخيرة على مختلف جوانب المنافع العامة العالمية مثل الصحة والمعرفة والتراث الثقافي والاستقرار المالي والسلام والأمن[٢]. ولكن أهمية هذه المنافع العامة العالمية بالنسبة للزراعة والموارد الطبيعية لن تكن موضع اهتمام كبير في ذلك النقاش.

المفهوم الاقتصادي للمنافع العامة المحلية والعالمية

المنافع العامة العالمية هي منافع تفيد الجميع ولكن مصدرها مجموعة صغيرة.

يرتبط مفهوم المنافع العامة بالأفكار الاقتصادية عن الآثار الخارجية وتخلف الأسواق. فالآثار الخارجية تعني مثلا أن أعمال شركة ما قد تكون لها آثار جانبية غير مقصودة أو غير مطلوبة ولكنها قد تفيد (آثار خارجية ايجابية) أو قد تضر (آثار خارجية سلبية) طرفا آخر ليس مشتركا بأي شكل في إنتاج الشركة[٣]. وبصفة عامة فإن جني الفوائد أو تحمل التكاليف هما أمران لا يظهران في معاملات السوق. ويظهر تخلف الأسواق في أن المساهمات الايجابية أو النتائج السلبية من عمل ما لا تظهر بوضوح في سعر السوق للمنتجات المعنية، لأنها تكون إما معروضة بكميات أكثر من اللازم أو أقل من اللازم.

والمنافع العامة هي حالة خاصة من حالات الآثار الخارجية، وهي منافع لا يمكن حصر استهلاكها على فئة معينة أو مجموعة من المستهلكين[٤]. وعلى وجه التحديد فان المنافع العامة الخالصة هي التي تتميز بخاصيتي عدم الاستبعاد وعدم المزاحمة في الاستهلاك[٥].

وتتميز المنافع العامة الخالصة بعدم استبعاد تام وبعدم مزاحمة تامة، في حين أن المنافع التي تتميز باستبعاد تام ومزاحمة تامة تسمى منافع خاصة.وفيما بين هذين الطرفين توجد سلسلة من المنافع المسماة شبه العامة، وهي التي تتميز باختلاف درجات عدم الاستبعاد وعدم المزاحمة. فمثلا، تعتبر أعمال تعزيز التنوع البيولوجي وصون جماليات الطبيعة وتخفيف تغير المناخ منافع عامة خالصة، ولكن المراتع الكبرى المجانية يمكن أن تعتبر غير استبعادية ولكن استخدامها ينطوي على مزاحمة. وبالمثل فان المراتع الكبرى الخاضعة لتنظيم أو غير المجانية، وتلك التي ليست مختنقة بالزحام، يمكن أن تعتبر استبعادية ولكن ليس فيها مزاحمة.

وكثيرا ما تكون المنافع العامة مرتبطة بالموقع،مثل مكافحة الفيضانات وآثار تعرية التربة التي تظهر بعيدا عن مواقع التعرية، أو حماية مستجمعات المياه، ويمكن أن تسمى منافع عامة محلية. ولكن بعضها يمتد خارج المنطقة المحلية والإقليمية، ويكون تأثيرها عابرا للحدود بطبيعته. وفى هذه الحالة تسمى منافع عامة عالمية ومن أمثلتها التنوع البيولوجي وتخفيف الآثار العالمية لتغيير المناخ. وقد وضع كل من Kaul وGrunberg وStern التعريف التالي للمنافع العامة العالمية:

> المنافع العامة العالمية هي: منافع عامة تكون فوائدها عالمية بدرجة كبيرة من حيث البلدان (إذ تشمل أكثر من مجموعة من البلدان) ومن حيث الناس (يستفيد منها كثير من المجموعات السكانية، والأفضل أن يستفيد منها الجميع) ومن حيث الأجيال (إذ أنها تمتد إلى أجيال الحاضر والمستقبل على السواء، أو على الأقل تلبي احتياجات أجيال الحاضر دون استبعاد احتمالات التنمية أمام الأجيال المقبلة)[٦].

المنافع العامة المرتبطة بمجموعة فصول الأرض في جدول أعمال القرن ٢١

تقدم الزراعة والأراضي منافع عامة عالمية أو تساهم في تقديمها مثل: التنوع البيولوجي، وتخفيف آثار تغير المناخ، وغير ذلك.

يبين الجدول رقم ٣٧ قائمة ببعض المنافع العامة المرتبطة بمجموعة فصول الأرض في جدول أعمال القرن ٢١ (لا تعتبر القائمة نهائية بالضرورة). وهذه القائمة تشمل منافع عامة محلية وعالمية الطابع ومنافع شبه عامة تتميز بدرجات مختلفة من المزاحمة والاستبعاد. كما أن المنافع العامة تصنف وفقا لتأثيراتها المحلية والإقليمية والعالمية

ويبين الفصل ١٠ عددا من خيارات استخدام الأراضي التي تهدف إلى صيانة التنوع البيولوجي من خلال الإبقاء على خصائص الأنواع وإصلاح الأراضي المتدهورة. كما أن هذه التدابير تستطيع أن تقدم أكبر مساهمة في زيادة حبس الكربون في كل من التربة والكتلة الحيوية والمحافظة على الأنواع المهددة بالخطر في المناطق المحيطة.

كما أن الفصل ١١– مكافحة إزالة الغابات – يتناول المنافع العامة الخالصة مثل: التنوع البيولوجي وثبات الدورة الهيدرولوجية والنظام العالمي

الجدول ٣٧

المنافع العامة المرتبطة بفصول الأرض في جدول أعمال القرن ٢١ ونطاق تأثير كل منها

فصول جدول أعمال القرن ٢١	المنافع العامة المرتبطة بها	نطاق التأثير
١٠– تخطيط وإدارة موارد الأراضي	استقرار النظام البيئي صون التنوع البيولوجي حبس الكربون	إقليمي وعالمي محلي وإقليمي وعالمي عالمي
١١– مكافحة إزالة الغابات	التنوع البيولوجي للغابات استقرار النظام البيئي حماية الحياة البرية تقليل انبعاث غازات الدفيئة من حرائق الغابات حبس الكربون	محلي وإقليمي وعالمي إقليمي وعالمي محلي وإقليمي وعالمي محلي وإقليمي وعالمي عالمي
١٢– مكافحة التصحر والجفاف	تزايد حبس الكربون حماية المسطحات المائية صون التنوع البيولوجي في الأراضي الجافة	عالمي محلي وإقليمي وعالمي محلي وإقليمي وعالمي
١٣– التنمية المستدامة للجبال	استقرار النظام البيئي الاستقرار الهيدرولوجي حبس الكربون	إقليمي وعالمي محلي وإقليمي عالمي
١٤– الزراعة والتنمية الريفية المستدامة	صون التنوع البيولوجي الزراعي حبس الكربون	محلي وإقليمي وعالمي عالمي
١٥– التنوع البيولوجي	صون التنوع البيولوجي الزراعي حبس الكربون	محلي وإقليمي وعالمي عالمي

للمناخ، وصون النظام البيئي وإعادة استقراره (وهو يتميز بخصائص المنافع العامة المحلية أو الإقليمية). ويمكن أن تساهم مكافحة التصحر (الفصل ١٢) وإصلاح النظم الإيكولوجية الهشة المتدهورة والجبلية (الفصل ١٣) في حماية الحياة البرية والتنوع البيولوجي وتخفيف آثار تغير المناخ بفضل حبس الكربون.

وتشمل المنافع العامة المتصلة بالزراعة والتنمية الريفية المستدامة (الفصل ١٤) موارد ومنافع يشترك فيها الجميع على نطاق واسع مثل صون التنوع البيولوجي الزراعي وإلمام المزارعين بهذا التنوع، ومنافع حماية مستجمعات المياه والوقاية من الفيضانات، وتخفيف آثار تغير المناخ من خلال حبس الكربون. وتعتبر البحوث الزراعية والمعارف التي توفرها المراكز التابعة للجماعة الاستشارية للبحوث الزراعية الدولية مساهمة حيوية في المنافع العامة العالمية مادام المجتمع العالمي بأكمله يشارك في هذه الابتكارات. وتستطيع الزراعة أيضا أن تساهم في توليد آثار خارجية سلبية مثل استنزاف المغذيات، وزيادة الفيضانات عند مصبات الأنهار، وفقدان الغابات الطبيعية والأراضي الرطبة. وكثيرا ما يعاب على نظم الزراعة التقليدية التي يغلب عليها الطابع التجاري أنها تدمر تنوع الأصناف وعمليات الإحياء الطبيعي.

وهناك حالات أخرى من منافع عامة عالمية وعابرة للحدود، ومنها سلامة الأغذية، والآفات والأمراض النباتية والحيوانية العابرة للحدود[٧] وحماية المسطحات المائية الدولية والتخلص من مخزونات المبيدات التي انتهت صلاحيتها.

التقدم المحرز في توفير المنافع العامة العالمية منذ قمة ريو-٩٢

كان التقدم في توفير المنافع العامة العالمية المرتبطة بالأرض بطيئا منذ ريو-٩٢.

يدعو جدول أعمال القرن ٢١ أساسا إلى اتخاذ تدابير سياسات من أجل تقليل الآثار الخارجية السلبية التي تتولد من الأنشطة الاقتصادية، ولكنه لا يتناول بصورة مباشرة توفير المنافع العامة العالمية. ولهذا يصعب صياغة مؤشرات لقياس التقدم ويصعب تقييمه تقييما مباشرا. وفي ما يلي نظرة عامة وموجزة إلى التقدم بشأن عدد من المنافع العامة العالمية التي جاءت في جدول أعمال القرن ٢١.

إصلاح الأراضي المتدهورة: هذا العمل يشمل الإصلاح الكامل للأراضي شديدة التدهور، وتحسين الأراضي الهامشية أو الأراضي الجافة المستخدمة الآن، وتحسين ممارسات إدارة الأراضي. والمعلومات عن جميع هذه الجوانب ضئيلة ويصعب تقييم مجموع المساحة التي نفذت فيها عمليات إصلاح. وقد تأثر نحو ٢٠ في المائة من الأراضي الهشة في العالم بتدهور التربة، وذلك راجع إلى أفعال الإنسان مما يعرض للخطر سبل عيش أكثر من ١ ٠٠٠ مليون شخص[٨]. وقد كان التقدم بطيئا جدا بصفة عامة. ولا يزال التصحر وفقد التربة مستمرين بكثافة كبيرة وبتأثيرات خاصة على كثير

FAO/20565/M. MARZOT

الغابات الغنية بالقرب من حمص، بالجمهورية العربية السورية، تحتاج إلى إدارة دائمة ومتابعة
تساهم عمليات المحافظة على النظم الايكولوجية الحرجية في حماية الحياة البرية والتنوع الوراثي، وتحد من تغير المناخ بامتصاص الكربون.

من بلدان الدخل المنخفض. وإذا أمكن إصلاح هذه الأراضي المتدهورة فإنها ستوفر فرصا للتوسع في حبس الكربون وتحسين سبل العيش أمام المعرضين للخطر.

إنشاء مناطق محمية ذات أهمية عالمية: اهتمت عمليات صون التنوع البيولوجي بإنشاء مناطق محمية ومحتجزات. وتفيد التقديرات الأخيرة عن حدوث زيادة في محميات التراث الطبيعي ذات الأهمية العالمية، إذ ارتفعت إلى ١٣١ مليون هكتار في البلدان المتقدمة و١٣٣ مليون هكتار في البلدان النامية. ولكن إنشاء هذه المناطق جاء عن طريق تحويل الغابات الطبيعية والجنبات إلى محميات لا عن طريق إصلاح الأراضي المتدهورة.

مساحات الغابات الطبيعية وزراعة الأشجار: يشير تقدير الموارد الحرجية في العالم (أنظر الإطار رقم ١ صفحة ٣٦) إلى تناقص غطاء الغابات الطبيعية بمقدار ١٦,١ مليون هكتار في السنة بين عامي ١٩٩٠ و٢٠٠٠ (من ٣ ٨٠٨ مليون هكتار إلى ٣ ٦٨٢ مليون هكتار). وقد زادت زراعة الأشجار زيادة طفيفة من ١٥٥ مليون هكتار إلى ١٨٧ مليون هكتار في نفس الفترة. وكانت النتيجة هي خسارة صافية مقدارها ١٢,٥ مليون هكتار في الغطاء الحرجي، ولكن يبدو أن المعدل الصافي لإزالة الغابات تباطأ عند مقارنته بأرقام الفترة السابقة على ١٩٩٠.

التحول إلى الممارسات الزراعية المستدامة: منذ ريو–٩٢ زاد التركيز على الزراعة العضوية في البلدان النامية، وحدث تحول نحو زراعات صيانة الموارد وممارسات الإدارة المتكاملة للآفات. وهذا التحول يشمل تغييرات في الأنماط المحصولية باستعمال المحاصيل البقولية، واستخدام السماد الطبيعي بالمطمورة وغير المطمورة، وانتخاب الأصناف والأنواع المناسبة للمكافحة البيولوجية للآفات. وأصبحت زراعات الصيانة تحتل نحو ٦٠ مليون هكتار في مجموعة متنوعة من البلدان (أنظر الإطار رقم ١٠). وقد ساعدت هذه التطورات كثيرا على زيادة خصوبة التربة وتقوية المادة العضوية فيها وزيادة تخزين الكربون بداخلها.

إمكانيات التقدم المادي نحو النهوض بالمنافع العامة العالمية: يفيد تقرير حديث عن التنبؤ بالكربون المخزون في العالم بأن الإدارة المستدامة للغابات وجنى ثمارها في العالم بأكمله يساعدا على تخزين

الاطار ١٠

الزراعة وصيانة التربة

صيانة التربة بالزراعة[1] استراتيجية من شأنها وقف، أو حتى تغير اتجاه، تدهور خصوبة التربة الذي ينشأ عادة من الحرث بالآلات. ويضم هذا التعبير عدة تقنيات. ولكن بصفة عامة، يتطلب هذا النوع من إنتاج المحاصيل تقليل الحرث وترك بقايا المحاصيل في الأرض لحمايتها من الرياح، ولتشجيع النشاط البيولوجي وزيادة المادة العضوية في التربة. فترك البقايا على سطح التربة يوجد غطاء تنفذ منه المياه إلى جذور النباتات بدلا من أن تتسرب من على السطح وتجرف معها التربة.

وقد بدأت هذه الزراعة في الولايات المتحدة في أواخر السبعينات، بعد تزايد تعرية التربة ومشكلة الخصوبة وبعد قفزة أسعار الوقود في أعقاب الحظر على النفط عام ١٩٧٣ مما جعل الحرث عملا باهظ التكاليف. واليوم، هناك نحو ٦٠ مليون هكتار من الأراضي الزراعية في العالم تزرع بهذه الطريقة. ولا تزال الولايات المتحدة هي الرائد في زراعة الصيانة وإن كانت هذه الطريقة قد حققت أكبر نمو في أمريكا الجنوبية. ففي جنوب البرازيل وفي الأرجنتين وأوروغواي أصبح نصف الأراضي الزراعية يزرع الآن بهذه الطريقة. وبعد عدة سنوات تظهر المنافع التالية:

- ارتفاع الغلات مع مزيد من استقرارها؛
- اقتصاد كبير في مياه الري؛
- انخفاض فقد التربة السطحية؛
- اقتصاد التكاليف والطاقة بسبب عدم الحرث؛
- تقليل الجريان السطحي للمياه مما يقلل الفيضانات وتلوث الأنهار بالمواد الكيميائية؛
- تحسين إمدادات المياه المحلية بسبب تقليل الجريان السطحي؛

١٨٤ تيراغرام (Tg) من الكربون في السنة في الغابات والمنتجات الخشبية خلال الخمسين عاما المقبلة على أن يكون المدى السنوي ما بين ١٠٨ و٢٥١ Tg في السنة (١ Tg = ١٠١٢ g)[٩]. كما أن تربة الزراعة المعروفة بمختلف أنواعها تحتوى على ما بين ١٠٠ و٢٠٠ طن من الكربون في الهكتار على عمق متر واحد. وفي التربة المزروعة زراعة كثيفة يمكن أن يؤدي تغيير ممارسات استخدام الأراضي إلى زيادة حبس المادة العضوية والكربون. ولكن من الصعب حتى الآن تقدير مدى مساهمة الأراضي والموارد الحرجية في تخفيف آثار تغير المناخ العالمي منذ ريو–٩٢.

التقدم المادي في صون التنوع البيولوجي: من ناحية صون التنوع البيولوجي حدثت تحسينات كبيرة في فهم طبيعة ومدى التغير في النظم البيئية الرئيسية، التي يكون بعضها غنيا بالتنوع البيولوجي. وبالمثل،

- تقليل تراكم الطمي في المجاري المائية.

ويتطلب التحول إلى هذا النوع من الزراعة شراء معدات بذر مختلفة أو تكييف المعدات الموجودة. ولما كانت هذه التغيرات قد تتطلب استخدام الحد الأدنى من المبيدات الكيميائية، ينبغي أن يتعلم المزارعون مكافحة الآفات والأمراض بطريقة المكافحة المتكاملة التي تؤكد على استخدام الأعداء الطبيعية للآفات. ولهذا التعلم يحتاج إلى وقت، وفي هذا الوقت لن يكون الحرث هو أسلوب مكافحة الآفات، ولذا فإن المزارعين الذين يطبقون هذه الطريقة في الزراعة سيحتاجون في بداية الأمر إلى استخدام مزيد من مبيدات الأعشاب، وليس التقليل منها. ولكن بعد عدة سنوات، سيغطي ارتفاع العائدات على زيادة التكاليف. وفي نهاية الأمر تسمح الإدارة المتكاملة للآفات بتخفيض استخدام مبيدات الأعشاب بدرجة كبيرة، أو التخلي عن استخدامها تماما.

ولهذا النوع من الزراعة آثار أخرى جيدة. فالنباتات تحتوى على نسبة عالية من الكربون، وعند حرقها أو جفافها ينطلق منها ثاني أكسيد الكربون وهو أكبر عنصر منفرد من غازات الدفيئة يساهم في تغير المناخ. ولكن مع حسن الإدارة تستطيع الأراضي الزراعية أن تعيد هذا الكربون إلى التربة في شكل مادة عضوية. وتسمى هذه العملية حبس الكربون.

(١) يمكن الحصول على مزيد من المعلومات عن صيانة التربة بالزراعة من: www.fao.org/ag/AGS/AGSE/agse_e/Main.htm

تحقق تقدم كبير في زيادة الوعي وفي إنشاء مناطق محمية ومجموعات خارج الموقع من مختلف المورثات ذات الأهمية للأغذية والزراعة.

هناك تناقص في تمويل البحث الزراعي الذي يفيد المجتمع العالمي بأكمله.

أبحاث الجماعة الاستشارية للبحوث الزراعية الدولية باعتبارها منافع عامة عالمية: تعتمد البلدان النامية اعتمادا كبيرا على الأبحاث والمعارف التي توفرها مراكز البحوث الدولية والقطرية. وعلى ذلك يمكن القول بأن البحوث الزراعية ونشر المعارف في البلدان النامية، خصوصا في المناطق الفقيرة في الموارد، يمكن أن تعتبر من المنافع العامة. وعلى وجه التحديد تعتبر البحوث والمعارف التي تنشرها مراكز الجماعة الاستشارية للبحوث الزراعية الدولية من المنافع العامة العالمية[١٠] في كثير من الحالات ويشارك فيها المجتمع العالمي بأكمله. ولكن في السنوات العشر الأخيرة حدث تناقص مستمر في تمويل شبكة الجماعة الاستشارية للبحوث الزراعية الدولية وفى تمويل الأبحاث التكنولوجية. وكانت النتيجة أن تلك المراكز تعاني ضغطا ماليا متزايدا. وقد يؤدي عدم كفاية التمويل إلى إحجام تلك المراكز عن إجراء البحوث ونشر المعارف اللازمة لتحسين الإنتاج الغذائي وتخفيف وطأة الجوع والفقر[١١].

توسيع قاعدة المعارف: إن عملية توثيق وتسجيل معارف المزارعين عن التنوع البيولوجي الزراعي تعتبر واحدة من المنافع العامة العالمية. وتوحي التقارير القطرية المقدمة إلى اتفاقية التنوع البيولوجي بأن نحو ثلثي البلدان أجرى دراسات على النوع المطلوب (مثل دراسة الملقحات، وحيويات التربة، الإدارة المتكاملة لجماليات الطبيعة، النظم الزراعية)[١٢].

حدث تقدم في فهم التنوع البيولوجي والمحافظة عليه.

تعهد دولي لحماية الموارد الوراثية النباتية: الاعتراف بمفهوم حقوق المزارعين في الاتفاق الأخير بشأن حماية الموارد الوراثية النباتية خطوة مهمة إلى الأمام وستساعد على حماية التنوع البيولوجي الزراعي في العالم في بنوك المورثات وفي حقول المزارعين وفي البرية. والمقصود من مفهوم حقوق المزارعين أساسا أن يكون نظاما رسميا للاعتراف والمكافأة من شأنه أن يشجع ويعزز استمرار دور المزارعين والمجتمعات الريفية في صون الموارد الوراثية النباتية واستخدامها استخداما مستداما[١٣]. ويضمن هذا الاتفاق اقتسام المنافع العالمية المستمدة من استخدام الموارد الوراثية النباتية. ويدعو إلى تقديم مدفوعات إلزامية في حالة تحقيق منافع تجارية من استخدام تلك الموارد[١٤].

تمويل المنافع العامة العالمية

لابد من مكافأة مقدمي المنافع العامة العالمية حتى تتوافر على النحو المطلوب.

المنافع العامة بطبيعتها ليست قاصرة على فئة بعينها، ومن ثم فقد يكون هناك إغراء بالاستفادة منها دون دفع مقابل (بافتراض أنها منافع عامة ذات فائدة). وعلى ذلك فلابد من آليات لمكافأة مقدمي هذه المنافع مما يضمن توفيرها بالمستويات المطلوبة اجتماعيا. ويصدق هذا

أيضا على المنافع العامة العالمية لأن النفع يعم المجتمع العالمي بأكمله في حين أن مقدمي هذه المنافع هم بالضرورة مجموعة أصغر من ذلك بكثير.

انخفضت المعونة الإنمائية الرسمية منذ ريو-٩٢، وخصوصا المعونة المقدمة للزراعة والمناطق الريفية.

يدعو جدول أعمال القرن ٢١ إلى اتخاذ تدابير لتوليد المنافع العامة والمنافع الخاصة على السواء، دون أن يحدد بالضبط آليات تمويل كل واحدة منهما. ولكن تقرير استعراض التقدم العالمي في تمويل التنمية المستدامة رسم صورة مخيبة للآمال عن ما تم حتى الآن في بلوغ أهداف التمويل وإنشاء آليات التمويل التي وردت في ريو-٩٢[١٥]. ورغم وعد البلدان المتقدمة بزيادة المعونة الإنمائية الرسمية إلى ٠,٧ في المائة من ناتجها القومي الإجمالي، فإن هذه المعونة تناقصت بعد ريو-٩٢ من ٠,٣٣ إلى ٠,٢٢ في المائة من هذا الناتج، ثم حدثت

نموذج للمحافظة على المحاصيل الزراعية من حقل للذرة في البرازيل
يظهر المحصول هنا وقد زرع على فرش يحمي سطح التربة كله من التآكل، ويحسن من تسرب المياه إلى التربة، ويقاوم نمو الحشائش الضارة.

FAO/30003/T. FRIEDRICH

بعد ذلك زيادة طفيفة إلى ٠,٢٤ في المائة عام ١٩٩٩، وتناقصت المعونة الإنمائية الرسمية للزراعة (بالتعريف الواسع) بالأرقام الحقيقية بأكثر من ٤٠ في المائة بين عامي ١٩٨٨ و١٩٩٩. وفي داخل القطاع الزراعي نفسه كان هناك انخفاض كبير في المعونة الإنمائية الرسمية للخدمات الزراعية وإنتاج المحاصيل والغابات، وإن كانت حصة حماية البيئة والبحوث والتدريب والإرشاد قد ارتفعت.

ويتركز الاستثمار الأجنبي المباشر في بلدان قليلة. وكانت تدفقاته إلى أقل البلدان نموا تكاد لا تذكر، ولم تستفد منه قطاعات الزراعة والموارد الطبيعية. ويتحرك الاستثمار الأجنبي المباشر وراء فرص السوق مما يعني أن هذه الأداة التمويلية لا يتوقع منها عموما أن تولد الكثير من المنافع العامة. يضاف إلى ذلك أنها لا تهتدي في العادة باعتبارات الاستدامة[١٦].

ومن ناحية أخرى، فإن آليات التمويل العالمية مثل المرفق العالمي للبيئة (أنظر الإطار رقم ١١) كانت موردا مهما لتمويل عديد من الاتفاقات البيئية متعددة الأطراف وبالتالي تمويل المنافع العامة العالمية. وساعد هذا المرفق أكثر من ٨٠٠ مشروع، وخصص في ما بين عامي ١٩٩١ و١٩٩٩ أكثر من ٢ مليار دولار لمشروعات عن التنوع البيولوجي وتغير المناخ والمياه الدولية واستنزاف الأوزون وتدهور الأراضي، بل أمكن حشد موارد أكثر من ذلك عن طريق التمويل المشترك. وكانت أكبر حصة من التمويل تخص مشروعات التنوع البيولوجي وتأتي بعدها مباشرة مشروعات تغير المناخ.

نشأت آليات أخرى لتمويل المنافع العامة العالمية.

وأخيرا بدأت تظهر بعض مصادر جديدة لتمويل المرافق العامة العالمية. فقد أنشئت عدة صناديق قطرية بموجب اتفاقية التنوع البيولوجي واتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة التصحر واتفاقية الأمم المتحدة الإطارية بشأن تنوع المناخ. وهناك مصدر تمويل آخر هو التدفقات الرأسمالية التي تأتي مع نقل التكنولوجيا إلى البلدان النامية كما جاء في آلية التنمية النظيفة (الناشئة عن بروتوكول كيوتو الذي لم يكتمل التصديق عليه حتى الآن). ولكن تدفق الموارد من هذه الآليات لم يكن متساويا، شأنها شأن آليات التمويل التقليدية (المعونة الإنمائية الرسمية وتدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر)، ولا يزال الكثير من هذه الآليات يحتاج إلى تطوير أو إلى تنفيذه بالكامل.

ضرورة زيادة التعاون المالي الدولي للنهوض بالمنافع العامة العالمية

من الضروري زيادة المعونة الإنمائية الرسمية، وخصوصا للزراعة والمناطق الريفية.

كانت زيادة المعونة الإنمائية الرسمية حتى تصل إلى الهدف الذي حددته ريو–٩٢ موضوعا مهما أثناء الإعداد لمؤتمر الأمم المتحدة المعني بتمويل التنمية. ودعا توافق الآراء في مونتيبرى إلى بذل جهود ملموسة لبلوغ هدف تخصيص ٠,٧ من إجمالي الناتج القومي كمعونة إنمائية رسمية للبلدان النامية[١٧].

على أن الحاجة تدعو إلى توجيه اهتمام خاص للزراعة والمناطق الريفية. والواقع أن أي استراتيجية ناجحة لتخفيف وطأة الفقر والجوع يجب أن تبدأ بالاعتراف بأنهما في الأساس ظاهرتان ريفيتان، وأن الزراعة هي لب معيشة سكان الريف. ومن الضروري تغيير اتجاه التدهور في مجموع الموارد المخصصة لتخفيف وطأة الجوع وللزراعة والتنمية الريفية. كما أن من المهم الاعتراف بأن بلوغ الأهداف البيئية الواردة في فصول الأرض في جدول القرن ٢١ سيتطلب بذل جهد أكبر بكثير ويكون موجها نحو قطاع الزراعة والمناطق الريفية.

ومن السبل المهمة لدعم الإرادة السياسية وزيادة تعهدات تمويل الزراعة والتنمية الريفية الاعتراف بالدور المهم الذي يمكن أن تؤديه الزراعة والمناطق الريفية في توفير المنافع العامة العالمية التي لا يتوافر لها حتى الآن إلا تمويل ضئيل في حقيقة الأمر.

ينبغي حشد موارد مالية إضافية لمكافأة مقدمي المنافع العامة العالمية.

ويتطلب ضمان توفير المنافع العامة العالمية المرتبطة بفصول الأرض في جدول أعمال القرن ٢١ أكثر من زيادة تمويل التنمية بصفة عامة أو تمويل الزراعة والقطاعات الريفية بصفة خاصة. فيجب أن تكون آليات التمويل موجهة بصفة مباشرة إلى توفير هذه المنافع. ومن المهم أن يظل ماثلا في الذهن أن المنافع العامة العالمية هي سلع وخدمات تفيد المجتمع الدولي ولكن تنتجها مجموعة صغيرة من الناس، وأن مكافأة مقدمي هذه المنافع هي في مصلحة المجتمع الدولي. أي أن آليات تمويل المنافع العامة العالمية يجب النظر إليها وتصميمها على أساس أنها مدفوعات مقابل سلع وخدمات سبق تقديمها.

وهناك قضية مهمة أخرى هي التساؤل عما إذا كانت زيادة تمويل المنافع العامة العالمية تساهم أيضا في تخفيف وطأة الفقر في العالم. ولئن كانت هذه المساهمة ستختلف بحسب الظروف وبحسب تصميم آليات مكافأة مقدمي المنافع، فإن هناك أسبابا قوية للتعرف على مواضع التآزر بين توفير المنافع العامة العالمية وتخفيف وطأة الفقر وتصميم آليات المكافأة تبعا لذلك.

يجب البحث عن أوجه التآزر بين المكافأة على المنافع العامة العالمية وتخفيف وطأة الفقر.

وقد يكون من الخيارات المتاحة ربط التدفق الإضافي من المعونة الإنمائية الرسمية بتعبئة الموارد المحلية تعبئة فعالة لتوفير المنافع العامة العالمية، ولكن لابد هنا من تمويل آخر. ويجب النظر جديا إلى إنشاء آليات تمويل جديدة توفر المنافع العامة العالمية وتحقق تحويل الموارد بين البلدان المتقدمة والنامية. وسيكون هناك تحد خاص هو تصميم الآليات بطريقة تكفل أيضا مساهمتها بدرجة كبيرة في تخفيف وطأة الفقر (ويتضمن الإطار رقم ١١ استعراض بعض آليات التمويل الموجودة أو الممكنة).

الاطار ١١

فرص جديدة لتمويل المنافع العامة العالمية المتصلة بفصول الأرض في جدول أعمال القرن ٢١

المرفق العالمي للبيئة: أنشئ هذا المرفق عام ١٩٩١ وأعيد تشكيله بعد ريو-٩٢، والمقصود منه ضمان التعاون الدولي والتمويل لمعالجة التهديدات الرئيسية للبيئة العالمية. وهو يضم ١٦٦ حكومة عضوا إلى جانب مجتمع العلماء وعدد من منظمات القطاع الخاص والمنظمات غير الحكومية. ووكالات التنفيذ هي برنامج الأمم المتحدة الإنمائي وبرنامج الأمم المتحدة للبيئة والبنك الدولي. ويقوم المرفق بتمويل وتعبئة الموارد المالية المشتركة للمشروعات التي تخدم المجالات الرئيسية التالية:

(١) التنوع البيولوجي؛
(٢) تغير المناخ؛
(٣) المياه الدولية؛
(٤) استنزاف الأوزون.

كما تحصل مشروعات معالجة تدهور الأراضي على التمويل إذا كانت متصلة بالمجالات الأربعة سالفة الذكر. وتقدم مقترحات المشروعات، بما في ذلك المشروعات المتعلقة بتدهور الأراضي باعتبارها مجال تركيز مستقل، إلى جمعية المرفق للموافقة النهائية عليها في شهر أكتوبر/ تشرين الأول ٢٠٠٢[1].

مقايضة الديون مقابل صون الطبيعة، وخصوصا في أفريقيا جنوب الصحراء الكبرى: التمويل بواسطة الديون خيار مهم لتعبئة الموارد للاستثمار العام والخاص. ومقايضة الديون مقابل صون الطبيعة هي آلية تسمح بشطب الديون الدولية الواقعة على البلدان النامية وتحويلها نحو تمويل مشروعات بيئية تولد منافع بيئية عالمية. وقد أوضحت الدراسات أن أكبر معدل لإزالة الغابات يوجد في بلدان أفريقيا المثقلة بالديون. ومعنى هذا أن هناك إمكانية كبيرة لوقف إزالة الغابات والنهوض بالمنافع العامة العالمية في تلك البلدان (مثل إعادة التشجير وأنشطة إدارة الأراضي) بفضل هذا النوع من الآليات.

صندوق تغير المناخ: بموجب اتفاقية الأمم المتحدة الإطارية بشأن تغير المناخ، يكون على كل من البلدان المتقدمة والبلدان النامية تخفيض انبعاثات غازات الدفيئة في الغلاف الجوي وزيادة سعة المغطسة من خلال إدارة الكتلة الحيوية والتربة. وكان هناك اقتراح بإنشاء صندوق لتغير المناخ لمساعدة أقل البلدان نموا على بناء قدراتها وتمويل تنفيذ الأحكام الخاصة بذلك في الاتفاقية. ومازال هيكل هذا الصندوق المقترح غير واضح ولكن بعض البلدان تعهدت بالفعل بتقديم مساهمات لإنشاء هذا الصندوق.

آلية التنمية النظيفة: جاء تصميم هذه الآلية في بروتوكول كيوتو الذي لم يكتمل التصديق عليه حتى الآن، وهي تسمح للبلدان بتمويل مشروعات لتقليل الانبعاثات في البلدان النامية والحصول مقابل هذا الاستثمار على نقط أو رصيد عن تخفيض انبعاث الكربون. وقد تكون هذه الآلية أكثر آليات التمويل المبتكرة للنهوض بالمنافع العامة العالمية المتصلة بالأرض (وستأتي مناقشة لهذه الآلية بالتفصيل في القسم التالي).

صناديق بيئية قطرية: أنشأ عدد من البلدان صناديق بيئية بموجب اتفاقيتي الأمم المتحدة بشأن تغير المناخ وبشأن التنوع البيولوجي، وعدد هذه البلدان آخذ في التزايد. وتكون هذه الصناديق تحت إدارة منظمات خاصة في العادة وتحصل على رأسمالها من منح من الحكومات والوكالات المانحة ومن ضرائب ورسوم بيئية. ويمكن أن يتسع نطاق العمل بهذه الصناديق.

تحسين تعبئة الموارد المحلية: من شأن تعبئة الموارد المحلية للنهوض بالمنافع العامة العالمية تعزيز آليات التمويل الموجودة والمساعدة على إيجاد فرص جديدة بطريقة فعالة. فإزالة إعانات الدعم المضللة، وتسعير الموارد والخدمات الطبيعية بسعرها الكامل، وتقرير حقوق الملكية على الأرض والمياه والغابات، والإصلاح المالي الذي يتضمن إدخال ضرائب بيئية والاستفادة من الاستعداد للدفع عند المستفيدين المحليين والعالميين من المنافع العامة، يمكن كلها أن تساعد على إيجاد بيئة تسمح بتعبئة الموارد المحلية واجتذاب موارد خارجية.

(١) Global Environment Facility (GEF). 2001. "Notes on the proposed designation of land degradation as a GEF focal area". مجلس المرفق العالمي للبيئة، ٥ – ٢٠٠١/١٢/٧.

الخلاصة

تدعو الحاجة إلى زيادة التركيز على المنافع العامة العالمية المتصلة بفصول الأرض، أثناء المناقشة العامة في مسألة هذه المنافع مع باقي المواضيع التي حصلت حتى الآن على اهتمام أكبر مثل الصحة والمعارف والتراث الثقافي والاستقرار المالي والسلام والأمن. ونظرا لأن هذه المنافع العامة المتصلة بالأرض هي عالمية في طبيعتها، فإن هناك مبررات لزيادة التمويل لتوفيرها واستثمار آليات مالية جديدة لهذا الغرض. وهذا التركيز المتزايد على توفير المنافع العامة العالمية وعلى ضرورة بذل جهود منسقة عالميا لتخفيف وطأة الفقر يتطلب وضع أدوات وسياسات وبرامج تتناول في وقت واحد التنفيذ الفعال لفصول الأرض في جدول أعمال القرن ٢١ وتساهم في تخفيف وطأة الفقر.

وسيتناول الفصل التالي بمزيد من التفصيل الآلية المالية الجديدة لتوفير المنافع العامة العالمية، أي آلية التنمية النظيفة المشتقة من بروتوكول كيوتو بشأن تغير المناخ العالمي.

ثانيا: حصاد حبس الكربون عن طريق تغيير استخدام الأراضي: وسيلة للخروج من الفقر في الريف؟

مقدمة

المبدأ الرئيسي الذي أسفر عنه مؤتمر الأمم المتحدة المعنى بالبيئة والتنمية عام ١٩٩٢ هو ضرورة معالجة مشكلات التنمية ومشكلات البيئة في آن واحد.

أهم مبدأ في الاتفاقيات التي تم التوصل إليها في مؤتمر الأمم المتحدة المعنى بالبيئة والتنمية الذي انعقد في ريو دى جانيرو في عام ١٩٩٢، هو ضرورة معالجة مشكلات التنمية ومشكلات البيئة معا عند التصدي للمشكلات الملحة لتدهور البيئة في العالم. فقد أسفرت الاتفاقيات التي تم التوصل إليها في ريو عن إنشاء نظام دولي جديد لإدارة البيئة في شكل عدة اتفاقيات بيئية متعددة الأطراف، مثل اتفاقية الأمم المتحدة الإطارية بشأن تغير المناخ، واتفاقية التنوع البيولوجي، واتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة التصحر في البلدان التي تعانى الجفاف الشديد و/أو التصحر، وبخاصة في أفريقيا. وبمقتضى هذه الاتفاقيات وغيرها من الاتفاقيات البيئية متعددة الأطراف، تم اقتراح عدد من الآليات للترويج للمنافع والخدمات البيئية جنبا إلى جنب مع التنمية الاقتصادية، بل إن هذه الاقتراحات نُفذت في بعض الحالات.

وفي ما يلي سندرس التأثير المحتمل على تخفيف وطأة الفقر لواحدة من أهم الآليات المقترحة في ظل اتفاقية الأمم المتحدة الإطارية بشأن تغير المناخ، ألا وهى فتح أسواق لأرصدة (نقط) انبعاثات الكربون. ومن أهم المجموعات بين المشاركين المحتملين في مثل هذه الأسواق مستخدمو الأراضي، بمن فيهم المزارعون وسكان الغابات، الذين قد يقدمون أرصدة لتقليل انبعاثات الكربون عن طريق إحداث تغيير في أساليب استخدامهم لأراضيهم. والدروس المستفادة من دراسة التأثير المحتمل لهذه الآلية على الحد من الفقر وتحقيق الأمن الغذائي بين مجموعات مستخدمي الأراضي، يمكن تطبيقها أيضا على فهم التأثيرات المحتملة للآليات المقترحة بمقتضى الاتفاقيات البيئية متعددة الأطراف الأخرى التي ستشتمل على تغييرات استخدام الأراضي.

تغير المناخ واستخدام الأراضي: الأسباب والنتائج

معلومات أساسية عن مسألة تغير المناخ

كان هناك جدل عنيف حول درجة التغيرات المناخية وتأثيراتها المحتملة، حيث ادعى بعض المتفائلين أن الاحترار العالمي فرضية لا يقوم عليها دليل

ظل الجدل مستمراً حول تغير المناخ، ولكن هناك الآن اتفاقا متزايدا في الآراء على أن هذا التغير من صنع الإنسان.

بل هو من وحى المتشائمين ومبالغاتهم[١٨]، بينما يؤكد البعض الآخر أن معدلات الاحترار كبيرة، وأنها تتزايد باستمرار، وأن الأرجح أن يكون تأثيرها هائلا[١٩]. ويأتي أغلب الجدل حول تغيرات المناخ من صعوبة الفصل بين التغيرات التي تحدث بسبب النشاط الإنساني عن تلك التي تحدث بصورة طبيعية، إذ يقال أن تغير المناخ هو اتجاه تاريخي تسانده الأدلة من العصر الجليدي في الماضي. ومع ذلك، فإن تأثيرات التغير في المناخ لوحظت مؤخرا بزيادة في تواترها وشدتها. وأصبح هناك الآن اتفاق في الآراء بين العلماء على أنه يكاد يكون في حكم المؤكد أن الجزء الأكبر من التغيرات التي لوحظت خلال العقود القليلة الماضية يرجع إلى أنشطة إنسانية، وما يترتب عليها من انبعاثات غازات الدفيئة في الغلاف الجوي[٢٠]. ويشكل ثاني أكسيد الكربون الجزء الأكبر من هذه الغازات، حيث أنه مسؤول عن ٥٠ في المائة من ظاهرة الاحترار بين كل الغازات التي تؤثر على المناخ[٢١]، ولكن بعض الغازات الأخرى مثل الميثان وثالث أكسيد النيترات تساهم أيضا بقدر كبير في حبس الحرارة، لتزيد بذلك من ظاهرة الاحترار في العالم.

ويؤكد التقرير الصادر عن الاجتماع الثالث للجماعة الحكومية الدولية المعنية بتغير المناخ أنه حدثت زيادة في متوسط درجة حرارة العالم في القرن العشرين بما يتراوح بين ٠,٢ درجة مئوية إلى +٠,٦ درجة مئوية[٢٢]، وبالإضافة إلى ذلك فقد ارتفعت مستويات البحار بما يتراوح بين ١٥ إلى ٢٠ سم تقريبا في مختلف أرجاء العالم، كما زادت الأمطار بنسبة ١ في المائة في المتوسط. ومع ذلك، فإذا كانت الأماكن الموجودة على ارتفاعات عالية تتعرض لزيادات كبيرة في كميات الأمطار، فإن المطر قد انخفض بالفعل في كثير من المناطق المدارية. وفى نفس الوقت، فإن تركيزات غازات الدفيئة في الغلاف الجوي قد زادت بنحو ٣٠ في المائة خلال القرنين الماضيين.

وما لم نفعل شيئا لتقليل هذه الانبعاثات، فمن المتوقع أن تزيد درجة حرارة العالم في عام ٢١٠٠ بما يتراوح بين ١,٤ و٥,٨ درجة مئوية عن مستواها في عام ١٩٩٠، وينتظر أن يزيد ارتفاع سطح البحر بما يتراوح بين ٩ و٨٨سم. وقد زاد حجم التغيرات المتوقعة، التي تأخذ في حسبانها انبعاثات الأوزون والايروسول على أساس تقديرات نمو السكان، وتوظيف الطاقة، واستخدام الأراضي، والتغييرات التكنولوجية، زيادة كبيرة منذ التقرير الثاني للجماعة الحكومية الدولية المعنية بتغير المناخ في عام ١٩٩٦. ففي ذلك الحين، كانت الزيادة في درجة حرارة العالم تقدر بنحو ٢ درجة مئوية، وقد تتراوح بين درجة مئوية واحدة و٣,٥ درجة مئوية[٢٣]. وما لم تنخفض انبعاثات غازات الدفيئة، فسوف تستمر ظاهرة الاحترار العالمي.

ويفيد تقرير جديد صادر عن الأكاديمية الوطنية للعلوم في الولايات المتحدة أن غازات الدفيئة وغيرها من التغييرات البشرية في نظام المناخ قد تزيد من احتمالات أحداث مناخية ضخمة ومفاجئة، سواء على المستوى الإقليمي أو العالمي، يصعب للغاية تقديرها، وإن كان من المؤكد أنه من المستحيل تفاديها[٢٤].

ولقطاع الزراعة[٢٥] أهمية بالغة في مسألة تغير المناخ، سواء كأحد مصادر المشكلة أو المتضرر بنتائجها. وحتى لو أخذنا في اعتبارنا أقل التوقعات لزيادة درجة الحرارة، وهى ١,٤ درجة مئوية، فإن هناك آثارا خطيرة ستترتب عن ذلك على البنية الأساسية المادية والاقتصادية – الاجتماعية، وكذلك على الزراعة. ومن بين هذه النتائج:

- قلة توافر المياه للسكان في الأقاليم التي تتسم بشح المياه (وخاصة المناطق شبه المدارية)؛
- تدمير المستوطنات البشرية والبيئة التي أقامها الإنسان بسبب زيادة هطول الأمطار وارتفاع سطح البحر، مثل فيضانات السواحل والكوارث الأخرى من العواصف والفيضانات؛
- الأخطار التي تهدد الحياة والصحة، مثل انتشار الأمراض المدارية، وانتقال هذه الأمراض إلى مناطق أكثر اعتدالا في مناخها، وزيادة الأمراض الناجمة عن المياه وزيادة الوفيات بسبب ارتفاع الحرارة.

يساهم كل من قطاعي الزراعة والغابات في تغير المناخ ويتأثران به.

والأرجح أن يكون الإحساس بالجزء الأكبر من تأثيرات تغير المناخ في البلدان النامية، بسبب موقعها الجغرافي، وبسبب اعتمادها الكبير على قطاع الزراعة، الذي يتسم بحساسية بالغة للظروف المناخية.

ويرتبط تركيز غازات الدفيئة وتزايده ارتباطا أساسيا بحرق الوقود الأحفوري وإنتاج الأسمنت، وهما نشاطان يجريان أساسا في البلدان الصناعية. والحقيقة أن هذه البلدان مسؤولة، كما تشير التقديرات، عن ٧٠ في المائة تقريبا من انبعاثات غازات الدفيئة بفعل الإنسان. ولكن الانبعاثات من المصادر الزراعية كبيرة أيضا، وتمثل ما يتراوح بين ١٢ في المائة و٤٠ في المائة من الانبعاثات الحالية بفعل الإنسان[٢٦]. فتقديرات الجماعة الحكومية الدولية المعنية بتغير المناخ تشير إلى أن الطرق المتبعة في الزراعة والغابات مسؤولة عن انبعاث ٥٠ في المائة تقريبا من مجموع غاز الميثان، و٧٠ في المائة من غاز ثالث أكسيد النيترات، و٢٠ في المائة من غاز ثاني أكسيد الكربون[٢٧].

دور حبس الكربون باستخدام الأراضي في الحد من تغير المناخ

أغلب الكربون الموجود في العالم مخزون في التربة والغابات، ولكن هناك كميات كبيرة منه أطلقت في الغلاف الجوي نتيجة الأنشطة الزراعية والحرجية.

يقدر العلماء أن ٨٠ في المائة تقريبا من مخزونات الكربون العالمي مخزونة في التربة أو الغابات، وأن الكمية الكبيرة من الكربون الموجودة أصلا في التربة والغابات قد أطلقت إلى الغلاف الجوي نتيجة أنشطة الزراعة والغابات وقطع الأشجار[٢٨]. وتقوم أساليب الزراعة والغابات بحبس الكربون وتثبيته في التربة والنباتات والأشجار من خلال ظاهرة التمثيل الضوئي، لتقلل بذلك من غازات الدفيئة في الغلاف الجوي. وبالتالي، فإن أي تغيير في استخدام الأراضي وأساليب إدارتها يمكن أن يؤدي إلى قدر كبير من إعادة تثبيت الكربون أو حبسه في التربة والأشجار[٢٩].

إن الحد من قطع الأشجار، وزراعة مساحات متزايدة من الغابات بالتوسع في المزارع الشجرية، والقيام بأنشطة للزراعة المختلطة بالغابات، والحد من

تدهور التربة، وإصلاح الغابات المتدهورة، كلها أمثلة على التدابير التي يمكن أن تحبس الكربون، وبالتالي توازن تأثير الانبعاثات التي تحدث في أماكن أخرى[٣٠].

يمكن تغيير ذلك بزيادة مساحات الغابات والتحول إلى أساليب الزراعة التي تثبت الكربون في التربة.

ويقدر Dixon وآخرون أن الإمكانيات الاقتصادية العالمية لحبس الكربون عن طريق تغيير استخدامات الأراضي يتراوح بين ٠,٥ إلى ٢ ميجا طن من الكربون سنويا خلال السنوات الخمسين القادمة[٣١]. وطبقا لما قاله Lal وآخرون، فإن الأخذ بطريقة الحرث المحكوم وإدارة مخلفات المحاصيل يمكن أن يؤدي إلى زيادة بنسبة ٤٩ في المائة في قدرة الزراعة على حبس الكربون، وبالمثل يمكن تحقيق زيادة أخرى بنسبة ٢٥ في المائة عن طريق تغيير أساليب الزراعة، و١٣ في المائة بإصلاح الأراضي، و٧ في المائة بتغيير استخدامات الأراضي، و٦ في المائة بتحسين إدارة المياه[٣٢].

وتشير الدراسة التي أجراها Tipper وآخرون إلى أن إقامة المزارع الشجرية على مناطق استخدمت من قبل كمراع قد تزيد من كمية الكربون المخزون في المزروعات بنحو ١٢٠ طنا من الكربون في كل هكتار، بينما إتباع أساليب الزراعة المختلطة بالغابات مثل زراعة أشجار خشبية أو أشجار فاكهة مع محاصيل سنوية بينية (مثل الذرة) أو المحاصيل الدائمة (مثل البن) يمكن أن يساهم بنحو ٧٠ طن من الكربون في الهكتار[٣٣]. وأخيرا، فعندما تتعرض الغابات المغلقة إلى التهديد، فإن حمايتها قد تحول دون انبعاث نحو ٣٠٠ طن من الكربون في الهكتار، وعندما تتعرض هذه الغابات إلى التدهور بالفعل، فإن الإدارة الواعية وإصلاح هذه الغابات يمكن أن يزيدا تخزين الكربون بنحو ١٢٠ طنا في الهكتار.

آلية التنمية النظيفة وإمكانيات برامج التعويض التي تُحفز على تغيير استخدامات الأراضي

بروتوكول كيوتو يدعو إلى الحد من انبعاث غازات الاحتباس الحراري وكذلك إلى التوسع في حبس الكربون في الغابات وفى التربة.

ينص بروتوكول كيوتو على خفض انبعاث غازات الاحتباس الحراري بحيث تصبح في عام ٢٠٠٨ أقل بنسبة ٥,٢ في المائة عن المستويات التي كانت عليها عام ١٩٩٠[٣٤]. ويعترف البروتوكول بأن الانبعاثات الصافية يمكن تخفيضها إما بخفض معدل انبعاث الغازات إلى الغلاف الجوي أو بزيادة معدل التخلص من هذه الغازات عن طريق مناطق امتصاص الكربون. ويعتبر البروتوكول الطريقتين مكملتين لبعضهما البعض وبالتالي، هناك اعتراف بأن التوسع في عمليات حبس الكربون يعد من الوسائل التي تستطيع البلدان من خلالها مواجهة الانبعاثات الكربونية بمجموعة من الآليات. والآلية الأكثر أهمية في سياق التخفيف من حدة الفقر هي آلية التنمية النظيفة.

يمكن تعويض البلدان النامية عن خفض الانبعاثات الكربونية وزيادة حبس الكربون عن طريق آلية التنمية النظيفة.

وآلية التنمية النظيفة هي نظام أقيم بموجب المادة ١٢ من بروتوكول كيوتو يسمح للمستثمرين من البلدان المدرجة بالقائمة باء (البلدان الصناعية التي تعهدت بالتزامات قانونية بالحد من الانبعاث) التي تتجاوز فيها نسبة انبعاث غازات الاحتباس الحراري المستويات التي تنص عليها الالتزامات بالحصول على نقاط (carbon credit) من البلدان النامية، التي تعمل من جانبها أيضا على خفض الانبعاثات الكربونية فيها أو زيادة حبس

الكربون عن طريق صيانة الغابات أو الاستثمار في التكنولوجيات النظيفة[٣٥]. والذي يبدو في ظاهر الأمر هو أن آلية التنمية النظيفة سوف تسفر عن استثمارات من جانب البلدان الصناعية في المشروعات التي تساعد على التنمية المستدامة وعلى حبس الكربون في البلدان النامية[٣٦]. وتعد تكاليف الحد من انبعاث الكربون في البلدان النامية أقل كثيرا مما هي في البلدان الصناعية. وهذا هو الأساس الذي ترتكز عليه فكرة إقامة السوق. ومن المتصور أن المدفوعات التي ستدفع مقابل خفض الانبعاثات في البلدان النامية يمكن أن تستخدم في تمويل التنمية المستدامة، على الرغم من أن القواعد التي سيتم ذلك بموجبها ليست واضحة حتى الآن.

كانت فكرة إقامة آلية التنمية النظيفة مثيرة للجدل، شأنها في ذلك شأن السماح بحبس الكربون عن طريق تغيير استخدامات الأراضي كوسيلة لمعادلة الانبعاثات الكربونية بصفة عامة. وكانت الاعتراضات الرئيسية كما يلي:

- قيل إن هذه التعويضات ستظل تسمح للبلدان الرئيسية التي تصدر عنها غازات الاحتباس الحراري بالمضي في ممارساتها التي تؤدي إلى حدوث هذه الانبعاثات في الوقت الذي ستؤدي فيه إلى الحد من النمو في البلدان النامية.
- إن التخفيف من التغيرات المناخية عن طريق تغيير استخدامات الأراضي بما يساعد على حبس الكربون أعقد بكثير مما يمكن تحقيقه عن طريق خفض الانبعاثات، كما أن نتائجه غير مضمونة.
- إن الكربون الذي يتم حبسه قابل للتطاير (كأن يعود إلى الانطلاق في

نموذج للزراعة المختلطة بالغابات: زراعة الذرة الرفيعة تحت أشجار السنط في مالي

تساهم الزراعة المختلطة بالغابات في امتصاص عنصر الكربون من الجو، وقد تزيد في الوقت نفسه من دخل المزارعين.

FAO/15859/R. FAIDUTTI

الغلاف الجوي)، بينما يؤدي خفض الغازات المنبعثة إلى تقليل مستواها بشكل دائم.

- إن من الصعب رصد أنشطة حبس الكربون.
- إن نتائج أنشطة حبس الكربون غير مؤكدة تماما من حيث التقليل من مستوى الكربون في النهاية، لأنها تخضع للعوامل الطبيعية والتدخلات البشرية.

آليات التنمية النظيفة للتعويض عن حبس الكربون القائم على تغيير استخدامات الأرض غير واضحة حتى الآن، ومع ذلك فإن عمليات التشجير وإعادة التشجير ينطبق عليها في الوقت الحاضر مبدأ التعويض.

وعلى الرغم من المشاكل التي تحف بأنشطة حبس الكربون القائمة على تغيير استخدامات الأراضي، مازال هناك اهتمام كبير بالمضي في سبل الحد من التغيرات المناخية، لأسباب عديدة على رأسها قلة التكاليف المترتبة على ذلك والإمكانيات التي يتيحها ذلك من حيث تحسين ممارسات استخدام الأراضي بطريقة مستدامة. ففي نوفمبر/تشرين الثاني ٢٠٠١، وقع ١٧٨ بلدا على اتفاقات مراكش التي تحدد القواعد الأساسية لآليات الزراعة النظيفة وتؤكد أحقية البلدان في عمليات التشجير وإعادة التشجير باعتبارها من الممارسات المشروعة، ولكنها لا تنص على صيانة الغابات القائمة (أي أنها تحاشت إزالة الغابات) وعمليات حبس الكربون في التربة اعتمادا على الممارسات الزراعية، وإن كان ذلك على الأقل خلال فترة الالتزامات الأولى التي تنتهي في سنة ٢٠١٢. كذلك تضمنت اتفاقات مراكش تحديد سقف للحد الأقصى للنقاط التي تعطي مقابل الحد من انبعاث الكربون نظير حبس الكربون بنحو ١٧٥ مليون طن من معادل ثاني أكسيد الكربون[٣٧].

وتشير التطورات الأخيرة إلى أن الطلب على نقاط التعويض مقابل الحد من انبعاث الكربون بموجب آلية الزراعة النظيفة قد تكون أقل كثيرا مما كان متصورا في الأصل. فقد أدى انسحاب الولايات المتحدة من بروتوكول كيوتو إلى خفض الطلب المحتمل بما يتراوح بين ٤٠ و٥٥ في المائة. ومن القضايا الرئيسية الأخرى التي قد تقلل من الطلب على خفض انبعاث الكربون درجة دخول الاتحاد الروسي في السوق كمورد، وفى أي وقت سيدخل هذه السوق. فدخول الاتحاد الروسي على نطاق كامل على الفور في السوق يمكن أن يؤدي إلى انخفاض أسعار السوق بنسبة الثلث[٣٨]. وتدل هذه التطورات على أن أسعار الحد من انبعاث الكربون يمكن أن تنخفض إلى أن تصبح ٣,٦٠ دولار لكل طن من الكربون.

مشروعات حبس الكربون عن طريق تغيير استخدامات الأراضي يجرى تنفيذها بالفعل.

ومازال هناك قدر كبير من عدم اليقين يحيط بالشكل النهائي الذي يمكن أن تكون عليه آلية التنمية النظيفة وبكيفية التعامل مع عمليات حبس الكربون التي تستند إلى تغيير استخدامات الأراضي. وقد نصّت اتفاقات مراكش على إنشاء مجلس لآلية التنمية النظيفة يعكف في الوقت الحاضر على وضع مبادئ توجيهية وتحديد أفضل الممارسات. وفي نفس الوقت، هناك اهتمام كبير بزيادة النقاط التي يمكن الحصول عليها لتعزيز التنمية الزراعية المستدامة. وقد تم حتى الآن وضع أكثر من ٣٠ مشروعا لمواجهة انبعاث الكربون عن طريق تغيير استخدامات الأراضي على أساس مدفوعات ثنائية، ومع ذلك فليس من الواضح حتى الآن ما إذا كانت ستنطبق عليها النقاط المقابلة القائمة على آلية التنمية النظيفة[٣٩]. وتشمل هذه المشروعات عددا من المشروعات التي

تستهدف على وجه التحديد أصحاب الحيازات الصغيرة والمنتجين محدودي الدخل. ومن أمثلة ذلك مشروع "سكوليل تى" بمنطقة شياباس بالمكسيك. وينص هذا المشروع على مقايضة النقاط التي تتجمع نتيجة للأنشطة الحرجية التي تقوم بها مجموعات صغار المزارعين ومجتمعاتهم المحلية عن طريق حساب أمانة يمكن أيضا في إطاره تقديم مساعدات تقنية ومالية للمشاركين. وتقدر تكاليف حبس الكربون في هذا المشروع بنحو ١٢ دولارا لكل طن من الكربون[٤٠]. ومن الأمثلة المهمة الأخرى مشروع "بروفافور" في إكوادور، ومشروع "تيست" في جمهورية تنزانيا المتحدة، وكلاهما يقومان على كسب نقاط مقابل الحد من انبعاث الكربون عن طريق الأنشطة الحرجية.

يعكف الكثير من الوكالات الإنمائية والمنظمات غير الحكومية ومؤسسات القطاع الخاص، مثل منظمة الأغذية والزراعة، والصندوق الدولي للتنمية الزراعية، ووزارة التنمية الدولية بالمملكة المتحدة، والبنك الدولي ومؤسسة وينروك العالمية على تجميع المعلومات ذات الصلة أو وضع المشروعات التي تلبي أهداف التنمية المستدامة وحبس الكربون. ولا يقتصر الاهتمام على تحقيق منافع لآلية التنمية النظيفة عن طريق عزل الكربون بل يتعدى ذلك إلى البرامج التي يمكن تنفيذها في المستقبل مما يؤدي إلى زيادة مدفوعات التعويض عن الآثار المترتبة على تغير المناخ. ويقترح البنك الدولي في الوقت الحاضر إنشاء مجلس للكربون الحيوي، سيوضع تصميمه بالشكل الذي يمكنه من تحقيق انخفاض في انبعاث الكربون بشكل مجد من حيث التكاليف بالإضافة إلى تحقيق منافع عامة في مجالات التنوع الوراثي وإدارة الأراضي[٤١].

الفقر واستخدام الأراضي

هل تساهم في التخفيف من حدة الفقر تلك التعويضات التي تُقدم مقابل حبس الكربون بالطرق القائمة على تغيير استخدامات الأراضي طبقا لآلية التنمية النظيفة؟

ليس من المؤكد بعد تأثير التغييرات الممكنة في استخدامات الأراضي بغرض حبس الكربون على مستخدمي الأراضي الفقراء. فلم يتم إجراء بحوث تجريبية كثيرة على اقتصاديات مستخدمي الأراضي الفقراء المشاركين بالفعل في ذلك. وتعد هذه القضايا ذات أهمية كبيرة نظرا لأن غالبية الفقراء في العالم من سكان المناطق الريفية الذين يتعيشون من استخدام الأراضي. ومن الضروري لفهم كيف يمكن أن تؤثر برامج مدفوعات الكربون على ما يقدر بنحو ٨٠٠ مليون من سكان الريف الفقراء، النظر في أنماط استخدام الأراضي التي يمارسها مستخدمو الأراضي الفقراء وتأثيرها على انبعاث الكربون، وفي الأعباء والمنافع الخاصة والاجتماعية المحتملة المترتبة على الممارسات التي تساعد على خفض انبعاث الكربون وحبسه وتثبيته.

كانت العلاقة بين الفقر وإدارة الموارد الطبيعية محل الكثير من البحوث والمناقشات. ولقد قام الكثير من الاتفاقات التي أبرمت في أعقاب "قمة الأرض" سنة ١٩٩٢ على النظرية القائلة بأن الفقر يُعد من الأسباب الرئيسية لتدهور الموارد الطبيعية من جراء إزالة الغابات وتدهور حالة الغابات والأراضي. ومع ذلك، فقد أظهرت البحوث والتجارب المتعلقة بهذه البرامج على مدى السنوات العشر الماضية عدم وجود علاقة ارتباط واضحة لا لبس فيها أو علاقة سببية بين الفقر وتدهور الموارد.

ويمكن، في سياق المناقشة التالية، تقسيم استخدام الأراضي إلى الممارسات التي يكون لها تأثير على مناطق امتصاص الكربون (carbon sinks) فوق الأرض، وخصوصا الغابات، وتلك التي تؤثر على مناطق امتصاص الكربون داخل التربة. وقد اكتسبت الأنشطة القائمة على الغابات[٤٢] أهمية أكبر في ضوء التطورات الأخيرة المتصلة بآلية التنمية النظيفة، على الرغم من أن حبس الكربون مازال يعتبر من الأمور المهمة. ومازال الإطار المؤسسي والقواعد التي تنظم الإدارة العالمية للتغيرات المناخية لم تتحدد بعد، وربما يكون حبس الكربون في التربة من الأنشطة المؤهلة لكسب نقاط بموجب آلية التنمية النظيفة في فترات الالتزامات المقبلة.

الغابات وأنواع استخدام الأراضي التي تؤثر على مناطق امتصاص الكربون فوق الأرض

العلاقة بين إزالة الغابات والفقر ليست واضحة.

يفيد استعراض شامل للقرائن الدالة على وجود علاقة بين النمو الاقتصادي الكلي وإزالة الغابات بأن النتائج عموما يحيطها الغموض: إذ ترتبط مستويات الدخل المرتفعة في بعض البلدان بارتفاع معدلات إزالة الغابات، بينما يعد العكس هو الصحيح في بلدان أخرى[٤٣]. وهو يخلص من ذلك بأن النتيجة تعتمد على القوة النسبية للتأثيرات المتعارضة: أي نمو الثروات الطبيعية الرأسمالية، التي تمكن من إزالة الغابات، في مواجهة "التأثيرات التي تساعد على زيادة الأسعار" والتي يتضاءل في ظلها الإغراء على إزالة الغابات نظرا لارتفاع العائد الذي يمكن أن يترتب على أنشطة اقتصادية أخرى. وتتوقف القوة النسبية لهذه التأثيرات على الموارد الطبيعية التي يتمتع بها البلد وعلى نمط النمو الذي يفضله.

وبالمثل، فعلى مستوى الاقتصاد الجزئي تشير القرائن إلى أن العلاقة بين مستويات الدخل وإزالة الغابات معقدة، ولا يوجد اتجاه واضح على وجود علاقة سببية فيما بينهما. ومن ناحية أخرى، قد تؤدي زيادة مستويات الدخل إلى زيادة قدرة المنتجين على إزالة الغابات لسهولة الحصول على رأس المال بهذه الطريقة. وعلاوة على ذلك، يؤدي ارتفاع مستويات الفقر إلى خفض قيمة الأيدي العاملة وبالتالي زيادة الحافز على القيام بعمليات قطع الغابات – وهي عمليات تقوم على أعداد كبيرة من الأيدي العاملة. وقد يكون الفقر، في حالات كثيرة، أكثر ارتباطا بتدهور الغابات مما هو بالنسبة لإزالة الغابات، لأن إخلاء الأراضي من الغابات بشكل جزئي أو مؤقت أمر ممكن في إطار المعوقات التي تحيط بمستخدمي الأراضي الفقراء. وفي حالات كثيرة، لا يستطيع مستخدمو الأراضي الفقراء الوصول إلى الموارد الحرجية إلا بعد قطع الأخشاب من الغابات على نطاق كبير، وهي الجهود التي تستلزم إقامة الطرق وغير ذلك من مرافق البنية التحتية الأساسية. فعندئذ فقط يستطيع مستخدمو الأراضي الفقراء الانتقال إلى مناطق الغابات والمشاركة في إزالتها.

استخدامات الأراضي وتأثيرها على مناطق امتصاص الكربون داخل التربة

يحيط الغموض أيضا بالعلاقة بين تدهور الأراضي الزراعية والفقر.

ينجم انبعاث الكربون أيضا من ممارسات إدارة الأراضي التي تسفر عن استنزاف موارد التربة عن طريق التعرية، أو عن التغيرات التي تطرأ على التركيب الكيماوي والبيولوجي للتربة. ومن العوامل الرئيسية المحددة لتأثير النظام الزراعي على مدى تعرض التربة للتعرية، مدى المحافظة على غطاء التربة، وخصوصا في أوقات هطول الأمطار، وخواص التربة ذاتها وطبيعة المنطقة من الناحية الطبوغرافية. ومن الأسباب الرئيسية لتعرض التربة للتعرية الطرق المتبعة في فلاحتها تمهيدا للإنتاج الزراعي، وخصوصا عند استخدام الطرق الآلية. ومن الممارسات الأخرى المستخدمة التي تساعد على التعرية زراعة المحاصيل الحولية في الأراضي المنحدرة، أو عدم إراحة الأرض لفترات كافية لاسيما في حالة الزراعة الكثيفة.

التعويضات الخاصة بحبس الكربون عن طريق تغيير استخدامات الأراضي لن تشمل الفقراء بالضرورة ما لم تُبذل جهود محددة لتحديد هؤلاء الفقراء وإشراكهم.

كثيرا ما يرتبط الفقر بالنظم الزراعية المتبعة في زراعة الأراضي شديدة الانحدار على سفوح التلال، أو بتقصير دورات تبوير الأرض، لأسباب عديدة أهمها وجود معوقات في الحصول على الأراضي. ومع ذلك فإن إتباع الطرق الآلية في فلاحة الأرض يرتبط ارتباطا سلبيا بالفقر، شأنه في ذلك شأن عمليات الفلاحة القائمة على حيوانات الجر. وبالتالي، توجد نفس العلاقة الغامضة في ما يتعلق بالفقر والممارسات التي تؤدي إلى تدهور الأراضي، فتوافر رأس المال يعد واحدا من الأساليب التي تؤدي إلى تدهور الأراضي، ولكن مستخدمي الأراضي الفقراء ليسوا طرفا في ذلك، وعندما تؤدي النظم الزراعية إلى استنزاف الأصول الرأسمالية الطبيعية التي تمثلها موارد التربة، يكون النظام الزراعي حينها مرتبطا بالفقر.

وبالنسبة للتخفيف من حدة الفقر، فان هذه النتائج لها تأثيرات عديدة على النتائج المحتملة التي يمكن أن تترتب على برامج التعويضات الخاصة بحبس الكربون. فالتعويضات التي تقوم على استخدام الأراضي لا تشمل بالضرورة مستخدمي الأراضي الفقراء. وعلى سبيل المثال، توجد حالات كثيرة لن يكون فيها الفقراء هم الأكثر قدرة على المنافسة أو الأقدر على حبس الكربون عن طريق تغيير استخدامات الأراضي. ومع ذلك، توجد بلدان وحالات يكون فيها العكس هو الصحيح، وإن كانت هذه البلدان والحالات في حاجة إلى تحديد واضح حتى يمكن تصميم خطط فعالة يمكن أن تساعد على حبس الكربون وتحقيق الأهداف الإنمائية. ولكن ذلك يقتضي التوصل إلى فهم أفضل للعوامل التي تجعل مستخدمي الأراضي الفقراء أكثر قدرة على الاستجابة والمنافسة في هذا الصدد.

مستخدمو الأراضي الفقراء كأطراف في كسب النقاط الخاصة بحبس الكربون

هل يستطيع الفقراء أن يكونوا موردين يتمتعون بالقدرة على المنافسة في مجال توريد الخدمات الخاصة بحبس الكربون؟

تعتمد إمكانية تحقيق أسواق الكربون للتخفيف من حدة الفقر على مدى استعداد الفقراء لكسب النقاط ومدى قدرتهم التنافسية في هذا المجال. وتعد تكاليف الفرص التي يواجهها مستخدمو الأراضي من العناصر الرئيسية التي تحدد الأطراف المستعدة للبيع والأسعار التي تورد بها. وتكاليف الفرص المرتبطة بحبس الكربون هي ببساطة المنافع التي سيكون على المنتجين أن يتنازلوا عنها من أجل حبس الكربون. ومع ذلك، فإن تحديد هذه الفرص ليس

بالأمر البسيط الذي يعتمد فقط على مقارنة النظم الزراعية المختلفة، فهناك عدد من القضايا الأخرى – مثل درجة الأمن الغذائي التي يتيحها النظام الزراعي، والأيدي العاملة اللازمة وتوقيت توافرها – التي تعد من العناصر المهمة في تكاليف الفرص بالنسبة للمنتجين، والتي تحدد بدورها الأسعار التي سيقبلونها نظير تقديم خدمات حبس الكربون. وبالإضافة إلى ذلك، سوف تعتمد المكاسب المحتملة من حبس الكربون على معدل خدمات حبس الكربون وكميته الإجمالية – وهي من العوامل التي يكون للظروف الإيكولوجية الزراعية دور كبير في تحديدها. ويناقش القسم التالي كيف أن الفقر يمكن أن يؤثر على تكاليف الفرص وعلى إنتاجية عملية حبس الكربون، وبالتالي يؤثر على قدرة المنتجين الفقراء على المشاركة في أسواق الكربون.

كيف يتخذ الفقراء قراراتهم الخاصة بإدارة الأراضي؟

تعتمد هذه المناقشة بشكل أساسي على إطار نظري عام مؤداه أن القرارات التي يتخذها مستخدمو الأراضي في ما يتعلق بإدارة الأراضي وتأثير هذه القرارات على تحقيق المنافع الخاصة والعامة. وفي نطاق هذا الإطار العام (الذي يوضحه الشكل رقم ٣٩) تعتبر الأسرة المستخدمة للأرض هي الوحدة الرئيسية في اتخاذ القرارات. وتعمل الأسر في ظروف اجتماعية واقتصادية وبيئية معينة تحدد القرارات النهائية التي تتخذها بشأن استخدام الأراضي. وتشمل هذه الظروف العوامل المؤثرة على المستوى الكلي مثل درجة تكامل الأسواق، ووجود مرافق البنية الأساسية، والأحوال المناخية الزراعية. وسوف تؤثر هذه العوامل على الحوافز والمعوقات التي يصادفها مستخدمو الأراضي لدى اتخاذ قراراتهم. وعلاوة على ذلك، تتمتع الأسر بقدر معين من الموارد مثل الأرض، والأيدي العاملة ورأس المال – التي تخصصها للأنشطة المختلفة في إطار الجهود التي تبذلها من أجل توفير سبل المعيشة. ويمكن تقسيم هذه الأنشطة التي تساعد الأسر على توفير سبل المعيشة إلى أنشطة تقوم على استخدام الأراضي وأخرى لا تقوم على استخدام الأراضي. وقد يكون الهدف من الأنشطة المعتمدة على استخدام الأراضي هو تحقيق المنافع الإنتاجية الخاصة، أو توليد خدمات بيئية بمقابل. والطريقة التي تتبعها الأسر في تخصيص مواردها للأنشطة المعتمدة على استخدام الأراضي تؤدي إلى نتائج خاصة وعامة: مثل المنافع الخاصة في شكل منتجات تستهلكها الأسر أو دخل من المنتجات التي تباع في السوق، ومنافع (أو تكاليف) عامة في شكل خدمات بيئية، وبعبارة أدق في شكل حبس للكربون (أو انبعاث للكربون).

تحت أي ظروف يكون الفقراء على استعداد للمشاركة في خطط عزل الكربون؟

يمكن تقسيم الآثار المترتبة على تغيير استخدامات الأراضي لأغراض حبس الكربون إلى فئتين رئيسيتين: (١) التغيرات التي تدخل على استخدامات الأراضي وتؤدي إلى حدوث تحول في سبل المعيشة؛ (٢) والتغيرات التي تدخل على إدارة الأراضي ويكون لها تأثير (بالزيادة أو النقص) على سبل المعيشة الحالية. وفي الحالتين، تختلف تكاليف الفرص التي تواجه المنتجين وتؤثر بالتالي على رغبتهم في المشاركة بنقاط حبس الكربون.

الشكل ٣٩

الإطار المفاهيمي للقرارات المتعلقة بإدارة الأراضي

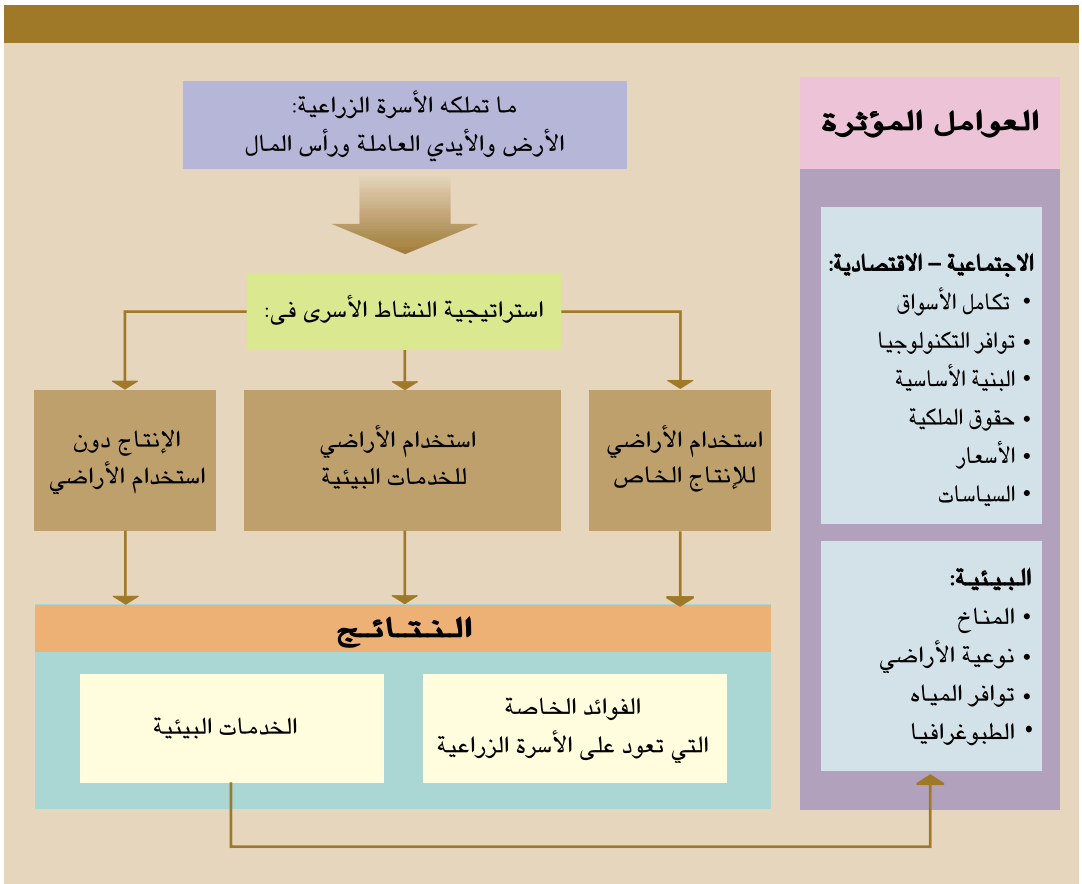

قد يحدث حبس الكربون أحيانا من خلال التغييرات التي تطرأ على مصادر الرزق، مثل التحول من الزراعة إلى الغابات.

تغيير استخدام الأراضي وتأثيره على مصادر الرزق

من الأمثلة الشائعة على الفئة الأولى، عمليات حبس الكربون التي تحدث بتغيير نشاط الأرض من الزراعة إلى الغابات. وبالرجوع إلى الشكل رقم ٣٩، سنجد أن ذلك سيسفر عن تغيير في الأنشطة من الإنتاج الخاص إلى إنتاج خدمات بيئية. وبالإضافة إلى ذلك، فقد يؤثر هذا التحول على الوقت وكمية رأس المال الذي تستثمره الأسرة في الأنشطة الأخرى بخلاف استخدام الأراضي. وبالطبع، فإن درجة حدوث هذا التغير قد تتفاوت، مع إتباع خليط من تقديم الخدمات الزراعية والبيئية (وهو ما يتوقف أيضا على الخيارات المتاحة خارج قطاع الزراعة).

ومن المهم أن نلاحظ أن الأنشطة المعيشية لا تدر مجرد دخل منتظم أو منتجات مستمرة، وإنما تحقق أيضا الأمن للمزارعين، حيث تمكن أسرهم من مواجهة الأحداث غير المتوقعة، مثل فشل المحصول أو مرض أفراد من الأسرة. وبالنسبة للكثير من الأسر الريفية الفقيرة، فإن تلبية احتياجاتها

المعيشية من الطعام الذي تنتجه، تعطيها درجة من الحماية ضد مخاطر الاستهلاك اعتمادا على السوق. ولاشك أن هذه ميزة كبيرة للكثير من المنتجين الذين يعيشون في مناطق يتسم فيها تكامل الأسواق بالضعف أو القصور. وهكذا نجد أن تكلفة الفرصة البديلة بالتحول إلى مدفوعات الخدمات البيئية كمصدر هام للمعيشة بين المنتجين الفقراء، قد تكون أعلى من تلك التي تواجه المنتجين الذين يعيشون في تكامل تام مع الأسواق، والذين لا يعتمدون على إنتاجهم كمصدر لضمان الاستهلاك. ومع ذلك، فبالنسبة للأسر الفقيرة، قد تمثل تعويضات الكربون طريقة مهمة لزيادة الأمن، اعتمادا على توقيت ودرجة عدم اليقين الذي تعيش هذه الأسر في ظله. فإذا كانت هذه التعويضات منظمة بطريقة تكفل فوائد تأمينية، فإن مستخدمي الأرض من الفقراء قد يكونوا أكثر استجابة من غيرهم لهذه التعويضات.

بإمكان الفقراء، في بعض الظروف، تقديم خدمات لحبس الكربون عن طريق إحداث تغييرات في مصادر رزقهم، إذا صُممت برامج التعويضات بصورة مناسبة.

كما أن مستخدمي الأرض من الفقراء يمارسون في أغلب الأحيان أنشطة تسمح لهم بتكوين مجموعة من الأصول، يستطيعون تحويلها بسرعة إلى سيولة في حالة أي أزمات غير متوقعة. فالغابة القائمة تمثل مصدرا محتملا للدخل يمكن الحصول عليه بقطع الأشجار إذا حدثت أي حاجة مفاجئة إلى الدخل. والمشاركة في أي برنامج خاص بحبس الكربون يقلل من الاستخدام المحتمل لهذا المصدر من مصادر الدخل أو يلغيه تماما، وبالتالي تنشأ حاجة إلى وسائل أخرى للتأمين لمواجهة مثل هذه الأزمات. ومرة أخرى، فإن تأثير هذا العامل على استعداد الفقراء لتقديم أصول، سوف يعتمد اعتمادا شديدا على مدى ما توفره التعويضات من تأمين، ومن دخل للأسرة.

وإذا كانت الاهتمامات بالأمن قد تسفر عن ارتفاع تكلفة الفرصة البديلة لتقديم الخدمات البيئية بين الفقراء، فإن انخفاض عائد الإنتاج الزراعي للأراضي المحولة قد يكون له تأثير عكسي. فالدخل من الزراعة التجارية ذات الكثافة الرأسمالية يرجح أن يكون أعلى من مثيله من نظم الزراعة الموجهة نحو المعيشة ذات المدخلات البسيطة من أراضي الغابات المحولة. ولذا، فإن التعويض اللازم لإغراء مستخدم الأراضي بالتخلي عن مثل هذا الدخل سيكون منخفضا على الأرجح بالنسبة للمنتجين الفقراء عنه بالنسبة للمنتجين القادرين العاملين في النظم الأكثر توجها نحو التجارة.

والانعكاسات هنا هي أن مستخدمي الأراضي من ذوي الدخل المنخفض يمكن أن يقدموا خدمات لحبس الكربون بتكاليف زهيدة، فيما لو أن البرامج الخاصة بذلك صُممت بحيث تعالج احتياجاتهم لتأمين الاستهلاك.

تغيير إدارة الأراضي وتأثيره على مصادر الرزق المتاحة

قد لا ينطوي حبس الكربون في بعض الحالات على تغيير في مصدر الرزق، وإنما على مجرد تغيير الأساليب المتبعة، مثل تغيير أساليب الزراعة أو الغابات.

إن تكاليف الفرصة البديلة التي تواجه مستخدمي الأراضي عند إتباع أساليب تؤثر على موارد رزقهم الحالية، يحتمل أن تشمل التغييرات في أساليب الزراعة التي تمتص تربتها الكربون وأساليب إدارة الغابات التي تقلل من توافرها. فالنقاط الأساسية هنا هي الدرجة التي يؤثر بها التغيير على الفائدة الخاصة التي تعود على الأسرة (مثل صلة الإرتباط بين النشاط والنتيجة كما

في الشكل ٣٩)، والإطار الزمني الذي يرجح أن تحدث التأثيرات أثنائه. وقد تخلق برامج تعويضات حبس الكربون فوائد لمستخدمي الأراضي، عندما تمكنهم من اتخاذ تدابير تزيد من إنتاجيتهم، لم يكونوا على معرفة بها من قبل أو كانوا عاجزين عن الأخذ بها. ومن ناحية أخرى، فإن تعويضات حبس الكربون يمكن أن تعوض مستخدمي الأراضي عن انخفاض إنتاجيتهم المرتبط بتطبيق أساليب حبس الكربون.

تعويضات حبس الكربون قد تساعد المزارعين في التغلب على مشكلة رأس المال لتطبيق أساليب أكثر استدامة تفيدهم على المدى البعيد.

فمن أمثلة الأساليب الأولى، عدم الحرث أو إتباع الحرث السطحي. وبمرور الوقت، تؤدي هذه الأساليب في أغلب الأحيان إلى زيادة الإنتاجية الزراعية وزيادة العائد الصافي للمزارعين. وفي هذه الحالة، يستفيد المزارعون من تطبيق أساليب حبس الكربون بطريقتين: من المدفوعات التعويضية التي يتلقونها بإحداث التغييرات المطلوبة، ومن تحسين الظروف البيئية التي يعملون في ظلها، وهذا الأخير يؤدي إلى زيادة إنتاجية استخدام الأراضي. ومن أهم الأسباب التي تُبعد المزارعين الفقراء عن تطبيق مثل هذه الإجراءات، عجزهم عن تدبير استثمارات تحتاج إلى نفقات في الأجل القريب لكي يجنوا فوائدها في الأجل البعيد. فمن بين مجموعات الدخل المنخفض، تكون تكلفة الحصول على رأس المال من خلال مختلف أشكال الائتمان أعلى عادة من تلك التي تواجه المجموعات ذات الدخل المرتفع، وهو ما يحول بينهم وبين استثمارات كانوا يودون استثمارها لولا ذلك. فتعويضات خدمات حبس الكربون تعتبر طريقة مهمة لتقليل تكلفة رأس المال بالنسبة لمستخدمي الأراضي من ذوي الدخل المنخفض. وهنا تصبح القضية الرئيسية مرة أخرى هي مدى ما تسمح به هذه التعويضات للمنتجين بالتغلب على مشكلة الاستثمار هذه. فالتعويضات التي لا توفر رأس مال كاف في المرحلة الأولى من تطبيق أساليب استخدام الأراضي القائمة على حبس الكربون، لن يكون لها جاذبيتها بالنسبة للمنتجين الفقراء.

ولا شك في أن الأخذ بأساليب جديدة في إدارة الأراضي قد يؤدي في أغلب الأحيان إلى احتياجات جديدة من القوى العاملة، سواء بالنسبة لإنتاجيتها أو بالنسبة للتوقيت المطلوبة خلاله. وتكلفة الفرصة البديلة للقوة العاملة، مسألة أخرى ستحدد استجابة مستخدمي الأراضي إلى تغيير هذا الاستخدام بإتباع أساليب حبس الكربون. فمستخدمي الأراضي قد لا يرغبون في التحول إلى أساليب حبس الكربون، حتى لو أسفرت عن زيادة عامة في الإنتاجية، إذا كانوا عاجزين عن تلبية الاحتياجات من القوة العاملة، أو إذا كانت عائدات القوة العاملة أقل مما يمكن أن تحصل عليه في مكان آخر. وبالنسبة للانعكاسات على مستخدمي الأراضي من الفقراء، فإن التأثيرات قد تكون متضاربة. فمن ناحية، قد تكون تكلفة الفرصة البديلة للأيدي العاملة بين الفقراء منخفضة للغاية، لأن هناك فرصة محدودة لكي يعملوا في أنشطة عالية الإنتاجية. ومعنى هذا أن مستخدمي الأراضي من الفقراء قد يكونوا على استعداد لتوفير الأيدي العاملة لأنشطة حبس الكربون بتكلفة زهيدة. ومن ناحية أخرى، فإن مستخدمي الأراضي

هؤلاء ربما تكون قدرتهم محدودة على زيادة الأيدي العاملة في المزرعة، نظرا للاحتمال الكبير في أن يعملوا في مناطق تكون أسواق العمل فيها ضعيفة الأداء. وهنا تكون العوامل الحاسمة في مشاركة مستخدمي الأراضي من الفقراء في أنشطة حبس الكربون، هي مدى ما تسفر عنه أساليب إدارة الأراضي من زيادة في أعباء العمل، وتوقيت ومستوى الأجور التي يتقاضونها عن حبس الكربون.

في الحالات التي تؤدي فيها الأساليب المستدامة إلى انخفاض الإنتاجية، لابد أن يعوض المزارعون عن دخلهم الضائع بمدفوعات حبس الكربون.

والتصور البديل، حيث الأخذ بأساليب حبس الكربون يؤدي إلى انخفاض الإنتاجية، يخلق مجموعة من تكاليف الفرص البديلة أمام مستخدمي الأراضي تشبه تلك التي سبق الحديث عنها في تغييرات استخدام الأراضي. وهنا تحل تعويضات حبس الكربون بصفة أساسية محل مصدر آخر للدخل (مثل التحول من إنتاج استخدام الأراضي إلى إنتاج خدمات بيئية كما في الشكل رقم ٣٩). وتتوقف رغبة المنتج في المشاركة في مثل هذا التغيير على ما إذا كانت المدفوعات تعوضه عن دخل الإنتاج الضائع، بل وعلى تأثير هذه المدفوعات على مستويات الاستهلاك والأمن الغذائي. كما يدخل في هذا الموضوع تكاليف الفرصة البديلة للقوى العاملة ورأس المال. وفي هذه الحالة، تصبح هناك أهمية لمدى ما يسفر عنه التحول في أساليب إدارة الأراضي من انخفاض مستمر في الإنتاجية المحتملة.

متى يملك الفقراء القدرة على المنافسة في مجال حبس الكربون؟

هل يملك الفقراء القدرة على تقديم خدمات حبس الكربون؟

إذا كانت تكاليف الفرص البديلة لمستخدمي الأراضي في تقديم خدمات لحبس الكربون، عوامل حاسمة في تحديد السعر الذي يستجيبون به لنظام المدفوعات، فمن المهم أيضا النظر في إمكانياتهم المتاحة للمساهمة في توريد الكربون، من أجل تحديد قدرتهم المحتملة على المنافسة في السوق. ومن أهم عناصر هذا العامل معدلات وتكاليف الكربون الذي سيتم توريده باستخدام تغييرات عديدة في استخدام الأراضي وإدارتها في ظل ظروف زراعية إيكولوجية متباينة. ويتحدد ذلك بحسب الظروف البيئية، كما يتبين من الشكل رقم ٣٩. فهناك تجانس مكاني ملموس في القدرة الطبيعية الحيوية للأراضي والأشجار على حبس الكربون وتكاليف التكنولوجيات اللازمة لتحقيق ذلك. فالقدرة على المنافسة المتاحة لمستخدمي الأراضي من الفقراء للمساهمة في حبس الكربون، ستتوقف على الظروف الطبيعية الحيوية التي يعملون في ظلها.

تتفاوت تكلفة طن الكربون المحبوس تفاوتا كبيرا بحسب الأنشطة، والظروف الزراعية الإيكولوجية، والتكنولوجيات اللازمة. فنموذج المحاكاة الذي وضعه ماك كارل وآخرون للتكاليف الحدية لحبس الكربون عن طريق تغيير استخدام الأراضي، يشير إلى أن أقل الاستراتيجيات تكلفة تشتمل أساسا على حبس الكربون في التربة، والى حد ما عن طريق التشجير وإدارة عمليات التسميد والسماد الطبيعي[٤٤].

كما تتفاوت تكاليف الحد من الكربون تفاوتا كبيرا من تغيير إلى آخر في استخدام الأراضي. فتقديرات تكاليف حبس الكربون في الغابات من أمريكا اللاتينية تتفاوت بين أقل من دولار واحد للطن إلى ٣٠ دولارا للطن[٤٥]. وبالنسبة للأنشطة المعتمدة على الغابات، مثل غرس الأشجار من الأصناف سريعة النمو بطريقة موحدة وفي ظروف زراعية مناخية مواتية بشكل عام، فهي تعطي أكبر فرصة للحصول على مزايا حبس الكربون بتكاليف قليلة في فترة قصيرة. وقد أثارت هذه الحقيقة قلقا بشأن إمكانية تحفيز برامج مدفوعات الكربون لمشروعات غرس الأشجار على نطاق واسع، والتي قد تشجع هذا الاتجاه بين صغار مستخدمي الأراضي، مما يؤدي إلى تأثيرات سلبية على الخدمات البيئية الأخرى، لاسيما تلك المتعلقة بالتنوع البيولوجي[٤٦]. ومع ذلك، فإن هذه المخاطر عولجت بصورة محددة عند تصميم آلية التنمية النظيفة التي تتطلب أهدافا إنمائية مستدامة بالإضافة إلى الحد من تغيرات المناخ. وبذلك ينتظر أن تؤكد قواعد آلية التنمية النظيفة أهمية تحديد وتشجيع الأخذ بأنشطة لاستخدام الأراضي تتولد عنها منافع مشتركة مع الخدمات البيئية الأخرى، وكذلك فوائد اقتصادية مستدامة تعود على مستخدمي الأراضي أنفسهم.

تتفاوت القدرة على حبس الكربون وتكاليف حبسه تفاوتا كبيرا بحسب نوع التربة والأحوال المناخية.

إن قدرة التربة على حبس الكربون من خلال تغيير إدارة الأراضي، تتفاوت تفاوتا كبيرا اعتمادا على نوع التربة، ومدى تدهورها، والأحوال المناخية. فقد قارن Antle وMcCarl الكميات المختلفة من الكربون التي يمكن حبسها في مواقع مختلفة من الولايات المتحدة وباستخدام تكنولوجيات مختلفة، واكتشفا بالفعل اختلافات كبيرة[٤٧]. وتشير التقديرات إلى ارتفاع التكاليف التي تنفق لتحقيق زيادة نسبة الكربون في تربة الأراضي المتدهورة بشدة. وبالتالي، فإن مساحات الأراضي التي قد يتوافر فيها أكبر قدر من الخصائص الطبيعية لحبس الكربون في التربة، قد تكون في نفس الوقت هي الأكثر تكلفة.

لكي نعرف متى وكيف يستطيع الفقراء المساهمة بكفاءة في حبس الكربون، لابد من توفير المزيد من المعلومات عن التوزيع الجغرافي للفقراء بحسب الظروف الطبيعية البيولوجية.

ولا تتوافر معلومات موثقة كافية عن التوزيع الجغرافي للفقر بحسب الصفات الطبيعية الحيوية التي تؤثر على تكلفة حبس الكربون. وقد تبين من استعراض الدراسات التي أجريت على العلاقة الجغرافية بين تدهور الأراضي والفقر، أن أغلب الدراسات التي أجريت على أساس التحليل العام لم تجد مثل هذه الصلة. وأنه في كثير من الحالات كانت النسبة المئوية والعدد المطلق للفقراء أعلى في المناطق ذات الإمكانيات الزراعية الإيكولوجية الكبيرة[٤٨]. ومع ذلك، فإن العديد من الدراسات التي أجريت على نطاق ضيق لم تجد ارتباطات وثيقة بين تدهور الأراضي والفقر. أما بالنسبة للتوزيع الجغرافي للفقر بالنسبة للغابات، فإن هناك بعض الدلائل على التركيز الشديد للفقر في مناطق الغابات الحدية، وإن كانت البيانات غير كافية في مجالها لاستخلاص أي استنتاجات عامة.

FAO/17203/G. BIZZARRI

عمال في مشتل بإحدى غابات باكستان
غرس الأشجار في الأراضي المتدهورة قد يصبح مصدر دخل إضافي للمزارعين إذا ولّد أرصدة كربونية يمكن تسويقها.

وهذه النتائج تبرز ضرورة التحديد الواضح للتوزيع الجغرافي للفقراء بحسب الظروف الطبيعية البيولوجية، طبقا لتحليل مفصل إلى حد ما، ولكن بتغطية عريضة، قد تشمل العالم بأسره. وإذا توافرت البيانات المطلوبة، سيكون من اللازم بعد ذلك تحديد الطرق التي يمكن بها حبس الكربون والتكاليف المرتبطة بذلك في المناطق التي تتوافر فيها إمكانيات طيبة لتحقيق أهداف حبس الكربون والحد من الفقر.

تصميم أسواق الكربون، وتكاليف المعاملات، ومستخدمو الأراضي من الفقراء

مازال هناك الكثير من العمل الذي ينبغي القيام به لوضع اللمسات الأخيرة في القواعد التي ستعمل في ظلها برامج حبس الكربون، مثل آلية التنمية النظيفة. فالكيفية التي ستحل بها هذه المسائل، سيكون لها على الأرجح انعكاسات هامة على إمكانية وصول مثل هذه البرامج إلى الفقراء. وسيناقش القسم التالي بعض القضايا الرئيسية المتعلقة بالتنفيذ، مثل الاستمرارية، وتصميم العقود وتنفيذها، وتكاليف المعاملات.

الاستمرارية

إن الاستمرارية في حبس الكربون، كوسيلة للحد من التغيرات المناخية، مسألة مهمة لأن تغيير استخدام الأراضي من أجل حبس الكربون قد يتغير، وقد ينطلق الكربون المحبوس لو حدث تغيير في أساليب الإدارة. وبالإضافة إلى ذلك، فإن قدرة النظم الإيكولوجية على خزن الكربون هي قدرة محدودة،

فهذه النظم تصل إلى نقطة التشبع التي لا تستطيع بعدها أن تخزن المزيد من الكربون. وتشير التقديرات إلى أن الكربون المحبوس في التربة عن طريق تغيير الحرث، يصل عادة إلى مرحلة التشبع بعد ٢٠ عاما تقريبا، بينما حبس الكربون اعتمادا على الغابات يطيل هذه المدة إلى أكثر من ذلك. والأرجح أن تسفر احتمالات التحول والتشبع في أنشطة حبس الكربون عن خفض نسبي في الأسعار التي تدفع مقابل مثل هذه الخدمات، بحسب طول الوقت السابق على عملية التشبع، والمخاطر المفهومة لحدوث تحول في عملية حبس الكربون[٤٩]. وبالإضافة إلى ذلك، فإن هذه العوامل تثير قضايا مهمة حول كيفية تنظيم المدفوعات كحافز للمحافظة على مخزونات الكربون في المناطق المشبعة، أو الابتعاد عن تحويل عملية الحبس بإدخال تغييرات على أساليب استخدام الأراضي. والمفترض أنه بمجرد أن يصل مستخدمو الأراضي إلى نقطة التشبع في حبس الكربون، يحجمون عن الاستمرار في إخضاع هذه الأراضي لنظام حبس الكربون، إلا إذا كان ذلك سيعطيهم مزايا خاصة تكفي لتعويضهم عن التكاليف التي يتكبدونها. أما إذا كان الحال بخلاف ذلك، فإما أن يحتاج الأمر إلى مدفوعات من أجل التخزين، أو إلى تخفيض سعر تعويض الكربون تخفيضا كبيرا. وبالمثل، فإن جهود حبس الكربون التي تنطوي على مخاطر كبيرة تتمثل في التحول، ربما اعتبرت أقل قيمة في هذه الحالة.

الكربون المحبوس قد ينطلق من جديد إذا قطعت الأشجار أو حدث تغيير في أساليب استخدام الأراضي. من هنا، فإن استمرارية حبس الكربون تستحق الاهتمام.

لاشك أن الاهتمامات بالاستمرارية قد تسفر عن انخفاض مستوى المدفوعات لخدمات حبس الكربون التي يقدمها الفقراء، إذا كان هناك شك في أن هؤلاء الفقراء سيتحولون على الأرجح عن أساليب حبس الكربون. وقد يكون هذا هو الوضع فعلا، بسبب ارتفاع الحاجة بين الفقراء إلى تأمين أنفسهم ضد مخاطر الاستهلاك وقدرتهم المحدودة على القيام بذلك. وكما سبق أن قلنا، فإن تصفية الأصول الرأسمالية الطبيعية هي الوسيلة المعتادة لإدارة الأزمات غير المتوقعة، وبالتالي فإن الفقراء الذين يساهمون في حبس الكربون ربما كانوا أكثر عرضة للتحول عن أساليب حبس الكربون في غياب آليات التأمين الأخرى. وقد يؤدي هذا إلى انخفاض مدفوعات الكربون إلى الفقراء الذين يساهمون في حبسه، أو إخراجهم من السوق كموردين لهذه الخدمة.

ومع ذلك، فإن مسائل الاستمرارية قد تكون أيضا لمصلحة مستخدمي الأراضي من الفقراء إذا اعتبروا ممن يطبقون الأساليب المستمرة لحبس الكربون، من زاوية المنافع العامة للإنتاجية التي يدافعون عنها. وينطبق ذلك على الحالات التي سيؤدي فيها الأسلوب المستخدم لحبس الكربون إلى توليد منافع عامة بعيدة المدى لمستخدمي الأراضي، ولكن عدم وجود رأس المال حال دون تطبيقها قبل ذلك، وهنا يصبح الحافز لدى مستخدمي الأراضي على المحافظة على هذه الأساليب نابعا من الفوائد الخاصة التي يجنونها أكثر مما ينبع من المدفوعات التي يحصلون عليها. والأرجح أن تظهر هذه الحالة بصورة أكثر تواترا بين مستخدمي الأراضي من الفقراء. فإذا عدنا إلى الشكل ٣٩، سنجد أنه في مثل هذه الحالات توجد معلومات مرتدة ايجابية وقوية بين نتائج الخدمات البيئية وبين تحسين الظروف البيئية للمنتجين.

من بين المشكلات الأخرى التي تواجه عمليات حبس الكربون، عدم اليقين من تطابق الأداء الفعلي مع الأهداف المتوقعة.

عدم اليقين وتصميم العقود

هناك مصدر آخر للمخاطر يظهر في أسواق خدمات حبس الكربون، وينبع من عدم اليقين بالنسبة لمستويات حبس الكربون الفعلية التي تحقق الإمكانيات المستهدفة. فقد يدخل مستخدمو الأراضي في اتفاقية لحبس الكربون تقوم على افتراض أنه سيكون بمقدورهم توليد كمية معينة من الكربون، ثم يكتشفوا بعد ذلك ببضع سنوات أنهم لم يحققوا المستوى المتوقع، رغم إتباعهم للأساليب الموصى بها. ثم أن خدمات حبس الكربون لم تستحق أي تعويض إذا أعطت فوائد إضافية فوق الخط المقدر من قبل، والذي يخضع لدرجة معينة من عدم اليقين.

إن تصميم عقود الكربون وما يترتب عليها من إجراءات الرصد، سيحددان مدى اقتسام هذا الخطر بين البائع والمشتري. فمستخدمو الأراضي يمكن أن يحصلوا على تعويضات على أساس الهكتار مقابل إتباعهم للأساليب المعروف عنها توليد الكربون، بغض النظر عن الكمية التي سيتم حبسها بالفعل، حيث يمكن للبائع في مثل هذه الحالة أن يدعى أي خطر نتيجة النقص. والبديل الآخر هو أن يحصل مستخدمو الأراضي على تعويضات عن كمية الكربون التي يتم حبسها بالفعل، حيث يستطيعون هم في هذه الحالة أن يدعوا الخطر. وكفاءة أي من الطريقتين تحددها التكاليف المرتبطة برفض أساليب استخدام الأراضي، مقابل الوزن الفعلي للكربون، وبواسطة الظروف الطبيعية الحيوية والظروف الاقتصادية التي تؤثر على تقديم خدمات حبس الكربون[٥٠]. ومن الواضح أن العقود التي توضع على أساس إتباع أساليب استخدام الأراضي للهكتار، هي الأفيد لمستخدمي الأراضي من الفقراء. فهؤلاء الفقراء لا يحتمل أن يكون بمقدورهم تحمل المخاطر المرتبطة بالنقص في إمدادات الكربون. ومع ذلك، فإنهم أميل أيضا إلى أن يمثلوا درجة أكبر من التجانس المكاني بالنسبة لإمدادات الكربون، نظرا لصغر مساحاتهم، والتفاوت الكبير في مستويات الإدارة المطبقة على أساليب استخدام الأراضي، وربما تجانس أكبر أيضا في الموارد الطبيعية البيولوجية الواقعة تحت سيطرتهم. وبالإضافة إلى ذلك، فإن رصد استخدام الأراضي أو محصلة وزن الكربون بين المنتجين الفقراء يرجح أن يكون أكثر تكلفة، نظرا لحجم المساحات والوزن في هذه الحالة. وسنبحث في الجزء التالي تكاليف المعاملات عن التعامل مع المنتجين الفقراء.

ترتفع تكاليف تنفيذ ورصد برامج حبس الكربون عندما يدخل فيها أصحاب الحيازات الصغيرة الفقراء.

تكاليف المعاملات

لاشك في أن ارتفاع تكاليف المعاملات[٥١] المرتبط بموردي خدمات حبس الكربون الفقراء يمثل عقبة كؤود أمام المشاركة في أسواق الكربون. وتأتي هذه التكاليف من صغر المساحات التي يعمل فيها مستخدمو الأراضي الفقراء والدرجة الكبيرة من عدم اليقين بشأن حقوق ملكيتهم للأراضي. ففي أغلب الأحيان، لا يملك مستخدمو الأراضي من الفقراء حقوق ملكية مأمونة وواضحة لأراضيهم، أو أنهم يعملون في ظل نظم لإدارة الممتلكات

المشاع التي تحتاج إلى قدرة على تنسيق المجموعات من أجل إحداث أي تغييرات. وبالإضافة إلى ذلك، فقد يكون هناك أكثر من نمط واحد لحقوق الملكية في مساحة ما من الأراضي، مثل الحق في الأشجار، والمياه، وجمع مخلفات الحصاد. وقد لا يكون من حق الفقراء الحصول على أكثر من نوع واحد من حقوق الملكية المتعلقة بقطعة معينة من الأرض، بل إن ذلك يكون في أغلب الأحيان بشروط غير رسمية. وهذه العوامل تسفر عن ارتفاع تكاليف تطبيق أي تغييرات في استخدام الأراضي لحبس الكربون، وفي زيادة مدى عدم اليقين بالنسبة للقدرة على توفير خدمات هذا الحبس.

ومن الواضح أن التكاليف المرتبطة بتحديد مدفوعات حبس الكربون والتفاوض بشأنها وإبرام عقودها وتنفيذها ترتفع كثيرا عند التعامل مع المنتجين الصغار والموزعين جغرافيا الذين يعملون في ظل ظروف تنظيمية وزراعية – إيكولوجية متجانسة. وتخفيض تكاليف المعاملات المرتبطة بمدفوعات حبس الكربون (أو أي نوع آخر من الخدمات البيئية) هي مسألة أساسية لابد من معالجتها حتى يمكن توجيه فوائد مثل هذه البرامج نحو الفقراء.

ضمان مشاركة الفقراء يحتاج إلى التنسيق وبناء القدرات.

ولابد من تنسيق وتجميع عمليات توريد حبس الكربون بين مجموعات أصحاب الأراضي من الفقراء، من أجل مشاركتهم الفعالة في أسواق الكربون. ويمكن لمعاملات الكربون أن تتم من خلال منظمات على المستوى المحلي موجودة بالفعل، مثل الحكومات المحلية أو جمعيات المزارعين أو المنظمات غير الحكومية. وقد يكون تحديد المناطق والحالات التي تعمل فيها مجموعات كبيرة من مستخدمي الأراضي ذوي الدخل المنخفض في أنماط مماثلة من أنشطة استخدام الأراضي – مثل مناطق الاستيطان أو الإصلاح الزراعي أو الأراضي المشاع – وسيلة مهمة لتعزيز التقديم الفعال لخدمات حبس الكربون بين الفقراء.

وسوف تزداد صعوبة معالجة المشكلة المعقدة والغامضة لحقوق الملكية، وإن كان من الواضح أن الأمر بحاجة إلى نوع من التقدم في مجال التنظيم. ورغم أن هذه العملية تستلزم مشاركة المؤسسات الحكومية، ولو لإعطاء الطابع الرسمي لأي إصلاحات، فإن عملية المفاوضات والحلول التنسيقية للمشكلة تعالج على أفضل وجه بواسطة المنظمات غير الحكومية، التي تستطيع أن تسهل وضع معايير واتفاقيات للتنسيق بين أصحاب الشأن على المستوى المحلي.

ينبغي تحديد الحالات التي تتداخل فيها الفوائد بشدة بين حبس الكربون وتخفيف وطأة الفقر.

لابد من بناء القدرات على المستوى القطري لتيسير معاملات الأسواق، كما أن إقامة نظام للسمسرة الشريفة التي لا تتكلف كثيرا في أسواق الكربون، تعد أمرا حيويا إذا أردنا لأسواق الكربون أن تقدم أي فوائد إلى الفقراء. فلاشك أن التحديد الواضح للمواقع والحالات التي يرجح أن تكون فيها فوائد كبيرة متشابكة بين حبس الكربون وتخفيف الفقر، سيساهم أيضا مساهمة كبيرة في فتح الباب أمام حصول الفقراء على مدفوعات الكربون. وبإمكان الوكالات الدولية ومعاهد البحوث أن تلعب دورا مهما في هذا المجال. فالمعلومات الموثقة عن أقل إمكانيات حبس الكربون تكلفة، ومدى

ارتباط مستخدمي الأراضي من الفقراء بمثل هذه الفرص، ستصبح معلومات حيوية، للمستثمرين والموردين على السواء، في إقامة سوق للكربون والتصدي لتخفيف حدة الفقر وتحقيق أهداف التنمية المستدامة معا. فتطوير ونشر دراسات عن فرص الاستثمار التي تسفر عن أسعار تنافسية لأصول (نقط) الكربون وتخفيف وطأة الفقر، بإمكانها أن تحفز بقدر كبير القدرة على تحقيق هذه الأهداف.

الاستنتاجات

إشراك الفقراء يتطلب جهودا خاصة، ولكنه يساعد في بلوغ أهداف جدول أعمال القرن ٢١.

توحي التحليلات المطروحة بأنه ليس من المرجح أن يصبح مستخدمو الأراضي من الفقراء مستفيدين من مدفوعات نقط حبس الكربون، ما لم تكن هناك جهود متسقة في مجال إقامة المؤسسات والقدرات وتقديم المعلومات. وحتى عندما تتخذ مثل هذه الإجراءات، فإن مدفوعات حبس الكربون بتغيير استخدام الأراضي لا تمثل علاجا ناجعا، لا لتخفيض الفقر الريفي ولا للحد من تغيرات المناخ. ومع ذلك، فإن مدفوعات حبس الكربون يمكن أن تلعب دورا مهما في تشجيع التنمية المستدامة بين الفقراء، بما يتمشى مع أهداف التنمية في جدول أعمال القرن ٢١، وقد تمثل وسيلة جديدة مهمة لتمويل مثل هذه الجهود.

قد تسمح مدفوعات الخدمات البيئية لمستخدمي الأراضي من الفقراء بإتباع أساليب زراعية مستدامة، لاسيما في الحالات التي يكون فيها انعدام القدرة الاستثمارية هو العقبة الرئيسية. ومن المهم أن نلاحظ أن التناقض والتآزر قد يظهران في حالة الأهداف المزدوجة للتنمية البيئية والتنمية الاقتصادية، ومع ذلك، فإن التكامل بين الأهداف البيئية وأهداف تخفيف الفقر يمكن أن تزيد بشكل كبير من خلال إصلاحات تنظيمية وإصلاحات في مجال السياسات.

لابد من معالجة عنصري المساواة والكفاءة وأهدافهما عند تصميم آليات تروّج للأهداف البيئية.

وفوق كل ما تقدم، لابد من الاعتراف بأن الكفاءة والمساواة هما المعياران الأساسيان في تصميم الآليات اللازمة لتقديم السلع والخدمات البيئية التي تفيد المجتمع العالمي بأسره. وكان هذا هو الأساس الذي قامت عليه الاتفاقيات التي تم التوصل إليها في ريو عام ١٩٩٢، وإن لم تطبق بصورة حازمة منذ ذلك الحين. فليس من العدل ولا من المنطق أن نطلب من الفقراء تقديم خدمات وسلع بيئية ما لم يقابل ذلك تحسن في ظروفهم المعيشية. ومن ثم، فإن الأمر يحتاج إلى مزيد من المعلومات والإصلاحات التنظيمية وبناء القدرات.

الهوامش

(١) في الدراسة الحالية يطلق على مجموعة الفصول من ١٠ إلى ١٥ من جدول أعمال القرن ٢١ اسم "مجموعة فصول الأرض".

(٢) أنظر على سبيل المثال I. Kaul, I. Grunberg and M.A. Stern. 2000. Global public goods. Oxford, UK, Oxford University Press، وهذا الكتاب لا يهتم اهتماما كبيرا بعلاقة المنافع العامة العالمية بالزراعة والأمن الغذائي، باستثناء وصف موجز من جانب Geoffrey Heal في فصل عن الموارد الطبيعية والمنافع العامة العالمية.

(٣) انبعاث الدخان من مصنع هو مثال على الآثار الخارجية السلبية، في حين أن تلقيح الأشجار في بستان ما بواسطة النحل المملوك لمربي النحل في بستان مجاور يعتبر أثرا خارجيا ايجابيا.

(٤) من الأمثلة التقليدية على المنافع العامة: اضاءة الشوارع والقوات المسلحة.

(٥) يعتبر هذا العمل الفذ "The pure theory of public expenditures" (Review of Economics and Statistics, November 1954, pp. 387-89) لمؤلفه Paul Samuelson، هو أساس تعريف المنافع العامة. فقد حدد الكاتب بصفة أولية خاصتين من خصائص المنافع العامة هما: عدم الاستبعاد وعدم المزاحمة. وعدم الاستبعاد يعني أن المنافع العامة لا يمكن استبعادها بعد إنتاجها وأن الأفراد الذين لا يدفعون مقابل لها لا يمكن استبعادهم من استهلاكها، ومن الأمثلة لذلك الخدمات الترويحية التي تقدمها المناظر الريفية. وأما عدم المزاحمة يعني أن استهلاك أحد المنافع العامة بواسطة فرد ما لا يقلل فرصة باقي الأفراد في استهلاك هذه المنافع.

(٦) أنظر الهامش رقم ٢.

(٧) أنظر "التأثيرات الاقتصادية للآفات النباتية والأمراض الحيوانية العابرة للحدود" في حالة الأغذية والزراعة ٢٠٠١.

(٨) United Nations Environment Programme. 2000. Global Environment Outlook 2000 (www.grid.unep.ch/geo2000/english/index.htm).

(٩) National Center for Environmental Research. 1999 Progress Report: Estimating the cost of carbon sequestration in global forests (http://es.epa.gov/ncerqa/progress/grants/98/deci/sohngen99.html).

(١٠) Is international agricultural research a global public good? Speech by Robert Picciotto, Director-General, Operations Evaluation, World Bank, Washington, DC (www.worldbank.org/html/cgiar/publications/icw00/rpspeech.pdf).

(١١) V.W. Ruttan. 2000. The continuing challenge of food production. Environment, 42: 25–30

(١٢) UNEP/CBD/COP/5/INF/10 (www.biodiv.org/doc/meetings/cop/cop-05/information/cop-05-inf-10-en.pdf).

(١٣) P. Esquinaz-Alcàzar. 1998. Farmers rights. In R.E. Evenson, D. Gollin and V. Santaniello, eds. Agricultural values of plant genetic resources. Wallingford, UK, CABI.

(١٤) Agreement reached on protecting plant genetic resources. FAO Highlights, Rome (www.fao.org/News/2001/010703-e.htm).

(١٥) United Nations Commission on Sustainable Development. 2000 (www.un.org/documents/ecosoc/cn17/2000/ecn172000-2.htm).

(١٦) T. Panayotou. 2000. Globalisation and environment. Center for International Development (CID) Working Paper No. 53, July 2000. Cambridge, Massachusetts, Harvard University.

(١٧) مشروع الوثيقة الختامية للمؤتمر الدولي المعني بتمويل التنمية، توافق الآراء في مونتييري. الجمعية العامة للأمم المتحدة، ٢٠٠٢/١/٣٠. A/AC.257/L.13

(١٨) W. Beckerman. 1995. Small is stupid – blowing the whistle on the greens. London, Duckworth; J.L. Simon. 1995. The state of humanity. Cambridge, MA, USA, Blackwell.

(١٩) P.R. Ehrlich and A.H. Ehrlich. 1996. Betrayal of science and reason – how anti-environmental rhetoric threatens our future. Washington, DC, Island Press; N. Meyers and J. Simon 1994. Scarcity or abundance? A debate on the environment. New York, USA, W.W. Norton.

(٢٠) Committee on Abrupt Climate Change, Ocean Studies Board, Polar Research Board, Board on Atmospheric Sciences and Climate, National Research Council. 2001. Abrupt climate change: inevitable surprises. Washington, DC, National Academy Press; National Research Council (NRC). 2001. Climate change science: an analysis of some key questions. Washington, DC, National Academy Press; Intergovernmental Panel on Climate Change (IPCC). 2001. The science of climate change 2001. Report of Working Group I (www.usgcrp.gov/ipcc/default.html)

(٢١) Deutsche Gesellschaft für Technische Zusammenarbeit (GTZ). 2001. On track towards climate protection. Eschborn, Germany.

(٢٢) The third Intergovernmental Panel on Climate Change (IPCC) assessment report. 2001. Climate change 2001: impacts, adaptations, and vulnerability. Report of Working Group II (www.usgcrp.gov/ipcc/default.html)

(٢٣) أنظر الهامش رقم ٢١، نفس المرجع.

(٢٤) أنظر الهامش رقم ٢٠، نفس المرجع.

(٢٥) يرد توصيف الزراعة هنا طبقا لتعريف منظمة الأغذية والزراعة، ويشمل زراعة المحاصيل والغابات ومصايد الأسماك.

(٢٦) J.M. Antle and B. McCarl. 2001. The economics of carbon sequestration in agricultural soil. In T. Tietenberg and H. Folmer. International yearbook of environmental and resource economics, Vol. VI. Cheltenham, UK and Northampton, MA, USA, Edward Elgar Publishing.

(٢٧) أنظر الهامش رقم ٢٢، نفس المرجع.

(٢٨) نفس المرجع السابق.

(٢٩) R. Lal, J.M. Kimble, R.F. Follett and C.V. Cole. 1998. The potential of US cropland to sequester carbon and mitigate the greenhouse effect. Chelsea, MI, USA, Ann Arbor Press.

(٣٠) R. Tipper. 1997. Mitigation of greenhouse gas emissions by forestry: a review of technical, economic and policy concepts. Working paper, Institute of Ecology and Resource Management, University of Edinburgh, Scotland.

ويستعرض مطبوع للمنظمة صدر في ٢٠٠١ أساليب إدارة الأراضي التي تزيد من فرص حبس الكربون، أنظر: FAO. 2001. Soil carbon sequestration for improved land management practices. World Soil Resources Report No. 96. Rome.

(٣١) R.K. Dixon, J.K. Winjum, K.J. Andrasko, J.J. Lee and P.E. Schroeder. 1994. Integrated systems: assessment of promising agroforest and alternative land-use practices to enhance carbon conservation and sequestration. Climatic Change, 27: 71–9.

(٣٢) أنظر الهامش رقم ٢٩، نفس المرجع.

(٣٣) R. Tipper, ed. 1998. Assessment of the cost of large scale forestry for CO_2 sequestration: evidence from Chiaps, Mexico. Report PH12. International Energy Authority Greenhouse Gas & R&D Programme (www.eccm.uk.com/climafor/publications.html).

(٣٤) M. Grubb, C. Vrolijk and D. Brack. 1999. The Kyoto Protocol: A guide and assessment. London, Earthscan.

(٣٥) L. Olsson and J. Ardö. 2001. Soil carbon sequestration in degraded semiarid agro-ecosystems – perils and potentials. Ambio.

(٣٦) K. Brown and D.W. Pearce, eds. 1994. The causes of deforestation. London, UCL Press.

(٣٧) تعادل هذه الكمية نسبة واحد فى المائة من الانبعاثات فى سنة الأساس (١٩٩٠) مضروبة في خمسة، في البلدان المدرجة بالقائمة باء. أنظر:
T. Black-Arbelaez. 2002. Applying CDM to biological restoration projects in developing nations: key issues for policy makers and project managers (www.gefweb.org/Documents/Forest_Roundtable/Applying_CDM_Rev1.pdf).

(٣٨) أنظر الهامش رقم ٣٧، نفس المرجع.

(٣٩) R. Nasi, S. Wunder and J.J. Campos. 2002. Forest ecosystem services: can they pay our way out of deforestation? Discussion paper prepared for GEF for the Forestry Roundtable, New York, 11 March 2002 (www.gefweb.org/documents.pdf); and S. Bass, O. Dubois, J. Ford, P. Moura-Costa, M. Pinard, R. Tipper and C. Wilson. 1999. Rural livelihoods and carbon management. An issue paper. Report from the workshop on the implication of carbon offset policies for the rural poor and landless, Edinburgh, UK, 20–21 September 1999 (www.ecosecurities.com or www.ecce.uk.com).

(٤٠) لمزيد من المعلومات، أنظر موقع المشروع على الانترنت: (www.eccm.uk.com/scolelte/index.html).

(٤١) Personal communication, Louise Aukland Ecosecurities

(٤٢) لم تصدر حتى الآن تعاريف لعمليات التشجير وإعادة التشجير في إطار آلية التنمية النظيفة، وبالتالي فإنها قد تشمل تغيير اتجاه تدهور الغابات أو زيادة نطاق الزراعة المختلطة بالغابات.

(٤٣) S. Wunder. 2001. Poverty alleviation and tropical forests – what scope for synergies? World Development, 29(11): 1817–1833.

(٤٤) B.A. McCarl and B.C. Murray. 2001. Harvesting the greenhouse: comparing biological sequestration with emissions offsets. Department of Agricultural Economics, Texas A&M University, College Station, TX, USA.

(٤٥) أنظر الهامش رقم ٣٧، نفس المرجع.

(٤٦) نفس المرجع السابق.

(٤٧) أنظر الهامش رقم ٢٦، نفس المرجع.

(٤٨) FAO. 2001. Two essays on socio-economic aspects of soil degradation. FAO Economic and Social Development Paper No. 149. Rome.

(٤٩) أنظر الهامش رقم ٤٤، نفس المرجع.

(٥٠) أنظر الهامش رقم ٢٦، نفس المرجع.

(٥١) تعرف تكاليف المعاملات بأنها تكاليف انجاز العقد، وتتضمن التكاليف التي يتحملها كل من البائعين والمشترين لابرام العقد، وكذلك التكاليف المرتبطة بالتفاوض وتلك المرتبطة بالرصد وتنفيذ العقد.

الجدول

الملحق

البلدان والأقاليم المستخدمة في الأغراض الإحصائية

البلدان المتقدمة	البلدان التي تمر بمرحلة تحول	البلدان النامية			
		أفريقيا جنوب الصحراء الكبرى	آسيا والمحيط الهادي/ الشرق الأقصى وأوسيانيا	أمريكا اللاتينية والبحر الكاريبي	الشرق الأدنى وشمال أفريقيا
ألبانيا	ألبانيا	أنغولا	ساموا الأمريكية	أنغويللا	أفغانستان
اندورا		بينان	بنغلاديش	أنتيغوا وباربودا	الجزائر
أرمينيا	أرمينيا	بوتسوانا	بوتان	الأرجنتين	البحرين
استراليا		بوركينا فاصو	جزر فيرجين الإنجليزية	أروبا	قبرص
النمسا		بوروندي	بروناي دار السلام	جزر البهاما	مصر
أذربيجان	أذربيجان	الكاميرون	كمبوديا	بربادوس	قطاع غزة
بيلاروس	بيلاروس	الرأس الأخضر	الصين، مقاطعة هونج كونج الإدارية فى الصين مقاطعة ماكاو الإدارية في الصين	بليز	جمهورية إيران الإسلامية
بلجيكا/ لكسمبرغ		جمهورية أفريقيا الوسطى	جزر كوكس	برمودا	العراق
البوسنة والهرسك	البوسنة والهرسك	تشاد	جزر كوك	بوليفيا	الأردن
بلغاريا	بلغاريا	جزر القمر	تيمور الشرقية	البرازيل	الكويت
كندا		الكونغو	فيجي	جزر كايمان	لبنان
كرواتيا	كرواتيا	كوت ديفوار	جزر بولينيزيا الفرنسية	شيلي	الجماهيرية العربية الليبية
الجمهورية التشيكية	الجمهورية التشيكية	جمهورية الكونغو الديمقراطية	غوام	كولومبيا	المغرب
الدانمرك		جيبوتي	الهند	كوستاريكا	عمان
استونيا	استونيا	غينيا الاستوائية	إندونيسيا	كوبا	قطر
جزر فيروى		إريتريا	كيريباتي	دومينيكا	المملكة العربية السعودية
فنلندا		أثيوبيا	جمهورية كوريا الديمقراطية الشعبية	الجمهورية الدومينيكية	الجمهورية العربية السورية
فرنسا		غابون	جمهورية كوريا	إكوادور	تونس
جورجيا	جورجيا	غامبيا	جمهورية لاو الديمقراطية	السلفادور	تركيا
ألمانيا		غانا	ماليزيا	جزر فوكلاند (مالفيناس)	الإمارات العربية المتحدة
جبل طارق		غينيا	ملديف	غيانا الفرنسية	الضفة الغربية
اليونان		غينيا بيساو	جزر مارشال	غرينادا	اليمن
غرين لاند		كينيا	ولايات ميكرونيزيا المتحدة	غوادالوب	
المجر	المجر	ليسوتو	منغوليا	غواتيمالا	
ايسلندا		ليبريا	ميانمار	غيانا	
ايرلندا		مدغشقر	ناورو	هايتي	
إسرائيل		ملاوي	نيبال	هندوراس	
ايطاليا		مالي	نيو كاليدونيا	جامايكا	
اليابان		موريتانيا	جزر نيوي	مارتينيك	
كازاخستان	كازاخستان	موريشيوس	جزر نورفولك	المكسيك	

البلدان المتقدمة	البلدان التي تمر بمرحلة تحول	البلدان النامية			
		أفريقيا جنوب الصحراء الكبرى	آسيا والمحيط الهادي/ الشرق الأقصى وأوسيانيا	أمريكا اللاتينية والبحر الكاريبي	الشرق الأدنى وشمال أفريقيا
قيرغيزستان	قيرغيزستان	موزامبيق	جزر ماريانا الشمالية	مونسراط	
لاتفيا	لاتفيا	ناميبيا	باكستان	جزر الأنتيل الهولندية	
ليختنشتاين		النيجر	بالاو	نيكاراغوا	
ليتوانيا	ليتوانيا	نيجيريا	بابوا غينيا الجديدة	بنما	
مالطة		رينيون	الفلبين	باراغواي	
موناكو		رواندا	ساموا	بيرو	
هولندا		سانت هلينا	سنغافورة	بورتوريكو	
نيوزيلندا		ساوتومى وبرنشيبى	جزر سليمان	سانت كيتس ونيفيس	
النرويج		السنغال	سري لانكا	سانت لوسيا	
بولندا	بولندا	سيشيل	مقاطعة تايوان في الصين	سانت فنسنت وجزر غرينادين	
البرتغال		سيراليون	تايلند	سورينام	
جمهورية مولدوفا	جمهورية مولدوفا	الصومال	توكيلاو	ترينيداد وتوباغو	
رومانيا	رومانيا	السودان	تونغا	جزر تركس وكايكوس	
الاتحاد الروسي	الاتحاد الروسي	سوازيلند	فانواتو	جزر فيرجين الأمريكية	
سان مارينو		توغو	فيتنام	أوروغواي	
سلوفاكيا	سلوفاكيا	أوغندا	جزر واليس وفوتونا	فنزويلا	
سلوفينيا	سلوفينيا	جمهورية تنزانيا المتحدة	توفالو		
جزر سان بيير وميكولون		زامبيا			
جنوب أفريقيا		زمبابوى			
أسبانيا					
السويد					
سويسرا					
طاجيكستان	طاجيكستان				
جمهورية مقدونيا اليوغوسلافية السابقة	جمهورية مقدونيا اليوغوسلافية السابقة				
تركمنستان	تركمنستان				
أوكرانيا	أوكرانيا				
المملكة المتحدة					
الولايات المتحدة					
أوزبكستان	أوزبكتسان				
يوغوسلافيا	يوغوسلافيا				

الفصول الخاصة من حالة الأغذية والزراعة

جرت العادة على أن تتضمن هذه الدراسة فصلا أو فصولا خاصة تعالج مشكلات ذات طابع بعيد المدى، إلى جانب معالجة التطور العالمي في الأغذية والزراعة. وفيما يلي بيان الفصول الخاصة التي تضمنتها الطبعات العربية:

١٩٧٠ الزراعة في مستهل عقد التنمية

١٩٧١ تلوث المياه وأثره في الأحياء المائية وصيد الأسماك

١٩٧٢ التعليم والتدريب من أجل التنمية: التعجيل بالبحوث الزراعية في البلاد النامية

١٩٧٣ الاستخدام الزراعي في البلاد النامية

١٩٧٤ السكان وإمدادات الأغذية والتنمية الزراعية

١٩٧٥ عقد التنمية الثاني للأمم المتحدة: استعراض وتقييم منتصف العقد

١٩٧٦ الطاقة والزراعة

١٩٧٧ حالة الموارد الطبيعية والبيئة البشرية وعلاقتها بالأغذية والزراعة

١٩٧٨ مشاكل الأقاليم النامية واستراتيجياتها

١٩٧٩ الغابات والتنمية الريفية

١٩٨٠ مصايد الأسماك العالمية وقانون البحار

١٩٨١ استعراض الحالة في أقل البلدان نموا وفي العالم: تخفيف حدة الفقر في الريف

١٩٨٢ الإنتاج الحيواني: من منظور عالمي

١٩٨٣ دور المرأة في تنمية الزراعة

١٩٨٤ تضخم المدن: تحد متزايد أمام الأغذية والزراعة في البلدان النامية

١٩٨٥ استعراض أوضاع الأغذية والزراعة لمنتصف العقد

١٩٨٦ تمويل التنمية الزراعية

١٩٨٧

١٩٨٨ الأولويات المتغيرة في حقل العلوم والتكنولوجيا الزراعية في البلدان النامية

١٩٨٩ التنمية القابلة للاستمرار وإدارة الموارد الطبيعية

١٩٩٠ التكيف الهيكلي والزراعة

١٩٩١ السياسات والقضايا الزراعية: دروس الثمانينات وآفاق التسعينات

١٩٩٢	المصايد البحرية وقانون البحار: عقد من التغيير
١٩٩٣	سياسات المياه والزراعة
١٩٩٤	التنمية الحرجية ومشكلة السياسات
١٩٩٥	التجارة بالسلع الزراعية: هل تدخل عصرا جديدا؟
١٩٩٦	الأمن الغذائي: بعض الأبعاد على مستوى الاقتصاد الكلي
١٩٩٧	الصناعات الزراعية والتنمية الاقتصادية
١٩٩٨	الدخل غير الزراعي في ريف البلدان النامية
٢٠٠٠	الدروس المستفادة من فترة الخمسين عاما الماضية
٢٠٠١	التأثيرات الاقتصادية للآفات النباتية والأمراض الحيوانية العابرة للحدود

سلسلة دراسات السياسات الزراعية والتنمية الاقتصادية

قسم تحليل التنمية الزراعية والاقتصادية وقسم المساعدة في مجال السياسات

1 Searching for common ground – European Union enlargement and agricultural policy (K. Hathaway and D. Hathaway, eds, 1997)

2 Agricultural and rural development policy in Latin America – New directions and new challenges (A. de Janvry, N. Key and E. Sadoulet, 1997)

3 Food security strategies – The Asian experience (P. Timmer, 1997)

4 Guidelines for the integration of sustainable agriculture and rural development into agricultural policies (J.B. Hardaker, 1997)

دراسات التنمية الاقتصادية والاجتماعية

قسم تحليل التنمية الزراعية والاقتصادية

المطبوعات القادمة: The evolution of primary commodity terms of trade and the implications for developing countries (G.P. Zanias)

150 The role of agricultural taxation and anti-agriculture bias in economic growth (A.H. Sarris, 2001)

149 Two essays on socio-economic aspects of soil degradation (L. Lipper and D. Osgood, 2001)

148 Agricultural investment and productivity in developing countries (L. Zepeda, ed., 2001)

147 Undernourishment and economic growth: the efficiency cost of hunger (J.L. Arcand, 2001)

146 Applications of the contingent valuation method in developing countries – a survey (A. Albertini and J. Cooper, 2000)

145 Two essays on climate change and agriculture – a developing country perspective (R. Mendelsohn and D. Tiwari, 2000)

144 Rural poverty, risk and development (M. Fafchamps, 2000)

143 Growth, trade and agriculture: an investigative survey (P.L. Scandizzo and M. Spinedi, 1998)

142 The political economy of the Common Market in milk and dairy products in the European Union (R.E. Williams, 1997)

141 Economies in transition – Hungary and Poland (D.G. Johnson, 1997)

139 Population pressure and management of natural resources. Income-sharing and labour absorption in small-scale fisheries (J.M. Baland and J.-P. Platteau, 1996)

138 Economic development and environmental policy (S. Barret, 1996)

136 Growth theories, old and new and the role of agriculture in economic development (N. Stern, 1996)

135 The international dynamics of national sugar policies (T.C. Earley and D.W. Westfall, 1996)

134 Rural informal credit markets and the effectiveness of policy reform (A.H. Sarris, 1996)

133 Implications of regional trade arrangements for agricultural trade (T. Josling, 1997)

مطبوعات مختارة

132 The economics of international agreements for the protection of environmental and agricultural resources (S. Barret, 1995)

131 Trade patterns, cooperation and growth (P.L. Scandizzo, 1995)

128 Agricultural taxation under structural adjustment (A.H. Sarris, 1994)

125 Transition and price stabilization policies in East European agriculture (E.M. Claassen,1994)

124 Structural adjustment and agriculture: African and Asian experiences (S. Subramian, E. Sadoulet and A. de Janvry, 1994)

121 Policies for sustainable development: four essays (A. Markandya, 1994)

115 Design of poverty alleviation strategy in rural areas (R. Gaiha, 1993)

110 Agricultural sustainability: definition and implications for agricultural and trade policy (T. Young and M.P. Burton, 1992)

107 Land reform and structural adjustment in sub-Saharan Africa: controversies and guidelines (J-P. Platteau, 1992)

105 The role of public and private agents in the food and agricultural sectors of developing countries (L.D. Smith and A.M. Thomson, 1991)

104 Structural adjustment policy sequencing in sub-Saharan Africa (N.J. Spooner and L.D. Smith, 1991)

103 The impact of structural adjustment on smallholders (J.-M. Boussard,1992)

100 Structural adjustment and household welfare in rural areas: a micro-economic perspective (R. Gaiha, 1991)

99 Agricultural labour markets and structural adjustment in sub-Saharan Africa (L.D. Smith, 1991)

98 Institutional changes in agricultural product and input markets and their impact on agricultural performance (A.M. Thomson, 1991)

مطبوعات أخرى

- Perspectives on agriculture in transition: analytical issues, modelling approaches and case study results (W.R. Poganietz, A. Zezza, K. Frohberg and K.G. Stamoulis, eds., 2001)
- Food, agriculture and rural development: current and emerging issues for economic analysis and policy research (K.G. Stamoulis, ed., 2001)
- Integration of sustainable agriculture and rural development issues in agricultural policy. Proceedings of FAO/Winrock Workshop, May 1995. (S.A. Breth, ed., Winrock International, 1996)
- Halting degradation of natural resources – Is there a role for rural communities? (J.-M. Baland and J.-P. Platteau, FAO-Oxford University Press, 1996)

للحصول على المطبوعات المذكورة، رجاء الاتصال بالعنوان التالي:

Sales and Marketing Group, Information Division
Food and Agriculture Organization of the United Nations
Viale delle Terme di Caracalla
00100 Rome, Italy

E-mail: publications-sales@fao.org
Tel.: (+39) 06 57051; Fax: (+39) 06 5705 3360

السلاسل الزمنية لحالة الأغذية والزراعة لعام ٢٠٠٢

شروط وتعليمات استخدام القرص المضغوط

تحتوي دراسة حالة الأغذية والزراعة لعام ٢٠٠٢ على قرص مضغوط (CD-ROM) مزود ببيانات سلسلة زمنية تتعلق بقرابة ١٥٠ بلدا، بالإضافة إلى برنامج FAOSTAT TS يتيح الإطلاع على هذه السلسلة الزمنية.

برنامج FAOSTAT TS

يتيح هذا البرنامج الوصول بسرعة وسهولة إلى قواعد البيانات الخاصة بسلاسل زمنية لبيانات مرتبة على أساس سنوي. والبرنامج ييسر الاستعمال حتى لمن لا يملك خبرة في استخدام الحاسب الآلي، ولا يتطلب تشغيله الاستعانة ببرامج إضافية خاصة باللوحات الجدولية (Spreadsheets)، أو الرسومات البيانية، أو قواعد البيانات. فبرنامج FAOSTAT TS يعمل كلية بنظام قائمة الاختيارات (Menu). ولذا، فإنه لا يحتاج إلى تعلم أي أساليب لإصدار الأوامر للحاسب. وبوسع مستخدم البرنامج أن يستعرض محتوياته، وأن يطبع ما يعن له من رسومات وجداول، وأن يعد رسومات بيانية متعددة العلاقات، وأن يطوع الخطوط الاتجاهية وينقل البيانات لاستخدامها في برامج أخرى. وبرنامج FAOSTAT TS ثلاثي اللغات (الإنجليزية والفرنسية والأسبانية) ويستخدم فيه الشكل الشائع لقائمة الخيارات.

والبرنامج يندرج في نطاق الملكية العامة ويمكن توزيعه مجانا. غير أن ملفات البيانات المصاحبة للبرنامج تدخل ضمن حقوق المنظمة، وعلى مستخدم البرنامج أن يشير إلى أن المنظمة هي مصدر البيانات. وقد توفر المنظمة قدرا محدودا للغاية من الدعم لمستخدمي هذا البرنامج والبيانات المصاحبة له، ولكن ليس بوسعها أن تساعد المستخدمين الذين يعدلون البرنامج أو ملفات البيانات. وتعلن المنظمة عدم مسؤوليتها عن جميع عمليات تطويع البرنامج أو البيانات بهدف استخدامها في أغراض أخرى.

المتطلبات الفنية لتشغيل البرنامج

يتطلب برنامج FAOSTAT TS حاسبا شخصيا من طراز IBM أو حاسبا عاديا يتفق معه في البيانات الأساسية من طراز DOS 3.0 أو من طراز أقوى، و٣٠٠ كيلوبايت من ذاكرة التوصل العشوائي (RAM)، وقدرة على التعامل مع الرسومات. ويوفر البرنامج إمكانية استعمال الرسومات، وتناسب هذه الإمكانية جميع موفقات الرسومات الشائعة (من طراز VGA، أو EGA، أو MCGA، أو Hercules CGA، أحادي اللون).

ويمكن أن يطبع FAOSTAT TS الرسومات فقط على المصفوفات النقطية من طراز Hewlett-Packard أو Epson، وعلى طابعات الليزر المتوافقة. وإذا أراد المستخدم أن يستعمل البرنامج مع طابعات أخرى عليه أن يقوم بتمكين خدمته الحاسبية الخاصة بطباعة الرسومات، قبل بدء تشغيل البرنامج. ومن هذه الخدمات GRAPHICS.COM من طراز DOS 2.0 أو الإصدارات اللاحقة.

ولما كان برنامج FAOSTAT TS يستخدم نماذج الرسومات DOS فينبغي – عند تشغيله بنظام "نوافذ ميكروسوفت" MS-Windows أو نظام OS/2 – تهيئته للعمل بدورة كاملة في شاشة DOS.

تركيب البرنامج

قبل تشغيل برنامج FAOSTAT TS، عليك أن تركب البرنامج الحاسبي وملفات البيانات على قرصك الصلب. افتح نافذة DOS.

- للتركيب، من مسير D إلى المسير C، على سبيل المثال، اتبع الخطوات التالية:
  – ضع القرص في المسير D،

– اطبع: D ثم اضغط على ENTER،
– اطبع: INSTALL C، واضغط على ENTER،
– اضغط على أي مفتاح.
وبذلك يتكون الدليل C:\SOFA02، وبعد التركيب، ستكون بالفعل في هذا الدليل.

الدخول إلى برنامج FAOSTAT TS

- لبدء برنامج FAOSTAT TS، إذا لم تكن بالفعل في C:\SOFA02 (كالحالة بعد التركيب)، غير هذا الدليل:
– اطبع CD\SOFA02 ثم اضغط على ENTER،
– ثم من أمر البداية في دليل SOFA02 اطبع SOFA02 ثم اضغط على ENTER.
ستظهر على الشاشة رسومات بعنوان البرنامج ثم القائمة الرئيسية.

إذا لم يبدأ برنامج FAOSTAT TS أو لم تظهر الرسومات بصورة صحيحة، أو كان من الصعب قراءة القوائم، فقد لا يكون حاسبك متوافقا مع الوظائف المفترضة المتاحة في برنامج FAOSTAT TS. وقد يكون من المفيد في هذه الحالة استخدام خيار آخر لخط الأوامر. ويمكن أن تحاول بدء تشغيل FAOSTAT TS بواسطة البارامتر E – كي تحجب استخدامه لذاكرة موسعة (اطبع SOFA02-E). كما يمكن أن تفرض استخدام رسم أو نص معين بطباعة اسمه كبارامتر (مثلا، EGA-، سيفرض استخدام نمط الرسومات EGA).

اختيار اللغة

- الإنجليزية هي اللغة المفترضة الأصلية لبرنامج FAOSTAT TS وحتى تغير اللغة إلى الفرنسية أو الأسبانية:
– اذهب إلى قائمة الملفات (FILE)،
– اختر بند اللغة (LANGUAGE) باستخدام مفتاح السهم (↓) ثم اضغط على ENTER،
– اختر اللغة التي تريدها من اللغات المعروضة على الشاشة ثم اضغط على ENTER.
ستظل اللغة التي اخترتها هي اللغة المفترضة لعمل البرنامج حتى تختار لغة أخرى.

استعراض قوائم الاختيارات

تتألف الخانة الأفقية للقائمة الرئيسية من الاختيارات التالية: الملفات (FILE) والبيانات (DATA)، والرسومات (GRAPH)، والجداول (TABLE) والمساعدة (HELP). ولاحظ أن معظم خيارات القائمة ستظل محجوبة لا يتسنى استخدامها إلى أن تفتح ملف بيانات. استعرض القوائم باستخدام مفاتيح الأسهم (→←↑↓) التي تتيح لك التنقل في اتجاهات مختلفة مع التظليل الضوئي لكل بند تنتقل إليه. عندما تختار بندا معينا اضغط على ENTER. وللرجوع عن الاختيار اضغط على مفتاح الإفلات (ESC).

- إذا كان لديك جوال (ماوس Mouse)، يمكنك اختيار بنود القائمة بواسطة مؤشر الجوال الذي يظهر على الشاشة. والمفتاح الأيسر للجوال هو الذي يختار البند أما مفتاحه الأيمن فهو للإفلات ESC.

وبعد اختيار القائمة التي تريدها، تظهر بنودها مرتبة رأسيا مع التظليل الضوئي للبند الأول الذي سيشكل عندئذ اختيارا ممكنا.

- وتتوافر في جميع أجزاء البرنامج عدة مفاتيح تنفذ أوامر سريعة:

المفتاح	العمل
F1	– مفتاح المساعدة (HELP) ويظهر نصا مساعدا مرتبطا بمضمون السياق،
ESC	– مفتاح الإفلات (Escape): للخروج من البند المختار من القائمة أو الخروج من الشكل أو الجدول المعروض على الشاشة،

Alt+N – مفتاح الملاحظات (Notes): يظهر ملاحظات على النص مرتبطة بملف البيانات الحالي، إذا كان ملف النص متوافرا. ويمكن تنقيح النص. غير أن الملاحظات لن تظهر في نفس وقت عرض أحد الرسومات،

ALT+X, ALT+Q – مفتاح (Exit)، للخروج من FAOSTAT TS مباشرة دون الحاجة إلى المرور بخطوات الخروج المعتادة.

المساعدة

- سترى في أسفل الشاشة نصا مساعدا مرتبطا بمضمون السياق. إذا ضغطت على مفتاح F1 ستحصل على مساعدة توضيحية بشأن البند المظلل ضوئيا في ذلك الوقت.
- اختر بند المساعدة Help من القائمة الرئيسية للحصول على المعلومات المساعدة. وتوفر قائمة المساعدة معلومات عن البرنامج، والموضوعات المتعلقة بالمساعدة، وبيانات عن مصدر البرنامج، في البند "About".
- تتيح البنود داخل قائمة المساعدة نفس نوافذ المساعدة التي يمكن الحصول عليها بالضغط على مفتاح F1 في أي شاشة من شاشات القائمة:
  – البند FAOSTAT TS يبين خواص البرنامج العامة وإجراءات الحصول على المساعدة،
  – وبند الموضوعات TOPICS يظهر الموضوعات التي يمكن تقديم المساعدة بشأنها،
  – والبند About يتضمن معلومات عن مصدر البرنامج.

فتح ملف بيانات

- لكي تظهر قائمة بملفات البيانات المتاحة في برنامج FAOSTAT TS:
  – اذهب إلى قائمة الملفات FILE،
  – اختر البند OPEN.

وستظهر جميع ملفات البرنامج FAOSTAT TS الموجودة في الدليل الحالي. في البداية ستوجد الملفات الخاصة بالتقرير SOFA02 فقط. ويمكن استخدام ملفات البيانات الأخرى لبرنامج FAOSTAT PC، الصيغة 3.0، مع برنامج FAOSTAT TS.

- استخدام مفاتيح الأسهم سيتيح لك التنقل بين الملفات مع التظليل الضوئي لكل ملف تنتقل إليه.
  اذهب إلى الملف الذي تريد رؤيته واضغط على ENTER ليعرض أمامك. وستظهر الملفات مشفوعة بتاريخ آخر صيغة لها. ويمكنك أيضا أن تصل إلى اختيارك بطباعة الأحرف الأولى من اسم الملف.
  وعندئذ ستظهر في الركن الأيسر الأسفل من القائمة مجموعة الأحرف المتتالية التي يبحث البرنامج بواسطتها عن الملف المختار.
- ويمكنك تغيير مسير القرص والدليل المفترضين، وذلك من قائمة الملف باختيار الدليل أو المسير الذي تريده.

إذا فتح ملف بيانات جار، سيؤدي تحميل ملف جديد إلى إعادة السلاسل الزمنية FAOSTAT TS إلى بدائلها المفترضة (الاتجاه الزمني، بغير خطوط اتجاهية، وبغير وحدات أو مقياس نوعي للمستخدم). ولا يمكن تحميل سوى ملف واحد في وقت واحد. وبمجرد أن تختار ملفا، يتم تنشيط جميع بنود القائمة.

اختيار سلسلة بيانات

- استخدم قائمة البيانات DATA لاختيار أو تعديل سلسلة بيانية أو لإدراج اتجاه إحصائي.
- اختر سلسلة بيانات باختيار اسم بلد وعنصر بيانات من القوائم التي يمكنك تحريكها لأعلى أو أسفل على الشاشة. ويظهر المدخل الأول قائمة بأسماء البلدان، ويظهر المدخل الثاني قائمة بأسماء بنود البيانات، والثالث قائمة بأسماء عناصر البيانات.

إذا طبعت الأحرف الأولى من اسم بلد في إحدى القوائم، ستقفز خانة البنود حتى تصل إلى الاسم المنشود: فمثلا:

– اطبع EG للوصول إلى اسم Egypt (إذا كانت موجودة)،

– اضغط على ENTER لاختيار الاسم المظلل ضوئيا.

عرض الرسومات وخيارات الرسومات

تتيح لك قائمة الرسومات GRAPH رؤية البيانات على هيئة رسم بياني. ويمكنك إظهار الاتجاهات الزمنية، وأشكال الجداول أو الأعمدة. وتتيح لك بنود الخيارات المدرجة في إطار قائمة الرسومات GRAPH تغيير سلسلة البيانات الظاهرة على الشاشة أو أسلوب عرضها، فمثلا، لإظهار رسم بياني للبيانات المختارة:

– اذهب إلى قائمة الرسومات GRAPH،

– اختر بند العرض Display.

كثير من خيارات تعديل الرسم أو حفظه أو طباعته لا تكون متاحة إلا وقت عرض الرسم على الشاشة. ضع في اعتبارك أن تستخدم مفتاح المساعدة F1 كتذكير لخياراتك.

مفاتيح عمل الرسومات: لديك عدة خيارات عند عرض رسم من الرسومات:

- اضغط على مفتاح ESC للخروج من الرسم والعودة إلى القائمة الرئيسية.
- اضغط على F1 للحصول على مساعدة بشأن مفاتيح العمل الخاصة بالرسومات. ويتضمن إطار المساعدة قائمة بالاختيارات المتاحة وقت عرض الرسم على الشاشة. ويجب عليك الخروج من هذا الإطار قبل القيام باختيار ما.
- لتغيير السلسلة المعروضة، اضغط على مفاتيح الأسهم (↑↓) أو على مفتاحي PAGEUP أو PAGE DOWN.
- يتيح لك المفتاح (+) أن تضيف عددا أقصاه ثلاث سلاسل أخرى إلى السلسلة المعروضة. ولحذف أي منها، اضغط على المفتاح (–). وفيما يلي الطريقة التي تكون بها رسوما بيانية عن علاقات متعددة:

  – اعرض سلسلة أولى،

  – اضغط على مفتاح + لإضافة سلسلة لاحقة إلى الرسم البياني.
- اضغط على A لإظهار جدول لبيانات المحور إلى جانب الإحصاءات. اضغط على T لإظهار جدول البيانات الاتجاهية المدرجة، والقيم المتبقية، والإحصائيات المدرجة (إذا اخترت خطا اتجاهيا، أنظر أدناه).
- يتيح لك المفتاح INS أن تدرج نصا في الشكل مباشرة. ولدى إدراج النص، اضغط على F1 للحصول على المساعدة بشأن خيارات النص المتاحة لك. ويمكنك أن تطبع نصا صغيرا أو كبيرا، أفقيا أو رأسيا.
- كي تطبع رسما (فقط باستخدام طابعة متوافقة)، اضغط على P واختر من القائمة التي ستظهر على الشاشة الطابعة التي تريدها. والمادة المطبوعة ليست سوى تفريغ للمعروض على الشاشة، ولذا تكون نوعيتها محدودة.
- حتى تحفظ رسما لطباعته أو لرؤيته في وقت لاحق اضغط على S. وستحفظ صورة الرسم في الصيغة الشائعة للشكل PCX. ويمكنك أن تستخدم برنامج PRINTPCX، أو أي برنامج حاسبي آخر، لرؤية أو طباعة صور متعددة في وقت لاحق. كما يتيح لك برنامج PRINTPCX أن تحول صور PCX الملونة إلى صور أبيض وأسود، مما يجعل من الملائم إدراجها في وثيقة معدة بواسطة جهاز لمعالجة الكلمات.

إدراج الخطوط الاتجاهية

- كي تدرج وظيفة إحصائية لسلسلة بيانات، اختر FIT من قائمة البيانات DATA. وستتيح لك الخيارات المدرجة في إطار البند FIT أن تختار نوع الوظيفة، وحدود سنوات البيانات التي سيجري إدراجها، وسنة الإسقاط النهائي لوضع تنبؤ إحصائي.

- يمكن إعداد رسم بياني لتنبؤ إحصائي بإدراج خط اتجاهي (باختيار البند LINE في إطار FIT) مع الإسقاط (باختيار البند PROJECTION في إطار FIT). استخدم مفتاح + لإضافة سلسلة بيانات جديدة إلى الرسم الذي يمكن تكوينه ببضع ضغطات على المفاتيح.

أشكال الرسومات البيانية

- تتيح لك الخيارات المتوافرة في إطار قائمة الرسومات GRAPH أن تغير المدى السنوي أو أسلوب عرض الرسم (الخياران LIMITS وSTYLE، على التوالي)، أو التحول من اتجاه زمني إلى جدول أو صورة عمود بيانات (VIEWPOINT). وخيار VIEWPOINT وسيلة سهلة لمقارنة البيانات الخاصة بسنة معينة.

نقطة الرؤية VIEWPOINT

- إذا أردت أن تتحول من عرض سلسلة زمنية لعرض شكل عام سواء لأسماء الجداول أو لأسماء الأعمدة في سنة معينة، اختر البند VIEWPOINT من قائمة الرسومات GRAPH. وهذا سيتيح لك أن تقارن البيانات عبر الجداول أو الأعمدة في سنة معينة. ولرسم الشكل اختر البند DISPLAY من قائمة الرسومات GRAPH. ويتعلق أول الأشكال بالسنة الأخيرة للبيانات التاريخية. ولتغيير السنة، استخدم مفاتيح الأسهم (↑↓). اضغط على F1 للحصول على المساعدة.
- وللحصول على صورة للجداول (صورة للبيانات عبر البلدان)، يمكنك أن تختار الجداول التي تريد عرضها أو أن تترك لبرنامج FAOSTAT TS أن يختار الأعضاء الواردين في أول القائمة ويعرضهم بالترتيب. ويمكن أن يظهر في كل صورة عدد يصل إلى ٥٠ بندا.

وإذا اخترت بند الأعضاء الواردين في أول القائمة TOP MEMBERS بدلا من بند الأعضاء المختارين SELECTED MEMBERS، سيقوم برنامج FAOSTAT TS بإظهار القيم الواردة في الملف وبعرض رتب من القيم على هيئة جداول أو أعمدة.

رؤية الجداول

- تتيح لك قائمة الجداول TABLE أن ترى البيانات على هيئة جداول، وأن تحدد الجداول الفرعية التي يمكن حفظها ونقلها إلى برامج حاسبية أخرى.
  - اذهب إلى قائمة الجداول TABLE،
  - اختر بند تصفح البيانات BROWSE DATA لرؤية جداول البيانات المختلفة التي يحتوي عليها الملف الجاري.
- عند رؤية الجداول، سيظهر شريط للمساعدة في أسفل الشاشة. اضغط على مفتاح PAGEUP أو مفتاح PAGEDOWN لتغيير الجدول المعروض أو اضغط على ALT+1 أو ALT+2 لاختيار البند الذي تريده من قائمة الجداول. استخدم مفاتيح الأسهم (←→↑↓) لتحريك الأعمدة والصفوف.

بيانات السلسلة

- إذا اخترت بند بيانات السلسلة SERIES DATA في إطار قائمة الجداول TABLE ستظهر لك أحدث سلسلة بيانات مختارة، بما في ذلك الملخصات الإحصائية. وهذه هي سلسلة البيانات المستخدمة في إعداد الرسم البياني. وحتى تغير السلسلة، عليك أن تقوم باختيار بند جديد من قائمة البيانات DATA.
- ويمكن أيضا عرض بيانات السلسلة بينما تعرض الشاشة أحد الرسومات، وذلك بالضغط على الحرف A. إذا تم رسم أكثر من سلسلة واحدة، فستظهر السلسلة الأخيرة فقط. ويمكن تعديل مدى السنوات المستخدمة في السلسلة والإحصائيات من خلال البند LIMITS المتاح في إطار قائمة الرسومات GRAPH.

- كي ترى قوائم إحصائيات صور الجداول أو الأعمدة، اختر البند VIEWPOINT في إطار قائمة الرسومات GRAPH. ويمكنك أن ترى بسرعة قائمة من الجداول الأعلى من حيث القيم (مثلا، البلدان الأعلى استهلاكا للسلع) باختيار جدول من البند VIEWPOINT واختيار البند TOP MEMBERS (الأعضاء الواردون في أول القائمة). ثم اختر البند SERIES DATA من قائمة الجداول TABLE لرؤية القائمة، أو اختر بند العرض DISPLAY من قائمة الرسومات GRAPH لإظهار الرسم.

البيانات الاتجاهية

- إذا اختير البند FIT (من قائمة البيانات DATA) للحصول على اتجاه زمني، فإن القيم التي تؤلف الاتجاه يمكن عرضها عن طريق اختيار بند البيانات الاتجاهية TREND DATA. وقد أدرجت ملخصات إحصائية للسلاسل الأصلية وللاتجاه وكذلك للقيم المتبقية (الاتجاه ناقصا القيم الأصلية). وتتحرك هذه القائمة إلى أعلى وأسفل بمفاتيح الأسهم، ويمكن التنقل بين البيانات المعروضة في رسم ذي محورين والبيانات الاتجاهية، بواسطة المفتاحين A وT.

تصدير (نقل) البيانات

- يتيح لك بند التصدير EXPORT الوارد في إطار قائمة الملفات FILE أن تنقل بيانات FAOSTAT TS إلى ملفات أخرى أو أن تكّون جداول مجمعة تجميعا خاصا لرؤيتها أو طباعتها. وباختيار البند EXPORT ستقفز إلى مجموعة أخرى من القوائم.
- لاختيار الجداول والأعمدة التي تريد رؤيتها أو حفظها اذهب إلى قائمة البيانات DATA. اختر البنود التي تريدها بواسطة المفتاح (+). وكي تقوم بإلغاء جميع خياراتك بسرعة يمكن أن تختار RESET MARKS.
- لترتيب البيانات أو رؤيتها أو حفظها أو طبعها اذهب إلى بنود الخيارات الواردة في إطار EXPORT (في قائمة الملفات FILE):

– بند الرؤية VIEW: يظهر ملفا نصيا مؤقتا للبيانات المختارة. وهذه طريقة سهلة لرؤية مجموعة فرعية من الجداول والأعمدة في ملف FAOSTAT TS ويمكن استخدامها أيضا لرؤية تأثيرات بند الاتجاه Orientation والإخراج الفني Layout قبل استخدام بندي الحفظ والطبع،

– البند احفظ SAVE: يظهر قائمة من صيغ الملفات بما يتيح لك أن تحفظ خياراتك من البيانات في جدول. وسيطلب منك تحديد اسم الملف. وإذا أردت نقل بيانات FAOSTAT TS لاستخدامها مع برنامج آخر، استخدم هذا البند من بنود القائمة،

– البند اطبع PRINT: يطبع اختياراتك الحالية من الجداول والأعمدة (فقط باستخدام طابعة متوافقة)، وكثير من الطابعات يطبع أكثر من خمسة أعمدة من بيانات FAOSTAT TS. اختر البند VIEW للتحقق من عرض الجدول قبل طباعته.

– بند الإخراج الفني LAYOUT: يتيح لك عرض السنوات أفقيا عبر الصفوف أو رأسيا عبر الأعمدة. والبديل المفترض المتاح هو العرض الرأسي عبر الأعمدة.

- للرجوع إلى القائمة الرئيسية لبرنامج FAOSTAT TS أو لمحو اختياراتك وتكوين مزيد من الجداول، عُد إلى الخيار "ارجع" RETURN.

عمل الملاحظات

لقراءة أو تنقيح المعلومات النصية المتعلقة بملفات البيانات الحالية، اختر البند NOTES من قائمة الملفات FILE. كما يمكنك استدعاء بند الملاحظات بالضغط على مفتاحي ALT+N، وهو اختيار متاح في أي قائمة من القوائم. ويتيح لك البند ملاحظات NOTES قراءة أو تنقيح نص مرتبط بملف البيانات.

الخروج، وهيكل DOS

يتيح لك البند DOS SHELL المتاح في إطار قائمة الملفات FILE أن تعود إلى DOS مؤقتا لكن مع الاحتفاظ ببرنامج FAOSTAT TS في الذاكرة. وهذه ليست طريقة الخروج العادية من البرنامج. ولكنها قد تفيدك إذا احتجت إلى تنفيذ أمر DOS وكنت تريد العودة إلى نفس ملف البيانات. ويجري إسقاط ملف البيانات نفسه من الذاكرة وإعادة تحميله عند العودة، وبذلك تكون القيم المفترضة سارية (أنظر الملف FILE).

الخروج من برنامج FAOSTAT TS

- للخروج من FAOSTAT TS:

– اذهب إلى قائمة الملفات FILE،

– اختر البند اخرج EXIT،

وهناك طريقتان مختصرتان للخروج من البرنامج من أي شاشة تقريبا، وذلك باستخدام المفتاحين ALT+X أو المفتاحين ALT+Q.

وكلاء بيع مطبوعات المنظمة في البلدان العربية

الصومال

Samater
PO Box 936
Mogadishu

جمهورية مصر العربية

MERIC
The Middle East Readers' Information Centre
٢ شارع بهجت على – الشقة رقم ٢٤
برج المصرى "دال"
الزمالك – القاهرة
هاتف: ٣٤٠٣٨٨١٨ – ٣٤١٣٨٢٤ ٢ (٢٠+)
فاكس: ٣٤١٩٣٥٥ ٢ (٢٠+)
بريد الكترونى: mafouda@meric-co.com

المغرب

La Librairie Internationale
70, rue T'ssoule
B.P. 302 (RP) Rabat
Tel.: (+212) 37 750183
Fax: (+212) 37 758661

الامارات العربية المتحدة

مكتبة الروضة
صندوق بريد رقم ٥٠٢٧
الشارقة
هاتف: ٥٣٨٧٩٣٣ ٦ (٩٧١+)
فاكس: ٥٣٨٤٤٧٣ ٦ (٩٧١+)
بريد الكتروني: alrawdha@hotmail.com

البلدان الأخرى

في البلدان التي ليس بها وكلاء لبيع مطبوعات المنظمة يمكن طلب هذه المطبوعات من:
Sales and Marketing Group,
Information Division, FAO
Viale delle Terme di Caracalla,
00100 Rome, Italy
Tel.: (+39) 06 57051
Fax: (+39) 06 57053360
E-mail: publications-sales@fao.org
www.fao.org/catalog/giphome.htm